



اللِّسَانِيَّاتُ الْعَرَبِيَّةُ

Journal of Arabic Linguistics



المعالجة الحوسبيّة للبنية الملتبسة وتأويلها الوجيّه

التوليد المعجمي للأفعال الهجينة في اللغة العربية

اللغة الدبلوماسية العربية: دراسة تحليلية ونقدية في "المعجم
المُوحد للمصطلحات الدبلوماسية"

إحياء الحرف العربي في الغرب الإفريقي: نحو مقارنة معجمية

عرض المصدر المؤول والمصدر الصريح في سلسلة اللسان
لتعليم العربية للناطقين بغيرها: دراسة وصفية تحليلية

التناوب اللغوي من المنظورين التركيبي واللساني الاجتماعي:
مراجعة شاملة للأطر النظرية

**Blood Metaphors and Metonymies in Saudi Arabic:
A Cognitive Linguistics Perspective**

مراجعة كتاب "نحو العلامة الوجودي"

السنة الحادية عشرة - العدد الثاني والعشرون
رجب ١٤٤٧ هـ - يناير ٢٠٢٦ م
Vol. 11, No. 22, Jan 2026

مجمع الملك سلمان
العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language



اللُّسَانِيَّاتُ الْعَرَبِيَّةُ

The Arabic Linguistics Journal

www.ksaa.gov.sa

مجلة علمية مُحَكَّمة تصدر عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية





المشرف العام على المجلة

أ.د. عبدالله بن صالح الوشمي

هيئة التحرير

أ.د. عبدالرحمن بن حسن العارف

أ.د. ناصر بن فرحان الحريص

أ.د. أماني بنت عبدالعزيز الداود

د. محمد لطفي الزليطني

د. منصور بن مبارك ميغري

إدارة التحرير

أ.د. ناصر بن عبدالله الغالي

رئيس التحرير

الهيئة الاستشارية

أ.د. عبد القادر الفاسي الفهري (المغرب)

أ.د. بسام بركة (لبنان)

أ.د. سعد مصلوح (مصر)

أ.د. علي القاسمي (العراق)

أ.د. محمود إسماعيل صالح (السعودية)

أ.د. محمد صلاح الدين الشريف (تونس)

د. فيصل بن حمد الحري

مدير التحرير

أ. العنود بنت فهد العنزي

أمين المجلة

قواعد وأحكام النشر في مجلة اللسانيات العربية

◆ صفة المجلة:

مجلة اللسانيات العربية (ISSN: 1658-9858) مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية بانتظام منذ ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م بنسختها الورقية والإلكترونية، وتتيح النفاذ الحر Open Access إلى البحوث المنشورة فيها، ولا تتقاضى رسوماً على النشر. وتختص بالدراسات والبحوث التي تعنى باللسانيات العربية وفق أحدث نظريات اللسانيات النظرية واللسانيات التطبيقية، ومختلف جوانبها الإجرائية، على مستوى اللغة وأصواتها، وبنيتها، وتركيبها، ودلالاتها، ومعجمها، وبلاغتها، والنص والخطاب والثقافة والمجتمع، وما يخص تعليم اللغات وتعلمها، ودراسة اللهجات، والتخطيط اللغوي، واختبارات اللغة، وقضايا الترجمة، والمدونات اللغوية، والدراسات اللسانية المقارنة، والحوسبة اللغوية. وترحب المجلة بجميع المشاركات التي تأتي ضمن مجال اختصاصها واهتمامها.



Journal information:

The Arabic Linguistics Journal
A peer-reviewed bi-annual journal issued by
King Salman Global Academy for Arabic Language
Riyadh- Saudi Arabia
ISSN paper version: 1658-9955
ISSN Electronic version: 1658-9858

◆ بيانات المجلة:

مجلة اللسانيات العربية
مجلة علمية محكمة تصدر عن
مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
الرياض - المملكة العربية السعودية
ردمدم النسخة الورقية: ١٦٥٨-٩٩٥٥
ردمدم النسخة الإلكترونية: ١٦٥٨-٩٨٥٨

◆ قواعد وإرشادات النشر

تنشر المجلة البحوث الرصينة ذات الطابع التجديدي، والمراجعات العلمية للكتب. ولغة النشر فيها هي اللغة العربية، مع إمكان النشر باللغتين الإنجليزية والفرنسية، وأي لغة عالمية أخرى إذا رأت هيئة التحرير أهمية ذلك في خدمة اللغة العربية. وتُنشر البحوث فيها بعد أن تخضع لفحص لجنة تحكيم من ذوي الاختصاص، وتبدي رأيها في صلاحيتها للنشر أو عدمها.

وتُرسل البحوث المعدّة للنشر على البريد الإلكتروني للمجلة، بعد التأكد من تدقيقها لغويًا، وتنسيقها، ومطابقتها الكاملة لشروط النشر في المجلة، وهي كالاتي:

- تُرسل المشاركات في ملف بصيغة word على ألا تقل صفحاته عن عشرين صفحة، ولا تزيد عن أربعين صفحة، ويكون ذلك على قالب / نموذج المجلة المعتمد والمتاح على موقعها الإلكتروني.

- يُراعى في البحث المرسل أن يكون الخط المستخدم في الكتابة: Sakkal Majalla وفي المراجع الأجنبية والمشاركات المكتوبة بغير اللغة العربية : Times New Rom ، حسب المواصفات الآتية:

- عنوان البحث: غامق (حجم ١٨).
- العناوين الرئيسية والفرعية: غامق (حجم ١٦).
- متن النص: عادي (حجم ١٤).
- الهوامش: عادي (حجم ١٢).
- المراجع العربية: عادي (حجم ١٤).
- البحوث المكتوبة بغير اللغة العربية والمراجع الأجنبية: عادي (حجم ١٢) مع تغميق العناوين.

- يُكتب اسم الباحث في وسط أعلى الصفحة، ويثبت إلكترونياً رقم أوركيد الخاص بالباحث ORCID عبر أيقونته ، وفي أسفل الصفحة يُكتب اسم المؤسسة العلمية التي ينتمي إليها، والمدينة، والدولة، بخط Sakkal Majalla (حجم ١٢).
- في حالة تعدد المؤلفين، لابد من تحديد المؤلف المراسل في هامش الصفحة الأولى، وذكر بريده الإلكتروني.
- يلتزم الباحث بكتابة ملخص للدراسة في حدود ١٥٠ كلمة، باللغتين العربية والانجليزية، وبلغة الدراسة إن كانت بغير العربية مع ترجمة ملخصها إلى اللغة العربية، ويثبت الملخصان مباشرة بعد عنوان البحث.
- ضرورة إلحاق الكلمات المفتاحية Keywords بالملخصين العربي والإنجليزي، ويراعى فيها أن تكون موجزة، ومعبرة عن المضمون العام للبحث، ودقيقة في اختيارها، وتكون في حدود خمس كلمات.
- يلتزم الباحث بكتابة تاريخ إرسال البحث للمجلة، متضمناً اليوم، والشهر، والسنة، وكذلك توثيق معلومات البحث وفق نظام APA في المكان المخصص في القالب.
- يلتزم الباحث بعناصر هيكل البحث، على أن يتضمن بيان أهدافه، وأسئلته، ومنهجيته المستخدمة، وعرض الدراسات السابقة ونقدها، إن تطلبت طبيعة البحث ذلك.
- يكون توثيق المراجع العلمية في متن البحث مشتملاً على: لقب المؤلف، وسنة النشر، ورقم الصفحة (وفق طريقة التوثيق العلمي المتبعة في المجلة).
- تُكتب الإحالات العلمية والتعليقات جميعها بعد الخاتمة مباشرة تحت عنوان الهوامش Endnotes، وترتّب آلياً وفق تسلسل ورودها في البحث.
- تُكتب قائمة المراجع العربية وتليها الأجنبية بنظام APA على النحو الموضح في طريقة التوثيق العلمي المتبعة في المجلة.

- يلتزم الباحث / الباحثون بكتابة نبذة تعريفية عنه / عنهم، باللغتين العربية والإنجليزية بعد قائمة المراجع، متضمنة العنوان البريدي، على النحو الموضح في قالب البحث.
- لا يُذكر في أثناء البحث اسم الباحث، أو ما يشير إليه.
- يلتزم الباحث بتعديل البحث في ضوء ملحوظات الفاحصين وفق التقارير المرسلة إليه، وموافاة المجلة بنسخة معدلة في مدة لا تتجاوز ٣٠ يومًا من تاريخ إرسالها إليه.
- تخصص مجلة (اللسانيات العربية) في كل عدد من أعدادها مساحة لمراجعة كتاب Book Review ؛ بهدف مواكبة ما يستجد نشره في تخصص اللسانيات العربية، واللسانيات بشكل عام. وفق الضوابط الآتية:
 - أن يكون الكتاب في تخصص المجلة، ومنشورًا في السنوات الخمس الأخيرة.
 - أن تحتوي كل مراجعة على مدخل (يكون على شكل فقرة paragraph) يُذكر فيه عنوان الكتاب، واسم مؤلفه، ودار النشر التي نشرته، والسنة التي صدر فيها، وعدد صفحاته، وموضوعه الدقيق، ويُختم هذا المدخل بذكر الرقم الدولي المعياري الموحد للكتاب ردمك (ISBN).
 - أن تكون المراجعة علميةً موضوعيةً ناقدة للكتاب، وليست مجرد عرض أو كتابة تقرير.
 - ألا يتجاوز عدد صفحات المراجعة ١٠ صفحات.

◆ خطوات النشر في المجلة

- تكون المراسلة موجهة لإدارة تحرير المجلة بالمجمع، على البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة : arabiclista@ksaa.gov.sa
- يخبر أصحاب البحوث الواردة بوصولها إلى المجلة خلال أسبوع من تسلمها.
- لهيئة التحرير صلاحية الاعتذار المبدئي عن البحوث الواردة إن كانت مخالفة لسياسة المجلة في النشر، أو خارج تخصصها واهتمامها، أو لأسباب علمية محددة.

- تعرض نتيجة التحكيم على هيئة التحرير في اللقاء الدوري المخصص للنظر في التقارير العلمية للبحوث، والبتّ في حال تعارض تقارير الفاحصين، ويبلغ الباحثون بالنتيجة قبولاً أو اعتذاراً، مع إرفاق تقارير الفاحصين.
- بعد وصول البحث المعدّل يُعرض على هيئة التحرير، وفي حال إقرار نشره يُرسل للباحث خطاب الموافقة على النشر، ويبلغ بالوقت المتوقع لنشر بحثه.
- يخبر أصحاب البحوث المقدمة للنشر بقرار لجنة التحكيم بصلاحيّة نشرها أو عدمه خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ وصولها لإدارة التحرير.

◆ أحكام عامة

- الآراء والمعلومات الواردة في البحوث المنشورة في المجلة تعبر عن رأي أصحابها، ولا تُمثّل بالضرورة رأي مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية أو المجلة، ويتحمل مؤلفوها المسؤولية كاملة عن صحة المعلومات والاستنتاجات، ودقتها.
- يراعى في أولويّة النشر في المجلة تاريخ استلام البحث، وتاريخ قرار التحكيم، وتنوع موضوعات المشاركات.
- يخضع ترتيب البحوث في المجلة لاعتبارات فنيّة.
- قرارات هيئة التحرير بشأن البحوث المقدمة إلى المجلة نهائية، وتحفظ الهيئة بحقها في عدم الإفصاح عن مسوغات قراراتها.
- لا يجوز للباحث طلب عدم نشر بحثه بعد إرساله إلى لجنة التحكيم إلا لأسباب تقتنع بها إدارة التحرير، وإذا أصرّ على طلبه بسحب بحثه، وعدم متابعة إجراءات نشره، فللمجلة - إذا لم تقتنع بأسباب ذلك - مطالبة بدفع النفقات المالية المترتبة على إجراءات التحكيم.

الآراء الواردة في أبحاث هذه المجلة تمثّل رأي أصحابها، ولا تعكس - بالضرورة - رأي المجمع.

محتويات العدد

١٢

المعالجة الحوسبيّة للبنية الملتبسة وتأويلها الوجيهي

سميّة المكي

٤٣

التوليد المعجمي للأفعال الهجينة في اللغة العربية

يونس ناجي

٧٤

اللغة الدبلوماسية العربية: دراسة تحليلية ونقدية في
"المعجم المُؤَدّ للمصطلحات الدبلوماسية"

حميد القواضي

١٣٦

إحياء الحرف العربي في الغرب الإفريقي: نحو مقارنة معجمية

عماد بن عبد الله الأنصاري

١٥٨

عرض المصدر المؤول والمصدر الصريح في سلسلة اللسان
لتعليم العربية للناطقين بغيرها: دراسة وصفية تحليلية

مكرمة ياكشي

١٩٣

التناوب اللغوي من المنظورين التركيبي واللساني الاجتماعي:
مراجعة شاملة للأطر النظرية

سعيد بن علي بن سعيد آل الاصلع

٢٤٢

Blood Metaphors and Metonymies in Saudi Arabic:
A Cognitive Linguistics Perspective

Mohammed I. Alghbban

٣٦٥

مراجعة كتاب "نحو العلامة الوجودي"

خالد حسين طالب دلّكي

كلمة التحرير

تسير مجلة اللسانيات العربية، منذ انطلاقتها الأولى، وفق رؤية علمية واضحة قوامها ترسيخ البحث اللساني الرصين، وتعزيز الحوار المعرفي بين الباحثين في العالم العربي. وفي هذا الإطار، يسرّ هيئة التحرير أن تقدّم إلى القراء والمتخصصين العدد الثاني والعشرين من المجلة، وهو عدد يتّسم ببراء مباحثه وتعدد مقارباته، ويواصل رسالة المجلة في رعاية المعرفة اللسانية الحديثة، وتأصيلها في سياق علمي موثوق.

لقد استقبلت المجلة خلال التحضير لهذا العدد خمسة وعشرين بحثاً، خضع كل منها لعملية تقييم دقيقة وفق أعلى معايير التحكيم الأكاديمي، وانتهت إلى قبول ثمانية أبحاث فقط، بنسبة قبول بلغت ٣٢٪، والاعتذار لسبعة عشر باحثاً، بحيث بلغت نسبة الأبحاث المرفوضة ٦٨٪. وتعكس هذه النسبة ما تلتزم به هيئة تحرير المجلة من انتقاء واعٍ للمواد العلمية، وما توليه لجودة المحتوى وأصالتها من عناية لا تتنازل عنها، إدراكاً لأهمية أن تكون المجلة منصة للبحوث المتميزة، لا مخزناً للنصوص العابرة.

ويمثّل هذا العدد صورة مصغّرة للتحوّلات التي يشهدها الحقل اللساني العربي اليوم؛ إذ يضمّ إسهامات لباحثين من المغرب والمملكة العربية السعودية، وتونس، وتركيا، والولايات المتحدة الأمريكية، تجمع بينهم رؤية علمية جادة، ويختلفون في تجاربهم ومناهجهم ومسارات تكوينهم. وقد واصلت المجلة، في هذا العدد، سياستها المتمثلة في تنويع دوائر التحكيم والاستعانة بخبرات أكاديمية من أقطار عربية متعددة، دعماً لحياة العملية التحكيمية وتعزيزاً لصدقيتها.

ويأتي محتوى العدد موزعاً على عدة محاور لسانية، جاء في مقدمتها علم التركيب، والمعجم وعلم المصطلح، ثم اللسانيات الاجتماعية، فاللسانيات التطبيقية، واللسانيات العرفانية. وضمّ هذا العدد سبع دراسات تنوّعت بين المقاربات النظرية والتحليلات الوصفية والدراسات التطبيقية، إلى جانب مراجعة نقدية لأحد الكتب اللسانية التي صدرت حديثاً. وتشترك هذه البحوث، على اختلاف موضوعاتها، في سعيها إلى تقديم معرفة علمية أصيلة تتفاعل مع الإشكالات اللسانية الراهنة، وتعيد قراءة التراث اللغوي العربي في ضوء المناهج المعاصرة.

وقد اشتمل العدد على سبع دراسات موزعة على عدة محاور لسانية. أولى هذه الدراسات بعنوان «المعالجة الحوسبية للأبنية الملتبسة وتأويلها الوجيهي»، للدكتورة سمية المكي، تلتها دراسة بعنوان «التوليد المعجمي للأفعال الهجينة في اللغة العربية»، للدكتور يونس ناجي. وحلّ ثالثاً بحث بعنوان «اللغة الدبلوماسية العربية: دراسة تحليلية نقدية في المعجم الموحد للمصطلحات الدبلوماسية»، للأستاذ الدكتور حميد العواضي. وجاء رابعاً بحث بعنوان «إحياء الحرف العربي في الغرب الإفريقي: نحو مقارنة معجمية»، للدكتور عماد الأنصاري. وخامس بحوث هذا العدد بحث بعنوان «عرض المصدر المؤول والمصدر الصريح في سلسلة اللسان: دراسة وصفية تحليلية إحصائية»، للدكتور مكرمة ياكشي. وجاء البحث السادس في محور اللسانيات الاجتماعية، وهو بعنوان «التناوب اللغوي من المنظورين التركيبي واللساني الاجتماعي: مراجعة شاملة للأطر النظرية»، للدكتور سعيد آل الأصلع.

وأما آخر دراسات العدد فهي باللغة الإنجليزية، وتندرج ضمن اللسانيات العرفانية، وهي بعنوان Blood Metaphors and Metonymies in Saudi Arabic: A Cognitive Linguistics Perspective «(» الاستعارات والكنيات المتعلقة بالدم في اللهجة العربية السعودية من منظور اللسانيات العرفانية «)»، للدكتور محمد



الغبان. وتُختتم محاور العدد بمراجعة نقدية تحليلية قيّمة للدكتور خالد دلّكي لكتاب الدكتور محمد اسماعيلي علوي «نحو العلامة الوجودي».

وفي هذا السياق، لا يسعني إلا أن أعرب عن عميق الامتنان لزملائي أعضاء هيئة التحرير لما بذلوه من جهد كبير في متابعة مراحل إعداد هذا العدد، ومراجعة مواده، والتدقيق في تفاصيله العلمية واللغوية. وأظل دائماً ممتناً لمدير التحرير الدكتور فيصل الحري، لمتابعته الدقيقة المنضبطة لكافة شؤون المجلة. وأشكر أيضاً سعادة الدكتور محمد لطفي الزليطني، عضو هيئة التحرير، على مراجعته اللغوية الدقيقة لكامل محتويات العدد. وأخص بالشكر الأساتذة المحكّمين الذين أسهموا بخبراتهم في ضمان جودة المواد المنشورة، والباحثين والباحثات الذين قدّموا خلاصات أعمالهم إلى المجلة. والشكر موصول للأساتذة العنود العنزي، أمينة المجلة، على جهودها في تنسيق أعمال هذا العدد ومتابعة مسار الأبحاث.

وإذ نقدّم هذا العدد إلى المجتمع اللساني العربي، فإننا نؤكد استمرار المجلة في التزامها برؤية تحريرية تقوم على الصرامة العلمية، والانفتاح على المناهج الحديثة، وتشجيع الدراسات التي تسهم في تطوير البحث اللساني وإغنائه. ونرحّب بجميع الباحثين من مختلف الأقطار للإسهام في أعداد المجلة المقبلة، آمليّن أن تظل مجلة اللسانيات العربية فضاءً علمياً فاعلاً، وحاضنةً للمعرفة المتجددة في ميدان الدراسات اللسانية.

رئيس هيئة التحرير

أ.د. ناصر بن عبد الله الغالي

المعالجة الحوسبيّة للبنية الملتبسة وتأويلها الوجيهي

Computational Processing of Ambiguous Structures and its Interface Interpretation

المعرف الرقمي: <https://doi.org/10.60161/1482-000-022-001>

سميّة المكي

قسم اللغة العربيّة وأدائها، كليّة الآداب والعلوم، الدوحة، جامعة قطر
قسم اللّغة العربيّة وأدائها، المعهد العالي للّغات بنابل، جامعة قزحاج

توثيق البحث APA Citation:

المكي، سميّة. (٢٠٢٥). المعالجة الحوسبيّة للبنية الملتبسة وتأويلها الوجيهي. مجلة اللسانيات العربية، ٢٢، ٤٢-١٢.

استقبل في: ١٤٤٧/٠٤/١٥ - رُوجع في: ١٤٤٧/٠٥/٢٨ - قبل في: ١٤٤٧/٠٦/١١ - نُشر في: ١٤٤٧/٠٧/١٢

Received on: 07-10-2025 / Revised on: 19-11-2025 / Accepted on: 02-12-2025 / Published on: 01-01-2026

Abstract

الملخص

This study examines syntactic ambiguity in order to demonstrate its processing within the computational syntactic system and its impact on the Sensory-Motor (SM) and Conceptual-Intentional (CI) systems. We begin from the generative thesis, which conceives of language as a highly efficient computational system capable of generating an unbounded range of interpretable structures, though the linearization of structure inevitably affects communicative processes. We then discuss this view to show that the interpretation of ambiguous structures is primarily guided by the CI system, which instructs the computational mechanism to generate appropriate hierarchical configurations. Once these structures reach the syntax-semantics interface, the interpretive filter operates to exclude computation incompatible with discourse context. Thus, the burden of syntactic ambiguity cannot be attributed to linearization alone.

Key words: structural ambiguity, computational system, externalization, pause, conceptual-intentional system.

ندرس في هذا البحث حالة الالتباس التركيبي لنبتن طريقة معالجته في النظام الحوسبي التحويلي وأثر ذلك في النظامين الحسي الحركي والتصورى القصدى. ننطلق من الأطروحة التوليدية التي ترى أنّ اللّغة نظام حوسبيّ عالي الكفاءة قادر على إنتاج ما لا حصر له من الأبنية القابلة للتأويل، لكنّ التّخريج الخطي للبنية لا يعكس هذه الخاصيّة الحوسبيّة ممّا يؤثّر في عمليّة التّأويل. سنناقش هذا التّصور لنبتن أنّ اللّغة صُمّمت على نحو يضطلع فيه التّركيب بالحوسبة وتضطلع فيه أنظمة الإنجاز بالتّأويل، في حين أنّ تأويل الأبنية الملتبسة موجه أساساً بالنّظام التّصورى القصدى الذي يُصدر تعليماته للنّظام الحوسبي حتّى يولّد التّمثيلات الهرميّة المناسبة دون الانحياز لتأويل دون آخر، ثمّ بمجرد تحويل تلك الأبنية إلى الوجهية التركيبية-الدلالية تشغل المصفاة التّأويليّة لتصفية التشكل غير المناسب للسياق؛ ولا يمكن حينئذ أن نحمل عبء الالتباس التركيبى على التّخريج وحده.

الكلمات المفتاحية: الالتباس التركيبى، النظام الحوسبي، التّخريج، الوقف، النظام التّصورى-القصدى.



١- المقدمة

يعدّ الالتباس خاصيّة جوهريّة من خصائص اللّغة الطّبيعيّة تطرأ في المستوى المعجميّ والصّرفيّ والتركيبيّ والتّداوليّ (انظر Payrató و Fortuny ، ٢٠٢٤ ، ص ١)، إذ تعدّ العبارة اللسانية ملتبسة إذا كانت تقبل أكثر من تأويل في مستوى لسانيّ معيّن. وقد استشكل الالتباس على مستعمل اللّغة كما استشكل على الدّارسين والمنظّرين لما يطرحه من تحدّد في مستوى تفسير اللّغة الطّبيعيّة وتصميمها وفي مستوى المعالجة الحوسبيّة. ويمثّل الالتباس التركيبي حالة من حالات الالتباس اللّغويّ الّتي تفضي إلى صعوبات حوسبيّة لدى المتلقّي لفهم ما يقصده المتكلّم.

وقد سبق أن درسنا ظاهرة الالتباس التركيبي في بحثنا الموسوم بـ "الكفاءة الحوسبيّة اللّغويّة: الأبنية الملتبسة نموذجاً" (٢٠٢٠)، حيث استدللنا على أنّ الالتباس من الحالات الاختباريّة التي تدعم الكفاءة الحوسبيّة المميّزة للنّظام النّحوي. ونواصل في هذا العمل دراسة هذا النّمط من الأبنية من زاوية التّفاعل الوجيحي بين النّظام الحوسبي وسائر الأنظمة الخارجيّة؛ في هذا الإطار سنحدّد دور الوجيحية التركيبيّة-الدّلاليّة في توجيه الحوسبات النّحويّة وتأويل البنية، ودور الوجيحية التركيبيّة-الفونولوجيّة في التّخريج على نحو تكون فيه البنية التّطريزيّة (Prosodic Structure) مرآة تعكس البنية التركيبيّة.

فكيف يتفاعل التركيب مع النّظام الحسيّ الحركيّ والنّظام التّصوّريّ القصديّ في حالة الأبنية الملتبسة؟ وكيف يسير هذا التّفاعل، هل هو أحاديّ الاتجاه يسير من التركيب إلى المستوى الدّلاليّ والمستوى الفونولوجي أم يسير في الاتّجاهين؟ وهل تؤثر الفونولوجيا في التركيب فتبني علاقات تركيبيّة تفضي إلى رفع الالتباس على نحو ما افترضه حتّون (٢٠١٠، ٢٠١٦)؟ وما هي التّقاط الاشتقاقيّة التي يتدخّل فيها النّظام التّصوّريّ القصديّ في أثناء التّفاعل مع التركيب؟

لبلوغ ذلك سنتقصّى، بعد عرض الإطار النّظريّ، خصائص الالتباس من حيث هو نقيصه (Imperfection) قد تؤوّل إلى التّشكيك في جودة التّصميم اللّغويّ المفترض، ثمّ نعرض اختباريّة كفيّة معالجة النّظام الحوسبي للأبنية الملتبسة في أثناء تفاعله الوجيحي، وذلك من خلال دراسة حالات مختلفة: حالة التّعلّق العاملي وحالة السّمة الإعرابيّة وحالة ربط الضّمير، لنبيّن بمقتضى ذلك أنّ الوقف لا يضطلع بأيّ دور حوسبيّ بل هو صدى للتّشكّلات العامليّة التي يحوسها التركيب، وسنبيّن في الآن نفسه أنّ الأبنية التركيبيّة انعكاس حوسبيّ للتّعليمات

السِّيَاقِيَّةُ والدَّلَالِيَّةُ التي يملها النِّظامُ التَّصَوُّريُّ القَصْدِيُّ، وبمجرّد توليد الحوسبات الموافقة لكلِّ سياق تأويلي تتدخّل المصفاة التَّأويلِيَّةُ لتصقّي التَّشكُّلَ الحوسبي غير المتناسب والسِّيَاق التداولي المقصود لدى المتكلّم أو المخاطب.

٢- الإطار النظري: خصائص التصميم اللغوي ودور الواجهات

اعتنت الدِّراسات اللُّسانية بتفسير ظاهرة الالتباس التركيبي؛ فظهرت في هذا السِّيَاق أطروحتان اثنتان:

أما الأطروحة الأولى، فيمثلها تشومسكي، ويرى أنّ ظاهرة الالتباس تتّصل بخاصية اللُّغة التي لم تُصمِّم لغاية التَّواصل (تشومسكي ٢٠٠٨)، ويُرجع الالتباس إلى أنظمة الإنجاز المسؤولة عن تخريج الأبنية وتأويلها. ويعدّ الوقف في هذا الإطار ظاهرة إنجازيّة تشكّل علامة تطريزيّة للمكوّنات والعلاقات العامليّة. فاللُّغة المحض عنده هي النِّظام الداخلي الذي يولّد الأفكار (تشومسكي، ٢٠٢١، ص ١٠) لأنّها مصمّمة أساساً للتّفكير والحوسبة التّحويليّة. ومن الأدلّة التّقنيّة التي يستدلّ بها تشومسكي على أطروحته "حوسبة النّقل" وما تركه من نسخ في البنية التّركيبِيَّة، إذ تحوّل كلّ النّسخ إلى المكوّن الصّوتي، لكنّ نسخة واحدة فقط تُهجّى، أمّا البقية فتُمحى؛ فإذا كانت اللُّغة مصمّمة لغاية التَّواصل فمن المتوقّع حينئذ أن تتمّ تهجئة كلّ النّسخ تفادياً لمشكلات التَّأويل وما يقتضيه من ملء للفتحات. لكن لما كانت اللُّغة مصمّمة لاستيفاء الحوسبة الدّنيا وشروط الوجّهة فإنّها تكتفي بتهجئة وُرد واحد للمكوّن المنقول وما يتبع ذلك من اختزال في مستوى الحوسبة الفونولوجيّة (ينظر تشومسكي، ٢٠٠٥، ١٣). فينتصر بذلك للأطروحة الديكارتية التي ترى اللُّغة أداة الفكر، وفي المقابل يرمي الأطروحة التي تعدّ اللُّغة أداة تواصل بالقصور والتّضليل (انظر برويك وتشومسكي، ٢٠١٦: ٧٤، هاووز وتشومسكي وفيتش، ٢٠٠٢). غير أنّنا سنبيّن في هذا العمل أنّ دراسة الالتباس التركيبي في مستوى الوجّهة التّركيبِيَّة- الفونولوجيّة وحدها يقصّر عن تفسير الظّاهرة، فقد همّشت الأطروحة التّوليديّة دور النِّظام الدّلالي في توجيه التّعليمات للنِّظام الحوسبي حتّى يولّد الحوسبات الممكنة للبنية الملتبسة ويصقّي بعد ذلك التَّشكُّل غير المرغوب فيه.

وأما الأطروحة الثانية، فترى أنّ اللُّغة مصمّمة لغاية التَّواصل، لذلك عرفت الملكة اللغويّة مراحل تطوّر سعت خلالها لبلوغ تصميم أمثل يؤمّن العمليّة التّواصلِيَّة. وفي هذا السِّيَاق اعتبر بيانتدوسي (Piantadosi) وآخرون الالتباس المعجمي خاصيّة مفيدة في الأنظمة



التواصلية لأنها تجعل هذه الأنظمة بسيطة وقابلة للاستعمال، فإذا كان السياق مفيداً في فهم المعنى بات اعتماد لغة واضحة فائضا عن الحاجة. ويسمح الالتباس، إضافة إلى ذلك، بإعادة استعمال الكلمات والأصوات التي تيسر عمليتي الإنتاج والفهم (Piantadosi, Harry, Gibson, ٢٠١٢، ص ٢٨١)؛ فيكون للالتباس من هذا المنظور خاصية وظيفية تؤسس لكفاءة تواصلية عالية. ويستدل بنكر وبلوم (١٩٩٠) على أولوية الوظيفة التواصلية بوجود آليات في اللغة تولي أهمية "للسامع" منها القواعد الصوتية والفونولوجية التي تسهم في رفع الالتباس عن البنية التركيبية بواسطة التطرّيز (بنكر وبلوم، ١٩٩٠، ص ٧٢٦). غير أننا سنبين أنّ رفع الالتباس لا يرتبط بالمستوى الفونولوجي؛ فليست البنية التطرّيزية في الأمثلة التي سندرسها سوى انعكاس للبنية التركيبية، أمّا رفع الالتباس فيتصل أساساً بالنظام التصوري القصدي.

من الواضح إذن أنّ الالتباس عموماً اتصل اتصالاً وثيقاً بمسألة مهمة في اللسانيات تخصّ تصميم اللغة ووظيفتها، وهذا يعني أنّ ظاهرة الالتباس ليست سمة عرضية بل هي خاصية أساسية تساعد في الكشف عن طبيعة اشتغال اللغة وتضافر مكوناتها في الحوسبة والتأويل؛ ويشكل تفسيرها أداة أساسية في فهم الجهاز اللغوي والتنبؤ بحالات سوء الفهم بين أطراف العملية التواصلية.

ونعتمد في هذا العمل البرنامج الأدنوي إطاراً نظرياً في معالجة الالتباس التركيبي. فقد أفرز هذا البرنامج منوالاً ثلاثياً يقوم على المكونات الآتية: (أ) نظام حوسبي بسيط مسؤول عن بناء العبارات بناءً سلمياً تكرارياً، حيث تمثل التكرارية الخاصية الأساسية للغة حسب برويك (٢٠١٠)، ثمّ تؤوّل هذه العبارات في مستوى الوجائ، (ب) وجهة صوتية تتواجه مع النظام الحسي الحركي المسؤول عن تخريج العبارات وإدراكها، (ج) وجهة منطقية تتواجه مع النظام التصوري القصدي المسؤول عن التأويل والمعنى.

تعالج الأبنية المشتقة في "وحدة المعالجة المركزية" (برويك وتشومسكي، ٢٠١٦، ص ٤٠) على نحو يجعلها قابلة للتأويل في مستوى النظام التصوري القصدي الذي نفهم به العالم. ويشغل النظام الحوسبي النحوي وفق مبادئ الكفاءة الحوسبية (Principles of computational efficiency)، حيث يمثل المزج² (Merge) حوسبة مركزية جوهرية تختزل حوسبات أخرى كالنقل والتقييم والتحكّم المكوّن. وتتمثل الكفاءة الحوسبية في توليد أبنية تستجيب لشروط الوجهة التي يفرضها النظام الحسي الحركي والنظام التصوري القصدي المنضوي إلى القدرات الفكرية

البشرية (تشومسكي، ٢٠٠٥، ص ١٠)، ومن أهمّ هذه الشروط مبدأ التّأويل التّامّ^٣ (Full Interpretation Principle) وينصّ على ما يلي:

(١) مبدأ التّأويل التّامّ:

لا يتوافق اشتقاق ما إلّا إذا كانت السّمات التي تصل إلى مستوى الوجهة (ص م و ص ص) قابلة للتّأويل في ذاك المستوى من التّمثيل^٤.

حسب المبدأ (١)، ينبغي أن يكون لكلّ عنصر تأويله المناسب قبل بلوغ وجيّه النظام الحسيّ الحركي والنّظام التّصوّري القصدي، وتُعتبر كلّ سمة غير مؤوِّلة سمة فائضة من شأنها أن تُسقط البنية. فحتّى يكون الاشتقاق أمثل وجب أن يستجيب لمبدأ التّأويل التّامّ وذلك بعدم بقاء سمات غير قابلة للتّأويل (تشومسكي، ١٩٩٥، ص ١٣٠).

يشتمل النّظام الحوسبي إذن على مستويين لسانيّين: الصّورة المنطقية والصّورة الصّوتية، وتعتبران وجانه تتفاعل مع أنظمة الإنجاز. إذ تتفاعل الصّورة المنطقية مع النّظام التّصوّري القصدي الذي يضمّ معلومات حول السّمات الدّلالية والبنية الحديثة والعلاقات القائمة بين الوحدات اللّغوية، ويربط تلك العبارات بالتّأويل الدّلالي والسّياق التّداولي والتّفكير والتّخطيط وغيرها من أنشطة العالم الذهني الدّخلانية (برويك وآخرون، ٢٠١٣، ص ٩٠). وبعد أن تستوفي الأبنية المشتقة حوسبياً تأويلها الدّلالي تُحوّل إلى النّظام الحسيّ الحركي عبر الوجهة الصّوتية، فيُخرّج تلك الأبنية تخريجاً خطيّاً بفضل ما يوفّره من معلومات تخصّ البنية النّغمية والمقطعية والترتيب الزمّني الخطّي؛ ويربط حينئذ العبارات الدّهنية التي تكوّن القواعد التّركيبية بالعالم الخارجيّ عبر إنتاج اللّغة وإدراكها. على هذا النّحو، تكون كلّ عبارة لسانية مشتقة عبارة عن زوج يجمع الصّوت مع المعنى. ويفترض برويك وتشومسكي (٢٠١١، ص ٢٠١٦) أنّ العلاقة بين النّظام الحوسبي والنّظام التّصوّري القصدي والحسيّ الحركي علاقة لاتناظرية. إذ عرف النّظام الحوسبي نموّاً تكيفيّاً خلاله مع النّظام التّصوّري القصدي ليكون بذلك لغة داخلية مهمتها تمثيل الأفكار والتّصورات. ف"المرحلة الأولى للغة هي المرحلة التي كانت فيها لغة تفكير تستخدم داخليّاً" (تشومسكي، ٢٠٠٧، ص ١٤).

وقد طوّر البرنامج الأدنوي في نهاية التّسعينيات مقاربة طورية اشتقاقية تربط بين الدّورة التّركيبية التّحويلية والدّورة الفونولوجية؛ إذ كانت الاشتقاقات التّركيبية في نظرية التّحكّم والرّبط تُحوّل إلى التّمثيل الصّوتي في نقطة تهجية واحدة من هندسة النّحو؛ فتتجه الحوسبة من البنية العميقة إلى البنية السّطحية ثمّ تتفرّع إلى الصّورة المنطقية والصّورة الصّوتية في



نقطة واحدة (تشومسكي ١٩٨١، تشومسكي، ١٩٨٦)، وأصبحت في المقاربة الطّوريّة تُسلّم على أطوار تيسرها نقاط متعدّدة للتّهجية اختزالاً للعبء الحوسبي وتحقيقاً لمبدأ الكفاءة الحوسبيّة . وتعود فكرة التّهجية المتعدّدة (Multiple spell-out) إلى إيرياغيريكا (Uriagereka, 1996)، ثمّ تبى عنه تشومسكي هذه المقاربة ليعتبر الأطوار مجالات للتّهجية. وبين تشومسكي (٢٠٠٠) أنّ الاشتقاق التركيبي يجري بصفة سلكيّة حيث يمثّل مركب المصدري ومركّب الفعل الخفيف طورين قويّين يخضع في أثناءهما متّم الطّور إلى التّهجية، فتتحقّق آنذاك الموافقة بين البنية التّركيبية والبنية الفونولوجيّة. لكن تبين وجود أبنية تخرق هذه الموافقة، ونمثّل لها في العربيّة بالبنية الآتية:

(٢أ) البنية التّركيبية: هذا [هو الطّالب] الذي أبدع في [مسابقة الرّسم التي نظّمها الجامعة] .
(٢ب) البنية الفونولوجيّة: (هذا هو الطّالب) (الذي أبدع في مسابقة الرّسم) (التي نظّمها الجامعة).

مثّل هذا التّمط من الأبنية حيث لا تتناظر الحدود التّركيبية مع الحدود الفونولوجيّة قادحا لدراسة الوجهة التّركيبية-الفونولوجيّة، فاعتبر تشومسكي وهال (١٩٦٨: ٣٧٢) أنّ البنية الفونولوجيّة مسطّحة في حين أنّ البنية التّركيبية هرميّة. وقد أرجعا ذلك إلى قاعدة التّعديل (Readjustment rule) التي تسطّح المركّبات المدمجة في البنية وتحولها إلى ربط بين جمل أوليّة تبدأ فيها كلّ بنية فونولوجيّة بتنغيم تنظيميّ، حيث لا يمثّل التنغيم التّنظيميّ مجرد فاصل فيزيائيّ مواصلة التّلّفظ بالجملة، بل هو منظّم للحدود الدّلالية بين الملفوظات.

من ثمة نشط حقل لسانيّ جديد يهتمّ بالوجهة التّركيبية-الفونولوجيّة؛ فطوّرت سيلكيرك (Selkirk, ٢٠١١-٢٠٠٩) نظريّة في الفونولوجيا غير الخطيّة تهتمّ بالوجهة التّركيبية-الفونولوجيّة أطلقت عليها نظريّة الموافقة (Match Theory). وقد بينت فيها أنّ العبارات المخرّجة ليست مجرد مصفوفة من الوحدات المعجميّة أو القطع، بل هي عبارات مُبنّنة في شكل هرميّة تطريزيّة تكون فيها البنية التطريزيّة انعكاساً للبنية التّركيبية؛ وهو ما يفضي إلى الاستغناء عن قاعدة التّعديل التي اقترحتها تشومسكي وهال (١٩٦٨). وقد صاغت النّظريّة مجموعة من قيود الموافقة تدعم التّشاكل التّركيبي-التّطريزي، غير أنّ قيوداً أخرى على البنية التطريزيّة وبنية المعلومات تضعف هذه الموافقة. من هذا المنطلق، فإنّ البنية التطريزيّة تعكس البنية التّركيبية في حالات معيّنة، وتُظهِر اختلافاً وعدم موافقة في حالات أخرى. وسنبيّن في هذا البحث أنّ حالات الالتباس التّركيبي تعكس موافقة بين البنية التّركيبية والبنية التطريزيّة عند توظيف الوقف.

لكن الاكتفاء بالنظر في الوجهة التركيبية-الفونولوجية لا يسهم وحده في فهم ظاهرة الالتباس التركيبي، فلا بدّ من إيلاء الأهمية للوجهة التركيبية-التداولية والنظر في طبيعة التفاعل بين النظام الحوسبي والنظام التصوري القصدي. وقد افترضت النظرية التوليدية في تفسير مقدرة الإنسان العجيبة على إنتاج ما لا نهاية له من الجمل وفهمها نظامين اثنين مستقلّين: نظام تكراري لتوليد الجمل يمثله التركيب، ونظام يؤوّل الجمل تمثله الدلالة. لكنّ استقلالهما لا ينفي تعالقهما وتفاعلهما، إذ تمثل الوجهة التركيبية-الدلالية (الصورة المنطقية) المستوى الذي يتفاعل فيه النظامان. فمن خلالها نفهم طرائق تأثير المكوّن في المعنى كما نفهم كيفية تأثير المعنى في بناء الجملة وتوزيع مكوناتها. ولتفسير طريقة اشتغال هذه الوجهة وضعت ماركولي وآخرون ٢٠٢٥ (Marcolli, Berwick, Chomsky) المتطلّبات التصورية الآتية: (ماركولي وآخرون، ٢٠٢٥، ص 203)

استقلالية التركيب؛

يدعم التركيب التأويل الدلالي؛

التأويل مستقلّ إلى حدّ كبير عن التخرّيج؛

المكوّنية.

أما المتطلّب الأول فيعبّر عن استقلالية النظام الحوسبي التوليدي عن الدلالة، إذ تولّد الأبنية اعتماداً على حوسبة المزج التي تُعدّ حوسبة تركيبية خالصة. وأمّا المتطلّب الثاني فيفترض أنّ "العلاقة في مستوى الوجهة التركيبية-الدلالية تسير من التركيب إلى الدلالة (تصوّر يسند الأولوية إلى التركيب)، في حين أنّ التركيب في حدّ ذاته ليس ذا طبيعة دلالية" (ماركولي وآخرون، ٢٠٢٥، ص ٢٠٣). وأمّا المتطلّب الثالث فيجعل التأويل مستقلّاً عن النظام الحسيّ الحركي الخاصّ بالتخرّيج الخطّي، ويؤكّد أنّ التأويل الدلالي يتوقّف أساساً على العلاقات التركيبية الهرمية. وأمّا عن المتطلّب الرابع الخاصّ بالمكوّنية فيتعلّق بتوزيع المكونات الأولية داخل البنية التركيبية وتعيين أشكالها النحوية ومكوناتها غير الأولية. وتُميّز ماركولي وآخرون بين دور التركيب ودور الدلالة، فتعتبر التركيب عملية حوسبية خالصة تقوم على المزج وما يتبعها من تكرارية، في حين أنّ الدلالة ليست حوسبية بل تستند أساساً إلى مفهوم التقارب الطوبولوجي (Topological proximity) وهو مفهوم لا يستند إلى الحوسبة الدقيقة للمسافة بين العناصر، بل يبحث في ضميمة الخصائص الدلالية المشتركة لتلك العناصر لتصنيفها في الأفضية التصورية،



فلا حاجة حينئذ إلى إثقال النظام بحوسبات إضافية وافتراس تكرارية أخرى في النظام التصوري القصدي (ينظر ماركولي وآخرون، ٢٠٢٥، ص ٢٠٤).

في إطار هذا التصور، اقتصر البرنامج الأدنى في رصد التفاعل بين التركيبي والدلالي على الاهتمام بالسّمات المؤولّة وغير المؤولّة وأهم في المقابل مقاصد المتكلم والمتلقي والسياق التداولي الموجهة -في تصورنا- للنظام الحوسبي. فالبرنامج الأدنى اعتنى أساساً في دراسته للوجهية التركيبية-الدلالية بالعلاقة المتجهة من التركيب إلى الدلالة، فالتركيب ينجز الحوسبات اللازمة للتسوية للسّمات غير المؤولّة حتّى يتمكّن النظام التصوري القصدي من قراءة الأبنية المولدة، أمّا العلاقة المتجهة من الدلالة إلى التركيب فلم يولها اهتماماً (انظر مثلاً تشومسكي، ١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٨). وسنبيّن مدى أهميّة هذا الاتجاه التفاعلي في دراسة الأبنية الملتبسة، إذ يختصّ هذا النمط من الأبنية بتقييم آخر عدا تقييم السّمات غير المؤولّة، ونقصد بتقييم التناسب بين الحوسبات المولدة والتصورات المقصودة.

في هذا السياق، سندرس ظاهرة الالتباس التركيبي لنحاول فهمها في إطار هندسة ثلاثية تميّز بين المعالجة الحوسبية والتخريج الخطّي من جهة، وترصد مدى الموافقة بين التصورات الدلالية والبنية التركيبية من جهة أخرى. وتولي الدراسة أهميّة لاتجاهين اثنين من التفاعل في مستوى الوجهية التركيبية-الدلالية: من النظام التصوري القصدي إلى التركيب حيث يقدّم الأول تعليماته إلى الثاني ليحوسب الدلالة حوسبة هرميّة، ثمّ من التركيب إلى النظام التصوري القصدي حيث تتمّ تصفية التشكّل التمثيلي غير المناسب للمقصد والسياق، وفي هذا المستوى سنبيّن أنّ المصفاة التأويلية تشتغل على نحو غير متناظر بين المتكلم والمخاطب فينشأ حينئذ الالتباس.

٣- الالتباس التركيبي وجها من وجوه قصور التصميم اللغوي

تتسم اللغة ظاهرياً بالتعقّد والتنوّع والالتباس على نحو قد يحول دون تأسيس نظرية يكون فيها النحو الكلّي بسيطاً ومختزلاً يضمن تفسير انبثاق الملكة اللغوية بصفة سريعة وفجائية لدى الطّفل منذ سنواته الأولى. وقد رصد البرنامج الأدنى مظاهر قصور الجهاز اللغوي، وحصّرها في مستويين اثنين: السّمات غير المؤولّة، والنّقل.

تقابل السّمات غير المؤولّة (Uninterpretable features) السّمات المؤولّة (Interpretable features) في كون الثانية سمة مقروءة في مستوى الصّورة المنطقية في أثناء تواجها مع النظام

التَّصَوُّرِيُّ الْقَصْدِيُّ، مثل سمة الجنس في الاسم (طالبة) التي تعدّ سمة طَبِيعِيَّةً فيه وتشكّل جزءاً من التَّمثِيل الدَّلَالِي لهذه الوحدة. في حين أنّ السَّمة غير المؤوَلِّية لا تمثّل منذ الأساس التّوليدي سمة أصليّة في الوحدة المعجميّة مثل سمّي الجنس والعدد في الفعل، فالحدث لا يقبل التذكير ولا التأنيت ولا العدّ. حينئذ ينبغي التّسويغ لهذه السّمات في النّظام الحوسي حتّى لا تسقط البنية في مستوى الوجيّه الخاصّة بالنّظام التّصوُّري القصدي. فيشتغل النّقل لتقييم السّمات غير المؤوَلِّية وحذفها من الصّورة المنطقيّة مع بقائها في الصّورة الصّوتيّة.

على هذا النّحو تكون السّمات المؤوَلِّية التي توفّر الأنظمة الإنجازيّة أساسيّة في التّواصل فلا تطرح إشكالا تأويليّاً؛ في حين أنّ السّمات غير المؤوَلِّية يولّدُها النّظام النّحويّ فلا تكون مفيدة للأنظمة الإنجازيّة، لذلك صنّفت ضمن مظاهر القصور في التّصميم اللّغويّ. فسعى البرنامج الأدنوي إلى اختزال هذا العبء الحوسي وتوظيف التّقييم السّماتي تحقيفاً للكفاءة الحوسبيّة. وفي مستوى السّلوک اللّغوي، يمكن أن تظهر هذه السّمات عند تفاعل النّحو الكلّي مع النّظام الحسيّ الحركي والنّظام التّصوُّري القصدي الذي يعبر فيما يعبر عن تجربة الإنسان في العالم وتصوّراته، وقد تختفي هذه السّمات في الأنظمة الإنجازيّة، وهو ما يفسّر الاختلاف التّصريفيّ وتنوّع التّطابق بين الألسن.

إنّ هذا التّصوُّر للنّقل والسّمات غير المؤوَلِّية يوفّر تفسيراً لمظاهر القصور التي يتّسم بها التّصميم اللّغويّ في الظّاهر. فليس النّقل إذن عمليّة اعتباطيّة، بل عمليّة حوسبيّة تساهم فعليّاً في التّأويل التّركيبي-الصّرفي للبنية بالتّسويغ للسّمات غير المؤوَلِّية في الصّورة المنطقيّة وتأويل مواضعها داخل البنية. وتبعاً لهذه الوظيفة الحوسبيّة، تصبح القصور المفترض مظهرًا من مظاهر كمال اللّغة وجودة تصميمها.

غير أنّ القصور في الالتباس التّركيبي ليس من نمط القصور في النّقل والسّمات غير المؤوَلِّية، ذلك أنّ البنية الملتبسة تصل إلى النّظام الحسيّ الحركي والنّظام التّصوُّري القصديّ مُقيّمة السّمات، فلا وجود لسمة غير مؤوَلِّية تفضي إلى سقوط البنية. إذ البنية المولّدة نحوية وتستجيب لمبدأ التّأويل التّام (١).

ونفسر الالتباس التّركيبي في النّظام الحوسي بالخاصيّة التّوليفيّة المسيّرة بحوسبة المزج

(Merge). ونوضّح ذلك من خلال البنية الملتبسة الآتية:

(٣) وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا (النساء ١)



تطرح الآية التباساً يخصّ الحالة الإعرابيّة للوحدة المعجميّة "الأرحام"، إذ خرّجها القُراء

تخريجين اثنين لكلّ منهما تأويل مخصوص: (انظر تفسير الطّبري، ج ٥، ٥٢٠)

(أ٣) وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا

(ب٣) وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا

أما التّأويل الأوّل فيذهب إلى جرّ كلمة "الأرحام" وذلك بعطفها على الضّمير المتّصل وتعليقها عاملياً بحرف الجرّ، ويتعلّق المركّب بالجرّ الواقع مفعولاً للوسيلة بالفعل المدمج "تساءلون". وتؤوّل على "قول الرّجل: أسألك بالله وبالرحم وقول الرّجل: أنشدك بالله والرحم" (تفسير الطبري ج ٥، ٥١٩). "وقد قال الكوفيّون إنّه معطوف على الهاء في (به)، وأباه البصريّون وقالوا: ولا يجوز العطف على الضّمير المجرور إلا بإعادة الجارّ، لأنّ المضمّر المجرور يتنزّل منزلة التّنوين لأنّه يعاقب التّنوين في مثل، غلامي، ولأنّهم يحذفون الياء في النّداء في نحو (يا غلامي) كما يحذف منه التّنوين فلا يعطف عليه، كما لا يعطف على التّنوين. ومنهم من قال إنّه مجرور بباء مقدّرة لدلالة الأولى عليها" (الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن ج ١، ٢٤٠)

على هذا النّحو تحقق البنية (أ٣) التّشكّل الآتي:

(أ٣) [ج وَاتَّقُوا اللَّهَ [م مص الَّذِي [م ف تَسَاءَلُونَ [م ح به] وَالْأَرْحَامَ]]]]] إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا

حيث تقع "الأرحام" تحت تحكّم سلّميّ يبدأ بعقدة حرف الجرّ، يلها الفعل المدمج "تساءلون"، يلها المصدر الفاعل المشرف على المركّب الموصولي.

وأما التّأويل الثّاني (ب٣) فاخترنا نصب "الأرحام" بإجراء حوسبة أخرى تقوم على تعليق الوحدة المعجميّة محلّ الالتباس بفعل مضمّر يفسّره الفعل الرّئيسي "اتّقوا"، فتتشكّل البنية على النّحو الآتي:

(ب٣) وَ[اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ] وَ [اتَّقُوا الْأَرْحَامَ]، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا

فيؤوّل النّصب بتقدير فعل مضمّر على معنى: "واتّقوا الله الذي تساءلون به، واتّقوا الأرحام أن تقطعوها" (تفسير الطبري، المجلد ٧، ص ٥٢٠، ينظر كذلك الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن، ج ١، ص ٢٤٠).

نلاحظ إذن من خلال التّأويلين أنّ التّفسير التركيبي للالتباس يتّصل بالحوسبة التّولييفيّة المسيّرة للنّظام النّحوي، ففي (أ٣) مُزجت الوحدة المعجميّة "الأرحام" مع الضّمير لتكوين المركّب العطف، ومن ثمة مزج المركّب الناتج بحرف الجرّ لتكوين مركّب حرفي رأسه حرف يشرف على المركّب العطف. وفي المقابل مُزجت نفس الوحدة في (ب٣) مع فعل مضمّر بوصفها متممًا له

لتشكّل بذلك مركّباً فعلياً واقعا تحت تحكّم مصدريّ فارغ. على هذا النّحو لا تطرح البنية إشكالا في مستوى السّمات غير المؤوّلّة؛ إذ تستجيب لمبدأ التّأويل التّام وتصل الصّورة المنطقيّة وقد تمّ التّسويغ لكلّ سماتها. لكنّهما يختلفان في التّسويغ لسمة الإعراب؛ ففي التّأويل الأوّل تسوّغ سمة الجرّ في الرّأس الحرفي وفي التّأويل الثاني تُسوّغ سمة النّصب في الرّأس الفعلي. وهذا يعني أنّ كلّ تأويل ناتج عن تعداد (Numeration) بعينه، فلا يشترك (أ٣ و٣ب) في تعداد واحد لأنّه لا يمكن للوحدة المعجميّة أن تدخل التّعداد بحالتين إعرابيتين مختلفتين: الجرّ والنّصب في آن واحد، ولا يمكن كذلك أن تدخل بحالة إعرابيّة واحدة ثمّ تلتقط حالة إعرابيّة أخرى داخل النّظام الحوسبيّ، فذلك يمنع قيد التّضمّن (Inclusiveness Condition) الذي ينصّ على ما يلي: (٤) قيد التّضمّن:

لا يُقجم المكوّن الحوسبيّ أيّ سمة جديدة. (نشومسكي ٢٠٠٠، ١١٣)

ينصّ القيد (٤) على أنّ الخرج لا يحتوي عناصر تجاوز ما يوجد في الدّخل، فلا يمكن للمكوّن التركيبيّ آنذاك أن يولّد سمات جديدة خلال الحوسبة النّحويّة، إذ يقتصر دور النّظام الحوسبي على إعادة ترتيب العناصر المعجميّة بوصفها مجموعة من السّمات، ولا يُسمح إلّا للسّمات الحاضرة في التّعداد أن تسهم في بناء الحوسبة.

نصل من خلال ما سبق إلى أنّ القصور في مستوى الالتباس التركيبيّ يُفسّر، في إطار النّظام الحوسبيّ النّحويّ المسؤول عن توليد الأبنية، باختلاف مزج المكوّنات بعضها ببعض. فلمّ تتّسم اللّغة التي يفترض أنّها مصمّمة على نحو أمثل (Optimal design) بمثل هذا القصور؟

٤- حالة الالتباس التركيبيّ في مستوى التّعلّق العاملي

نخصّص هذا المبحث للنّظر في الطّريقة التي يعالج بها النّظام الحوسبيّ الأبنية الملتبسة في مستوى التّعلّق العاملي، وكيف تفسّر هذه المعالجة في ضوء الهندسة الثلاثيّة للّغة. ونقصد بالتّعلّق العامليّ تعلق المعمول بعامل معيّن يسند إليه السّمة الإعرابيّة فيجعله تابعا له بنيويّا. ونوضّح ذلك باعتماد البنيتين الآتيتين:

(٥) قال فإنّها محرّمة عليهم أربعين سنة يتيهون في الأرض (المائدة ٢٦)

(٦) المرشّح الذي أدين قانونيّاً يُقصى من الانتخابات الرّئاسيّة.

تطرح البنية (٥) التباسا في مستوى التّعلّق العامليّ للمكوّن (أربعين سنة) وتأويل نصبه. فقد أوّله بعضهم بالتّأصب (محرّمة)، "وإنّما حرّم الله عزّ وجلّ على القوم الذين عصوه وخالفوا أمره من



قوم موسى وأبوا حربَ الجبارين دخولَ مدينتهم أربعين سنة، ثمّ فتحها وأسكنهموها وأهلك الجبارين بعد حرب منهم لهم بعد أن انقضت الأربعون سنة وخرجوا من التّيه" (تفسير الطبري، ج ١٠، ص ١٩٠)، "وقال آخرون: بل النّاصب لـ-الأربعين- يتهون في الأرض. قالوا: ومعنى الكلام: قال، فإنّها محرّمة عليهم أبداً، يتهون في الأرض أربعين سنة" (نفسه، ج ١٠، ص ١٩١). وقد درس حتّون (٢٠١٦) الالتباس التّركيبي من خلال البنية (٥) وحالات أخرى من الأبنية الملتبسة، ووصل إلى نتيجة مفادها أنّ الوقف يبني علاقات تركيبية جديدة؛ إذ "يكشف عن عطب ناتج عن التّركيب يترتب عنه اللّبس وكأنّ التّركيب وحده غير قادر على تأمين التّواصل وغير قادر على رفع الالتباس" (حتّون، ٢٠١٦، ص ١١٦)، وقد سبق أن دافع عن هذه الأطروحة في حنون (٢٠١٠) حيث وصل إلى أنّ "الوقف يقوم بوظيفة منظّمة للتّركيب" (حتّون ٢٠١٠، ص ٢٠٠). غير أنّنا سنبيّن على خلاف ذلك أنّ الوقف لا يحوسب؛ فلا يبني بالتّبع علاقات تركيبية. وسنبيّن أيضاً أنّ التّواصل ليس من وظيفة التّركيب أساساً، بل يتمثّل دوره في توليد الحوسبات الممكنة للبنية الملتبسة. أمّا التّأويل فهو من مهامّ أنظمة الإنجاز، حيث يضطلع الأوّل بالحوسبة، في حين يضطلع النّظام التّصوّري القصدي بتوجيه التّعليمات للنّظام الحوسبي كي يولّد التّمثيلات الملائمة لكلّ تأويل، ويضطلع النّظام الحسيّ الحركي بتخريج البنية تخريجاً تعكس فيه البنية التّطريزيّة البنية التّركيبية.

فإذا مثّلنا للبنية (٥) التي تحتل تأويلين اثنين، لاحظنا أنّ كلّ تأويل يطلب حوسبة بعينها على النّحو الآتي:

(أ) قال [م مص ١ فإنّها] [محرّمة عليهم أربعين سنة]، [م مص ٢ يتهون في الأرض]

(ب) قال [م مص ١ فإنّها] [محرّمة عليهم]، [م مص ٢ أربعين سنة يتهون في الأرض]

ففي التّأويل الأوّل ينتهي الملحق الدّال على الزّمان (أربعين سنة) إلى المركّب المصدريّ الأوّل المتحكّم في المركّب المرؤوس بالمشقّق (محرّمة) حيث يسند هذا المشقّق الحالة الإعرابية إلى الملحق، ويقبل المركّب المصدري الثاني (يتهون في الأرض) القراءة على الحالية فيكون "في موضع نصب على الحال من الهاء والميم في "علمهم)" (الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن ج ١، ص ٢٨٩)، وينعكس صدى هذا العمل الإعرابي في النّظام الحسيّ الحركي بإنجاز وقف مباشرة بعد الملحق.

في المقابل، فإنَّ الملحق (أربعين سنة) في التَّأويل (٥ب) ينتهي مباشرة إلى المركَّب المصدرِي الثاني ويقيِّم حالته الإعرابِيَّة في الفعل العامل (يتيمون). ويعبِّر عن هذا التَّشكُّل العاملي في الشَّكْل الصَّوْتِي بإنجاز الوقف مباشرة بعد انغلاق الطَّوَر (Phase) الخاصِّ بالمركَّب المصدرِي الأوَّل. ما نلاحظه أنَّ الالتباس في (٥) يظلُّ قائماً بمجرد تخريج البنية عبر النِّظام الحسيِّ الحركي، إذ تؤسِّس كلَّ قراءة تشكُّلها الإعرابي ووقفها الخاصَّ المناسب لذلك التَّشكُّل، فلا النِّظام الحوسبي ولا الوقف قادر على رفع الالتباس.

وليس أدلَّ على ذلك من اختلاف القراء المنقول في كتب التَّفاسير، وهو اختلاف يرتبط أساساً بالنِّظام التَّصوُّري لهذه البنية وبسياق قصَّة موسى وقومه. فالتَّأويل الأوَّل علَّقَ الملحق الزَّماني بـ "محَرِّمة" لأنَّ تحريم الأرض المقدَّسة على بني إسرائيل ليس تحريماً مطلقاً بل هو تحريم مؤقت مقيّد زمانياً؛ "فلا يكون مخالفاً لظاهر قوله -تبارك وتعالى- ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ، والمراد بتحريمها عليهم أنَّه لا يدخلها أحد منهم هذه المدة، لكن لا بمعنى أن كلَّهم يدخلونها بعدها، بل بعضهم ممَّن بقي -يجوز له دخولها- فقد روى أنَّ موسى سار بمن بقي من بني إسرائيل، بعد انقضاء هذه المدة، إلى الأرض المقدَّسة. وقوله: يَتِيمُونَ في الأرض استئناف لبيان كيفية حرمانهم. وقيل حال من ضمير عَلَّمَهُمْ" (التفسير الوسيط، ج ٤، ١١٢). أمَّا التَّأويل الثاني فيجعل التَّيِّه مؤقتاً والتَّحريم مطلقاً، فيُمنع بنو إسرائيل من دخول الأرض المقدَّسة منعاً تاماً.

تبعاً لهذين التَّأويلين المرتبطين بسياق ديني وتاريخي معيَّن أفرز النِّظام الحوسبي تعلِّقين عاملين يحوسب العلاقة بين المكوَّن محلَّ الالتباس وعامله على نحو يناسب التَّعليمات الدَّلاليَّة التي يفرضها النِّظام التَّصوُّري القصدي. وانعكس ذلك آلياً في مستوى الوقف. فالتَّأويل الأوَّل يوافق الوقف عند (سنة)، والتَّأويل الثاني يوافق الوقف عند (عليهم)؛ فنلاحظ في هذه الحالة أنَّنا إزاء مركَّبات فونولوجيَّة محقَّزة تركيبياً (انظر تشومسكي وهابل، ١٩٦٨، ص ١٠-١٢)، ويكون الوقف بمقتضى ذلك سمة صوتيَّة تعيَّن حدود الوحدة التَّركيبيَّة (انظر Crystal ١٩٨٠، ١٨٨؛ Trask ١٩٩٦، ١٨٩). وفي هذا السِّياق يعتمد تشومسكي وهابل ١٩٦٨ مصطلح "حد" (Boundary) للإحالة على الوقف من حيث هو سمة صوتيَّة تُوظَّف في مسترسل الخطاب لتعيين حدود الكلمة والمورفيمات والمركَّبات النَّحويَّة (انظر تشومسكي وهابل، ١٩٦٨، ص ٣٦٤).^٧ وفي حالة المثال (٥) يعكس الوقف تعلِّقين عاملين اثنين يوافقهما مكوَّنان يختلفان في الحدود التَّركيبيَّة. فلا يرفع الوقف حينئذ الالتباس، بل يترجم صوتياً التَّشكُّلات الهرميَّة، لكنَّ



الإشكال يتمثل في أنّ تخريج الأبنية يخضع للخطيّة فلا يعكس بالتّبع الخاصيّة الهرميّة للأبنية. ويكون الوقف على هذه الصّورة أداة يعتمدها النّظام الإنجازي ليتجاوز بها إشكال التّخريج الذي لا يمكن أن ينقل لنا ما يجري من عمليّات حوسبيّة في المكوّن التّركيبي.

إضافة إلى ما سبق فإنّ التّخريج لا يمكن أن يخبرنا عن المواضع التي تعبرها المكوّنات المنقولة لتسطح في غير مواضعها الأصليّة، ونبيّن ذلك في البنية (هـ)^٨:

(هـ) قال [م مص ١ فإنّها [محرمّة عليهم]، [م مص ٢ يتمهون في الأرض أربعين سنة]]

قال [م مص ١ فإنّها [محرمّة عليهم]، [م مص ٢ أربعين سنة يتمهون في الأرض أربعين سنة]] إذا اعتمدنا التّأويل الثاني الذي يعلّق المكوّن (أربعين سنة) بـ (يتمهون) يكون الموضع الأصلي لهذا المكوّن مباشرة في نهاية المركّب المصدريّ الثاني وهو الموضع العميق الذي ولّد فيه، ومن ثمة ينتقل إلى مخصّص المركّب المصدري المدمج لغايات تداوليّة، ويظلّ حوسبياً متعلّفاً عاملياً بالفعل (يتمهون) على نحو ما يبيّنه التّمثيل (هـ). غير أنّ تخريج البنية في مستوى النّظام الحسيّ الحركي لا يعكس هذا التّعلّق العاملي نظراً إلى الخاصيّة الخطيّة للتّخريج، إضافة إلى ذلك فإنّ هذا النّظام لا يخرج النّسخة الأصليّة (النّسخة الرّماديّة) للمكوّن المنقول بسبب حذفها تفادياً للتّكرار والتّعقيد الحوسبي. وتعكس هذه الظّاهرة التّضارب القائم بين الكفاءة الحوسبيّة وتيسير عمليّة التّواصل. فالأولى تقتضي الاحتفاظ بالمكوّن المنقول في موضعه الهدف والاستغناء عن بقيّة النّسخ. في حين أنّ التّواصل يطلب تهجية كلّ النّسخ ليتجاوز المشكلة المتّصلة بتعيين الفجوات وتأويلها. إزاء هذين المتطلّبين المتضاربين تحلّ اللّغة الإشكال لصالح الكفاءة الحوسبيّة إيفاء بما تطلبه الوجيهة الدّلاليّة. وبظهور ورود واحد من المكوّن المنقول تسقط البنية في الالتباس، فليس الالتباس في هذه الحالة ناتجاً عن النّقل بل لأنّ التّخريج الخطّي لا ينقل لنا الحوسبات الذهنيّة التي تشتغل في النّظام الحوسبي، ذاك أنّ جهاز الإنجاز قاصر بطبعه عن التّعبير الهرميّ.

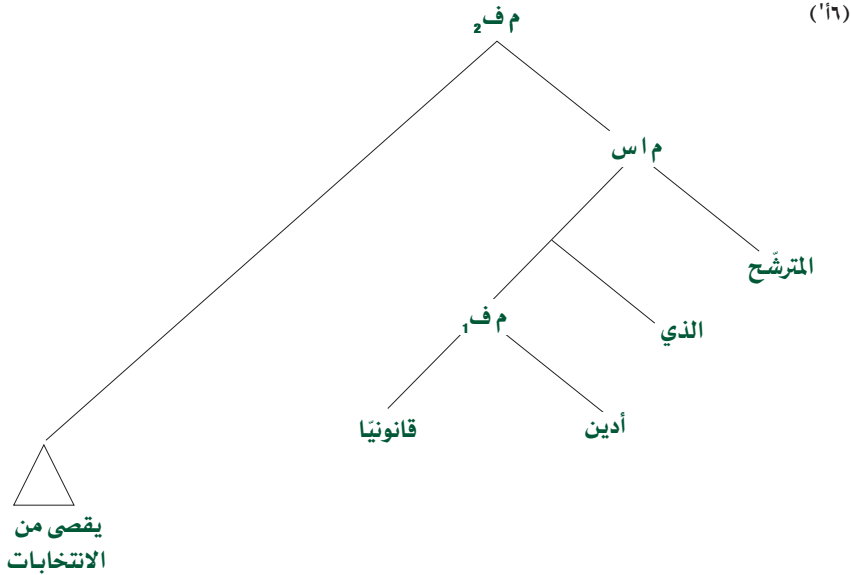
ويقدّم المعطى (٦) قراءة ملتبسة تخصّ كذلك التّعلّق العاملي؛ فتقبل قراءتين اثنتين:

(٦أ) [[المرشّح الذي أُدين قانونياً] يُقصى من الانتخابات الرّئاسيّة].

(٦ب) [[المرشّح الذي أُدين] قانونياً يُقصى من الانتخابات الرّئاسيّة].

إذ يمكن للملحق " قانونياً " أن يحوّر الفعل المدمج "أدين" حسب (٦أ) كما يمكنه أن يحوّر الفعل الرّئيسي "يُقصى" حسب (٦ب)، أي إنّ المرشّح يمكن أن يُدان قانونياً أو يُقصى من الانتخابات قانونياً لمخالفته شروط التّرشّح الرّئاسي التي أقرّها الدّستور.

نمّثل للتأويل الأول بالمشجر الآتي:^{١٦}



يحوسب النظام الحوسبي العلاقات التركيبية في الحالتين حسب مبدأ التحكم المكوّني C-
(command):

(٧) التحكم-م: العقدة أ تتحكم مكوّنيًا في العقدة ب إذا كانت:

- العقدة الفرعية الأولى المشرفة على أ تشرف كذلك على ب.

- أ لا تشرف على ب، وب لا تشرف على أ.

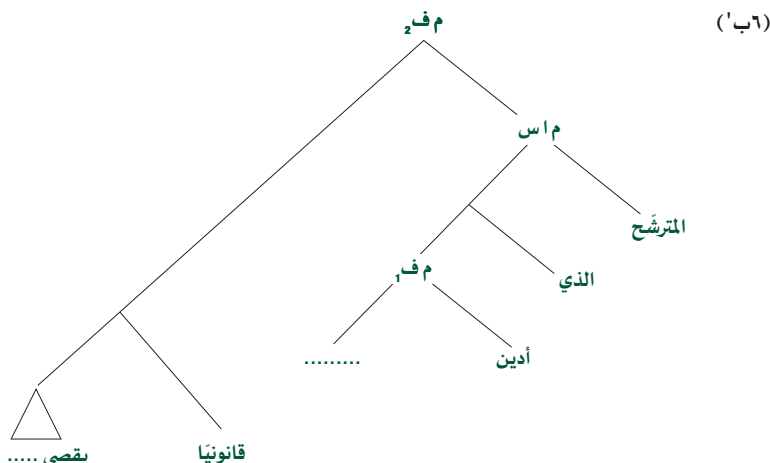
يقدم التحكم المكوّني علاقة ثنائية مجردة بين العقد في المشجر، وينصّ على أنّ العلاقة البنيوية القائمة بين مكوّنين أ وب توجّهها عقدة عليا تشرف على ذينك المكوّنين.

فإذا نظرنا في المشجر (١٦) لاحظنا أنّ الملحق " قانونياً " يولّد تحت إشراف مباشر من العقدة الفرعية م ف ١ وتشرف العقدة نفسها على الفعل المدمج "أدين"، وفي الآن نفسه لا يشرف الملحق على الفعل المدمج ولا الفعل المدمج على الملحق على نحو ما ينصّ عليه مبدأ التحكم المكوّني (٧).

وينعكس هذا التحكم المكوّني في الشكل الصوتي بوقف واقع بعد الملحق:

(١٦) "المرشح الذي أدين قانونياً، يُقصى من الانتخابات الرئاسية.

ويتشكل التأويل الثاني حوسبياً حسب المشجر الآتي:



حيث نلاحظ أنّ الملحق في (٦ب') يقع في حيز الفعل الرئيسي "يقصى" العامل فيه ويقع كلاهما تحت إشراف مباشر من العقدة العليا م ف٢، فيؤسّس هذا التّحكّم المكوّني تأويلاً يكون فيه حدث الإقصاء قانونياً لا حدث الإدانة. غير أنّ البنية الخطيّة التي يخرجها النّظام الحسيّ تقصر عن التّعبير عن هذه الخاصيّة الهرميّة للاشتقاق، لذلك يتوسّل التّخريج بالوقف ليعبّر عن التّأويل العاملي الذي يوفّره النّظام الحوسي:

(٦ب') المرشّح الذي أدين، قانونياً يقصى من الانتخابات الرّئاسيّة.

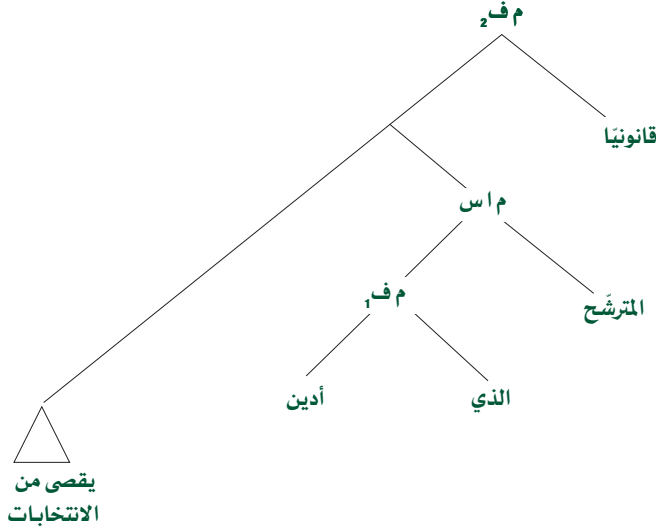
يكون الالتباس التّركيبي حينئذ ناتجاً عن طريقتين في مزج المكوّنات بعضها ببعض تفضيان إلى تمثيلين سلّميين مختلفين، فإذا حوّل كلاهما إلى النّظام الحسيّ الحركي خرّج متتالية واحدة لا تعكس الحوسبات التي أنجزها النّظام الحوسيّ التّركيبي باعتبار أنّ البناء الهرمي غير متاح للنّظام الحوسي.

بيّن لنا هذا التّحليل أنّ البنية الخطيّة تُربك التّأويل وفهم الجملة. ويتأكّد ذلك عند النّظر في البنية الآتية:

(٨) قانونياً، المرشّح الذي أدين يقصى من الانتخابات الرّئاسيّة.

يظهر الملحق في (٨) في صدارة الجملة فيحوّر الفعل الرئيسيّ البعيد "يقصى"، وليس له أيّ علاقة تركيبيّة بالفعل المدمج (أدين) رغم أنّه -خطيّاً- أقرب إلى الفعل المدمج من الفعل الرئيسيّ. قد يبدو ذلك في الظّاهر مخالفاً لمبدأ القرب الذي ينصّ على محلّيّة العلاقات التّركيبيّة، غير أنّ التّمثيل الشّجري للبنية (٨) يدحض ذلك:

(١٨)



حسب التّمثيل أعلاه نلاحظ أنّ الملحق (قانونياً) أقرب إلى الفعل الرّئيسيّ (يقصى) من الفعل المدمج (أدين)، إذ يقع تحت إشراف مباشر من العقدة م ف ٢ شأنه شأن الفعل الرّئيسيّ. في حين أنّ الفعل المدمج (أدين) يقع تحت إشراف العقدة العليا م اس ١ وتشرف عليه مباشرة عقدة المركّب الفعليّ الأوّل. فيكون الملحق حينئذ بعيداً عن الفعل المدمج بعقدتين اثنتين. وينعكس هذا التّمثيل تطريزياً بوقف واقع بعد الملحق كما هو مبين في (٨).

نتبين إذن أنّ التّأويل يستند أساساً إلى المسافة التركيبية الهرمية لا المسافة الخطية لأنّ النّحو الكلّي الفطريّ ينتج أبنية هرميّة تكراريّة؛ وهذا يعني أنّ قرب الملحق خطيّاً من الفعل المدمج لا يجعله متعلّقاً به، بل يتحدّد القرب هرميّاً على نحو يعكس طريقة اشتغال حوسبة المزج وما تفضي إليه من أبنية تكراريّة. فالجملة الموصولة المدمجة في (٨) لا تربطها بالملحق علاقة مزج، بل مُزج الملحق مع المركّب الفعليّ "يقصى".

٥- الالتباس في الحالة الإعرابية

يطرأ الالتباس التركيبي كذلك على الحالة الإعرابية التي يمكن أن يحملها المركّب الاسمي على نحو ما يتحقّق في المثال الآتي:



(٩) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ (المائدة ٦)

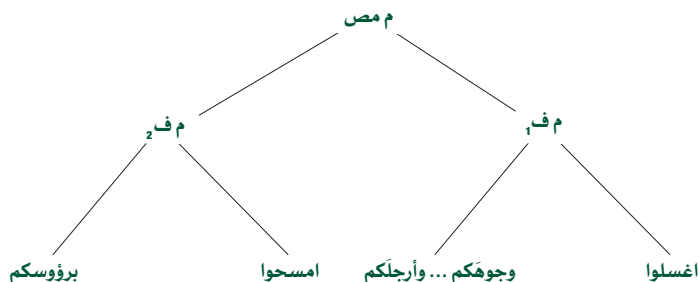
اختلف القراء في قراءة هذه الآية فثمة من قرأها بنصب "أرجلكم" انتصاراً لرأي فقهي يقول بغسل الأرجل دون المسح، وثمة من قرأها بالجرّ على اعتبار أنّ الآية في تخريجها الظاهر تقول بمسح الأرجل عطفاً على المرافق.

أما القراءة على النصب فتؤول بالتقديم والتأخير، بمعنى "إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين، وامسحوا برؤوسكم. وإذا قرئ كذلك، كان من المؤخّر الذي معناه التقديم، وتكون (الأرجل) منصوبة عطفاً على (الأيدي). وتأول قارئو ذلك كذلك، أن الله جلّ ثناؤه: إنّما أمر عباده بغسل الأرجل دون المسح بها " (تفسير الطبري، ج ١٠، ص ٥٢).

فيكون أصل البنية قبل التقديم والتأخير على النحو الآتي:

(٩) فَ[اغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ] وَ[امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ] ونمثل لذلك كالآتي:

(٩١)



اعتنينا في هذا المشجر^{١٠} بالتمثيل لجواب الشرط فحسب، إذ نلاحظ أنّ المركّب الاسمي (أرجلكم) واقع في الحيّز التركيبي للمركّب الفعلي الأول حيث يحتلّ موضع المتّمم الواقع مركّباً بالعطف، ويقع تقييم حالة النصب في هذا الحيّز. ثمّ يتمّ في مرحلة لاحقة نقل المركّب الاسمي وفق هذا التأويل خارج م ١ حيث تُقيم السمات الرّبضيّة^{١١} (Edge feature) لغاية تداوليّة تتعلّق بالمنظومة الدّينيّة التي تندرج ضمن النظام التّصوّري القصدي، ويجري ذلك على النحو الآتي:

(٩أ) فَمَ ١ اغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ

وَمَ ٢ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ

وينعكس هذا التأويل في مستوى النظام الحسي الحركي بحذف النسخة مع تحقيق الوقف على نحو يناظر البنية التركيبية:

(٩أ) فَمَ ١ اغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ، وَ[امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ]، [وأرجلكم إلى الْكَعْبَيْنِ]

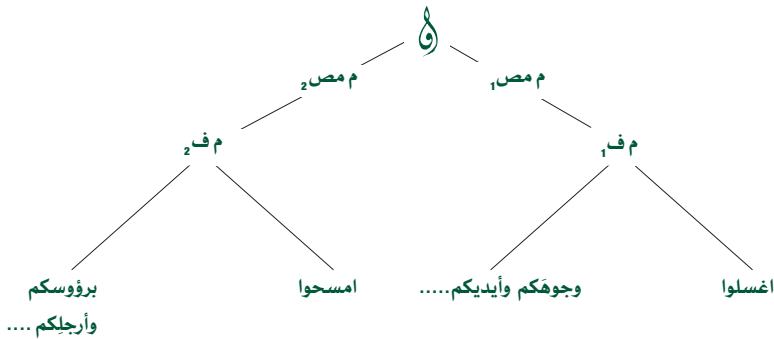
وأما القراءة على الجرّ للمركّب الاسمي "أرجلكم" في المثال (٩) فتختار عطفه على (رؤوسكم)، وذلك "لأنه بعد قوله (وامسحوا برؤوسكم) فالعطف به على (الرؤوس) مع قرينه منه، أولى من العطف به على (الأيدي)، وقد حيل بينه وبينها بقوله: (وامسحوا رؤوسكم)" (تفسير الطبري، ج ١٠، ٦٤). وذهب الأنباري إلى "الجرّ بالعطف على (رؤوسكم) وقدّر ما يوجب الغسل كأنه قال: وأرجلكم غسلاً" (الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج ١، ٢٨٤) فقدّر مصدراً من غير جنس الفعل العامل (امسحوا)، فتلاحظ أنّ تأويل الجرّ نفسه يفضي بنا إلى التباس؛ فإذا عطفناها على (رؤوسكم) كان الأمر بمسح الرجل وإذا عطفناها على الاسم نفسه مع تقدير "غسلاً" كان الأمر بغسل الرجلين.

وتتشكّل البنية عاملياً على النحو الآتي:

(٩ب) فَمَ ١ امْسَحُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَ[مَص امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ]

ونمثّل لها كما يلي:

(٩ب')





حسب التمثيل أعلاه، نكون في حالة التأويل على الجزّ إزاء جملتين يتصدّرها إسقاط المصدريّ المحقّق لعمل الأمر. ويجري الاشتقاق بشكلٍ طوريّ؛ فبمجرد تقييم السّمات الخاصّة بتممّ المصدريّ الأوّل تحوّل البنية إلى الصّورة المنطقيّة والصّورة الصّوتيّة. ثمّ يتواصل اشتقاق الجملة الثانية على النّحو نفسه. وفي مستوى الصّورة الصّوتيّة تؤوّل البنية التركيبيّة التي ولّدها النّظام الحوسبي بإجراء وقف كالآتي:

(٩ب) "..... فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ [حيث نلاحظ تطابقاً بين البنية التركيبيّة والبنية التطريزيّة، إذ يمثّل الوقف انعكاساً للحوسبات التي أجراها النّظام الحوسبي.

اعتمدنا إذن في تفسير الالتباس بالجملة (٩) مبدأ التّحكّم المكوّني والتمثيل الهرميّ للأبنية، وأحلنا في الأثناء على الأنساق العقديّة والثّقافيّة ودورها في توجيه الإعراب والتعلّق العامليّ. وفي إطار تصميم الملكة اللّغويّة، نتبيّن أنّ النّظام النّحوي يحوسب المعنى التركيبي على نحو أعمى موجّهاً في ذلك بتعليمات من النّظام التّصوّري القصدي، لكنّه لا يرفع الالتباس؛ إذ يقدّم لكلّ تصوّر عقدي ومذهبي المعنى التركيبي الموافق بمزج المكونات مزجاً هرميّاً يؤمّن المعنى المطلوب، وليس من مهامّه في الأثناء أن يرفع الالتباس ويرجّح كفة تأويل دون آخر.

فيكون التّركيب بالأساس نظاماً في حوسبة المعنى، أمّا التأويل فهو من مهامّ أنظمة الإنجاز؛ إذ ينتقي النّظام التّصوّري القصدي الحوسبة المتناسبة والبنية العقديّة للمتكلّم. وتنعكس الحوسبات التركيبيّة في مستوى الشّكل الصّوتي بتوليد الوقف حسب ما يسمح به البناء المكوّني للجملة. غير أنّ الإشكال يكمن في أنّ التّخريج في مستوى النّظام الحسيّ الحركي يخضع للخطيّة، فلا يعكس حينئذ التّفاصيل الحوسبيّة الهرميّة للجملة لأنّ جهاز النّطق لا يستطيع فيزيولوجياً أن يخرج الأبنية تخريجاً هرميّاً، إذ التّواطق ذات قدرة محدودة على الإيفاء بالمعنى الذي يحوسبه النّظام التركيبي.

٦- الالتباس في حالة ربط الضمير بمفسره

لا يقتصر الالتباس التركيبي على التعلق العاملي أو الحالة الإعرابية بل يشمل كذلك ظاهرة الربط، ونعتمد في دراسة هذه الحالة مثلاً طرح إشكالا في كتب التفسير والنحو قديماً، واعتنى حنّون (٢٠١٦، ص ١١٠) بدراسته ليبيّن دور الوقف في رفع الالتباس:

(١٠) لتؤمنوا بالله ورسوله وتعزّروه وتوقّروه وتسبحوه بكرة وأصيلاً. (الفتح، ٩)

تطرح هذه البنية التباساً في مستوى ربط الضمير في "تسبحوه". وقد درسها حنّون (٢٠١٦) وذهب إلى أنّ الالتباس "يترتب على عدم اللجوء إلى الوقف لبنينة الكلام... وحتى لا يقع هذا الالتباس بين هذين الضميرين تم إدراج الوقف للفصل بينهما... وليصحّ قضية العائد ويقيد كلّ تأويل دلالي... الشّيء الذي يعني أنّ التركيب ذاته قد عجز عن الضبط فبات يتطلب حضور الوقف لتستقيم العلاقات التركيبية والتأويل الدلالي" (حنّون، ٢٠١٦، ص ١١٠).

نلاحظ أنّ حنّون بهذا التحليل يسند إلى النظام الحسي الحركي دوراً حوسبياً بسبب قصور التركيب وحتى الدلالة عن رفع الالتباس. لكن سنبيّن فيما يلي أنّ الوقف ليس إلا انعكاساً للحوسبة التركيبية وأنّ رفع الالتباس موكول إلى النظام الدلالي لا غير.

نطبق لذلك مبدأ الربط "ب" الذي ينصّ على أنّ الضمير يُربط بمفسره في حيّز تركيبّي تحدّده المقولة العاملة على النحو الآتي:

(١١) مبدأ ربط الضمير: الضمير حرّ في مقولته العاملة

بتطبيق المبدأ (١١) يُربط الضمير المتصل بالفعل "تسبحوه" خارج مقولته العاملة التي يمثلها الفعل "تسبح"، فيجد حينئذ مفسرين ممكنين "الله، رسوله". ولذلك نضيف إلى (١١) شرطاً الربط الأدنى (Minimal Link Condition) الذي ينصّ على أن تكون الحوسبات التحويّة أقلّ تكلفة ما أمكن وأن تجري في أصغر محيط تركيبّي ممكن (تشومسكي، ١٩٩٥، ص ٣١١)؛ فالعلاقات البنيويّة محلّيّة في مختلف منظومات النحو التي يختزلها النظام الحوسبي، وعند تنافس عنصرين على تفسير المتغيّر أو التسويغ له يكون العنصر الأقرب هو الأوّل بالربط والتفسير ضماناً للاقتصاد والأدنويّة. فإذا طبقنا هذا الشرط أفرز الربط حينئذ الحوسبة الآتية:

(١٠) لتؤمنوا بالله ورسوله وتعزّروه وتوقّروه وتسبحوه بكرة وأصيلاً

حسب هذا التأويل يُربط الضمير المتصل في (تسبحوه) بالمفسر الأقرب له (رسوله) ربطاً سلكياً يؤمّنه على التوالي الضميران المتصلان في (وقّروه، تعزّروه)، إذ تتعلّق العلاقة المحلّيّة بين الضمير والمركّب الاسمي (الله) لوجود مفسر منافس (رسوله) يحمل خصائص سماتيّة مماثلة



للمفسّر في محيط تركيبي أصغر، وهو ما يجعله مهياً لأن يشارك في علاقة الرّبط على نحو أفضل حوسبياً من المركّب الاسمي (الله). غير أنّ هذا التأويل لا يستقيم وفق المنظومة العقديّة، فيسقط التأويل (١٠أ) في مستوى النّظام التّصوّري القصدي الذي يؤسّس عوضاً عن ذلك علاقة ربط بمفسّر بعيد على النّحو التّالي:

(١٠ب) لتؤمنوا بالله ذ ورسوله ر وتعزّروه ر وتوقّروه ر وتسبّحوه ذ بكرة وأصيلاً هذا الرّبط يتعزّز حوسبياً بجعل المركّب النّحوي [تسبّحوه بكرة وأصيلاً] مركّباً مصدرياً تتحكّم فيه "كي" النّاصبة المقدّرة عطفاً على المصدر المصدري المقدّر بعد لام الجرّ في "لتؤمنوا": (١٠ب) [لم مص ١ كي تؤمنوا بالله ذ ورسوله ر وتعزّروه ر وتوقّروه ر] و[م مص ٢ كي تسبّحوه ذ بكرة وأصيلاً]

فحالة العطف تفضي إلى تأويل تناظريّ بين المعطوف والمعطوف عليه يأخذ فيه الضمير المتّصل إ حالته من الاسم المناظر له في المركّب المصدري المعطوف عليه. فتستند حوسبة الرّبط بالتّبع إلى التناظر بين المركّبين المصدريّين في مستوى البناء الهرميّ.

يتدخّل النّظام التّصوّري القصدي إذن لرفع الالتباس وإملاء تعليماته على النّظام الحوسبي حتّى يحوسب الرّبط على نحو ما تملّيه المنظومة العقديّة^{١٢}، فيصقّي بذلك الحوسبة التّركيبية التي لا تناسب والسّياق العقائدي وينتقي في المقابل الحوسبة الثّانية (١٠ب) القائمة على الرّبط بالمفسّر البعيد. أمّا فيما يتعلّق بالوجيهة الصّوتية، فإنّها تُترجم للنّظام الحسيّ الحركي الحوسبات التّركيبية حتّى يفهم أنّ البنية اشتقت بشكل طوريّ، وبمجرد انغلاق طور المركّب المصدري الأوّل (م مص ١) في (١٠ب) تحوّل لتخريجها وتطريزها بوقف بعد (توقّروه). نصل إذن إلى أنّ مهمّة التّركيب تتمثّل في توفير الحوسبات الممكنة للتّأويل، أمّا التّأويل نفسه فيضطلع به النّظام التّصوّري القصدي أساساً، في حين يولّد النّظام الحسيّ الحركي بنية خطيّة تحدث إشكالا في حوسبة الرّبط.

٧- المصفاة التّأويلية

لقد أرجع تشومسكي الالتباس إلى التخريج الخطيّ غير المؤهل للتّعبير عن التّشكّل السّلي للبنية التّركيبية (ينظر مثلاً: تشومسكي، ١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٨). لكنّه أهمل دور النّظام التّصوّري القصدي في المعالجة التّأويلية للجملة الملتبسة.

وقد بيّنا من خلال المباحث الاختبارية السابقة أنّ التّشكّلات الهرميّة الممكنة للأبنية الملتبسة قد اختلفت بناء على اختلاف التّصورات العقديّة، وما ينتج عن ذلك من اختلاف الأحكام الشرعيّة. لكنّ النّظام الحوسبي في كلّ ذلك يشتغل على نحو أعمى فلا ينحاز إلى تأويل دون آخر، بل يلتزم بالتّعليمات التي يملها النّظام التّصوّري القصدي، فيقدّم الاحتمالات الممكنة في التّمثيل للجملة. أمّا عمليّة التّأويل واختيار حوسبة دون أخرى، فهي موجّهة باستراتيجيّة تفسيريّة تهدف إلى فهم الآية من منظور مجموعة تفسيريّة معيّنة لها تصوّراتها العقديّة الخاصّة التي تلزم بها وتريد توسيع مداها التّأويلي على الآخر. ففي مستوى النّظام التّصوّري القصدي حيث يتمّ التّأويل يحدث التّحيز التّأويلي. ويكون ذلك بتشغيل المصفاة التّأويليّة وتصفية الحوسبة التي لا تناسب والسّياق أو التّصورات العقديّة، مقابل تبني حوسبة أخرى توافق العقائد المشتركة لمجموعة تفسيريّة بعينها رشّحت نفسها لتحديد آليات فهم النّص القرآني. ففي المثال الآتي:

(١٢) وأتمّوا الحجّ والعمرة لله (البقرة ١٩٦)

تطرح الآية (١٢) التباساً يخصّ الحالة الإعرابيّة للوحدة المعجميّة (العمرة)

فقد خرّجها القراء تخريجين اثنين لكلّ منهما تأويل مخصوص:

(١٢أ) وأتمّوا الحجّ والعمرة لله

(١٢ب) وأتمّوا الحجّ والعمرة لله

أمّا التّأويل الأوّل فتتبناه مجموعة تفسيريّة تذهب إلى نصب (العمرة)، والنّصب في هذه القراءة المتواترة يدلّ على أنّ العمرة واجبة لأنّها عطفت على (الحجّ) الذي يعدّ واجبا. فتعلّق الوجدتان المعجميتان عاملين بالفعل نفسه "أتمّوا"، ويكون الأمر حينئذ بإتمام كليهما. غير أنّ الطّبري يرى في النّصب وجهاً آخر لا يقتضي بالضرورة اعتبار العمرة فريضة، إذ يرى أنّ "أولى القراءتين بالصّواب في (العمرة) قراءة من قرأها نصبا. وأنّ أولى التّأويلين... أنّه أمر من الله جلّ ثناؤه بإتمام أعمالهما بعد الدّخول فيهما وإيجاهما، على ما أمر به من حدودهما وسنهما، وأنّ أولى القولين في العمرة بالصّواب قول من قال: «هي تطوّع لا فرض»، وإنّ معنى الآية: وأتمّوا أيّها المؤمنون الحجّ والعمرة لله بعد دخولكم فيهما" (تفسير الطّبري ج ٤، ص ٢٠).

وفقا لهذا التّأويل تحقّق البنية (١٢) التّشكّل الآتي:

(١٢أ) و[م مص] ز[م فأنتموا] م[اس الحجّ والعمرة] لله



يقع المركّب الاسمي (الحجّ والعمرة) متمماً للفعل (أتمّوا)، فيشكّلان معاً مكوّناً تركيبياً واحداً يسوّغ حالة النّصب في رأس المطابقة أو الفعل الخفيف حسب اختلاف المقاربات التّوليدية في التّسويغ للإعراب في العربيّة.

وأما التّأويل على الرّفعة فتنبّاه مجموعة تفسيرية ترى أنّ العمرة "من أعمال البرّ لله، فتكون مرفوعة بخبرها الذي بعدها، وهو قوله (لله)" (تفسير الطّبري، ج ٤، ص ١٥)، فتتشكّل الجملة هرمياً على النّحو الآتي:

(١٢ب) و ج ١م مص [م ز] فأتّمّوا [م اس الحجّ] و ج ٢م مص [م اس العمرة] [لله] حيث نلاحظ أنّ القراءة على الرّفعة أفضت إلى عطف جملتين، الأولى فعلية، والثانية اسمية يؤوّل فيها المركّب الاسمي (العمرة) في موضع البؤرة، فيرتبط هذا التّأويل بتصوّر فقهي يرى العمرة سنّة وليست واجبة.

وسواء اعتمدنا التّأويل (١٢أ) أو التّأويل (١٢ب)، فإنّ كليهما يُحوّل إلى الوجهة المنطقية لتقييم مدى توافقها مع تصوّر المجموعة التفسيرية لشعيرة العمرة. فالتّقييم لا يقتصر على التّسويغ للسمات داخل البنية التركيبية كما ركّز على ذلك البرنامج الأدنوي، بل يتجاوزه إلى تقييم التّوافق بين المعالجة الحوسبية والبنية الدلالية؛ وهو المستوى الذي أغفله البرنامج الأدنوي. ففي المثال (١٢)، يمكن أن تحوّل البنية التركيبية إلى النظام التصوري القصدي بعد أن يستوفي النظام الحوسبيّ تقييم كلّ سماتها بما في ذلك السّمة الإعرابية التي يحملها المركّب الحدّي (العمرة) حتّى لا تسقط البنية. ولكن لما كان لنا تأويلان مختلفان واحد على النّصب والثاني على الرّفعة، فإنّ إحدى الحوسبتين ستسقط في النظام الدلالي لدى مجموعة تفسيرية وتُقبل لدى مجموعة تفسيرية أخرى.

ونوضّح في النّقاط الآتية مراحل معالجة الأبنية الملتبسة في الملكة اللغوية:

- النظام الحوسبيّ: يولّد الأبنية الهرمية الممكنة للجملة الملتبسة موجّهاً في ذلك بحوسبة المزج ومبدأ التّحكّم المكوّني، ويوجّه كذلك بالتعليمات التي يملها النظام التّصوريّ القصديّ.
- النظام التّصوريّ القصديّ: يوظّف المصفاة التّأويلية لتصفية التّمثيلات الهرمية التي لا تتناسب والمعنى الذي تكرّسه المجموعة التّأويلية وفقاً لتصوراتها العقدية، مقابل ترشيح التشكّل الموافق لتوجّهاتها التّأويلية وخلفياتها المعرفية.
- النظام الحسّي الحركي: يخرج الجملة في شكل متتالية خطية، ويوظّف الوقف لبيان الحدود المكوّنية للعنصر الملتبس في الجملة.

في المرحلة الأولى يحلّل النظام الحوسبي المعطى تحليلاً أعمى ويقدم الاحتمالات الحوسبية الممكنة دون تقييم للمعنى. ويشتغل هذا النظام اشتغالا طورياً، وبمجرد انغلاق الطّور يتم التّحقّق منه دلاليّاً في النظام التّصوّريّ القصديّ ومراجعة مدى توافق الحوسبة مع السّياق العقدي الذي تتبناه المجموعة التّأويليّة؛ ففي التّأويل على النّصب (١٢) ينغلق طور المصدريّ [م مص] بمجرد تقييم سمات المتّم أي المركّب الفعلي، وأمّا التّأويل على الرّفْع فيقتضي إسقاطين للمصدري ينسج كلّ واحد منهما جملة مستقلة، ثمّ يحوّلان إلى الوجائ على طورين اثنين متلاحقين. وتلعب السّمة الإعرابيّة في هذه الحالة دوراً حاسماً في عمليّة التّقييم. فنصل هنا إلى أنّ التّفاعل بين النظام الحوسبي والنّظام الدّلاليّ ثنائيّ الاتجاه. فالّتفاعل الأوّل يسير من النظام التّصوّريّ القصديّ نحو النظام الحوسبيّ، حيث يقدّم الأوّل تعليماته لتوليد أبنية تخضع لشروط المفرونيّة، وأمّا التّفاعل الثّاني فيتّجه من النظام الحوسبيّ إلى النظام التصوريّ القصديّ في نقطة التّحويل (Transfer) حيث يولّد الأوّل الحوسبات الممكنة للبنية الملتبسة ويصقّي الثّاني ما لا يتناسب والمنظومة التّصوّريّة العقديّة لديه. ونحوّل بالتّبع إلى النظام الحسيّ الحركي لتخريج البنية المقصودة، فيربط هذا النظام العبارات الذّهنيّة بالعالم الخارجيّ عبر إنتاج اللّغة وإدراكها.

إذن اتّخاذ القرار التّأويليّ في شأن البنية الملتبسة يعود إلى نظام الدّلالة، فليس للنّظام الحوسبيّ دخل في ذلك ولا نظام التّخريج.

وتستوقفنا هنا مسألة أساسيّة تتعلّق باشتغال المصفاة التّأويليّة، فالالتباس ينشأ في تصوّرنّا عن الاشتغال الّلامتناظر لدى كلّ من المتكلّم والمخاطب. فما ينتقيه الأوّل لا ينتقيه الثّاني، ومن ثمة تتعطلّ عمليّة التّواصل بينهما. فإذا عدنا إلى المثال السّابق (١٢) وافترضنا أنّ المتكلّم (س) تلقّظ بهذه الجملة في حالة النّصب على نحو يتناسب وتصوره العقديّ، فإنّ المخاطب (ش) الذي يحتفظ بتصور مخالف لن يقبل هذه القراءة، فينتقي من النظام الحوسبيّ الحوسبة القائمة على الرّفْع ويحوّلها إلى النظام الحسيّ الحركي لتخريجها. من ثمة ينشأ الالتباس وتتعلّل العمليّة التّواصلية.

نصل إذن إلى أنّ مسؤوليّة حلّ الالتباس تقع على عاتق النّظام الدّلاليّ؛ ذاك أنّ المعالجة النّحويّة الحوسبيّة تشتغل على نحو أدنويّ بسيط وأعمى وفق المعلومات التي تصلها من النظام التّصوّريّ، وليس من مهامّها أن تتحرّج لتأويل دون آخر. وكذلك الشّأن بالنّسبة إلى النظام الحسيّ الحركي، فليس من مهامّه أن يرفع الالتباس، في المقابل تضطلع الكيانات الدّلالية



والسِّيَاقِيَّة بالدَّور الحاسم عبر توجيه التَّحليل وتصفيّة التَّأويل غير المرغوب فيه. فالوجهية المنطقيّة -التي يتفاعل بواسطتها النِّظام الحوسبي والنِّظام التَّصوُّري القصدي- هي التي تسيّر عمليّة تأثير النِّظام الأوّل في الثَّاني وتأثير الثَّاني في الأوّل؛ إذ تربط الأبنية التَّركيبية بالأبنية الدَّلاليّة الموافقة على نحو يجعل النِّظام التَّصوُّري القصدي قادراً على فكِّ شفرة المعلومات النّحويّة بإسناد دور محوريّ لكلِّ مكوّن تركيبيّ.

إذن يقتضي كلّ تصوّر لتصميم الملكة اللّغويّة أن يأخذ بعين الاعتبار خاصيّة التَّفاعل عبر الوجائه بين المعلومات التي يوقّرها النِّظام النّحوي من جهة والمعلومات التي توقّرها سائر الأنظمة غير اللّغويّة من جهة أخرى. وهو ما دأبت عليه التَّنظيرَات اللِّسانيّة منذ التَّسعينيات، فقد اختلفت في تصوّرها لتصميم الملكة اللّغويّة لكنّها اتَّفقت على ضرورة فهم اللّغة من زاوية التَّفاعل الوجيهي. وقد لاحظنا في دراستنا للالتباس التَّركيبي أنّ دور الوجهية المنطقيّة يتَّسم بالضَّبابيّة والتَّعميم، فلم تحظ في البرنامج الأدنوي بدراسة دقيقة تحدّد هذا الدَّور والمبادئ المسيّرة له. إنّ أداء الوجهية المنطقيّة عمليّة في غاية التَّعقيد "فهي ليست كإرسال إشارة عبر سلك أو سائل عبر أنبوب، بل هي بالأحرى عمليّة تحليل في حدّ ذاتها، تحليل من النّوع الذي ينجزه محلّ وجاهي" (غاليم، ٢٠٢٥، ص ٢٤)١٤، إذ ينبغي أن تيسّر على النِّظام التَّصوُّري القصدي تحليل البنية التَّركيبية وإعادة تشفيرها باعتماد مقولات دلاليّة ووظائف محوريّة مناسبة لكلِّ مكوّن تركيبيّ.

٨- الخاتمة

لقد انطلقنا في هذا البحث من إشكال يتعلّق بكيفيّة تفاعل النِّظام الحوسبي النّحوي مع الأنظمة غير اللّغويّة، لغاية فهم ظاهرة الالتباس التَّركيبي. فنظرنا في مدى استنجاد التَّركيب بالصَّوْنة والدَّور المزعوم للوقف في بناء المكوّن وإعادة نسج العلاقات التَّركيبية ورفع الالتباس (حنّون، ٢٠١٦، ص ١١٦). وبيّنا أنّ النِّظام النّحوي يولّد التَّعلّقات العامليّة الممكنة التي تنسجها الحوسبات النّحويّة؛ ذلك أنّ النِّظام الحوسبي مصمّم على نحو أمثل ليحقّق الكفاءة الحوسبيّة، وبعدّ البناء الهرميّ جزءاً من هذا الحساب الوراثي للنّحو الكلّي. ثمّ تصل هذه الحوسبات إلى النِّظام الحسيّ الحركي عبر الوجهية الصَّوتيّة، فيخرّجها تخريجاً خطيّاً لأنّ هذا النِّظام لا يمكنه أن يحوسب الأبنية ويولّدها؛ فيفرض في المقابل التَّخريج الخطّي (ينظر تشومسكي، ٢٠٢١، ص ١٠)، وهو ما يعقّد الأمور لعدم ظهور الخصائص الهرميّة للبنية النّحويّة، إضافة إلى الحاجة إلى تأويل التَّسخ وما يتبعه من تحديد للموضع المصدر الذي

انطلقت منه حوسبة النّقل. فيظلل الالتباس قائماً ويتعطلّ التّواصل. وقد وقفنا في كلّ الحالات التي درسناها على ضرورة تجاهل التّرتيب الخطّي في التّأويل والاستناد إلى الإسقاطات الهرميّة التي يولّدها النّحو الكليّ. فلا دور حينئذ للوقف في تأسيس العلاقات التّركيبية ورفع الالتباس؛ فالوقف يتحدّد على أساس الحوسبات التي تصل إلى نظام التّخريج من النّظام الحوسبي ليكون أثراً تطريزيّاً من آثار التّركيب.

وركّزنا كذلك على الوجهة المنطقيّة ودورها في تحويل الحوسبات النّحويّة إلى النّظام التّصوّري القصدي لتحديد العلاقات الدّلاليّة على أساس البنية التّركيبية المولّدة بعد أن وجّه تعليماته لنسج تلك الحوسبات. وفي هذا المستوى تشغل المصفاة التّأويليّة لتصفّي منها ما لا يتناسب والسّياق أو التّصوّر الذي تتبنّاه المجموعة التّأويليّة.

نصل إلى أنّ الالتباس -الذي يبدو في ظاهره قصوراً لغويّاً- يعكس وجهاً من وجوه التكامل بين مكوّنات الملكة اللّغويّة، فاللّغة نظام عرفاني مصمّم ليكون حوسبيّاً في مستوى النّظام الحوسبي التّركيبي-الصّرفي وتواصلها في مستوى أنظمة التّأويل والإنجاز. فلا يمكن للنّظام النّحوي بمقتضى ذلك أن يشتغل بمعزل عن هذه الأنظمة، بل يتفاعل معها عبر المستويات الوجهيّة. ولا يمكن أن يستقيم تفسير الأبنية الملتبسة إلّا بتأسيس نظريّة دقيقة في الوجهة التّركيبية-الدّلاليّة.

الهوامش

^١ يعدّ النّظام التّصوّري القصدي والنّظام الحسيّ الحركي نظامين خارجيّين لا ينضويان إلى الملكة اللّغويّة بمفهومها الضيّق؛ إذ يميّز هوسر وتشومسكي (٢٠٠٢) بين الملكة اللّغويّة الواسعة والملكة اللّغويّة الضيّقة؛ فالأولى تضمّ النّظام الحوسبيّ النّحويّ والنّظام الحسيّ الحركي والنّظام التّصوّري القصدي. في حين تخصّ الملكة اللّغويّة الضيّقة النّظام الحوسبيّ النّحويّ فقط أي كلّ ما يتعلّق بالخاصيّة التكراريّة للغة (انظر هوسر وآخرون ٢٠٠٢، ص ١٥٦٩).

^٢ الشائع في اللسانيّات العربيّة ترجمة (Merge) بـ "الضمّ"، غير أنّنا اخترنا ترجمته بالمزج لأنّنا نرى أنّ الحوسبة لا تقتصر على مجرد ضمّ عنصر إلى آخر بل تتجاوزّه إلى تكوين عنصر جديد. في هذا السّياق يعتبر بريك وتشومسكي هذه الحوسبة مماثلة لما يحدث في الكيمياء، إذ تناظر الوحدات المعجميّة الذّرات في الكيمياء، فليست العبارات التي يولّدها النّظام الحوسبي سوى ذرات تتألّف في شكل جزيئات (ينظر بريك وتشومسكي ٢٠١٦، ص ٧). فلا تعكس الترجمة الساندة (الضمّ) هذا التّماثل بين ما يحدث في اللّغة وما يحدث في الكيمياء، كما أنّها لا تأخذ بعين الاعتبار خاصيّة الحوسبة من حيث هي عمليّة مركّبة من حوسبتين فرعيتين: الضمّ (Combine) والوسم (Label). إذ تجمع الحوسبة الأولى عنصرين اثنين α و β معاً فتنتج البنية $[\alpha + \beta]$ وتشغل الثانية على خرج الحوسبة الأولى فتؤخذ العنصرين في وحدة أكبر وتسنّد إليها بطاقة واسمة يحدّدها رأس المركّب، فتكون النّتيجة مركّباً رأسه:



- ✓ إِمّا α ، فيوسم المركّب على النّحو التّالي: $[\alpha \alpha \beta]$ ،
- ✓ وإمّا β ، فيوسم المركّب على النّحو التّالي: $[\beta \alpha \beta]$. (ينظر بوكس ٢٠١٣: ٤٦٦)
- ³ تضمّ مبادئ الكفاءة الحوسبيّة كذلك شرط التّضمّن وقيد انغلاق الطّور وشرط الرّبط الأدنى. وتندرج جميعها ضمن مبادئ التّنظيم العصبّي بصفة عامّة، وهي «مبادئ ذات خاصيّة أعمّ يمكن أن تنسحب على مجالات أخرى وعلى كائنات حيّة أخرى، ويمكن أن يكون لها تفسير أعمق» (تشومسكي، ٢٠٠٨، ص ١٣٥).
- ⁴ ص: صورة صوتيّة، ص م: صورة منطقيّة
- ^٥ يُنظر تفسير ذلك في المكي، سميّة (٢٠١٩، ص ٣٣-٣٨)
- ^٦ نعيّن الفعل المضمر والنّسخة في هذا العمل باللّون الرّمادي.
- ^٧ يقحم الحدّ آلياً في بداية كلّ متتالية ونهايتها، حيث تخضع تلك المتتالية لسيطرة مقولة كبرى كالمقولات المعجميّة: اسم، فعل، صفة أو كمقولة الجملة والمركّب الاسمي والمركّب الفعلي التي تسيطر على مقولة معجميّة" (تشومسكي وهایل، ١٩٦٨، ص ٣٦٦).
- ^٨ قائمة المختصرات:
- م مص: مركّب مصدريّ، م ف: مركّب فعليّ، م اس: مركّب اسميّ.
- ^٩ نقتصر في هذه المشجّرات على بيان إسقاط المكوّن محلّ الالتباس دون التّدقيق في بقيّة إسقاطات الجملة أو حوسبات النّقل التي تخضع إليها.
- ^{١٠} نهتمّ في التّشجير للجمال لتحديد موضع المركّب الاسمي محلّ الالتباس في التّمثيل، ولم نول اهتماماً بمواضع مكوّنات أخرى ولا بالنّقول التي تولّد الجملة لغاية الاختصار.
- ^{١١} تقع السّمات الرّضيّة في الإسقاطات الخاصّة بالتّأويل الإنشائيّ الذي يسبغه المتكلّم على الجملة.
- ^{١٢} تحوسب نظريّة الرّبط (Binding Theory) القيود التّركيبيّة على المتغيّرات الاسميّة كالضمير والعائد والتّعبير المحيل.
- ^{١٣} انظر هانغ Huang (٢٠٠٠) في مقارنته التّداوليّة للرّبط.
- ^{١٤} يُنظر غالييم (2025) للاطلاع على التّطوّرات الحاصلة في تخصيص مفهوم الوجهيّة (Interface) (أو الوجه حسب ترجمة غالييم) ودورها في تصميم الملكة اللغويّة.

المراجع العربيّة

- الأنباري، أبو البركات (١٩٨٠). البيان في غريب إعراب القرآن، ج ١ و ٢، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب.
- حنّون، مبارك (٢٠١٠). في التّنظيم الإيقاعي للّغة العربيّة، الدار العربيّة للعلوم ناشرون ببيروت، دار الأمان بالمغرب، منشورات الاختلاف بالجزائر.

حنّون، مبارك (٢٠١٦). عندما يستنجد التّركيب بالصّواتة: حالنا دفع الالتباس وتأسيس
علاقات تركيبية، مجلة فنّ اللّغة، ١(١)، ١٠٣-١٢٢
. <https://doi.org/10.22046/LA.2016.05>

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (د.ت). جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)،
تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية.

طنطاوي، محمد سيد (١٩٩٧). التفسير الوسيط للقرآن الكريم، دار نهضة مصر للطباعة
والنشر والتوزيع، الفجالة - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧-١٩٩٨.

غاليم، محمد (٢٠٢٥). تخصيص الوجه في النظرية اللسانية المعرفية، مجلة اللسانيات
العربية، ٢١، ١٢-٤٢.

المكي، سمّية (٢٠١٩). اشتقاق الاستفهام في العربية: مقارنة توليدية جديدة، قيد النشر بدار
مسكلياني للنشر.

المكي، سمّية (٢٠٢١). الكفاءة الحوسبية اللغوية: الأبنية المتبسة نموذجاً، أبولوس، المجلد
٧(٢).

رومنة المراجع العربية

- Al-Anbārī, Abū al-Barakāt. (1980). Al-Bayān fī gharīb i' rāb al-Qur'ān (Vols. 1-2, Taḥqīq Ṭaha 'Abd al-Hamīd Ṭaha). (In Arabic)
- Al-Ṭabarī, Abū Ja'far Muḥammad ibn Jarīr. (n.d.). Jāmi' al-bayān 'an ta'wīl āy al-Qur'ān (Taḥsīr al-Ṭabarī) (Taḥqīq Maḥmūd Muḥammad Shākīr, 2nd ed.). (In Arabic)
- El-Mekkī, Soumaia. (2019). Ishtiqāq al-istifhām fī al-'arabiyya: muqāraba tawliḍiyya jadīda. Dār Maskilyānī li-l-Nashr. (In Arabic)
- El-Mekkī, Soumaia. (2021). al-Najā'a al-ḥawsabiyya al-lughawiyya: al-abniya al-multabisa namūdhajan. Apūlyūs, 7(2), ٣٦-٤٧. (In Arabic)
- Ghālīm, Muḥammad. (2025). Takhsīs al-wijāh fī al-naẓariyya al-lisāniyya al-ma'rifiyya. Majallat al-Lisāniyyāt al-'Arabiyya, (21), 12-42. (In Arabic)
- Ḥannūn, Mubārak. (2010). Fī al-tanzīm al-īqā'ī li-l-lugha al-'arabiyya. al-Dār al-'Arabiyya li-l-'Ulūm Nāshirūn bi-Bayrūt, Dār al-Amān bi-l-Maghrib, Manshūrāt al-Ikhtilāf bi-l-Jaz'ir. (In Arabic)
- Ḥannūn, Mubārak. (2016). 'Indamā yastanjid al-tarkīb bi-l-ṣawāta: ḥalātā daf' al-iltibās wa-ta'sīs 'alāqāt tarkībiyya. Majallat fann al-lugha, 1(1), 103-122. <https://doi.org/10.22046/LA.2016.05> (In Arabic)
- Ṭanṭāwī, Muḥammad Sayyid. (1997). al-Tafsīr al-wasīṭ li-l-Qur'ān al-karīm (1st ed., 1997-1998). Dār Nahḍat Miṣr li-l-Ṭibā'a wa-l-Nashr wa-l-Tawzī'. (In Arabic)



المراجع الأجنبية

- Berwick, R. C. (2010). All you need is Merge. In A. M. Di Sciullo & C. Boeckx (Eds.), *Biolinguistic investigations* (pp. 461–491). Oxford University Press.
- Berwick, R. C., & Chomsky, N. (2011). The biolinguistic program: The current state of its evolution and development. In A. M. Di Sciullo & C. Boeckx (Eds.), *The biolinguistic enterprise* (pp. 19–41). Oxford University Press.
- Berwick, R. C., & Chomsky, N. (2016). *Why only us: Language and evolution*. MIT Press.
- Chomsky, N. (1995). *The minimalist program*. MIT Press.
- Chomsky, N. (2000). Minimalist inquiries: The framework. In R. Martin, D. Michaels, & J. Uriagereka (Eds.), *Step by step* (pp. 89–156). MIT Press.
- Chomsky, N. (2005). Three factors in language design. *Linguistic Inquiry*, 36(1), 1–22.
- Chomsky, N. (2007). Approaching UG from below. In U. Sauerland & H.-M. Gärtner (Eds.), *Interfaces + recursion = language? Chomsky's minimalism and the view from syntax-semantics* (pp. 1–29). Mouton de Gruyter. <https://doi.org/10.1515/9783110207552-001>
- Chomsky, N. (2008). On phases. In C. Otero, J. A. Lecarme, & D. Freidin (Eds.), *Foundational issues in linguistic theory: Essays in honor of Jean-Roger Vergnaud* (pp. 134–166). MIT Press.
- Chomsky, N. (2021). Minimalism: Where are we now, and where can we hope to go. *Gengo Kenkyu*, 160, 1–41. https://doi.org/10.11435/gengo.160.0_1
- Chomsky, N., & Halle, M. (1968). *The sound pattern of English*. Harper & Row.
- Cooper, W. E., & Paccia-Cooper, J. M. (1980). *Syntax and speech*. Harvard University Press.
- Crystal, D. (1980). *A dictionary of phonetics and phonology*. Blackwell.
- Fortuny, J., & Payrató, L. (2024). Ambiguity in linguistics. *Studia Linguistica*, 78(1), 1–7. <https://doi.org/10.1111/stul.12221>
- Hauser, M., Chomsky, N., & Fitch, W. T. (2002). The faculty of language: What is it, who has it, and how did it evolve? *Science*, 298(5598), 1569–1578.
- Huang, Y. (2000). *Anaphora: A cross-linguistic study*. Oxford University Press.
- Marcolli, M., Chomsky, N., & Berwick, R. C. (2025). *Mathematical structure of syntactic merge: An algebraic model for generative linguistics*. MIT Press. <https://doi.org/10.7551/mitpress/15811.001.0001>
- Piantadosi, S. T., Tily, H., & Gibson, E. (2012). The communicative function of ambiguity in language. *Cognition*, 122(3), 280–291.
- Pinker, S., & Bloom, P. (1990). Natural language and natural selection. *Behavioral and Brain Sciences*, 13(4), 707–784.
- Pinker, S., & Jackendoff, R. (2005). The faculty of language: What's special about it? *Cognition*, 95(2), 201–236. <https://doi.org/10.1016/j.cognition.2004.08.004>
- Selkirk, E. (2009). On clause and intonational phrase in Japanese: The syntactic grounding of prosodic constituent structure. *Gengo Kenkyu*, 136, 35–74.

- Selkirk, E. (2011). The syntax-phonology interface. In J. A. Goldsmith, J. Riggles, & A. C. L. Yu (Eds.), The handbook of phonological theory (pp. 435–484). Blackwell.
- Trask, R. L. (1996). A dictionary of phonetics and phonology. Routledge.

Author Biodata	بيانات الباحث:
Dr. Soumaya El-Mekki is an Associate Professor of Linguistics in the Department of Arabic, College of Arts and Sciences, Qatar University. Dr. Soumaya El-Mekki obtained her PhD in 2009 from Mannouba University (Tunisia). Her research interests include: Syntax, Language Acquisition, and Natural Language Processing.	سمية المكي، أستاذة مشاركة في اللسانيات في (قسم اللغة العربية) (كلية الآداب والعلوم) في جامعة قطر. حاصلة على درجة الدكتوراه في اللسانيات من جامعة منوبة عام ٢٠٠٩. تدور اهتماماتها البحثية حول التركيب والاكتساب اللغوي والمعالجة الآلية للغة.

معرف أوركيد (ORCID)

Email : selmekki@qu.edu.qa

التوليد المعجمي للأفعال الهجينة في اللغة العربية

The Lexical Generation of Hybrid Verbs in Arabic

المعرف الرقمي: <https://doi.org/10.60161/1482-000-022-002>

يونيس ناجي

جامعة مولاي إسماعيل، الكلية متعددة التخصصات، الرشيدية، المغرب.

توثيق البحث APA:

ناجي، يونيس. (٢٠٢٥). التوليد المعجمي للأفعال الهجينة في اللغة العربية. *مجلة اللسانيات العربية*، ٢٢، ٤٣-٧٣.

استقبل في: ١٤٤٧/٠٣/٠٤ - رُوجع في: ١٤٤٧/٠٤/٢١ - قبل في: ١٤٤٧/٠٦/١١ - نُشر في: ١٤٤٧/٠٧/١٢

Received on: 27-08-2025 / Revised on: 13-10-2025 / Accepted on: 02-12-2025 / Published on: 01-01-2026

Abstract

This paper presents a foundational inquiry into Hybrid Verbs in the Arabic lexicon, aiming to define and classify these verbs, and provide a cognitive explanation for their derivation, using Langacker's (1991, 2018) notions of focusing and active zones, along with the mechanism of null morphological marking. The study concludes that hybrid verbs are generated by specifying a particular active zone within the verb's thematic structure, followed by the insertion of appropriate null morphological markers that realize this zone, ultimately yielding a verb with a different valency. Furthermore, the paper addresses the case of hybrid transitive verbs, which govern their object either directly or via a preposition, concluding that this variation stems from differences in specifying the active zone of the object.

Keywords: Hybrid Verbs, Active Zones, Focusing, Lexicon, Verb Valency.

الملخص

تعد هذه الورقة محاولة تأسيسية للأفعال الهجينة (Hybrid Verbs) في المعجم العربي، وتهدف إلى التعريف بهذه الأفعال وتصنيفها، وتقديم تفسير معرفي لكيفية توليدها من خلال مفهومَي التنبير (focusing) والمناطق النشطة (active zones) عند لانكاغر (1991، 2018) وآلية الوسم الصربي الفارغ (null morphological marking). وخلصت هذه الورقة إلى أن الأفعال الهجينة تُولد من خلال تحديد معين للمنطقة النشطة داخل البنية المحورية للفعل، ثم تضاف واسماتٌ صرفية فارغة ومناسبة تحقق تلك المنطقة النشطة، لتكون النتيجة توليد فعل بتكافؤ مختلف. كما عالجت الورقة ما يسمى بالمتعدي الهجين، الذي يتعدى تارة إلى المفعول مباشرة، وتارة بالحرف، وخلصت إلى أن توليد مثل هذه الأفعال يرجع إلى اختلاف في تحديد المنطقة النشطة للمفعول.

الكلمات المفتاحية: الأفعال الهجينة، المناطق النشطة، التنبير، المعجم، تكافؤ الفعل.

١. المقدمة

يسلك جانبٌ مهمٌّ من الأفعال في اللغات الطبيعية سلوكاً نحوياً مزدوجاً، بحيث تقبل أن تُستعمل لازمة أو متعدية دون أن تتغير صورتها، مثل الفعل (قرأ) في العربية الذي يمكن استعماله لازماً، نحو: "قرأ زيد" أو متعدياً، نحو: "قرأ زيد الكتاب". وتُعرف هذه الأفعال بالأفعال الهجينة، ويسمها ديكسون (2000) Dixon بالأفعال الانتقالية^١ (ambitransitive verbs). وتعد هذه الظاهرة شائعة في اللغات، نعتز عليها في الفرنسية والإنجليزية والإسبانية والألمانية والباسكية، وأيضاً في العربية. وي طرح هذا السلوك المزدوج لهذه الأفعال تساؤلات عن كيفية توليدها.

بُجِّتْ هذه الظاهرة من جانب تنميطي (typologically) مع ديكسون (٢٠٠٠) وميتون (٢٠٠٠) Mithun، كما قُدِّمَت تفسيراتٌ لها، منها ما هو معجمي مرتبط ببنية الحدث، مع ليفين ورابابورت^٢ (١٩٩٥) Levin and Rappaport، ومنها ما هو وظيفي مع هاليداي (1994) Halliday، ومنها ما هو تركيب، مثلما نجد مع رادفورد^٣ (١٩٩٧) Raddford. أما في تراثنا النحوي العربي، فقد أدرج النحاة أحد الاستعمالات لهذه الأفعال ضمن باب السماع، وقدموا تفسيرات دلالية بخصوصها، وعالجوها في باب الأفعال التي تجري مجرى نعم وبئس، كما عالجوا جزءاً منها في باب التضمن^٤. وفي التراث البلاغي، عالج البلاغيون هذه الأفعال ضمن باب حذف المفعول.

نحاول من خلال هذه الورقة تقديم تفسير معرفي لكيفية توليد هذه الأفعال، من خلال مفهومي التنبير (focusing) والمناطق النشطة (active zones) عند لانكاغر (١٩٩١، ٢٠١٨) Langacker حيث سنقوم بتوسيع مجال اشتغال هاتين الآليتين، بنقلهما من مجالهما الأصلي (الكناية) إلى مجال البنية المحورية للأفعال؛ فكما أن الكيانات المعجمية يُنَشَّطُ جزءٌ منها أو كلها، كذلك البنية المحورية للأفعال. ويستدعي تنشيط منطقة معينة في البنية المحورية إدخالاً واسمات صرفية غير منظورة تمكّن من الاحتفاظ فقط بالعناصر المنشّطة. وقد توزعت الورقة على ثلاثة محاور: رصدنا في المحور الأول مفهوم الأفعال الهجينة، وما يتصل بها من مفاهيم وأقسام. وخصصنا المحور الثاني للتعريف بمنطلقات البحث النظرية التي نستند إليها في تفسير توليد الأفعال الهجينة في العربية. أما المحور الثالث، فقدّمنا فيه أصناف الأفعال الهجينة في العربية، وكيفية توليدها استناداً إلى آليات التنبير والتنشيط والوسم الصرفي الفارغ (null morphological marking). كما قدمنا فيه تصوراً لمقولة التعدية بناء على نظرية الطراز (prototype) لروش (١٩٧٥) Rosh ليكون أرضية يتأسس عليها اقتراحُ صنف آخر من الأفعال الهجينة، وهو الفعل المتعدي الهجين الذي يتعدى تارة بالإعراب وتارة بالحرف^٥.



٢. الأفعال الهجينة

١,٢ مفاهيم أساسية

تقسم الأدبيات اللسانية الأفعال إلى قسمين: أفعال لازمة وأفعال متعدية؛ فاللازمة هي التي تكتفي بفاعل ولا تتجاوزها، مثل (رقص) و (مات) في (٢-١)، أما المتعدية فهي التي تحتاج بالإضافة إلى الفاعل مفعولاً أو اثنين، مثل (كتب) و (أعطى)، على التوالي، في (٣-٤). ويقسم ديكسون (٢٠٠٠، ص ٥) اللازم إلى قسمين: الأول يكون فاعله حقيقياً؛ أي يحمل دور المنفذ (agent)، ويُسمى في الأدبيات بالفعل غير الأرغاتي (unergative verb)، والثاني يكون أصل فاعله مفعولاً، ويُسمى بالفعل اللاناصب (unaccusative verb). ونمثل للنوع الأول بالفعل (رقص) في (١) حيث نجد فاعله (زيد) هو من نَقَدَ الرقص وقام به. ونمثل للنوع الثاني بالفعل (مات)؛ ففي (٢) لم يَمُتْ أحمد نفسه، وإنما الله عز وجل من توفاه، وهذا يعني أن أحمد في أصل البنية مفعولٌ، ولما كان الفاعل الحقيقي غير موجود، أخذ المفعول (أحمد) موقعه:

(١) رقص زيدٌ

(٢) مات محمدٌ

(٣) كتب أحمد الدرس

(٤) أعطى محمدٌ هنداً هديةً

هناك مصطلحات تُستعمل في الأدبيات التنميطية للإعراب (case typology)، مثل منفذ (agent) وفاعل (subject) ومفعول (object)، ويُطلق المنفذ على الموضوع الأول (argument) للفعل المتعدي، وهو (أحمد) و(محمدٌ) في (٣-٤). أما الفاعل فيُطلق على الموضوع الوحيد للفعل اللازم بنوعيه (غير الأرغاتي واللاناصب)، وهو (زيد) و(محمدٌ) في (٢-١). أما المفعول، فيطلق على الموضوع الثاني أو الثالث للفعل المتعدي، ونمثله بـ (الدرس) في (٣) وبـ (هند وهدية) في (٤).

يرتبط اللازم والمتعدي بمفهوم آخر وهو تكافؤ الفعل (verb valency)، ويُقصد به عدد الموضوعات التي يحتاجها الفعل في الجملة ليكتمل معناها، فمثلاً يُعدُّ الفعل (قتل) متعدياً، وعليه فتكافؤه ثنائيٌّ يتكون من موضوعين (المنفذ/ القاتل) و(الضحية/ المقتول). أما الفعل (رقص) فهو لازم، لأن تكافؤه أحادي، إذ يتطلب مشاركا أو موضوعاً واحداً، وهو المنفذ (الراقص). وقد يكون الفعل ثنائي التكافؤ (متعدياً)، فيصير أحادي التكافؤ (لازم) عندما تتصل به بعضُ لواحق التلزم مثل المطاوعة؛ فالفعل (كسر) في (٥.أ) متعدٍ ثنائي التكافؤ، يتطلب موضوعين (المنفذ والضحية)،

ولما اتصلت به الهمزة والنون كما يتبين في (٥.ب) صار أحاديّ التكافؤ؛ إذ يتطلب فقط موضوعاً واحداً (الضحية/ الكأس).

(٥) أ. كسر زيد الكأس

ب. إنكسر الكأس

بالمقابل، هناك أفعال تتيح أن يتغير تكافؤها دون أن تظهر عليها أي صرفة أو لاصقة (affix)، فيكون لها استعمالان: لازم ومتعدي في الوقت نفسه، وهذا هو النوع الثالث من تصنيف ديكسون (٢٠٠٠) للأفعال، ويسمى بالأفعال الانتقالية. أما ميتون (٢٠٠٠، ص ٨٧) فتسميها بالأفعال غير المستقرة (labile verbs)، ويسمى وندرليش Wunderlich (٢٠٠٦، ص ٧٤) الأفعال الهجينة، وهو المصطلح الذي نبتناه. ولا يوجد لها -فيما نعلم- مصطلح في النحو العربي، وقد اكتفى عباس حسن^٦ (٢٠٢٢) بعبارة أفعالاً مسموعة بقوله: "نوع مسموع، يُستعمل متعدداً ولازماً، مثل: شكر، ونصح" (١٥١/٢)، ونمثل لهذه الأفعال في العربية بالفعل "شرب"؛ ففي (١.٦) يأتي هذا الفعل متعدداً، بحيث ينتقي موضوعين: الشارب والمشروب، وفي (٦.ب) يأتي لازماً غير أرغاتي، بحيث ينتقي موضوعاً واحداً يحمل دور المنفذ (زيد).

(٦) أ. شرب زيد الماء

ب. شرب زيد

يقسم ديكسون هذه الأفعال (٢٠٠٠، ص ٧) في صيغتها اللازمة إلى قسمين:

أ- أفعال يتساوى فيها الفاعل مع المنفذ (subject = agent)، ونمثل لها في العربية بالفعل "غنى" في (٧)؛ حيث يتساوى الفاعل (زيد) في الصيغة اللازمة في (١.٧) مع المنفذ (زيد) في الصيغة المتعدية في (٧.ب). وتكون هذه الأفعال في الصيغة اللازمة غير أرغاتية. وتسمى ميتون (٢٠٠٠، ص ٨٨) هذه الأفعال بالأفعال الثنائية المنقذية (agentive ambitransitives). ومن أمثلة هذه الأفعال في الإنجليزية "follow, win".

(٧) أ. غنى زيد

ب. غنى زيد أغنية

ب- أفعال يتساوى فيها الفاعل مع المفعول (subject = object) مثل الفعل (غاض) الممثل له في (٨)؛ ففي (١.٨) استعمل هذا الفعل متعدداً، منفذه هو (الله) ومفعوله هو (الماء)، لكن في استعماله اللازم في (٨.ب) جاء فاعله (الماء) مساوياً للمفعول في الصيغة المتعدية المشار إليها في (١.٨). وهذا يعني أن هذا الفعل في صيغته اللازمة فعلٌ لاناصب. وتوجد هذه الأفعال في لغات



مختلفة، كالإنجليزية والإسبانية والفرنسية والألمانية. وأدلى وندرليش (2006) Wunderlish بأمثلة كثيرة، نورد واحدا منها في (٩).

(٨) أ. غاض الله الماء

ب. غاض الماء

الألمانية

(متعدٍ) a. Sie fuhr den Fiat schnell (9)

'هي تسوق سيارة فيات بسرعة'

b. Sie fuhr schnell (لازم)

'تسوق بسرعة هي'

(وندرليش، ٢٠٠٦، ص. ٧٣)

يكثُر في العربية النوع الأول الممثل له بالفعل "غنى"، بحيث يكون الفعل في صيغته اللازمة غير أرغاتي، أي فاعله منقذ. أما النوع الثاني من هذه الأفعال الذي يحمل موضوعها الوحيد دور الضحية أو المحور، فهي نادرة جدا، وقد مثلنا لها بالفعل (غاض) في (٨.ب)، ونمثل لها أيضا بالفعل (شحب) في (١٠.ب) والفعل (حفر) في (١١.ب).

(١٠) أ. شَحَبَ المرضُ الجسمَ

ب. شَحَبَ الجسمُ

(١١) أ. حَفَرَ السُّوسُ السنَّ

ب. حَفَرَتِ السنُّ

(الصادقي، ١٩٨٧، ص. ٣٢)

٢,٢ الأفعال الهجينة في التراث العربي

لم تُعالج هذه المسألة على حد علمنا في المعاجم العربية القديمة، ولا نكاد نعثر إلا على إشارات متفرقة (انظر ابن منظور، ت ٧١١ هـ، ط. ١٤١٤ هـ، ٣٤٨/١٠)، وقد تناول علماء البلاغة هذه الظاهرة في باب الحذف، غير أنهم لم يعترفوا بوضعها الثنائي، بل اعتبروها متعدية أنزلت منزلة اللازم لأداء وظائف بلاغية، وعالجوا الظاهرة في إطار الجملة لا المعجم. كما أنهم فسروها بثنائية الإطلاق والخصوص؛ فإن أراد المتكلم تخصيص المفعول، ذكره وجعل الفعل متعديا، وإن أراد إطلاقه، حذفه، ويعني الحذف انطباق الفعل على أي مفعول. يقول القزويني: "الفعل المتعدي إذا

أُسند إلى فاعله ولم يُذكر له مفعول فهو على ضربين⁸: الأول: أن يكون الغرض إثبات المعنى في نفسه للفاعل ... فيكون المتعدي حينئذ بمنزلة اللازم⁹ فلا يُذكر له مفعول، لئلا يتوهم السامع أن الغرض الإخبار به باعتبار تعلقه بالمفعول، ولا يُقدَّر أيضاً؛ لأن المُقدَّر في حكم المذكور" (القزويني، ت ٧٣٩ هـ، ط. ١٩٩٣، ١٣٩/٢-١٤٠).

ويقدم الجرجاني (ت. ٤٧١، ط. ١٩٩٢، ١٥٤-١٥٥) تفسيراً متقدماً للأفعال الهجينة في صيغتها اللازمة، ومفاده أن تلك الأفعال إنما تأتي بهذه الصيغة اللازمة؛ لأن التركيز يكون على إثبات المعنى للفاعل، فيكون المعنى هو أن الفعل لهذا الفاعل أو يكون منه، فقولنا: فلان يعقد ويحل، يعني أن العقد يكون من فلان، لذلك نقول صار إليه العقد والحل. ويُؤوَّل الجرجاني الصيغة اللازمة للفعل "علم" في الآية: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ١٠] بالعالم وغير العالم؛ فمدار الغاية إثبات أنه لا تساوي بين من له علم ومن لا علم له، وليس إثبات موضوع العلم، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتٌ وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٣] وفيه قوله: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى﴾ [النجم: ٤٧] فالمعنى إثبات الإحياء والإماتة والإغناء والإفناء. غير أن الجرجاني في تحليله هذا لا يعترف بأن الفعل يأتي من المعجم هجينا؛ فهو يستعمل عبارة "نزل منزلة اللازم" التي نفهم منها أن التغير في تكافؤ الفعل يتأثر بسياق الجملة، لكن هذا التفسير لا يمكن تعميمه ليشمل الحالات جميعها.

يشير التفتازاني (ت. ٧٩٢، ط. ١٣٥٦ هـ، ١٦٥/١) إلى مسألة مهمة، فهو يرجع سبب اعتبار الفعل لازماً إلى عدم تقدير مفعول له، ويُفهم من كلامه أنه لو قُدِّرَ، لكان الفعل بمثابة الفعل الذي دُكِّرَ مفعوله، فيحتفظ بتعديته رغم هذا الحذف، وعليه، فَشَرَطُ لزومه عدم تقدير مفعوله البتة. يقول: "فإذا لم يُذكر معه (مفعوله) فالغرض إن كان إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقاً نُزِلَ الفعل المتعدي منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول؛ لأن المقدر كالمذكور" (التفتازاني، ت ٧٩٢ هـ، ط. ١٣٥٦ هـ، ١٦٥/١).

تحدث عباس حسن عن الفعل الهجين، وربطه بالسماع، لكنه في سياق حديثه عن ثنائية الفعل "جهل" في جهل الأمي الأمر/ جهل الأمي، يرجع سبب التلزم إلى دلالة الفعل على المدح أو الذم، (عباس حسن، ٢٠٢٢، ١٥٧/٢)، لذلك لا نستغرب معالجة هذه الأفعال في باب الأفعال التي تجري مجرى نعم وبئس (انظر عباس حسن، ٢٠٢٢، ٣٧٠/٣).



٣. منطلقات البحث النظرية

١,٣ المناطق النشطة

يُعدُّ مفهوم المناطق النشطة (active zones) مفهوماً مركباً في نظرية لانكاغر (١٩٩١)، ويقصد به تلك الأجزاء التي تكون لها القدرة على المشاركة في بناء مشهد الحدث دون غيرها من الأجزاء داخل كيان معين، وذلك، بحسب ما يقتضيه الفعل. لننظر إلى المثالين في (١٢).

(١٢) أ. اقترب كلبك من كلب

ب. عض كلبك كلب

يُعدُّ كلب المخاطب في (١٢) أ. فاعلاً وكتب المتكلم مفعولاً، وفي التوصيف المعرفي، يعد الأول ناقلاً (trajector) والثاني معلماً^{١٠} (landmark)، ويستدعي الفعل (يقترب) أن نفهم بأن كلمة (كلب) تدل على الحيوان المعلوم بكامله، لا على جزءٍ منه، ليكون معنى الجملة أن كل جزء من كلب المخاطب (الناقل) اقترب من كلب المتكلم (المعلم). وهذا يعني أن كلمة (كلبك) تم تنشيط معناها بالكامل. أما في (١٢) ب. فالأمر يختلف، ذلك أن الفعل (عض) ينشط جزءاً يسيراً من معنى الكلب العاض، وهو فمه، وينشط جزءاً من معنى الكلب المعضوض، وهو المنطقة التي عُضَّ فيها، والتي قد تكون عنقه، أو ذيله... (الحباشة. ٢٠١٥، ص ٢٨٠).

إذن المنطقة النشطة قد تكون جميع أجزاء الكيان، كما نفهم من كلب في (١٢) أ. أو قد تكون جزءاً من الكيان، كما نفهم من كلب في (١٢) ب. ويمكن توضيح الأمر أكثر من خلال الأمثلة (١٣-١٥)؛ ففي (١٣) نشط الفعل (سمع) من كلمة البيانو معنى الأصوات التي تنتج عنه، فنحن لا نسمع البيانو بل أصواته، وفي (١٤) نشط الفعل (هضم) من معنى الولد معدته، فالولد لا يهضم الطعام بل معدته، وفي (١٥) نشط الفعل (قشر) من كلمة الولد يده، لأن الذي يقشر البرتقالة اليد. (الحباشة. ٢٠١٥، ص ٢٨١-٢٨٢)

(١٣) سمعنا البيانو

(١٤) هضم الولد الطعام

(١٥) قشر الولد البرتقالة

ويشير الحباشة (٢٠١٥) إلى أن الحروف أيضاً يمكنها أن تنشط أجزاء من الكيانات داخل الجمل، فإذا كان الحرف (في) في البنية (١٦) أ. قد نشط الكيان كله (زيد) بحيث نفهم أن جسم زيد كُلُّه يوجد في الدار، فإن الحرف نفسه (في) في البنية (١٦) ب. نشط جزءاً من كيان زيد؛ فالمعنى أن

جزءاً من جسم زيد في الحوض وليس كله، وإلا فإنه يصير في وضعية غرق. (الحباشة، ٢٠١٥، ص ٢٨٢).

(١٦) أ. زيد في الدار

ب. زيد في الحوض

يشير الحباشة (٢٠١٥) إلى أن المناطق النشطة ليست كيانات ذات حدود واضحة ضمن الكيان الكل (الناقل/ المعلم)، وإنما هي مناطق مركزية تُدرك من خلال التفاعل بين المحمول والكلمات. (الحباشة، ٢٠١٥، ص ٢٨١).

2.3 التبئير

التبئير لدى لانكاغر (٢٠١٨) هو انتقاء المضمون المفهومي الذي يُعدُّ للعرض اللغوي (ص ١٠٤)؛ إنه عملية اختيار لمحتوى معين من بين محتويات أخرى؛ فعندما نختار كلمة معينة في المعجم، فإننا في الحقيقة نبئرها، بحيث تمكنا من الولوج إلى مجال معرفي معين؛ فمثلاً عندما ننتقي كلمة (يد) ونستعملها في جملة مثل "يد الطفل مجروحة"، فإننا نبئّر المعنى الذي يَعتَبِرُ اليدَ جزءاً من الجسم، وعندما نستعمل الكلمة نفسها في جملة مثل "مُدَّ لي يدك لانتشالي من الأزمة"، فإننا نُبَيِّرُ معنى المساعدة من بين المعاني الأخرى لهذه الكلمة.

يعتمد التبئير على ترتيب المحتوى، بحيث يتم التنظيم بين الخلفية (ground) والوجه (figure)؛ فالعناصر التي تحظى بالتنشيط والبروز تُعدُّ وجهاً، والعناصر الأقل بروزاً تعد خلفية، فمثلاً عندما نقول: "الديوان فوق المكتب"، فالديوان يعد مركز التبئير لأنه محور الاهتمام والأكثر بروزاً بالمقارنة مع شبه الجملة "على الطاولة" التي تعدّ خلفية باعتبارها تشكل فقط الإطار المرجعي الذي يحدد موقع الكتاب. ويشبه لانكاغر العلاقة بين الوجه والخلفية بالعلاقة بين الصمت والضجيج الذي يخرقه، بحيث يكون الصمت بهذا المعنى خلفية والضجيج وجهاً. (لانكاغر، ٢٠١٨، ص ١٠٥).

٣,٣ الوسم الصرفي الفارغ

تبرز اللغات الطبيعية اختلافاً واضحاً في طريقة تغيير تكافؤ أفعالها؛ فبعض اللغات تغيره بصرفات ظاهرة؛ ففي العربية مثلاً، يُعدُّ الفعل (كسر) متعدياً بدليل انتقائه مفعولاً، كما تبين في (أ. ١٧)، لكن بعد أن أضيفت إليه صرفة المطاوعة (الهمزة والنون) صار لازماً، كما تبين (ب. ١٧)، وهي صرفة ظاهرة امتصت المنفذ (زيد)، فارتقى المفعول (الباب) إلى موقعه وأخذ الرفع.



وبالمقابل نجد لغات أخرى تغير تكافؤ الفعل بصرفات فارغة غير منظورة. وقد أورد رادفورد (٢٠٠٩) Radford نماذج منها نقتصر على أحدها؛ ففي (18.a) استعمل الفعل (broke) متعدياً، وفي (18.b) استعمل لازماً دون أن تتغير صورته. وقد فُسر هذا الأمر بإضافة صرفة مطاوعة فارغة غير منظورة، تُعدُّ المسؤولة عن تغير تكافؤ الفعل، وتسمى هذه العملية بالوسم الصرفي الفارغ (null morphological marking). (انظر وندرليش (٢٠٠٦، ص ٧٢). وهذا يعني أن الفعل (broke) في (18.b) أضيفت إليه صرفة فارغة أدت إلى تلزيمه، وتسمى في الأدبيات بصرفة المضاد السببي (anticausative). وهذا الوسم ليس غريباً، فكثير من اللغات تسم أفعالها بهذه الطريقة، كما أن هذا النوع من الوسم يطال بعض الصفات في العربية، فكلمة "مرضع" في (١٩.أ) مؤنثة بصرفة تأنيث فارغة، بدليل إمكانية استرجاعها، فنقول (مرضعة) كما نجد في الآية (١٩.ب)، ونعتقد أن سبب الإتيان بصرفة تأنيث فارغة كونُ سمة التأنيث في المرضع غير موسومة، لأنها خاصة بالمؤنث.

(١٧) أ. كسر زيد المزهرية

ب. انكسرت المزهرية

(١٨) a. He broke the vase into pieces

b. The vase broke into pieces

(رادفورد، ٢٠٠٩، ص ٣٣٨)

(١٩) أ. وجد الأرملة مرضعاً لابنه

ب. ﴿يوم تذهل كل مرضعة عما أرضعت﴾ الآية (٢) من سورة الحج.

٤. التوليد المعجمي للأفعال الهجينة

٤,٤ التصور المقترح

تتضمن الأفعال بنية محورية تتحدد من خلالها الأدوار الدلالية التي تسند إلى موضوعات الفعل، فالفعل (أكل) يتضمن البنية المحورية الممثل لها في (٢٠)، إذ ينتقي موضوعين؛ منفذاً وضحيةً، وعند تركيبهما في جملة، يُسند إلى المنفذ وظيفة الفاعل وإلى الضحية وظيفة المفعول، ويمثلهما على التوالي زيد والتفاحة في (٢١). ومن وجهة معرفية، يتمتع الفاعل (زيد) ببروز أكثر بالمقارنة مع المفعول (التفاحة)، لذلك يُعدُّ زيدُ ناقلاً والتفاحة معلماً.

(٢٠) أكل <منفذ، ضحية>

(٢١) أكل زيد تفاحة

مضمون التصور الذي نطرحه هو أننا سنوسع مجال انطباق المناطق النشطة التي جاء بها لانكاغر، لننقلها من مجال الكيانات المعجمية كما رأينا في (١٢-١٥) إلى مجال البنية المحورية للأفعال، من أجل الوصول إلى تفسير واضح لكيفية توليد الأفعال الهجينة. فالبنية المحورية لبعض الأفعال قد تتعرض كلها للتنشيط أو يتعرض جزءٌ منها فقط. كما يمكن أن يوسّع التنشيط البنية المحورية ليضيف عنصراً آخر إليها. نمثل للحالة الأولى بالبنية (٢١) حيث نجد أن الفعل (أكل) نُشِطَتْ جميعُ عناصر شبكته المحورية؛ المنفذ (زيد) والضحية (التفاحة)، ولم يتم إهمال أو حذف أي عنصر منها. ونمثل للحالة الثانية بالبنية (٢٢) حيث تم تنشيط المنفذ (زيد) وأُهِمِلَتْ الضحية (التفاحة). ونمثل للحالة الثالثة بـ (٢٥)؛ فالبنية المحورية للفعل (أعطى) في (٢٣) تتضمن منفذا ومحوراً فقط^{١١}، وهما على التوالي زيد وهديّة في (٢٤)، لكن التنشيط وسّع مجالها لتشمل المستفيد من عملية العطاء، وهو (هند)، وهي إما أن تأتي مركباً اسمياً كما تبين (٢٥ أ) أو مركباً حرفياً كما تبين (٢٥ ب).

(٢٢) أكل زيدٌ

(٢٣) أعطى <منفذ ، محور>

(٢٤) أعطى زيدٌ هديّةً

(٢٥) أ. أعطى زيدٌ هنداً هديّةً

ب. أعطى زيدٌ هديّةً لهندٍ

نُوسِّعُ أيضاً مبدأ التبئير الذي رأيناه سابقاً، فالتبئير بوصفه عملية انتقائية يقوم بها المتكلم هو المسؤول عن انتقاء العنصر المهم أو العناصر المهمة التي سيتم تنشيطها داخل البنية المحورية. فعند توليد الفعل اللازم الهجين (أكل) من الفعل المتعدي، فهذا يعني أننا بأرنا المنفذ (زيد) لأهميته ولأن المتكلم يريد التركيز عليه في مشهد الحدث دون أي موضوع آخر. ويعضد هذا التصور أن ديكسون (٢٠٠٠) اعتبر البناء لغير الفاعل تبئيراً للمفعول، بحيث يصبح محور الاهتمام في المشهد، بعد أن تمّ حذف المنفذ أو نزعته. (ديكسون، ٢٠٠٠، ص ٧). والأمر نفسه يقع في بنية المطاوعة؛ ففي (٢٦ ب) امتصت صرفة المطاوعة المنفذ (زيد) فهيمن المفعول (الكأس) على مشهد الحدث.^{١١}

(٢٦) أ. كسر زيدٌ الكأس

ب. انكسر الكأسُ



إن عملية التبئير تمكن من انتقاء العناصر، وتهيئها لعملية التنشيط، إما بشكل كلي أو جزئي أو مُوسَّع، مما يحدث تغييراً في تكافؤ الفعل إما بنقص بعض الموضوعات أو إضافتها، لكنه لا يمكن أن يتم هذا التغير بمفهوم المناطق النشطة فقط، بل لابد من تدخُّل واسمات صرفية فارغة أو غير منظورة هي التي تمكن في نهاية المطاف من إحداث تغيير في تكافؤ الفعل، ومن ثمة توليد فعل هجين من بنية أصلية.

يتبين إذن أن البنية الأصلية التي تولد الفعل الهجين تخضع لعمليتين، الأولى مركبة من التبئير والتنشيط، والثانية الوسم الصرفي الفارغ، وقد تكون البنية الأصلية لازمة أو متعدية، وذلك بحسب المعلومات الضرورية اللازمة التي تُستنتجُ تلقائياً من الفعل، بمعنى آخر، نتخذ ما تتطلبه البنية المحورية من موضوعات بشكل تلقائي دليلاً نهدي به لتحديد أصل البنية؛ فعلى سبيل المثال، نستنتج من الفعل "أكل" وبشكل تلقائي أن هناك أكلاً ومأكولاً، وهذا يعني أن بنيته الأصلية التي انطلقت منها عملية التوليد متعدية. ومثل ذلك الفعل "غاض" فالمطلبات التلقائية لبنيته المحورية هي المنفذ والضحية، ورغم أن معجم الدوحة يعتبر الصيغة اللازمة للفعل سابقة عن الصيغة المتعدية: (قبل ٥٠ ق.هـ/ ٥٧٣ م) في مقابل (ق ٢ هـ / ٦٢٠ م)، إلا أن ذلك ليس دليلاً على أنه الأصل؛ فمن زاوية محورية يعد فاعل الفعل "غاض" ضحية، ولا يمكن أن تكون هناك ضحية دون منفذ في البنية المحورية الأصلية. كما أن البنية (٢٧.ب) جاء فيها الفعل مبيناً للمجهول مما يدل على أن الأصل متعدي.

(٢٧) أ. غاض الماء

ب. غيظ الماء

يقدم وندرليش (٢٠٠٦) في (٢٨) أمثلة من الألمانية للأفعال الهجينة، وتشير الأسهم إلى منطلق التحول واتجاهه؛ فتارة تدل على أن أصل الاشتقاق لازم، وتارة تدل على أنه متعدي. ولم يقدم وندرليش معياراً واضحاً يُحدِّد من خلال نقطة انطلاق الاشتقاق (الأصل)¹²، مما يصعب معه التسليم بأن هناك حذفاً لأحد الموضوعات أو زيادةً فيها.

المتعدي

(28) اللازم

a.Sie fuhr schnell. →

Sie fuhr den Fiat schnell

‘قادت سيارة فيات بسرعة’

‘قادت بسرعة’

b.Die Wäsche trocknete. →

Sie trocknete die Wäsche.

‘جَفَّتْ القمصانُ’

‘جفت القمصانُ’

c. Sie aß langsam. ←

Sie aß die Suppe langsam.

‘أَكَلْتُ ببطء’ ‘شَرِبْتُ (أَكَلْتُ) الحساء ببطء’

(وندريش، ٢٠٠٦، ص ٧٣)

٢,٤ توليد الأفعال الهجينة

أشرنا سابقاً إلى أن توليد الأفعال الهجينة يتم عبر عمليتين: التبئير الذي يوجه عملية تحديد المناطق النشطة داخل البنية المحورية، والوسم الصرفي الفارغ الذي يعمل على تجسيد هذا التنشيط من خلال إضافة واسمات صرفية غير منظورة، ليتم في النهاية توليد فعل بتكافؤ مختلف. ويمكن حصر مختلف التغيرات الحاصلة في تكافؤ الفعل في العربية في (٢٩):

(٢٩)

أ. نقص الموضوع الثاني (المفعول)

ب. نقص الموضوع الأول (المنفذ)

ج. إضافة شبه موضوع لفعل لازم

د. إضافة شبه موضوع (مركب حرفي)

هـ. إضافة شبه موضوع (مركب اسمي)

نَعُدُّ (٢٩.أ) الحالة الطراز من الفعل الهجين في العربية، لكثرة تردها في المعجم، ومثالها البنية (٣٠) وفيها يتم الانطلاق من البنية المحورية للفعل "قرأ" في (٣٠.أ) حيث تتكون من منفذ وضحية، ويمثلها على التوالي زيد والكتاب في (٣٠.ب). وهذا يعني أن بنية الفعل الأصلية متعددة. بعد ذلك يتم التبئير على المنفذ، فيتم تنشيطه فقط في البنية المحورية، ولتحقيق هذا التنشيط يُسْقَطُ واسم صرفي فارغ، يخول حذف المفعول/ الضحية (الكتاب) والاحتفاظ بالمنفذ، ويسمى هذا الواسم في الأدبيات بمضاد المجهول¹³ (antipassive voice)، وهذه العمليات نحصل على نسخة لازمة من الفعل المتعدي "قرأ" وهي الممثلة في (٣٠.ج). أما إذا نُشِطَت البنية المحورية بكاملها، فإننا نحصل على بنية متعددة، وهي الممثل لها في (٣٠.ب). ويمكن أن نمثل لتوليد الفعل الهجين "قرأ" من خلال الشكل (١).

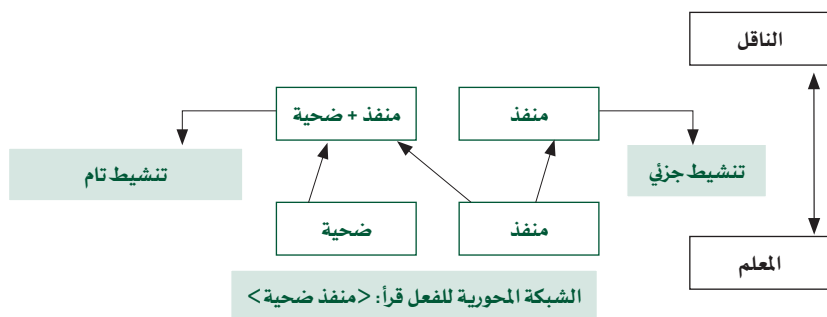
(٣٠) أ. قرأ > منفذ، ضحية <

ب. قرأ زيد الكتاب

ج. قرأ زيد

الشكل ١

خطاطة توليد الفعل الهجين "أكل"



تعدّ (٢٩.ب) أقل طرازية من الأولى، ويمثلها الفعل (حفر)، وشبكته المحوية هي الممثلة في (٣١.أ)، فهذا الفعل يتضمن منفذاً وضحية، ويمثلهما على التوالي (السوس) و (السنّ) في (٣١.ب). ومنه يتضح أن الفعل في أصله متعدٍ، فمعنى حفرت الأسنان تأكلت، وتاء المطاوعة في المراتف تقوي أصل التعدية في الفعل "حفر". ويدعم افتراض التعدية بوصفها أصلاً تأريخ معجم الدوحة الذي يفيد أن الصيغة المتعدية (قبل ١٣ ق.هـ = ٦٠٩ م) سابقة عن اللازمة (١٧٥ هـ = ٧٩١ م)^{١٤}. وبناءً على ذلك، ينطلق تغيير تكافؤ الفعل من البنية المتعدية من خلال التبئير على الضحية أو المفعول (السن)، بحيث يصبح هو المنطقة النشطة الوحيدة داخل البنية المحورية، ثم بعد ذلك يتم إقحام صرفه فارغة تعمل على امتصاص المنفذ من البنية المحورية، وتسمى في الأدبيات بصرفه المضاد السبي الفارغة؛ وهكذا ينشأ من الفعل المتعدي (حفر) نسخة لازمة من نوع لا ناصب وهي الممثلة لها في (٣١.ج).^{١٥}

(٣١) أ. حفر > منفذ، ضحية <

ب. حفر السوس السن

ج. حَفَرَ السنُّ

بالنسبة إلى البنية (٢٩.ج)، فهي خاصة بحالة الفعل الهجين الذي يكون أصله فعلاً لازماً من نوع غير أرغاتي، ثم يتحول إلى متعدٍ. فالبنية المحورية للفعل (غنى) في (٣٢.أ) تتضمن عنصراً ضرورياً فقط، وهو المنفذ، بوصفه العنصر الضروري والوحيد الذي يُسْتَنْتَجُ في البنية تلقائياً، ورغم كوننا يمكن أن نستنتج عنصراً آخر وهو موضوع الغناء (الأغنية)، فإنه لا يرتقي إلى رتبة موضوع، بحكم

إمكانية الاستغناء عنه في الجملة دون أن تتأثر، وهاتان الخصيصتان تجعلانه موضوعاً زائفاً أو غير حقيقي (pseudo argument). وبناءً على أن البنية لازمة من نوع غير أرغاتي، فإن عملية التبئير ستوسع المنطقة النشطة للبنية المحورية لتشمل العنصر الذي يمثل شبه الموضوع، بحيث يُضاف عبر صرفة تطبيق^{١٦} (applicative) فارغة. ويُستقً هذا الموضوع من جنس الفعل أو معناه، وهو قريب من المفعول المطلق.

(٣٢) أ. غنى > منفذ <

ب. غنى زيدٌ

ج. غنى زيد أغنيئُ

وتمثل (29د) الحالة المتعلقة بأفعال تراكيب الممنوح، وهي التراكيب التي يكون فيها الهدف موسوماً بحرف الجر، وطرازها أفعال الانتقال مثل "أعطى"، وفي هذا المثال، نفترض أن أصل الفعل متعدٍ إلى مفعول واحد والذي يأخذ دور المحور (theme)^{١٧}، كما تبين (٣٣أ) ويقابله هدية في (٣٣ب). ودليلنا على أن البنية في أصلها متعددة لمفعول واحد أن البنية (٣٣ب) صحيحة بوجود المحور (هدية)، وأن البنية (٣٣ج) التي غاب فيها المحور لاحنة، رغم وجود الهدف (هند). وهذا يعني أن الهدف لا يتمتع بالقوة اللازمة التي تجعله موضوعاً حقيقياً، فهو وإن كان قابلاً للاستنتاج تلقائياً داخل البنية المحورية، فإن وجوده في البنية غير ضروري كما رأينا، لذلك يمكن وصفه بأنه موضوع زائف أو غير حقيقي. وإذا كان أصل تراكيب الممنوح بنية متعددة إلى مفعول واحد، فإن التبئير ينطلق منها، بحيث يتم توسيع المنطقة النشطة لتشمل الموضوع الزائف وهو المفعول المركب الحرفي (لهند) الذي يضاف إلى البنية عبر صرفة تطبيقية، ليتولد في الأخير نسخة أخرى من الفعل "أعطى" لكن بتكاوفاً مختلف، وهي الممثل لها في (٣٣د). أما (٣٣هـ)، فتتمثل تراكيب المتعدي إلى مفعولين، ونفترض أن هذه التراكيب تشترك مع تراكيب الممنوح في البنية الأصلية التي ينطلق منها التغيير، وهي الممثل لها في (٣٣أ)، كما أن الفعل يوسم بالواسم التطبيقي نفسه الذي يُوسم به في بنية الممنوح، مع اختلاف بسيط، وهو أن الموضوع الذي يُضاف لا يأخذ شكل مركب حرفي بل شكل مركب اسمي، وهكذا يتم توليد بيئة مفعولين، وهي المشار إليها في (٣٣هـ).

(٣٣) أ. اعطى > منفذ، محور <

ب. أعطى زيدٌ هديةً

ج. * أعطى زيد هتداً

د. أعطى زيد هديةً لهنديً

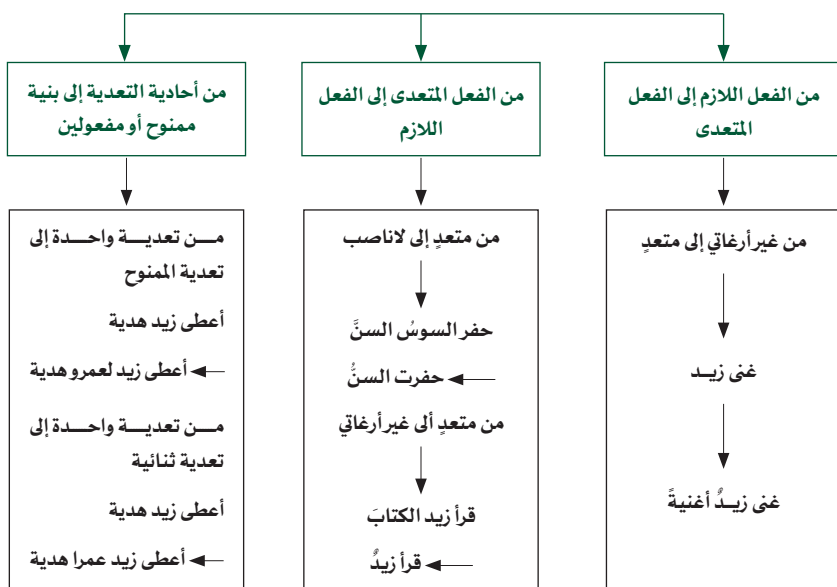


هـ. أعطى زيدٌ هنداً هديةً

بناءً على هذا التحليل، نستطيع أن نمثل للبنى الأصلية التي ينطلق منها تغير تكافؤ واتجاهه عند توليد الفعل الهجين في العربية بالشكل (٢).

الشكل ٢

منطلق التغيير واتجاهه عند توليد الفعل الهجين



إذن يمكن القول إن التغيير في تكافؤ الفعل، هو في حقيقته تنشيط للبنية المحورية للفعل. وهذا التنشيط إما أن يكون جزئياً، حيث ينشط جزءاً من البنية المحورية، كما رأينا في حالة توليد فعل لازم من نوع غير أرفاعي ولاناصب من بنية الفعل المتعدية، مثل "قرأ" و "حضر" على التوالي، أو يكون مُوسَّعاً، كما رأينا في حالة توليد فعل متعدٍ من بيئة لازمة، أو توليد بنية مفعولين أو تركيب ممنوح من بنية أحادية التعدية. وكما أن التبئير في التركيب ينطلق من بنية غير موسومة باتجاه بنية موسومة، كذلك التبئير في المعجم ينطلق من بنية محورية غير موسومة إلى بيئة موسومة.

ويُلخص الجدول (١) المناطق النشطة والتراكيب الناتجة عنها.

الجدول (١)

تركيب الفعل الهجين في العربية

التركيب	المنطقة النشطة	المثال
تراكيب المضاد للمجهول	المنفذ	أكل زيد الطعام ————— < أكل زيد
تراكيب المضاد السببي	الضحية	حفر السوس الأسنان ————— < حفر الأسنان
التركيب التطبيقية	الموضوعات الحقيقية والزائفة	غنى زيد ————— < غنى زيد أغنية أعطى زيد هدية ————— < أعطى زيد هدية لهند أعطى زيد هدية ————— < أعطى زيد هنداً هدية

تفيدنا فرضيتا التبئير والمناطق النشطة من تفسير اختلاف العربية عن لغات أخرى في درجة التعدية؛ فالعربية حسب هاسيلمث (٢٠١٥، ص ١٣٩) لغة متوسطة التعدية بالمقارنة مع لغة الشينتانغ (Chintang) التي تعد عالية التعدية، أو مع الإيسلندية التي تعد ضعيفة التعدية. ومرجع هذا التنوع في اعتقادنا هو حجم التنشيط الذي تتعرض له البنية المحورية للأفعال من طرف متكلي كل لغة من هذه اللغات، فإذا كانوا يميلون إلى تنشيطها بشكل تام أو موسع، فالغالب أن تكون اللغة على درجة عالية من التعدية، وإن كانوا يميلون إلى تنشيطها جزئياً، فالغالب أن تكون اللغة منخفضة التعدية.

٣,٤ الأفعال المتعدية الهجينة

١,٣,٤ إشكالية التعدية

يشير مفهوم التعدية إلى خاصية كلية لبعض الأفعال في المعجم. وقد اختلف في تحديدها؛ فهناك من اعتبرها خاصية تجعل الفعل يتطلب مفعولاً مباشراً، وهناك من أدخل فيها مفهوم التعدية غير المباشرة، لتشمل الأفعال التي تتطلب مفعولات مجرورة. (لازار، ٢٠٠٢، ص ١٥١).



وقد اتخذ مفهوم التعدية في النحو العربي بُعْدَيْن: عامّاً وخاصّاً؛ فالعامّ يقصد به مجاوزة الفعل فاعله إلى المفاعيل الأربعة، وهي المصدر وظرف الزمان والمكان والحال¹⁸، ويشترك في هذا المعنى اللازم والمتعدي. يقول ابن يعيش: "الفعل الذي لا يتعدى الفاعل والذي يتعداه جميعاً يشتركان في التعدى إلى المفاعيل الأربعة، وهي المصدر، والظرف من الزمان، والظرف من المكان، والحال" (ابن يعيش، ٣٤٤هـ، ط. ٢٠٠١، ٤/٣٠٤). أما المعنى الخاص في التعدية، فينحصر في الأفعال التي تحتاج إلى محلين (الفاعل والمفعول)، وتتولد الحاجة إلى المحل الثاني (المفعول) من خلال معنى الفعل أو طبيعة الفعل العلاجية أو غير العلاجية أو المؤثرة¹⁹ أو من خلال اللواصق الصرفية (affixes) أو التضمين. ولا يكون الفعل متعدداً في نظر النحاة إلا إذا وصل إلى المفعول مباشرة، وأُيِّ فعل يتجاوزه بواسطة الحرف، فهو لازم، وإن كان يحتاج إلى محلّين اثنين. يقول عباس حسن: "المتعدي هو الذي ينصب بنفسه مفعولاً به أو اثنين أو ثلاثة، من غير أن يحتاج إلى مساعدة حرف جر، أو غيره مما يؤدي إلى تعدية الفعل اللازم" (عباس حسن، ٢٠٢٢، ٢/١٥٠).

يعدّ النحاة فعلاً مثل "أذهب" في (١.٣٤) متعدداً رغم كون أصله لازماً (ذهب)، ومسوغ ذلك أنه يستجيب للروايات الكاشفة عن التعدية (اختبارات تثبت أن الفعل متعدٍ لا لازم) مثل قبوله الاتصال بالضمير المفعولي (هاء)، كما في (ب.٣٤)، أو صعود مفعوله إلى موقع الفاعل عند بنائه للمجهول، كما تبين (ج.٣٤). وبالمقابل، يعتبر النحاة فعلاً مثل "اشتاق" في (١.٣٥) لازماً؛ لأنه لا يستجيب لهذين الرائزين، كما يتبين من خلال لحن (ب.٣٥) رغم كون هذا الفعل في أصله يحتاج إلى محل آخر غير الفاعل. ويبدو من خلال تحليلهم هذا أن شرط وصول الفعل إلى مفعوله ونصبه قد شغلهم عن إدراك وجود التعدية في مثل هذا الفعل.

(٣٤) أ. أذهب زيد عمراً

ب. أذهبته

ج. أذهب عمرو

(٣٥) أ. اشتاق زيد إلى وطنه

ب. * اشتاقه

ج. * اشتاق محمد

رغم كون الفاسي الفهري (١٩٨٦) ينطلق من خلفية توليدية، فإنه يقتفي النهج نفسه؛ فالتعدية في نظره تجاوز الفعل فاعله إلى مفعوله في التركيب، والمفعول لا يكون مركباً حرفياً أو وصفياً، وإنما يكون مركباً اسمياً. (ص ١٣٥). وهذا يعني أن فعلاً مثل "أذهب" في (١.٣٤) متعدٍ، لأن

مفعوله (عمرو) مركب اسمي، بخلاف "اشتاق" في (٣٥) فهو لازم، لأن مفعوله (إلى وطنه) مركب حرفي. يقول الفاسي (١٩٨٦): "ليس الحرف وسيلة لنقل الفعل من اللزوم إلى التعدّي، كما أن الحرف لا يجعل الفعل متعدّياً بصفة لازمة، وذلك لأن الفعل الداخل على الحرف لا يتصرف تصرف المتعدّي في بناء الفعل لما لم يُسمَّ فاعله". (ص ١٣٦).

قدم عباس حسن أمثلة للتعددية بالحرف، ونمثل لها ب (٣٦-٣٨)، لكنها تبدو مضطربة، ولا يقدم من خلالها معياراً واضحاً للتمييز بين المتعدّي بالحرف والموسع بالحرف. فالفعل "أسرف" في (٣٦) في حقيقته فعلٌ هجين قد يُستعمل لازماً فنقول: أسرف الرجل؛ إذا أفرط وبالع، وقد يستعمل متعدّياً بحرف، كما يتبين في (٣٦)، وهذا يعني أنه يحتاج إلى محلين: المسرف والشئ موضوع الإسراف، أما "انتهى" في (٣٧) فهو متعدّ بالحرف، لكنه لم يكن لازماً في أصله، كما يعتقد عباس حسن (٢٠٢٢)، إذ نجد بونا شاسعا في المعنى بين الصيغة اللازمة للفعل "انتهى" التي تكون بمعنى "تَمَّ"، والصيغة التعددية بالحرف التي تكون بمعنى "آل"، وهذا يعني أنه لا توجد علاقة تحويل بين الفعلين. وفي (٣٨) لا يمكن اعتبار "قعد" متعدّياً بالحرف، وإضافة شبه الجملة "في بيته" لا يجعله بأي حال من الأحوال متعدّياً؛ فهي مجرد توسيع للجملة، وما يدعم هذا الطرح، هو أننا لا نعثر في معجم الدوحة التاريخي على الصيغة التعددية بالحرف لهذا الفعل.

(٣٦) أسرف الأحمق في ماله

(٣٧) انتهى أمره إلى الفقر

(٣٨) قعد الرجل في بيته

يمكن اعتبار رائر الهاء المتصلة والبناء لغير الفاعل وجهين لعملة واحدة؛ فقبول الفعل الهاء لتتصل به في البناء للمعلوم، معناه أن هذه الهاء يمكن أن تحل محل الفاعل في البناء للمجهول، وبالتالي، فهما في الحقيقة الرائر نفسه.

اشتراط الفاسي الفهري (١٩٨٦) في المتعدّي أن يكون مفعوله محددًا مقولياً بمركب اسمي، ولا نستغرب اقتراحه هذا الشرط؛ لأنه ينسجم مع رائر البناء لغير الفاعل، وهذا يعني أن الفاسي كان يعتمد بطريقة ضمنية على معيار إعرابي في التمييز بين المتعدّي واللازم؛ لأن المفعول الذي يأتي مركباً اسمياً هو الذي يستطيع أن يترجم قدرة الفعل على الوصول إليه بالإعراب (النصب) وهو نفسه الذي بإمكانه أن يحل محل الفاعل في البناء لغير الفاعل ويأخذ حكمه الإعرابي، وهذا سلوك لا يستطيعه الموضوع الثاني للفعل الذي يأتي مركباً حرفياً، لذلك لا يستحق أن يكون متعدّياً في نظره. ولهذا المعيار الإعرابي حضور جزئي في تصور هاسلماث (٢٠١٥)؛ فمن خلال إنجازها لدراسة وافية ومقارنة لسلوك اللغات الطبيعية في التعددية، خلص إلى أن المتعدّي هو الفعل الذي يحتاج إلى



موضوعين (المنفذ/ الضحية أو المحور)²⁰ موسومين بالوسم نفسه (ص ١٣٦). ويكون الوسم بالعلامة (flag) كوسم الاسم بالإعراب أو بالحروف، أو يكون بالفهرسة (index) كأن تُرَمِّزَ خصائص الاسم في الفعل، مثل التطابق. (هاسبلمات، ٢٠١٥، ص. ١٣٤). ومن خلال هذا المنظور يُعدّ الفعل "ضرب" متعدياً لأنه يسم الموضوعين الضارب والمضروب بالوسم نفسه؛ أي الإعراب (الرفع والنصب)، ولا يُعتبر الفعل "اشتاق إلى" متعدياً رغم حاجته المحورية إلى المحل الثاني؛ لأنه لا يرمز المشتاق والمشتاق إليه بالوسم نفسه؛ فالأول يوسم بالإعراب والثاني يوسم بالحرف.

إن تصور الفاسي (١٩٨٦) وهاسبلمات (٢٠١٥) للتعدية صارم ويفتقد للمرونة، ويرتكز على مبدأ الشروط الضرورية والكافية، بالإضافة إلى كونه يهمل دور الحاجات المحورية للفعل في بلورة التعدية والوزم، لذلك بانت الحاجة ملحة إلى تبني مفهوم متدرج لمقولة التعدية، ويمكن بناؤه من خلال نظرية الطراز (Prototype) التي جاءت بها روش (١٩٧٥) Rosch. ومفاد هذه النظرية أن المقولة (category) تتكون من مجموعة من العناصر يشغل أحدها المركز باعتباره الممثل النموذجي لخصائصها، أما العناصر الأخرى فهي تقترب من المركز أو تبتعد عنه بحسب الخصائص التي تتقاسمها معه. ولا يُشترط في انتماء عنصر إلى مقولة ما أن يتوفر على جميع خصائص المقولة، بل يكفي أن يشارك سمة واحدة فقط على الأقل مع الطراز. ونمثل لذلك بمقولة الطير، فطائر الدوري (sparrow) يعد الممثل الأفضل لهذه المقولة، ومن ثمة فهو الطراز، لأن له ريشاً ومنقاراً وجناحين ويطير ويبيض ويأخذ شكل S، في حين يقع الكيوي والدجاجة على هامش المقولة، لأنهما لا يتقاسمان مع الطراز إلا خصائص قليلة، فالكيوي ليس له جناح، والدجاجة لا تطير، ورغم ذلك، فهما يندرجان ضمن مقولة الطيور. ومن هنا نفهم أن هذه المقولة متدرجة، فالدوري أكثر طرازية من الدجاجة، والدجاجة أكثر طرازية من الكيوي وهكذا دواليك، ولا يجوز أن نخرج الدجاجة من مقولة الطير بحكم عدم قدرتها على الطيران، لأن المقولة متدرجة ومرنة وتعتمد على مبدأ المشابهة الجزئية لا الشروط الضرورية والكافية. ويمكن أن نجسد هذا التدرج في هذه المقولة كالتالي:

أ. الدوري هو طائر (صحيح)

ب. الدجاجة هي طائر (أقل صحة من ب)

ج. الكيوي هو طائر (أقل صحة من ج) (البوعمراني، ٢٠٠٩، ص ٢٢)

بناء على مبدأ التدرج الذي ينظم المقولة من الداخل، يمكن القول إن مقولة الفعل المتعدي يحكمها نوع من التدرج، فليس بالضرورة أن تحتوي على الأفعال التي تتعدى مباشرة إلى مفعولها، فشرط التعدية المباشرة ليس ضرورياً أو كافياً، ومن ثمة يمكن للمقولة أن تنفتح على الفعل المتعدي بالحرف ما دام يحتاج إلى محلين اثنين. وبناء على ذلك، يمكن القول إن مقولة المتعدي

تضم نوعين من الأفعال: متعدية بشكل مباشر ومتعدية بالحرف، وتعد أفعال النوع الأول طراز المقولة، والممثل الأفضل لخصائصها، لأنها تتعدى مباشرة وتسند النصب، بالإضافة إلى أن مفعولها يأخذ الرفع في حالة البناء لغير الفاعل، كما أن تعديتها قوية، حيث يتم التعبير عن الوظائف النحوية بالوسم نفسه، أي بالإعراب²¹. أما أفعال النوع الثاني، فتقع في هامش المقولة، لأن تعديتها ضعيفة، فهي لا تسند النصب لمفعولها، كما أنه لا يأخذ الرفع في البناء لغير الفاعل، ومرجع ذلك، أنها تعبر عن الوظائف النحوية بوسوم مختلفة، إذ تسم الفاعل بالإعراب وتسم المفعول بالحرف، مثل تعدية اشتاق. ويمكن لبعض الأفعال أن تتأرجح بين التعدية القوية والتعدية الضعيفة، كالفعل "عزم" في (٣٩)، ونسعي هذا النوع بالمتعدي الهجين.

(٣٩) أ. عزم الرجل كتابة القصة

ب. عزم الرجل على كتابة القصة

٢,٢,٤ توليد الأفعال المتعدية الهجينة

يوفر المتعدي الهجين مثل الفعل "عزم" في (٣٩) إمكانية التعدية مباشرة أو بواسطة الحرف، وفي هذا الصدد نتساءل عن سبب إمكانية إسقاط الحرف، وتعدية الفعل مباشرة. جواباً عن هذا التساؤل، يعتبر جحفة (٢٠٢٢) أن الحروف التي لا يجوز إسقاطها هي تلك التي تؤدي وظيفة معينة في الجملة، في حين الحروف التي يمكن إسقاطها هي التي تعبر عن علاقات فضائية تعبر عنها الجملة أصلاً.

يجعل مثل هذا التفسير الحرف حشويّاً في البنية (٣٩) أ، ونعتقد أن وجود الحرف أو غيابه مرجعه اختلاف في تحديد المنطقة النشطة للمعلم (المفعول)؛ ففي (١٦) أ ينشط الفعل المتعدي مباشرة (عزم) الجانب المادي من الكتابة التي ينتج عنه تدوين على الورقة، أما في (٣٩) ب فالحرف هو الذي يقوم بتحديد المنطقة النشطة في المعلم (الكتابة) وهو في هذه الحالة ينشط الجانب الذي يسبق عملية الكتابة من تفكير وتهيب للورقة وإمساك للقلم. ويترتب عن التعديتين فرقاً دلاليّاً؛ فالتعدية المباشرة تدل على أن الكتابة فعل واقع، في حين تدل التعدية بالحرف على أن الكتابة هدفٌ تتوجه إليه الإرادة، لكنه لم يتحقق بعد. وتبين (٤٠) أن الفعل (أعطى) في بنية المفعولين (٤٠) أ ينشط جزءاً من كيان هند وهو اليد، فهندٌ لم تتسلم الدرهم بل يدها، في حين نجد في بنية الممنوح أن الحرف يُنشط في كلمة هند الحيز المكاني الذي يكونه جسدها، والذي يشكل نقطة نهاية مسار بالنسبة للمحور (الهدية). ويترتب عن اختلاف المنطقة النشطة بين التعديتين فروق دلالية؛ فالتعدية المباشرة تدل على مشاركة هند في مشهد الحدث؛ فهي تمد يدها وتتسلم الهدية، في حين تدل التعدية بالحرف على أن هنداً مجردٌ مكان حلّ فيه المحور "الهدية". وهو تحليل يشبه ما قدمه



جاكندوف (١٩٩٠) Jackendoff، ومن جانب آخر، يرى بنكر (١٩٩١، ص ٧٣) Pinker أن التعدية بدون حرف تتضمن الفعل الخفيف (light verb) "يملك"، وهذا يعني أن هنداً تسلمت الهدية، فأصبحت مالكة لها، في حين تتضمن التعدية بالحرف الفعل الخفيف "ينتقل"، مما يعني أن هنداً لم تسلم الهدية بالضرورة؛ فقد تسقط الهدية أثناء تنقلها. ويقدم بنكر صياغة صورية لهذا الفرق الدلالي في (٤١). وتبين (٤٢) مظهراً آخر من التنشيط؛ فالفعل (نزل) في التعدية المباشرة في (٤٢أ) ينشط جزءاً من الوادي وهي المساحة المسطحة التي يوجد فوقها المتكلم، في حين ينشط الحرف (إلى) في التعدية غير المباشرة في (٤٢ب) الوادي برمته، ويستتبع ذلك فروق دلالية أخرى؛ فالحرف يدل على أن النزول عمودي، فهو بمعنى الهبوط، وأن النازل لم يتخذ له مكاناً بعد في مجال الوادي؛ أما النصب في التعدية المباشرة فيدل على أن النازل يتموقع داخل الوادي. وفي (٤٣) ينشط الفعل جزءاً من الجبل وهو قمته، أما الحرف (إلى) فينشيط الكيان برمته باعتباره هدفاً. ويدعم هذا الرأي أن النصب (التعدية المباشرة) يُفهم منه وصولُ زيد إلى الوجهة التي يقصدها، بدليل أننا نقول: "صعد زيد الجبل فاستراح"، ولا نقول "صعد زيد إلى الجبل فاستراح". وهذا يدل على أن التعدية غير المباشرة لا تدل بالضرورة على الوصول. كما أن إضافة الحال (منهكاً) تكشف عن فرق آخر، فقولنا "صعد زيد إلى الجبل منهكاً" ليست بمعنى "صعد زيد الجبل منهكاً"، فالأولى تدل على أن زيداً في حالة إنهك منذ بداية صعوده إلى الجبل، أما البنية الثانية فتدل على أن حالة الإنهك استولت عليه عند وصوله القمة.²²

(٤٠أ). أعطيت هنداً هدية

ب. أعطيت هدية لهند

(٤١أ). جعل (ب) يملك (ج)

ب. جعل (ب) ينتقل إلى (ج)

(٤٢) نزل زيد الوادي / نزل زيد إلى الوادي

(٤٣) صعد محمد الجبل / صعد محمد إلى الجبل

تُناوبُ الأفعال المتعدية الهجينة بين الحرف (التعدية غير المباشرة) والإعراب (النصب في التعدية المباشرة)، ويقوم كل منهما بتحديد مختلف للمنطقة النشطة في المعلم (المفعول) مما يترتب عنه فروق دلالية. وإذا كانت العربية تعتمد كثيراً على التناوب بين الإعراب والحرف، فإنها أيضاً تعتمد؛ في التعبير عن هذه الفروق الدلالية؛ على التناوب بين اللواصق الصرفية والحروف. ففي (٤٤أ) تدل الباء على مصاحبة المتكلم لزيد أثناء الذهاب، في حين لا تنطوي همزة التعدية على هذا المعنى في (٤٤ب)، فزيد قد ذهب منفرداً عن رفقة. والأمر نفسه نجده في التناوب بين الحروف؛ فكلا الحرفين

الباء/عن في (٤٥) يُعْتَرَان عن معنى البعد/ الابتعاد، غير أن (الباء) في (٤٥) تُبَيِّرُ الأداة وتركز عليها، في حين تُبَيِّرُ (عن) في (٤٥) ب. السهم؛ أي الشيء المُبْعَد من طرف القوس. (جلفة، ٢٠٢٢، ص. ٣٩-٤٠).

(٤٤) أ. أذهبت عبد الله

ب. ذهبت بعبد الله

(٤٥) أ. رميت بالقوس

(جلفة ٢٠٢٢، ص ٣٩)

ب. رميت عن القوس

إذا ما قارنا المعطيات السابقة بالكورية، نجدتها تعبر عن الفروق الدلالية، لكن بتناوبات إعرابية؛ ففي (46.a) يدل إعراب الممنوح على عدم إنجاز النشاط، ف"يانغي" لم يأخذ الورد التي أراد "شالسو" إعطاءها إياه، وفي (46.b) يفيد النصب اكتمال الحدث؛ بمعنى أن "يانغي" أخذ الورد، بدليل لحن الجملة (46.c) التي قُرِنَ فيها النصبُ مع قراءة عدم أخذ الورد.

تية غير موسومة Chelswu-ka Yenghi-eykey kkot-ul cw

ماضي-أعطى نصب-زهرة ممنوح-يانغي رفع-شلسو

'أعطى شلسو زهرة ليانغي'

ماضي- b. Chelswu-ka Yenghi-lul kkot-ul cwu-ess-ta.

أعطى نصبب-زهرة نصب-يانغي رفع-شلسو

'أعطى شلسو يانغي زهرة'

c. * Chelswu-ka Yenghi-ul kkot-ul cwu-ess-ciman,

لكن- ماضي-أعطى نصبب-زهرة نصب-يانغي رفع-شلسو

Yenghi-nun pat-ci an-ass-ta.

خير-ماضي-نفي ربط-ج-يملك موضع-يانغي

'أعطى شلسو يانغي زهرة، لكن يانغي لم يأخذها'

(فان فالين، ٢٠٠٩، ص ١١٦-١١٧)

يمكن القول، حسب التحليل أعلاه، إن أفعال التعدية الهجينة ما هي إلا انعكاس لفروق دلالية ناتجة عن اختلاف في تحديد المنطقة النشطة في المعلم، وهي تختلف عن الأفعال الهجينة التي رأيناها سابقاً، والتي تنتج عن اختلاف في تحديد المنطقة النشطة في البنية المحورية.



بناءً على ما سبق، يمكن تلخيص عمليات توليد الأفعال الهجينة وفق المراحل التالية:

أ- تحديد البنية المحورية الأصل للفعل

ب- تحديد المنطقة النشطة في البنية المحورية

ج - صرافة فارغة، تؤدي إلى حذف بعض الموضوعات أو إضافة بعضها

د- تغيير تكافؤ الفعل

هـ- نتائج على مستوى التركيب والإعراب.

أما الأفعال المتعدية الهجينة، فتوليدها يتم من خلال تحديد المنطقة النشطة داخل المعلم (المفعول)، ولا تحتاج إلى صرافة فارغة.

إذا صح هذا التحليل، يمكن تصنيف الأفعال الهجينة في العربية إلى قسمين، وكل قسم له تمثيل خاص في المعجم.

بالنسبة إلى القسم الأول، ففيه صنفان:

● الأفعال الهجينة من الدرجة الأولى، يُمثَّلُ لها بمدخلين بمعلومات مختلفة: مدخل اللازم: يُحدِّد فيه نوع الفعل، ودرجته (لاناصب أو غير أرغاتي)، والموضوع الوحيد، ودوره الدلالي (ضحية أو منفذ). ونمثل لذلك بمدخلَي الفعلين اللازمين "حفر" و"أكل" في (٤٧)، والعناصر نفسها أيضاً تؤخذ بعين الاعتبار في مدخل المتعدي؛ إذ يُحدِّد فيه نوع الفعل، ودرجته، والموضوعان اللذان يختارهما، ودورهما الدلالي، ونمثل له بمدخلَي الفعلين "حفر" و"أكل" في صيغتهما المتعدية في (٤٨).

(٤٧) أ. حفر: الدرجة ١: لازم، لاناصب، < ضحية >.

ب. أكل: الدرجة ١: غير أرغاتي، < منفذ >

(٤٨) أ. حفر: الدرجة ١: متعدي، < منفذ، ضحية >

ب. أكل: الدرجة ١: متعدي، < منفذ، ضحية >

● الأفعال الهجينة من الدرجة الثانية، مثل أعطى، حيث يمثل له بمدخلين: مدخل متعدي لمفعول واحد، بنفس المعلومات المذكورة سابقاً، كما تبين (٤٩)، ومدخل متعدي لمفعولين وبينه ممنوح، كما تكشف عنه (٥٠).

(٤٩) أعطى: الدرجة ٢، متعدي لمفعول واحد، < منفذ، محور >

(٥٠) أعطى: الدرجة ٢، متعدي لمفعولين: < منفذ، محور، ممنوح / هدف >

بالنسبة إلى القسم الثاني، وهو المتعدي الهجين، فَيُمَثَّلُ له بمدخلين، مع تحديد نوع التعدية، فالمدخل الأول متعدي قوي، كما في (٥١) والمدخل الثاني متعدي ضعيف، كما في (٥٢).

(٥١) صعد : متعدي قوي : <محور م س، مكان م س>

(٥٢) دخل : متعدي ضعيف : <محور م س، مكان م ح>

٥. الخاتمة

لقد تناولنا في هذا البحث مفهوم الأفعال الهجينة وأصنافها في العربية وكيفية توليدها، مستثمرين ما جاءت به المقاربة المعرفية عند لانكاغر (١٩٩١، ٢٠١٨)، ويمكن إجمال النتائج المتوصل إليها في ما يلي:

• مفهوم المناطق النشطة لا ينطبق على الكيانات المعجمية فقط بل أيضاً على البنية المحورية للأفعال، بحيث يتم التمييز على المناطق المراد تنشيطها في هذه البنية، فإذا تم تنشيط منطقة معينة فقط، فإننا نحصل على حالتين: الأولى، يُنَشَّطُ فيها المنفذ، ويُهْمَلُ المحور أو الضحية، ثم يُضَافُ واسمٌ صرفي فارغ يمتص الضحية، فنحصل على نسخة لازمة غير أرغائية من الفعل المتعدي، أما الحالة الثانية، فَيُنَشَّطُ فيها المحور أو الضحية، ثم يُضَافُ الواسم الصرفي الفارغ لامتصاص المنفذ، فنحصل على نسخة لازمة لا ناصبة من الفعل المتعدي. أما إذا تم توسيع المنطقة النشطة للبنية المحورية للفعل، بحيث تشمل ما يسمى بالموضوعات الزائفة، فإننا نحصل على حالتين: الأولى خاصة بتوليد المتعدي من اللازم، حيث تُنَشَّطُ البنية المحورية برمتها بالإضافة إلى الموضوع الزائف للفعل اللازم (المفعول المطلق أو ما يشبهه)، ثم تضافُ صرفيةٌ تطبيقية فارغة، فنحصل على نسخة متعدي من اللازم، أما الثانية، فتتعلق بتوليد بنية ممنوح أو بنية مفعولين من فعل متعدي إلى مفعول واحد، حيث يتم تنشيط البنية المحورية برمتها للفعل المتعدي، بالإضافة إلى الموضوع الزائف (الهدف/ المستفيد)، فتضافُ صرفيةٌ تطبيقية فارغة، فنحصل على بنية ممنوح أو بنية مفعولين.

• إن هدف التنشيط هو الكشف عن العناصر التي يجب أن تحذف أو تضاف إلى البنية المحورية وجعلها منظورة للواسم الصرفي، حتى ينتقي الصرفات المناسبة التي تمكن من ذلك، وهي صرفات فارغة غير منظورة، بعضها يُمكن من التخلص من الموضوعات المهمة التي وقعت خارج المنطقة النشطة، بحيث تمتصها وتلغها من البنية، وهو ما يتعلق بالحالة الأولى التي ذكرناها سابقاً، حيث يتم توليد فعل لا ناصب وفعل غير أرغائي من بنية متعدي. أما البعض الآخر، فَيُمَكِّنُ من إضافة



الموضوع الزائف الذي تم الكشف عنه عبر توسيع المنطقة النشطة في البنية المحورية، وهي الحالة الثانية التي وجدنا فيها بنية متعدية إلى مفعولين تنشأ من بنية متعدية إلى مفعول واحد.

• قادنا التحليل إلى اكتشاف أن العربية تحتوي على غرار اللغات الأخرى واسمات صرفية تمكن من توليد بعض البنى مثل المضاد للمجهول والمضاد للمطاوعة والتراكيب التطبيقية، غير أن هذه الواسمات فارغة وغير منظورة.

• يتميز مفهوم التعدية في النحو العربي وفي بعض الدراسات اللسانية الحديثة بالصرامة، لأنه بُني على أساس إعرابي محض، مبني على منطق الشروط الضرورية والكافية؛ فإما أن يصل الفعل إلى مفعوله مباشرة ويعتبر متعدياً وإلا فإنه يخرج من مقولة التعدية، لذلك تم إقصاء المتعدي بالحرف من مقولة التعدية، رغم أنه يحتاج إلى محلين. وقد قاربنا مفهوم التعدية من خلال نظرية الطراز لروش (١٩٧٥)، وخلصنا إلى أن مقولة التعدية تحتوي على عناصر يحكمها نوع من التدرج، منها ما يشغل مركزها، وهو طرازها بوصفه الممثل الأفضل لها، وهو الفعل المتعدي مباشرة، لأنه يسند النصب، ويحتاج إلى محلين اثنين (المنفذ والضحية/ المحور) ومنها ما يشغل الهامش، وهي الأفعال المتعدية بالحرف، فهي تتقاسم مع الطراز الحاجة إلى محلين اثنين إلا أنها لا تسند النصب إلى المحل الثاني مباشرة.

• تحتوي العربية على نوع آخر من الفعل الهجين، وهو الفعل المتعدي الهجين الذي يتعدى تارة بالإعراب (إسناد النصب) وتارة بالحرف، ويتم توليد هذه الأفعال، ليس عبر تنشيط المناطق في البنية المحورية، بل عبر تحديد المنطقة النشطة داخل المفعول، باعتباره كيانا معجميا.

• لقد بينا أن هذه التمايزات الدلالية التي تترتب عن الاختلاف في تحديد المنطقة النشطة موجودة في اللغات وبطرق مختلفة تختار كل لغة منها ما يناسب، فإذا كانت العربية تعبر عنها بتناوب بين الإعراب والحرف، وأيضاً بالوَصْقِ الصرفية، فإن لغات أخرى، كالكوريتية تعبر عنها بالتناوب بين إعرابين (التناوب بين النصب والممنوح مثلاً).

• خالصنا إلى ضرورة مراجعة وضع هذه الأفعال الهجينة في القواميس العربية، وذلك بالتمثيل لها بمدخلين، وكل مدخل يُحدّد فيه نوع الفعل، ودرجته، والموضوعات التي يختارها، وأدوارها الدلالية (منفذ أو ضحية/ محور). أما الأفعال المتعدية الهجينة، فيتم تصنيفها إلى متعدٍ قوي ومتعدٍ ضعيف، ولكل نوع أدوارُه الدلالية وبنيتُه التركيبية الخاصة به.

الهوامش

١ - الترجمة الحرفية لمصطلح (ambitransitive verbs) هي الأفعال ثنائية التعدية، لكنها لا تعكس سلوك هذه الأفعال وانتقالها من اللزوم إلى التعدى أو العكس، لذلك اخترنا لها مصطلح الأفعال المتنقلة للتعبير عن هذا الانتقال.

٢ - فسر ليفن ورابابور (١٩٩٥) قبول ورود بعض الأفعال لازمة أو متعدية بكونها أفعالاً تُرْمَزُ النتيجة وتعبّر عن تغيير في الحالة (state change)، ذلك أن النتيجة يمكن رصدها سواء أذكر المنفذ أم لم يذكر.

٣ - يفترض رادفورد (١٩٩٧) أن الفعل الهجين ينشأ في التركيب من خلال إضافة فعل خفيف (light verb) يُحوّل الفعل من بنية لازمة إلى متعدية. والفعل الخفيف فعلٌ يحمل محتوى دلاليًا بسيطاً يؤثر في تركيب الجملة ومعناها، ويكون غالباً غير منظور؛ فإذا ما قارنا بين الفعلين في الجملتين (1.a) و (1.b) سنجد أن الفعل (roll) جاء لازماً في (1.a) وموضوعه الوحيد هو الكرة، في حين جاء في (1.b) متعدياً دون أن تتغير صورته، وقد فُسر ذلك بكون الجملة (1.b) تتضمن فعلاً خفيفاً جَعَلِيّاً تقديره "جعل" (make) وهو المسؤول عن إضافة المنفذ (they) بحيث يكون أصل الجملة هو: هم سيجعلون الكرة تتدحرج إلى أسفل التل.

(1) a. the ball will roll down the hill
b. They will roll the ball down the hill

٤ - التضمين إشرابٌ كلمة معنى كلمة أخرى فتسلك سلوكها التركيبي؛ ففي قولنا "سمع الله لمن حمده"، نجد أن الفعل "سمع" قد تعدى إلى مفعوله بالحرف رغم أنه في أصله يتعدى بشكل مباشر. وقد فسّر النحاة ذلك بكونه أُشْرِبَ معنى "استجاب"، وهو فعل يتعدى بالحرف، فلما تضمن معناه، أدى أيضاً وظيفته التركيبية (التعدية بالحرف). وقد اعتمد النحاة هذه الآلية لتفسير سلوك بعض الأفعال التي استعملت لازمة رغم أنها متعدية أصلاً أو العكس؛ فقد يتضمن فعل لازم معنى فعل متعدٍ فتجده يتعدى إلى المفعول، أو يحدث العكس، فمثال الأول: "استيق" في الآية الكريمة ﴿استبقوا الصراط﴾ سورة يس، الآية ٦٥. وهو فعل لازم لكنه استعمل متعدياً في الآية؛ لأنه أُشْرِبَ معنى فعل متعدٍ وهو "ابتدر". ومثال الثاني، الفعل "أصلح" في الآية الكريمة ﴿وأصلح لي في ذريتي﴾ الآية ١٥، سورة الأحقاف، فهذا الفعل متعدٍ، لكنه استُعْمِلَ لازماً في الآية؛ لأنه أُشْرِبَ معنى فعل لازم وهو بارك. (فاضل محمد نديم، ٢٠٠٥، ص ١٧٧-١٧٨).

٥ - من أمثلة الفعل الهجين الذي يتعدى بالإعراب وبالحرف الفعل "نزل"؛ فهو قد يتعدى بالإعراب من خلال إسناد النصب إلى مفعوله، نحو: نزلت الوادي، أو يتعدى بحرف الجر (إلى) نحو: نزلت إلى الوادي.

٦ - لا يقصد عباس حسن بالصيغة اللازمة للفعلين "نصح" و "شكر" ذلك الوضع الذي يقتصران فيه على الفاعل فقط، نحو قولنا: "نصح الرجل/شكر الرجل"، فهاتان الجملتان لاحتتان. لذلك، فأغلب الظن أن ما يقصده عباس حسن بالصيغة اللازمة تلك التي يأتي فيها هذان الفعلان مع الحرف، مثل قولنا: "نصح زيد له/شكر زيد له". هذا في مقابل الصيغة المتعدية، فمثل قولنا: "شكر الرجل أخاه"، "نصح زيد أخاه". وأساس هذا الاعتقاد هو اعتبار عباس حسن الفعل الذي يأتي مع الحرف لازماً في أصله، ويدعم هذا الاعتقاد أيضاً هو إشارته إلى هذه الأفعال بأنها تستعمل بالحرف وبدونه أي تستعمل لازمة ومتعدية في نظره. (عباس حسن، ٢٠٢٢، ١٦٢/٢) لذلك نرجح أنه يتحدث عن الفعل المتعدي الهجين الذي تُستعمل فيه صيغتان: صيغة متعدية بالحرف، وصيغة متعدية مباشرة.

٧ - شَحَبَ اللَّوْنُ وَالْجِسْمُ: تَغَيَّرَ مِنْ مَرَضٍ وَأَعْيَاءٍ وَتَحْوِيهِمَا. ويؤرخ معجم الدوحة التاريخي الفعل "شحب" بوصفه لازماً بتاريخ: ن ١١هـ = ٦٣٢م. ورغم كوننا لا نجد فيه الصيغة المتعدية، لكننا نفترض أنها كانت موجودة، ويؤكد معجم الأفعال المبينة للمجهول: "شحب كمنع، لكنها تالشت، وهي متعدية بدلالة أن هناك صيغة مبينة للمجهول منها، حيث يقول: وشحب كغني أي تغير من هزال أو جوع". (محمد علي الصديقي: ١٩٨٧: ٤٤).

٨ - بالنسبة إلى الضرب الثاني، فيقصد به المفعول المخصوص الذي يُخَذَفُ لسبب في الجملة، وقد عُلم مكانه إما لجري ذكر أو دليل حال إلا أنك تنسيه نفسك وتخفيه وتوهم أنك لم تذكره.



9 - يقدم القزويني أمثلة لهذا النوع من الأفعال من القرآن: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ سورة الزمر، الآية ٩ ﴿فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخَيِّمْ عَلَى قَلْبِكَ﴾ سورة الشورى، الآية ٢٤، وقوله تعالى: ﴿مَنْ يَشَأْ اللَّهُ يُضِلَّهُ﴾ سورة الأنعام، الآية ٣٩. لكن هذا التناوب بين اللازم والمتعدي في بعض الأفعال مقيّد لدى القزويني؛ فالفعل "شاء" يستعمل لازماً شرطية ألا يكون في المفعول غرابية، وإلا وجب استعماله متعدياً، وإثبات مفعوله لفظاً. (القزويني، ١٩٩٣، ١٤٠/٢، ١٥٥).

١٠ - الناقل هو المكون الذي يشكل محور الاهتمام في العلاقة، وهو يقابل الوجه (figure)، أما المعلم فهو المكون الثانوي وهو الإطار المرجعي الذي من خلاله يتحدد موقع عنصر ما، وهو يقابل مفهوم الخلفية (ground). فمثلاً عندما نقول: "العصفور فوق الشجرة"، فالعصفور يُعدّ ناقلاً أو وجهاً؛ لأنه محور الاهتمام، في حين تُعدّ شبه الجملة "فوق الشجرة" معلماً أو خلفية، لأنها تشكل الإطار المرجعي الذي يحدد موقع العصفور، ويمكن تطبيق هاتين الاليتين في العلاقات الإنسانية، ففي قولنا: "هتدّ تحب علياً"، تعد هتدّ ناقلاً أو وجهاً باعتبارها مصدرَ المشاعر، أما علي، فيشكل الإطار المرجعي الذي تتجه نحوه مشاعر هتد، فهو النقطة المرجعية التي نفهم من خلالها حالة الناقل (هتد) وعليه فعلي يشكل معلماً.

١١ - يُفسّر ديكسون (٢٠٠٠) الاختلاف في حذف الفاعل بين البناء لغير الفاعل والمطاوعة؛ فكلما التركيبين يرتقي فيهما المفعول إلى موضع الفاعل، غير أنه في البناء لغير الفاعل ينتقل إلى ذلك الموضع للمنه، بناء على ما يتطلبه المنفذ الحقيقي الضمني الذي خُصّصَ منزله (النزعة بتعبير الفاسي ١٩٨٦)، أما في المطاوعة فيأخذ المفعول موقع الفاعل تلقائياً، ونعتقد أن سلوكه يشبه سلوك المفعول عندما يتم اشتقاق بنية لا ناصبة من بنية متعدية، حيث ينتقل المفعول إلى موقع الفاعل تلقائياً، ليس لإشباع متطلبات المنفذ الضمني، لأن هذا المنفذ لا يستنتج ضمناً في بنيات المطاوعة، بخلاف البناء لغير الفاعل، كما يبين لحن البنية (* انفتح الباب من طرف عمرو) في مقابل صحة البنية (قُتل زيد من طرف عمرو). وبناء على هذه المقارنة، يعتبر ديكسون (٢٠٠٠، ص٨) أن البناء لغير الفاعل ينطوي على تبئير خاص للمفعول (object) مع خفض منزلة المنفذ، إما لأن المنفذ غير معروف أو لا يرد تحديده داخل البنية. ولا يعني أن النقل التلقائي الذي يحدث في تراكيب المطاوعة والأفعال الثنائية ذات الصيغة اللاناصبة لا ينطوي على تبئير، بل في الحقيقة يتم تبئيره على حساب المنفذ الحقيقي، لكن ليس بغاية إبقاء متطلبات المنفذ. وهذا التبئير يتلاءم مع ما قصده البلاغيون العرب من خلال مصطلح العموم والخصوص في تناولهم لظاهرة حذف المفعول.

12 - اعترف وندريش (٢٠٠٦، ص ٧٣) بأنه لا يوجد معيار واضح وحاسم لتحديد الطبيعة الأصلية للفعل الذي تغيّر تكافؤه، لكننا نعتقد أن الفعل الطراز غالباً ما يكون هو المتعدي، وقُلماً يكون لازماً.

13 - لمعرفة خصائص المضاد للمجهول (antipassive) والتغيرات التي تطرأ على البنية الموضوعية للفعل في هذا البناء، يرجى الاطلاع على ديكسون (٢٠٠٠، ص ٩-١٠).

14 - رغم كون معجم الدوحة يثبت الكسر في عَيْن الفعل، من خلال الشاهد الذي قدمه من معجم العين، فقد جاءت الصيغة المتعدية بفتح العين، مما يخرج هذا الفعل من دائرة الأفعال الهجينة، إلا أنه في بحثنا في معجم العين، نكتشف معجم الدوحة قد أغفل لغة أخرى يستعمل فيها الفعل اللازم بفتح العين. يقول الخليل الفراهيدي: "والجحر لغة: ما يلزق بالأسنان من ظاهِر وباطن، تقول: حَفَرْتُ أسنانه حَقراً، ولغة أخرى: حَفَرْتُ تُخْفِر حَفراً." (الخليل، معجم العين، ٢١٢/٣).

15 - قد يرى البعض أن هناك اختلافاً بين "حفر" اللازم و"حفر" المتعدي؛ فالأول مكسور العين، والثاني مفتوح العين، غير أن الأزهري (٢٠٠١) يورد دليلاً على أنهما متطابقان في إحدى اللغات. يقول الأزهري: "تقول: حَفَرْتُ أسنانه حَقراً، ولغة أخرى حَفَرْتُ أسنانه تُحَفِر حَفراً" (١٤/٥). ويدخل ضمن هذا النموذج الفعل "شحب".

١٦ - لمزيد من التفاصيل، انظر أنانستوبولو (Anagnostopoulou 2003).

١٧ - يعرف الفاسي (١٩٨٦، ص ١٤١-١٤٢) المحور (theme) بأنه الدور الذي يكون موضع حركة حسية أو مجردة، ويشغل عادة موقع المفعول، مثل الثوب في جملة "أعطيت زيدا الثوب"، ويمكن أن يشغل مواقع أخرى، مثل الفاعل كالسيل في جملة: "بلغ السيل الزبي".

- 19 - انظر ابن يعيش (ط. ٢٠٠١، ٤/٢٩٥) في شرح المفصل في الفرق بين الأفعال العلاجية وغير العلاجية . وبالنسبة للأفعال المؤثرة، فيمكن التمثيل لها بالفعل "أعطى" في جملة "أعطى محمد زيدا هدية": فإعطاء الهدية أثر في زيد، فخوّله من مفعول في المعنى إلى فاعل بالثاني، لأنه أخذ الهدية. (ابن يعيش، ط. ٢٠٠١، ٤/٢٩٧).
- 20 - لا يقصد هاسيلمات (٢٠١٥) بالمنفذ والضحية الأدوار الكبرى (Macro-Roles) مثلما نجد عند فان فالين (2005) Van Valin، ولا يقصد به الأدوار الطرازية، كما نجد عند دوئي (١٩٩١) Dowty حيث يتضمن كل دور طرازي أدواراً فرعية أخرى، وإنما يقصد بهما أنواع الموضوعات التي يتم ترميزها بالإعراب أو بالتطابق أو بالحروف، سواء أنطبق عليها مفهوم المنفذ الجاري به في الأدبيات أم لا؛ فمثلاً الموضوعان اللذان ينتقهما الفعل "ضرب" هما الضارب والمضروب، والأول يأخذ دور المنفذ والثاني يأخذ دور الضحية، والأمر نفسه بالنسبة للفعل "سمع" فهو يختار موضوعين السامع والمسموع، والأول يأخذ دور المنفذ، والثاني يأخذ دور الضحية دون تدقيق هذا الدور، ودون الدخول في نقاش حول ما إذا كان السامع منفذاً أو لا. انظر هاسيلمات (٢٠١٥، ص ١٣٧).
- 21 - هناك لغات يرمز فيها الفاعل والمفعول من خلال تطابق الفعل معهما.
- 22 - انظر أمثلة أخرى للتناوب بين الإعرابات عند فان فالين (٢٠٠٩) Van Valin.

المراجع العربية

- الأزهري، أبو منصور. (ت. ٣٧٠هـ، ط. ٢٠٠١م). تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض مرعب، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ابن هشام، جمال الدين. (ت. ٧٦١هـ، ط. ١٩٨٥م). مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق مازن المبارك، علي حمد الله، ط ٦، دار الفكر، دمشق.
- ابن يعيش، أبو البقاء. (ت. ٦٤٣هـ، ط. ٢٠٠١م). شرح المفصل للزمخشري، تقديم إميل بديع يعقوب، ط ١، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
- التفتازاني، سعد الدين. (ت. ٧٩٢هـ، ط. ١٣٥٦م). شرح المختصر على تلخيص المفتاح، تحقيق عبد المتعال الصعيدي، ط ١، المكتبة المحمودية التجارية بالأزهر، مصر.
- الحباشة، صابر. (٢٠١٥). المشترك الدلالي في اللغة العربية مقارنة عرفانية معجمية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان.
- جحفة، عبد المجيد. (٢٠٢٢). حروف الجر في اللغة العربية، قضايا تركيبية ودلالية، ط ١، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسك، الدار البيضاء، المغرب.
- الجرجاني، عبد القاهر. (ت. ٤٧١هـ، ط. ١٩٩٢م). دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق محمود محمد شاكر، ط ٣، مطبعة المدني القاهرة، مصر، دار المدني، جدة، السعودية.
- الخليل، بن أحمد الفراهيدي. (ت. ١٧٣هـ، د.ت.). العين، تحقيق مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.



- سيبويه، عمرو بن عثمان (ت. ١٨٠هـ، ط. ١٩٨٨م)، *الكتاب*، تحقيق عبد السلام هارون، ط ٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.
- الصالح البوعمراني (٢٠٠٩)، *دراسات نظرية وتطبيقية في علم الدلالة العرفاني*، ط ١، مكتبة علاء الدين، صفاقس، تونس.
- الصديقي، محمد علي بن علان (١٩٨٧)، *معجم الأفعال المبنية للمجهول، المعروف بإتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل*، تحقيق يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- عباس حسن (٢٠٢٢)، *النحو الوافي*، ط ٢١، دار المعارف.
- عبد الجبار بن غريبة (٢٠١٠)، *مدخل إلى النحو العرفاني*، ط ١، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات، مسكيلياني للنشر والتوزيع، منوبة، تونس.
- الفاسي الفهري، عبد القادر (١٩٨٦)، *المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة*، دار توبقال، المغرب.
- القزويني، جلال الدين (ت. ١٣٣٨م، ط. ١٩٩٣م) *الإيضاح في علوم البلاغة*، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، ط ٣، بيروت، لبنان: دار الجيل.
- لانكاغر، دونالد (٢٠١٨) *مدخل إلى النحو العرفاني*، ترجمة الأزهر الزناد، ط ١، معهد تونس للترجمة تونس، دار سيناترا، تونس.
- معجم الدوحة التاريخي، مؤسسة معجم الدوحة التاريخي للغة العربية، www.dohadictionary.org

المراجع العربية المرومنة

- Al-Azharī, Abū Maṣṣūr. (d. 370 AH, 2001). *Tahdhīb al-Lughah*. Taḥqīq Muḥammad ‘Awaḍ Mar‘ab. Tab‘ah 1. Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī; Bayrūt. (In Arabic)
- Ibn Hishām, Jamāl al-Dīn. (d. 761 AH, 1985). *Mughnī al-Labīb ‘an Kutub al-‘Ārīb*. Taḥqīq Māzin al-Mubārak & ‘Alī Ḥamd Allāh. Tab‘ah 6. Dār al-Fikr; Dimashq. (In Arabic)
- Ibn Ya‘īsh, Abū al-Baqā’. (d. 643 AH, 2001). *Sharḥ al-Mufaṣṣal lil-Zamakhsharī*. Taqdim Imīl Badī’ Ya‘qūb, Tab‘ah 1. Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah; Bayrūt, Lubnān. (In Arabic)
- Al-Taftāzānī, Sa‘d al-Dīn. (d. 792 AH, 1937). *Sharḥ al-Mukhtaṣar ‘alā Talkhīṣ al-Miftāḥ*. Taḥqīq ‘Abd al-Muta‘āl al-Ṣa‘īdī, Tab‘ah 1. Al-Maktabah al-Maḥmūdiyyah al-Tijāriyyah bi-al-Azhar; al-Qāhirah, Miṣr. (In Arabic)
- Al-Ḥabāshah, Šābir. (2015). *Al-Mushtarak al-Dalālī fī al-Lughah al-‘Arabiyyah: Muqārabah ‘Irḡāniyyah Mu‘jamiyyah*. Dār al-Kitāb al-Jadīd al-Muttaḥidah; Bayrūt, Lubnān.
- Jahfah, ‘Abd al-Majīd. (2022). *Ḥurūf al-Jarr fī al-Lughah al-‘Arabiyyah: Qaḍāyā Tarkībīyyah wa-Dalālīyyah*. Tab‘ah 1. Manshūrāt Kulīyyat al-Ādāb wa-al-‘Ulūm al-Insāniyyah bi-Mansik; al-Dār al-Bayḍā’, al-Maghrib. (In Arabic)
- Al-Jurjānī, ‘Abd al-Qāhir. (d. 471 AH, 1992). *Dalā’il al-I‘jāz fī ‘Ilm al-Ma‘ānī*. Taḥqīq Maḥmūd Muḥammad Shākir, Tab‘ah 3. Maktabat al-Khānjī; al-Qāhirah, Miṣr & Dār al-Madanī; Juddah, al-Sa‘ūdiyyah. (In Arabic)

- Al-Khalīl ibn Aḥmad al-Farāhīdī. (d. 173 AH, n.d.). *Al-‘Ayn*, Taḥqīq Maḥdī al-Makhzūmī & Ibrāhīm al-Sāmarrā’ī. Dār wa-Maktabat al-Hilāl. (In Arabic)
- Sībawayh, ‘Amr ibn ‘Uthmān. (d. 180 AH, 1988). *Al-Kitāb*. Taḥqīq ‘Abd al-Salām Hārūn, Ṭab‘ah 3. Maktabat al-Khānjī; al-Qāhirah, Miṣr. (In Arabic)
- Al-Sāliḥ al-Bū‘amarānī. (2009). *Dirāsāt Naẓariyyah wa-Taṭbīqīyyah fī ‘Ilm al-Dalālah al-‘Irfānī*. Ṭab‘ah 1. Maktabat ‘Ilā’ al-Dīn; Safāqis, Tūnis. (In Arabic)
- Al-Ṣiddīqī, Muḥammad ‘Alī ibn ‘Allān. (1987). *Mu‘jam al-Af‘āl al-Mabniyyah li-al-Majhūl, al-Ma‘rūf bi-Ithāf al-Fāḍil bi-al-Fi‘l al-Mabnī li-Ghayr al-Fā‘il*. Taḥqīq Yusrī ‘Abd al-Ghanī ‘Abd Allāh, Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah; Bayrūt, Lubnān. (In Arabic)
- ‘Abbās, Ḥasan. (2022). *Al-Naḥw al-Wāfi*. Ṭab‘ah 21. Dār al-Ma‘ārif. (In Arabic)
- ‘Abd al-Jabbār ibn Gharībah. (2010). *Madkhal ilā al-Naḥw al-‘Irfānī*. Ṭab‘ah 1. Manshūrāt Kulīyyat al-Ādāb wa-al-‘Ulūm al-Insāniyyah; Miskīlānī li-al-Nashr wa-al-Tawzī‘; Manūbah, Tūnis. (In Arabic)
- Al-Fāṣī al-Fihri, ‘Abd al-Qādir. (1986). *Al-Mu‘jam al-‘Arabī*: Namādhij Taḥlīliyyah Jadīdah. Dār Tubqāl; al-Maghrib. (In Arabic)
- Al-Qazwīnī, Jalāl al-Dīn. (d. 1338 AH, 1993). *Al-Īdāh fī ‘Ulūm al-Balāghah*. Taḥqīq Muḥammad ‘Abd al-Mun‘im Khafājī, Ṭab‘ah 3. Dār al-Jīl; Bayrūt, Lubnān. (In Arabic)
- Langacker, R. W. (2018). *Madkhal ilā al-Naḥw al-‘Irfānī*. Tarjamah Al-Azhar al-Zannād, Ṭab‘ah 1. Ma‘had Tūnis li-al-Tarjamah & Dār Sīnātrā, Tūnis. (In Arabic)

المراجع الأجنبية

- Anagnostopoulou, E. (2003). *The Syntax of Ditransitives. Evidence from Clitics*. Berlin New York: Mouton de Gruyter.
- dixon.R.M.W and Aikhenvald. A.Y. (2000). *Introdction, changing valency, case studies in transivity*, cambridge university press . 1-28 .
- Jackendoff ,R.S.(1990). *Semantic Structures*, Cambridge, MA: MIT .
- Halliday, M. A. K (1967). *Notes on transitivity and theme in English*, part 1. JL 3. 37–81.
- Halliday, M.A.K. (1994). *Introduction to Functional Grammar*, 2nd ed. London: Edward Arn
- Haspalmath.M. (2015). *Transitivity Prominence*, Malchukov, Andrej L. & Comrie, Bernard (eds.) *Valency classes in the world’s languages*. Berlin: De Gruyter Mouton, Vol1, introducing the framwork, and case studies from africa and eurasia, 131-148 .
- Langacker, R.W. (1991). *Foundations of Cognitive Grammar* ,Vol. II: Descriptive Application. Stanford University Press, California..
- Lazard, G. (2002). *Transitivity revisited as an example of a more strict approach in typological research*. Folia Linguistica 36(3-4),141–190..
- Levin, B and M. Rappaport Hovav. (1995). *Unaccusativity: At the syntax-lexical semantics interface*. Cambridge, MA: MIT Press.
- Mitihun.M. (2000). *Valency-changing derivation in central Alaskan Yup’ik* , in changing valency, case studies in transivity , cambridge university press. 84-113.
- Radford, A. (1997). *Syntactic Theory and The Structure of English: a Minimalist Approach*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Rosch, E. (1975). *Cognitive Reference Points*, Cognitive Psychology 7, 532–547.
- Van Valin. R.D.(2009). *Case in Role and Reference Grammar*, The Oxford handbook of case, ed A.malchukov and A.Spencer.,oxford university press. 102-120.



Wunderlich. D. (2006). *Towards a structural typology of verb classes*, Advances in the Theory of the Lexicon, Volume 13, Mouton de Gruyter. 57-166.

Author Biodata Younes Naji, is a PhD student in Linguistics, at Moulay Ismail University, Meknes, Morocco. His research interests include applied and theoretical linguistics, with emphasis on lexicon, syntax, semantics, and morphology.	بيانات الباحث: يونس ناجي، طالب باحث بسلك الدكتوراه في تخصص اللسانيات، جامعة مولاي إسماعيل بالمغرب. تدور اهتماماته البحثية حول اللسانيات التطبيقية واللسانيات النظرية من معجم، وتركيب ودلالة وصرف.
--	--

معرف أوركيد (ORCID) ID

Email : doctoratphd1984@gmail.com

اللغة الدبلوماسية العربية: دراسة تحليلية ونقدية في "المعجم المُوحد للمصطلحات الدبلوماسية"

The Diplomatic Arabic Language: An Analytical and Critical Study of "The Unified Dictionary of Diplomatic Terms"

المعرف الرقمي: 003-022-000-1482-10.60161/doi.org/https://

حَمِيد العَوَاضِي

قسم اللغتين الفرنسية والإيطالية، كلية ديترتش للأدب والعلوم، جامعة بيتسبرغ، بيتسبرغ، الولايات المتحدة الأمريكية

توثيق البحث APA Citation

العواضي، حميد (٢٠٢٥). اللغة الدبلوماسية العربية: دراسة تحليلية ونقدية في "المعجم المُوحد للمصطلحات الدبلوماسية"، مجلة اللسانيات العربية، ١٢، ٧٤-٩٢.

استقبل في: ١٤٤٦/١٢/٠٦ - رُوجع في: ١٤٤٧/٠٣/٣٠ - قُبِل في: ١٤٤٧/٠٦/١١ - نُشِر في: ١٤٤٧/٠٧/١٢

Received on: 02-06-2025 / Revised on: 22-09-2025 / Accepted on: 02-12-2025 / Published on: 01-01-2026

Abstract

This study assesses the status of diplomatic terminology in Arabic, briefly exposing past efforts. It uses the "Unified Dictionary of Diplomatic Terms" as its source to examine key linguistic, lexicographical, and terminological issues. The study specifically focuses on terms' collection and definition, highlighting associated problems. For terms' collection, it addresses issues of comprehensiveness, deficiency, singular versus compound terms, synonymy, usage, and encyclopaedic scope. For definition, it examines absence, repetition, incomplete components, confusion, vagueness or ambiguity, and errors. It then addresses miscellaneous issues including abbreviations, acronyms, geographical specificities, typographical and phrasing errors, and the status of French, as these intersect with terms' collection and definition. Finally, the study proposes cross-referencing and numerical ordering as methodological solutions to improve terminological work, illustrating them with analysis cards. It concludes with recommendations for continued and enriched research in this field.

Keywords: diplomatic language; diplomatic terms; terms' collection; definition; cross-references, numerical ordering.

الملخص

تنوخي هذه الدراسة الوقوف على وضع المصطلح الدبلوماسي في العربية: فتعرض بإيجاز للجهود التي تمت بشأنه، وتتخذ من "المعجم الموحد للمصطلحات الدبلوماسية" مصدراً للنظر في أهم قضاياها اللسانية والمعمجية والاصطلاحية. فتنظر في الجمع والتعريف وما يحفّ بهما من المشكلات. ففي الجمع تتناول قضايا الإحاطة والنقص، والإفراد والتركيب، والترادف والتداول، والبعد الموسوعي. وفي التعريف تنظر في غيابه، وتكراره، ونقص مكوناته، والخلط الذي صاحبه، وغموضه، والخطأ الذي أصابه. ثم تجمع الدراسة قضايا الرموز والمختصرات، والخصوصيات الجغرافية، وأخطاء الطباعة والصياغة، ووضع اللغة الفرنسية، بوصف هذه القضايا أشتاتاً تتقاطع فيها قضايا الجمع والتعريف. وفي الأخير، تضع الدراسة مقترحين منهجين من شأنهما المساعدة على معالجة التعثرات وإحكام العمل المصطلحي هما: الإحالة والترقيم. وتضرب أمثلة لهما باستخدام جذاذات التحليل الاصطلاحي. وتأتي خاتمة الدراسة بجملة من المقترحات التي يمكن بها مواصلة البحث في هذا الميدان وإغنائه بالتوسعة والتعمق.

الكلمات المفتاحية: اللغة الدبلوماسية، المصطلح الدبلوماسي، الجمع، التعريف، الإحالة، الترقيم.



١ - المقدمة

يمكن النظر إلى "اللغة الدبلوماسية" من ثلاث زوايا: أولاًها الأقوال المأثورة والسائرة التي توارثها الدبلوماسيون وسجلوها كتراث لغوي وأسلوبى يميزها في نطاق التواصل البشري. وهي لغة يختلط فيها الوضوح بالإبهام، والتصريح بالتلميح، والكناية بالتعريض، والمرونة بالشدة بحسب المقام. ثانياً: المصطلحات والعبارات الدبلوماسية الفنية والتقنية الدقيقة التي يستخدمها الدبلوماسيون في قنوات تواصلهم. وتكاد تكون مُنمّطة ومُقيّسة في مفردات وتراكيب يشيع استعمالها اصطلاحياً في المحافل الدبلوماسية، وتسجلها المعاجم المختصة بالمصطلحات الدبلوماسية. وثالثاً: هو الاختيار الرسمي للغة، أي ما "تنفق الدول على تبنيها في ما بينها، في صياغة المعاهدات، وأثناء المداولات في الأجهزة الدولية، تلافياً للصعوبات التي يمكن أن تظهر إذا ما استخدمت كل دولة لغتها الخاصة"، كما يعرفها المعجم الموحد، الذي هو موضوع هذه الدراسة.

والدبلوماسية ميدان واسع الأرجاء ولغتها لا تقتصر على شؤون العلاقات السياسية المحضة أو البروتوكول والتشريعات فقط، وإنما تمتد خارج فضاء السياسة إلى الاقتصاد، والقانون، والثقافة، والإعلام، والبيئة، والتسلح، والحروب، وميادين أخرى كثيرة، تتفاوض عليها الأمم والشعوب. ولغة الدبلوماسية دقيقة في ألفاظها، مميزة في صيغها، ولا يُدرك كنهها بسهولة. ومع ذلك فإنها تحتل، في صلب التواصل البشري، مكانةً عاليةً تتناسب وما يُنَاط بها من دور في التوافق الإنساني والتعاون البشري وحل النزاعات. ومن هنا تتبدى أهمية دراسة هذه اللغة في بعدها اللساني، وأدبياتها الاصطلاحية من وجهة نظر وظيفية. وهكذا سوف تركز هذه الدراسة على النظر في كيفية تطور المصطلح الدبلوماسي العربي وتنويعاته جغرافياً، ومآلات توحيده على المستوى العربي المشترك. وقد اتخذت الدراسة من "المعجم المُوحّد لمصطلحات الدبلوماسية" الصادر عن مكتب تنسيق التعريب في الرباط، عام ٢٠٢٣ مدونةً أساسية لرسم حدود الدراسة وضرب أمثلتها.

وأهم الأسئلة التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عليها هي: إلى أي مدى استطاع المعجم الموحد أن يأتي على جملة المصطلحات المختصة في حقل الدبلوماسية؟ وكيف عالج تعريفات هذه المصطلحات وظيفياً وتداولياً في ميدان استعمالها؟ وما الهنات أو التعثرات التي أصابت الجمع والتعريف فيه؟ وما هي السبل الممكنة لتطوير المصطلح الدبلوماسي العربي منهاجاً واستعمالاً؟ وهكذا فإن هذه الدراسة تسعى إلى النظر في المحتوى وتحليل مكوناته للكشف عن الآلية اللسانية لوضع المصطلح الدبلوماسي في نطاق علم المصطلح من الناحية التداولية في أوساط المستعملين له من العرب على تنوع بلدانهم. وبذلك يمكن رسم صورة أولية لمكانة هذا المصطلح ومكامن تعثره إزاء عناصر تطوره وتعزيز توحيده.

تبدأ الدراسة بعرض عام للأدبيات الدبلوماسية التي سبقت هذا المعجم الموحد. ثم تقدم بإيجاز المعجم المدروس شكلاً ومضموناً، وتشير إلى منهجيته بوصفه مدونة معجمية اصطلاحية مختصة بالدبلوماسية. ثم تناقش قضايا المادة الاصطلاحية التي حوّاها من حيث جمعها وتعريفها وما علق بهما من ظواهر معجمية وتداولية، فتجيب بذلك عن الأسئلة التي وضعتها ابتداءً. ولا تهدف الدراسة، في تتبعها بعض الهنات، إلى الانتقاد أو الحطّ من شأن هذا الإنجاز المميز والمشارك عربياً، وإنما تتسلح بالنقد البناء بوصفه وسيلة للتجويد والتحسين. ونستيق ما سيأتي في طيّ هذه الدراسة لنؤكد أهمية هذا المعجم في توحيد وترقية المصطلح العربي عامةً والدبلوماسي خصوصاً، ولولا خطر هذا الدور وأهمية المعجم ما سطرنا عنه هذه الدراسة.

٢- الأدبيات الدبلوماسية

لا شك أن لغة الدبلوماسية محط اهتمام لا يفتقر. وقد حظيت، وما زالت تحظى، باهتمام يتمثل بما يُكتب عنها من دراسات تخصّ مفاهيمها وممارساتها وأعلامها. وما يهمنا من ذلك هي الكتابات التي نَحَتْ نحواً لغوياً معجمياً واصطلاحياً فنقتصر عليها^(١). سنتعرض بعجالة إلى أهم تلك الأدبيات في اللغتين الإنجليزية والفرنسية، ثم في اللغة العربية. ذلك أن المصطلح الدبلوماسي العربي نشأ في علاقة مزدوجة مع المصطلح الدبلوماسي الغربي، لاسيما الإنجليزي والفرنسي. فبدأ أحياناً كأنه صدى لهاتين اللغتين اللتين ازدهرتا في الغرب والعالم، وأخذتا طابعاً مميزاً عن



سائر للغات؛ فازداد استعمالهما سعة في المحافل الدولية بوصفهما لغتي عمل أساسيتين. ولذلك سوف نتطرق بعجالة إلى الجهد المعجمي بشأن المصطلح الدبلوماسي في هاتين اللغتين أولاً، ثم ننظر كيف تبدى الإسهام العربي في وضع المصطلح الدبلوماسي ونقله وآلية شيوعه، ثانياً.

١-٢ الأدبيات الإنجليزية والفرنسية

لعل أول وأهم مؤلف في الدبلوماسية في العصر الحديث هو ما سطره السير إيرنست ساتو Ernest Satow (١٨٤٣-١٩٢٩) في كتابه "الدليل إلى الممارسة الدبلوماسية A guide to Diplomatic Practice" الذي نُشر أولاً عام ١٩١٧ في لندن، ثم توالى طبعاته تبعاً باهتمام وتحرير عدد من السفراء البريطانيين. وفي الذكرى المئوية لنشره (٢٠١٧)، صدرت الطبعة السابعة التي حررها السفير السير إيفور روبرتس Ivor Roberts، ونشرتها جامعة أكسفورد بعنوان Satow's Diplomatic Practice. ويعتمد هذا الدليل على ترتيب موضوعاتي للقضايا الدبلوماسية. وليس هناك اهتمام معجمي حصراً، وإنما شرحٌ للممارسة في وجوهاً مختلفة. لكنه يحتوي على ملحق ببعض المصطلحات منتقاة ومحددة. ولا نعلم ما إذا كان هذا السفر الهام قد تُرجم إلى العربية. فقد صار لذاته مدخلا معجمياً في بعض المعاجم الدبلوماسية (Berridge & Lloyd, 2012, p.332-333) ولا يخفى أثره عند كل من كتب من الدبلوماسيين العرب الأوائل في هذا الشأن.

ويمكن أن نذكر عملاً معجمياً هاماً أيضاً في اللغة الإنجليزية هو "معجم الدبلوماسية" Dictionary of Diplomacy الذي صدرت طبعته الأولى عام ٢٠٠١، والثانية ٢٠٠٤، والثالثة ٢٠١٢^(١). وقد صدرت ترجمة عربية للطبعة الثانية من هذا المعجم قام بها سلمان حمود الشبيب ونشرتها دار الجمل بعنوان "قاموس في الدبلوماسية"، عام ٢٠١٩. وليس هناك من تفسير لسبب ترجمة الطبعة الثانية مع أن ثمة طبعة ثالثة مزيّدة ومنقحة من المعجم كان الأجدر اعتمادها أصلاً للترجمة. ولكن مع ذلك، فإن هذه الترجمة تعد إسهاماً مهماً، لا سيما في ضبط التعريفات وتفصيل فحواها من الناحية الدبلوماسية، وإن لم تتم ترجمة المداخل إلى مكافئات عربية اصطلاحية. أما في الأصل الإنجليزي، فقد تناول القاموس المصطلحات الدبلوماسية في أبعادها الاستعمالية، وسَبَر عمق بعضها التاريخي. وتطرق إلى ذكر سَيْر بعض

الدبلوماسيين المعروفين عالمياً. أما طلاب الدبلوماسية في أمريكا فيستعملون أيضاً ما يعرف بـ "معجم الدبلوماسي" The Diplomat's Dictionary الذي ألفه السفير الأمريكي الأسبق تشاس فريمان الصغير Chas W. Freeman Jr. وفضلاً عن احتوائه على عدد من المصطلحات مع تعريفاتها، فإنه يضيف إلى ذلك جملة من العبارات الهامة، والأقوال المأثورة التي قيلت حول المفاهيم التي يوردها.

أما في اللغة الفرنسية، فأهم ماصدر فيها اصطلاحياً هو "Dictionnaire de la diplomatie" "معجم الدبلوماسية" الذي ألفه جان-بول بانكراسيو J-P Pancracio. ويرد هذا المعجم كأحد مصادر المعجم الموحد، لكن في طبعة قديمة تعود إلى ١٩٩٨ م. وكان الأخرى النظر في طبعته الرابعة ٢٠٢٠. أما نحن فقد وقفنا، في أثناء إعداد هذه الدراسة، على طبعته الخامسة التي صدرت عام ٢٠٢٤. وفي هذا المعجم تركيز على البعد القانوني للمصطلحات ويورد أمثلة مفصلة من الممارسة الدبلوماسية التي تقترب ببعض المصطلحات. وتحسن الإشارة هنا أيضاً إلى معجم آخر بعنوان Dictionnaire amoureux de la diplomatie وقفنا عليه أيضاً عند إعداد هذه الدراسة. وفي هذا المعجم تركيز على البعد التاريخي والموسوعي للمصطلح الدبلوماسي. ولم يقع عدّه ضمن مصادر المعجم الموحد.

وما يهمنا من الإشارة إلى هذه الأدبيات الأعجمية، هو أنها في واقع الأمر تشكل مصدراً مهماً في ترجمة المصطلح الدبلوماسي العربي ونقله. أي أن هذا المصطلح يعتمد كثيراً على ما تدونه هذه الأدبيات مادّةً وتعريفاً. وقد أورد المعجم الموحد جلّ هذه المعاجم ضمن مصادر بنائه، وإن كان قد لجأ إلى طبعات قديمة منها بحسب ما ورد عنده. ولنخلص هنا إلى التنبيه على أهمية ربط المصطلح الدبلوماسي العربي بنظائره الإنجليزية والفرنسية ابتداءً. أما الأدبيات العربية في لغة الدبلوماسية ففي ما يأتي لمحة موجزة عنها.

٢-٢ الأدبيات الدبلوماسية العربية

وفي النطاق العربي، تشكل الأعمال الأولى لكل من مأمون الحموي، وسموحي فوق العادة إرهاصات وضع المصطلح الدبلوماسي العربي وضعباً اصطلاحياً ومعجمياً. فقد أصدر مأمون الحموي - المختص بالتاريخ والعلوم السياسية والمستشار في وزارة الخارجية السورية حين ذاك



- كتاباً بعنوان "الدبلوماسية" نُشر عام ١٩٤٧ م، ثم معجماً بعنوان "المصطلحات الدبلوماسية في الإنكليزية والعربية" نشر عام ١٩٤٩ م. وعلى حدّ علمنا، فإن هذا المعجم يعدّ من المبادرات الأولى للنظر في المصطلح الدبلوماسي في اللغة العربية. وقد بناه على جملة من الموضوعات، وحشر تحت كل موضوع جملة من المصطلحات المرتبطة به. مثل "المفاوضات الدبلوماسية" وتحتّه نجد عدداً من المصطلحات مثل: مفاوضات رسمية وشبه رسمية، وغير رسمية مع مقابلاتها الإنكليزية. وتطرّق إلى تعدد المصطلحات وتنوع طرق وضعها سواء بذكر بعض الاجتهادات الفردية، أو ما تبنته بعض البلدان العربية آنذاك لاسيما مصر. وفي نهاية المعجم ثمة ثبت ثنائي اللغة (إنكليزي-عربي) بالمصطلحات التي وردت ضمن الموضوعات التي رُتّبَ على أساسها المعجم. وهذا الجهد الرائد يستحق من المهتمين بالمصطلح عامة، وبالمصطلح الدبلوماسي خصوصاً، النظر فيه بتفاصيل أضفى. ومن شأن ذلك أن يساعد على فهم آلية الوضع واجتهادات التعريب والترجمة على الصعيد الفردي والجمعي عند العرب في مرحلة تاريخيه وتأسيسية إبان نشأة الدولة العربية القُطرية.

أما سموحي فوق العادة، فقد أصدر كتاب "الدبلوماسية والبروتوكول" عام ١٩٤٧ م ثم في طبعة ثانية عام ١٩٦٠ م. والكتاب يحتوي معلومات مفيدة عن العمل الدبلوماسي عامة. أما الجانب المعجمي فيه، فقد جاء في نهاية الكتاب على شكل ثبت بالمصطلحات الدبلوماسية بترتيب الهجاء على اللغة الفرنسية، مع وضع مقابلاتها في اللغتين الإنكليزية والعربية. ولكن أشهر ما كتب سموحي فوق العادة هو "معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية" ثلاثي اللغة (إنكليزي-فرنسي-عربي). وقد حظي هذا المعجم بمراجعة كتبها الباحثة المغربية ليلى المسعودي (المسعودي، ١٩٩٨)، كما استمد منه الباحثان الجزائريان سفيان بوركايب ورشيدة سعدوني بعض الأمثلة (بوركايب و سعدوني، ٢٠٢٢). ولسموحي فوق العادة كتاب صدر عام ١٩٧٣ بعنوان "الدبلوماسية الحديثة". ويمكن هنا أن نكرر التوصية بأهمية إجراء مزيد من المراجعة لما كتبه هذان الرائدان في المصطلحية الدبلوماسية العربية.

وتحسن الإشارة إلى أن سوق نشر الكتب التي تعالج المصطلح الدبلوماسي تزخر بعدد لا بأس به من الإصدارات (انظر المراجع)، لكنني اقتصر على ماسبق ذكره هنا، لاجتماع سببين: عملي

وتاريخي. فالمؤلفان كانا من المنخرطين بالعمل الدبلوماسي، ولهما به خبرة وممارسة، ولأعمالهما سبق تاريخي يبيّنها هذا التميز. ولا يعني ذلك غمط اجتهادات بعض اللغويين والمترجمين والدبلوماسيين الآخرين حقهم في الذكر والثناء. وضيق الحيز هنا سبب ثالث لقلّة العرض والتفاصيل. وخلاصة ما يمكن فهمه هنا أن إرهاصات العمل المنتظم بشأن المصطلح الدبلوماسي قد بدأت في منتصف القرن العشرين مع تشكل الدولة العربية القطرية، وتؤكد العمل الدبلوماسي كقناة تواصل دولية وعربية. وتعتبر تلك البداية عن مزع قومي لتأكيد حضور المصطلح الدبلوماسي العربي، وإن كان يعتمد على الترجمة من اللغتين الفرنسية والإنجليزية. وهو الأمر الذي سوف يستمر إلى يومنا هذا. ولأشك أن في ذلك ما يقتضي دراسة خاصة به تتجاوز هذا البحث.

٣- المعجم الموحد للمصطلحات الدبلوماسية

عُنون المعجم بـ"المعجم الموحد للمصطلحات الدبلوماسية". وعلى غرار مجمل عناوين ما يصدر عن مكتب تنسيق التعريب في الرباط، ثمة مكونان أساسيان في العنونة، هما منهج التوحيد: "المعجم الموحد"، ومجال المحتوى: "المصطلحات الدبلوماسية". وسوف نناقش هذين المكونين نظرياً وعملياً من ناحية اصطلاحية ولسانية تداولية، فهذه الدراسة لغوية أساساً تعالج المصطلح من ناحية التوحيد، وتنظر في التداول على مستوى المحتوى.

٣-١ المتن الكلي للمعجم الموحد

يتكون المعجم في متنه الكلي macrostructure من: مُقَدِّمَات (مقدمة، وتنبيه، وقائمة بالمراجع)؛ ومتن جزئي microstructure (مداخل ثلاثية اللغة إنجليزية، فرنسية، عربية، وتعريفات باللغة العربية)؛ وذيليات (في فهرسين أحدهما عربي، والآخر فرنسي). ورُتبت مداخل المعجم على حروف هجاء اللغة الإنجليزية. وتشير مقدمة المعجم إلى أن فريق الإعداد اعتمد منهجية مكتب تنسيق التعريب "في بناء مداخل المعجم، فجاء المصطلح العربي مع مقابلاته الإنجليزية والفرنسية مشفوعاً بشرح مقتضب للمعنى يوضح المفهوم دون إطناب، ودون الإكثار من ذكر المقابلات للمصطلح ذاته في اللغات الثلاث." (المعجم، ص ٥). وهذا المتن الكلي هو البنية



التي دأب المكتب في جل معاجمه على أن يتبناها . ولاشك أن هذه البنية قد سببت بعض الهنات المعجمية والاصطلاحية. وقد سبق لنا الإلماع إلى بعضٍ منها في دراسة أخرى (العواضي، ٢٠٢١) وسوف نشير إلى بعضها الآخر في هذه الدراسة.

وبحسب مقدمة المعجم، فإن ثلاث فِرَقٍ عملت على إنجازها: فريق الإعداد (٣)، وفريق المراجعة (٤)، وفريق المتابعة والتدقيق (٥). وبذلك يتحقق للمعجم كونه إنجازاً جماعياً، وجهداً مشتركاً، وهو ما ينأى به عن الجهود الفردية وما يستتبعها من التعثرات. وباستثناء فريق المراجعة، لا نستطيع أن نتبين صفات من شارك فيه واختصاصاتهم، وسلطتهم المعرفية في مجال الدبلوماسية والمصطلح. وهو أمر يستدعي من المكتب النظر في سياسة إغفال هذه المعلومات الهامة في معاجمه. أما من ناحية المحتوى، فقد أشارت مقدمة المعجم إلى أن مكتب تنسيق التعريب حرص "على وضع معيارين تتحقق بهما جودة هذا المعجم وهما: الدقة العلمية وسهولة الاستعمال حتى يستفيد منه أكبر عدد ممكن من المهتمين" (ص ٦). ومن مخرجات هذه الدراسة تبيان مدى دقة هذه الجودة وتلبيتها معياري الدقة والسهولة. وقد أفصحت المقدمة عن أن المعجم يستهدف كل مهتم ومشتغل بالمجال الدبلوماسي. وأعربت عن "حرصها على تمكينها عند الاقتضاء، من ملاحظات وآراء المتخصصين، لأخذها بعين الاعتبار في الطباعات اللاحقة لهذا المعجم" (ن.ص). وهذه الدراسة تستجيب لهذا الحرص المحمود من المكتب على معرفة رأي أهل الاختصاص.

أما المراجع فجاءت في ثلاث قوائم: مراجع عربية، ومراجع أجنبية ومراجع إلكترونية رقيمة. قد لا تتاح لنا فرصة في هذه الدراسة للوقوف على منهج استعمال هذه المراجع، لكنها بلا شك بحاجة إلى نظر وتحقيق. وأخيراً أشار المعجم تحت عنوان "تنبيه" إلى الرموز المستعملة في المعجم، والتي اقتصر على الفاصلة المنقوطة (:) والفاصلة (،) والمزدوجين (). وهنا نشير إلى أن ما يُعرف في المعجمية بـ"المُقَدَّمات" بحاجة إلى أن يُنظر فيها المكتب من جديد، وأن يعيد تنظيمها وتوزيعها، ثم يضيف إليها ما يعرف بـ"الموسَّطات والذيليات" بحسب المقتضي. وبذلك يصبح للمتن الكلي للمعجم قيمة إرشادية وإيضاحية وتوحيدية. ولننظر الآن في المقاربة المنهجية التي سوف ندرس بها هذا المعجم الموحد.

٢-٣- منهجية دراسة المعجم الموحد

أما المنهج المتبع في هذه الدراسة فهو التحليل الاصطلاحي الوظيفي للمنجز المعجمي بناء على ما أفصحت عنه بعض ظواهر المدونة مما احتواه هذا المعجم. وليست الدراسة استقصائية، وإنما عمدت إلى الانتقاء والتركيز على أهم القضايا الاصطلاحية جمعاً وتعريفاً؛ بغاية كشف مواضع الاختلال وتلمس سبل معالجتها.

ويحسن أن نسجل ابتداءً أنه ليس من الممكن أن نطبق نفس المنهجية في الوصف والتحليل والنقد على مختلف مجالات المعاجم المدروسة. وإنما يقتضي كلُّ مجال مقاربةً تخصصية، تراعي زاوية النظر فيه، وأولويات التركيز على قضاياها. والمصادرة الأساسية أن جملة الوصف والتحليل والنقد للمنجز المعجمي، تقع في مستوى يلي عمل فرق الإعداد والمراجعة والتدقيق والنشر. وهذا يعفي الدراسة مما يعرف بالتحليل الاصطلاحي analyse terminologique/terminological analysis للوثائق الأولية لتجميع المصطلحات. لكن هذا الإعفاء جزئي، ولا يشمل حق المراجعة والنظر في الاختيارات التي توصلت إليها تلك الفرق، وما عتراها من الهنات. ولا ريب أن التركيز على العثرات لا ينبغي أن يُفهم أنه يغمط جهد الفرق التي قامت على إنجاز المعجم، أو أنه يتقصّد نقدها جزافاً. وإنما - كما أسلفنا القول - يتوخى الوقوف أمام خصوصية المصطلح الدبلوماسي، والنظر في إمكانية توحيده وتطويره في اللسان العربي المشترك بتظافر جهود الجميع. وتعتمد الدراسة مبدأً قارّاً في علم المصطلح هو النظر في الهوية الدلالية الواحدة في المعنى والاستعمال ضمن الممارسة الدبلوماسية في اللغات الثلاث التي استخدمها المعجم لذلك.

استعملنا في هذه الدراسة كلمة "معجم" أو "المعجم" للإشارة إلى المعجم المدروس هنا: "المعجم الموحد للمصطلحات الدبلوماسية". وكلمة "مكتب" أو "المكتب" للإشارة إلى "مكتب تنسيق التعريب" في الرباط. أما المصطلحان "دولة الإيفاد"، و"دولة الاعتماد"، فنقصّد بالأول الدولة المُرْسلة والتي ينتهي إليها المبعوث الدبلوماسي، وبالثاني الدولة المستقبلة التي يعمل فيها المبعوث الدبلوماسي. وهما مصطلحان ارتبك المعجم في توحيد الإشارة إليهما بشكل مطرد^(١).



وأخيراً نذكر أننا انتهجنا في الدراسة الإشارة إلى مداخل المعجم المدروسة بتسمياتها، أو بأرقامها، أو بهما معاً حسب المقتضى.

ولنلج الآن إلى صلب الدراسة فنناقش أولاً الجمع، ونُتبعه بالتعريف، ثم نثَلث بأشتات مجموعة مما يحفّ بالجمع والتعريف كليهما؛ فتكتمل أهم ملامح الصورة المعجّمة عن القضية الاصطلاحية في الدبلوماسية العربية.

٤- الجمع

نقصد بالجمع عدد المداخل أو حجم المادة المصطلحية المجموعة. وسوف نناقش قضايا الإحاطة والنقص؛ والإفراد والتركيب؛ والترادف والتداول؛ ثم البعد الموسوعي لبعض المصطلحات.

٤-١ الإحاطة والنقص

لاشك أن ثمة صعوبة في الإحاطة بالمصطلحات الدبلوماسية بسبب اتساع نطاق استعمالها لا سيما أنها لم تعد مقصورة على الدبلوماسية الثنائية أو المتعددة في جانبها السياسي فقط، ولكنها اتسعت لتشمل البيئة والهجرة والاقتصاد والتجارة والإعلام وغيرها. وقد احتوى المعجم الموحد، بحسب رقم رتبة آخر مدخل فيه، على (١٧٤٢) مدخلا أو مصطلحا مفردا ومركباً. والأصح أنه احتوى أكثر من هذا العدد بقليل؛ لأن الترتيب في المعجم لم يراعِ الترادف في لغة المدخل الإنجليزية. ولاشك أن جملة هذه المصطلحات ليست دبلوماسية حصراً، لكنها تمثل ما درجت على تسجيله الأدبيات السابقة، وما تمكنت فرق الإعداد والمراجعة والتدقيق من إضافته بتجميعها من مصادر شتى. ولم يسلم هذا التجميع من عثرات. فما مدى ما استطاع المعجم الموحد أن يأتي به من جملة المصطلحات المختصة في حقل الدبلوماسية؟ وما هي أهم عيوب الجمع في هذا المعجم؟

ومن أولى قضايا الجمع نذكر نقص إيراد المصطلحات الدبلوماسية ذات القيمة التاريخية. صحيح أن المعجم احتوى القليل من القديم مثل "الدبلوماسية البيزنطية" (٢٧٥) Tabor byzantine diplomacy/diplomatie [B]. و(١٦٣٢) "عقيدة طوبار" Tabor doctrine/doctrine و(١٦٩٦)، و"دولة تابعة vassal state/ état vassal"، و(١٢٦٤) "بعثة الولاء" obedience embassy/ambassade d'obédience و(١٣٢٥) "باشا". ولكنه غفل عن إيراد

جملة كبيرة مما كان مستعملاً في نطاق دولة الخلافة العربية والعثمانية، وقبلهما السومرية والمصرية الفرعونية، وغيرها، من الإمبراطوريات التي ازدهرت فيها مراسم تبادل السفراء، وتبدت فيها ممارسات دبلوماسية ذات أهمية خاصة. فمن المصطلحات التاريخية التي لم تظهر في المعجم مصطلح "الدبلوماسية المسمارية"، و"رسائل العمارة"، و"خليفة"، و"خلافة"، و"جزية"، و"الباب العالي"، و"سلطان"، و"صدر أعظم"، و"حاجب" و"ترجمان" و"سفارتنامه" أو "تقرير السفارة"، وغيرها كثير. ولهذه المصطلحات قيمة تاريخية، وتعليمية، وثقافية، واصطلاحية. ووضعها في المعجم الموحد تمثل قيمة إضافية له عند المستعملين (راجع البعد الموسوعي لاحقاً). وتؤسس لوعي ثقافي وحضاري يحتاجه الدبلوماسي العربي، بوصفه أهم المنتفعين من المعجم الموحد. لاسيما أن بعضها يرد في المعاجم الدبلوماسية الأعجمية، واللغة العربية بها أولى وأحق (راجع عدة مواضع من Berridge & Lloyd, 2012).

وقد شمل هذا النقص في الجمع أيضاً مصطلحات حديثة وشائعة في اللغتين الإنجليزية والفرنسية: فلم يورد لها المعجم مكافئات عربية. يمكن تقدير النقص في المصطلح الدبلوماسي المحتوى في المعجم بحدود ٣٠ % إلى ٤٠ % من حجم المعجم حالياً. ويمكن النظر إلى ذلك كمأ، وتعريفاً، وبعدد اللغات المشمولة. ولذلك كان من الصعب علينا أن نرفق قائمة بالمصطلحات الناقصة لأنها كثيرة كثرةً مفرطاً. ولا يمكن النظر إلى هذا النقص في معزل عن بقية القضايا المثارة في هذه الدراسة. ولكن نضع هنا مثالين فقط ملتصقين شديد الالتصاق بالدبلوماسية هما للصفيتين "دبلوماسي وقنصلي" diplomatic & consular. فمن التراكيب التي ترد مع الصفة "دبلوماسي" diplomatic/diplomatique يذكر المعجم ٦٧ مدخلا (٥٧٢-٦٣٩). لكن مازال يعوزه بعض المداخل المركبة مع هذه الصفة مثل: diplomatic - agency; pouch; classes; communication; cover; designation; espousal; family; gift; officers; premises; representation; solution; ونسبة النقص هنا بحدود ٢٥ % مما يتوفر عليه المعجم. أما التراكيب التي ترد مع "قنصلي" consular/consulaire (٤٣٢-٤٤٤). فعددها في المعجم ١٣ مدخلا. ويعوزه مثلها لم ترد فيه. منها: consular- correspondents; diplomacy; district; flag; function; list; post; privileges and immunities; assistance; protection; rank; relation; section; يتوفر عليه المعجم. وإزاء مصطلح سفير لا ترد تراكيب مثل: ambassador extraordinary; ordinary; كما لا يرد مصطلح ambassadress. وهذا النقص يمثل ٥٠ % من بابه في المعجم. وفي المدخل (٥٥٧) مركّب واحد مع المصطلح deputy، الذي لا يرد مفرداً، كما لا يرد مع تراكيب أخرى مثل "نائب السفير، نائب رئيس بعثة، نائب الأمين العام" وغيرها من التراكيب التي تضاف إلى



كلمة نائب بلغات المعجم الثلاث. مثال أخير للمصطلحات المركبة مع السابقة "non"، حيث أورد المعجم عشرة مداخل (١٢٤٥ إلى ١٢٥٤)، وقد أحصينا عشرة أخرى كان يمكن أن تضاف منها: non-state actor؛ non-verbal communication؛ NGO؛ non-paper؛ وغيرها مما نحتفظ به، أي أن نسبة الزيادة المطلوبة هنا تصل إلى ١٠٠٪ مما يتوفر عليه المعجم. ومن نافلة القول تكرارُ الإشادة بما جمع المعجم، فقد حوى جل المصطلحات الدبلوماسية. لكن فاتة منها قسط كبير ومعظمها من المصطلحات الدبلوماسية الأصلية وشائعة الاستعمال، كان الأولى ورودها فيه. وتعرض الجذاذة رقم (١) التالية عينة مختارة من الألفاظ التي لم يشملها المعجم.

جذاذة (١) عينة مختارة من الألفاظ التي لم يشملها المعجم
accession/adhesion ; accession, instrument of -; accord; acquis communautaire; acte final/ final act; acte de presence; act of formal confirmation; acting ; acting permanent representative ; ad hoc diplomacy; adjudication; ad interim; bloc; breaking relation; cable; chief of mission; communiqué; country team; country disk; credential; defection; démarche; department of state; deputy chief of mission; desk officer; disarmament; dissident; doctrine; dragoman; emergency action plan (EAP); foreign affairs; foreign aid; foreign policy; foreign service; formal diplomacy; genocide; imperialism; informal diplomacy; insurgents; interest section; locally employed staff; ministerial; nationalized; non-government organization; operation center; presented credentials; rapprochement; rogue state; smart power; state-visit; tariff; T.D.Y. temporary duty assignment; unfriendly act; ultimatum.

كل هذه المواد وغيرها كثير لم ترد في المعجم. اكتفينا بالتمثيل بما تستعمله اللغة الإنجليزية فقط تخفيفاً من إقبال الدراسة بها كلها. وسوف ترد مصطلحات أخرى طي هذه الدراسة دون أن تكون مشمولة بالذكر هنا.

٤-٢- الأفراد والتركيب

حدث ارتباط كبير في إيراد الوحدات الاصطلاحية مفردةً أو مركبةً. فلم يتمكن المعجم في كثير من الحالات من التمييز بين تلك التي يكون تخَّيرُ المصطلح على مستوى الوحدة الاصطلاحية المفردة فقط، وتلك التي ينبغي أن تكون على مستوى الوحدة الاصطلاحية المركبة. وأدى هذا الارتباك إلى غياب بعض المصطلحات الدبلوماسية في صورتها المفردة، وورودها فقط في صورة مركبة مع مصطلحات أخرى. ويمكن النظر إلى هذه الظاهرة من زاويتين: الأولى تقتضي ورود المصطلح على نحو مركب لأهميته الاصطلاحية والاستعمالية في المجال الدبلوماسي على هذا

النحو المركَّب. الثانية إمكانية الإفراد، وبالتالي الاستغناء، كلياً أو جزئياً، عن التركيب لبداهة ما يمكن أن يتصاحب مع المصطلح المفرد من المتلازمات الحرة أو المقيدة. مثال الحالة الأولى هو ورود التركيب (١٤٥٦) استدعاء السفير *recall of the ambassador / rappel de l'ambassadeur*. كما ترد في موضع آخر من المعجم (١١٣٨) رسالة استدعاء *letter of recall/ lettre de rappel*، لكن لا يرد المصطلح المفرد "استدعاء" *recall/rappel*، أو المصطلح "رسالة" *letter/lettre* في الحالتين. وكأن ورود المفردتين قد يمنع ورود التركيبين المتلازمين معهما. مثال ثان هو أن المفردة *doctrine* "عقيدة" وردت مركبة دون إفراد: "عقيدة طوبار" *Tabor doctrine/doctrine Tabor*. وفي تقديرنا أن الاختصار فقط على تعريف كلمة *doctrine* كان أولى من استخدام التركيب المشار إليه هنا؛ لأن المفردة يمكن أن تضاف لاحقاً إلى عدة أعلام، مثل (مونرو *Monroe*) أو (إيزنهاور *Eisenhower*) أو غيرهما من الساسة الذين أطلقوا مبادئ سياسية ذات أثر في الساحة الدبلوماسية والسياسية والعسكرية. ولا مناص هنا من الإشارة إلى أن المصطلح المستعمل في السياسة والإعلام إزاء *doctrine* في العربية هو "مبدأ". فقد عرفت المنطقة العربية "مبدأ إيزنهاور" *Eisenhower Doctrine*. وهو لاشك أشهر من "عقيدة طوبار" المذكور آنفاً، على الأقل في ما يخص جمهور هذا المعجم. ولا ضير من الترادف بين "مبدأ وعقيدة" كما فعل المعجم مع عدة مصطلحات أخرى، لكنه لم يفعل هنا (انظر الترادف لاحقاً). وقد أصاب المعجم نقصٌ في إيراد بعض المداخل المركبة. على سبيل المثال، نجد المدخل (١٣٣٤) دائم *permanent* مفرداً، ثم ترد بعده ثلاثة تراكيب هي: "وقد دائم، حياد دائم، ممثل دائم" (١٣٣٧، ١٣٣٦، ١٣٣٥)، إزاء ما يكافئها في الإنجليزية والفرنسية. ولكن فات المعجم مصطلحات من صلب العمل الدبلوماسي تُركَّب مع الصفة "دائم/ة" مثل: "البعثة الدائمة، التمثيل الدائم، الأعضاء الدائمون، المراقب الدائم، المندوب الدائم" بمقابلاتها الإنجليزية والفرنسية الشائعة أو بالإحالة إلى مرادفها. وللمصطلح "دائم" في كل مدخل مقترن به سمة تمييزية خاصة لا ينبغي أن يَغْفَلَ عنها المعجم المتخصص في المصطلح الدبلوماسي.

لا ترد بعض المصطلحات المركبة ذات العلاقة بالدبلوماسية حصراً، في حين يرد مصطلح عامّ مثل "تنزيل الرتبة" (٦٦٤) *downgrading/déclassement* بتعريف عامّ لا يخلو من إشكال



بالنظر إلى مجال هذا المعجم. وإزاء دلالة هذا المدخل لا نجد نظيراً له مرتبطاً بالعمل الدبلوماسي وهو ما يعرف بـ "تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي" أو "تخفيض مستوى العلاقات الدبلوماسية" *downgrading of diplomatic relations/déclassement des relations diplomatiques*. ويُقصد به استدعاء رئيس البعثة لمدة معينة من دولة الاعتماد احتجاجاً على سلوك بَدَرَ منها، ولم ترض عنه دولة الإيفاد. ويشير هذا المصطلح أحياناً إلى استبدال السفير بشخص من رتبة دبلوماسية أدنى للعمل ممثلاً لدى دولة الاعتماد. وهذا الإجراء لا يرقى إلى مستوى "قطع العلاقات الدبلوماسية" *breach of diplomatic relations*، وهو أيضاً مصطلح لم يرد ضمن سلسلة المداخل المركبة مع كلمة *breach*، التي تُرجمت بـ "خرق" وهي ترجمة سياقية لا تثريب عليها (انظر ص ٥٢، المداخل ٢٦١-٢٦٤). أما قطع العلاقة فقد وردت في موضع آخر (١٥٥٣) إزاء مصطلحين إنجليزيين مترادفين، وكان الأخرى إضافة ثالث لهما هو مصطلح "breach" مركباً مع العلاقات الدبلوماسية.

تُرجمت بعض المصطلحات الأجنبية بأكثر من مكافئ عربي. وهو أمر مقبول؛ بسبب استقرار هذا التعدد في الاستعمال، وإن كان مصطلحياً يثير الكثير من القضايا، ويهدد مبدأ التوحيد الذي يسعى إليه المعجم الموحد، ويسهر على تنفيذه المكتب. ونذكر مثلاً واحداً فقط هو *civil* ضمن المدخلين (٣٣١) "مجتمع مدني" (٣٣٢) "حرب أهلية". فقد ترجمت كلمة *civil* بطريقتين "مدني وأهلي" بسبب استتباب هذا التركيب، وشيوع المصطلحين المذكورين ترجمة لـ *civil society/société civile* و *civil war/ guerre civile*. لكن المعجم قد لا يحتكم لسند استعماله معروف لتبرير الاختلاف، كما في هذا المثال المقبول تداولياً. لكنه يعممه على حالات يجب فيها الاستغناء عن هذا التنوع. فمثلاً (٣٣٣) *claim/réclamation* جعل مكافئها العربي هو "مطالبة". لكن في التركيب (٣٣٤) *claim endorsement/endorsement de réclamation* يصبح المكافئ "تبني الشكاية". ولا سبب اصطلاحي أو استعمالي يبرر استبعاد "تبني المطالبة". وهو تعبير يحفظ نسق التكافؤ الإفرادي المذكور قبله ويتسق مع التعريف المرفق به، والذي لا يحتوي كلمة شكوى أو شكاية وإنما "مطلب" (ص ٦٧). ولعل السبب هو ضعف المراجعة وفتور التنسيق في العمل الاصطلاحي.

ومن قضايا الجمع، غموض المكافئ العربي. إذ اختار المعجم مكافئات عربية لم تسلم من التباس، مثل المدخل: "بُعْدِيَّ" (٣) a posteriori ، و"قَبْلِيَّ" (٤) a priori. والمصطلحان يمكن التعبير عنهما بـ "لاحق وسابق، أو لاحقاً ومسبقاً"، على التوالي وبحسب السياق. ولم يكن الضبط الإملائي مشكوكاً في المعجم، على وجاهة ما قد يقوم به من تمييز دلالي، كافياً لرفع الغموض. ويُعدّ عدم وجود سياق تداولي سبباً آخر للتفكير في البحث عن بديل. مثال آخر هو: "رسول دبلوماسي" (٥٨٥) diplomatic courier/coursier diplomatique ويُقصد به "المُرَاسِل، أو حامل الحقيقة" الذي ينقل الحقيقة الدبلوماسية. ومثله "تصريح الرسول الدبلوماسي" (٥٨٦) diplomatic courier pass/passe de coursier diplomatique أي الوثيقة التي يحملها هذا "المُرَاسِل". والواقع أن ثمة إشكالية في اعتماد المعجم على ما يُعرف بالترجمة اللصيقة close translation "التي تبدى فيها سحنة النص المصدر (الأعجمي) في إهاب النص الهدف (العربي)" (العواضي، ٢٠٢١) (٧). ومن أمثلة الغموض أيضاً: "عقد رضائي" (٤١٢) (أي بالتراضي)، و"قسَم الدستور/يمين الدستور" (٤١٩) (أي قسَم دستوري/يمين دستورية). وتحسن الإشارة هنا إلى أن المعجم يستخدم الصفة "دستوري" (٤٢٠-٤٢٩)، ولكن ترجمة ل (Constitutional/constitutionnel). إن المشكلة هي في محاولة الحفاظ على تطابق أقسام الكلام بين العربية من ناحية، واللغتين الإنجليزية والفرنسية من ناحية أخرى. أي الاستخدام المفرط للترجمة اللصيقة معنى ومبنى.

٣-٤- الترادف والتداول

يكون للترادف في المعجمية نصيب من التناول إبان مناقشة قضايا الجمع والوضع والتعريف؛ ذلك أن للترادف بها وشائج وعلائق متنوعة. لكننا سوف نتناوله هنا مع الجمع. فمن المعلوم في علم المصطلح أن الوضع المثالي فيه أن يوضع المصطلح الواحد إزاء مفهوم واحد يشير إليه. لكن في الممارسة، قد يشير المصطلح الواحد إلى أكثر من مفهوم. كما قد يكون للمفهوم الواحد أكثر من مصطلح. وفي هذه الحالة تثار قضية الترادف بين المصطلحات (انظر 105: 2002 Dubuc). وهي قضية لها أسباب بنائية ولسانية وجغرافية وثقافية ليس المقام لتفصيلها هنا (راجع القاسمي، ٢٠١٩، ص ٤٠٩ وما بعدها). وقد جاء الترادف في المعجم الموحد على أوجه؛ فمن



ناحية هناك ترادف في لغة المصدر الإنجليزية، وترادف في لغتي الهدف: الفرنسية والعربية. وجاء الترادف في الحالتين طبيعياً حيناً بحكم الاستعمال، وإشكالياً أحياناً أخرى بحكم اختيارات المعجم وطريقة تركيبه، وترتيبه، وتعريفاته.

من أمثلة الترادف التي يوردها المعجم بالإنجليزية: (282capitulation; surrender/ 495Cryptography; cryptology/ 514deadlock; impasse/ 650disinformation ;misinformation / 31) ، والمداخل (٣١)، (١٢١، ٧٩٩، ١٥٥٣) وسواها. ومشكلة هذا الترادف أن واحداً من الألفاظ فقط هو الذي يظهر مدخلاً معرّفاً في المعجم. فمثلاً (٥١٤) deadlock ; impasse مصطلحان مترادفان في لغتهما الأصلية (الإنجليزية) في مدخل deadlock . ويورد لهما المعجم مكافئاً واحداً في الفرنسية وواحداً في العربية. لكن حين تبحث عن كلمة impasse لا تجد لها مدخلاً لأنها تابعة، وجاءت متخفية وراء مرادفها، ومثلها لا نجد مدخلاً لـ surrender المرادفة للمدخل ٢٨٢، وهكذا بقية المداخل المشار إليها آنفاً، والتي يأتي المرادف ثاني اثنين من مصطلحات المدخل، لكنه لا يظهر في بابه تحت الحرف الذي يبدأ به. وكان الأخرى - مثلاً - أن ترد أيضاً المصطلحات impasse و surrender و misinformation في مداخل منفصلة مع الإحالة على مرادفاتهما إحالةً صريحة (أنظر مثلاً (disinformation ، capitulation ، deadlock) مع بقائها ملحقة بمرادفاتهما في بابها مع التعريف. أي أن الحل للترادف في لغة المدخل، خصوصاً الإنجليزية، هو أن يرد المصطلحان المترادفان في باب أحدهما ثم يتكرر الورد - بلا تعريف - مع الإحالة إلى موضع التعريف، في باب المرادف الثاني، ولأضيق من تكرار ذكره هناك. ولهذا السبب أشرنا آنفاً إلى أن عدد مداخل المعجم يتجاوز عملياً رتبة الرقم المشار إليه في آخر مدخل فيه. أما المدخل ٤٩٥ ، المشار إليه في أول الفقرة، فسيكون لنا معه وقفة خاصة لاحقاً.

أما في الفرنسية، فنظام الترقيم يؤدي وظيفة إحصائية مناسبة عند اقتترانه في الفهرس برقم المدخل المُعرّف. مثلاً، نجد تكرار الرقم (٤١٥) إزاء المصطلحين (conspiracy ; complot). وهما المرادفان الفرنسيان لمصطلح "مؤامرة". ولكلّهما متباعدان في الموضع ضمن الفهرس الفرنسي. الأمر نفسه ينطبق على المترادفات العربية، حيث يتكرر الرقم المحال إليه في الفهرس

الخاص بها. فالرقم (٨٣٦) يتكرر في الإشارة إلى مدخلين مترادفين في المعجم هما "تبادل حر، تجارة حرة". ويتكرر مع كل المترادفات التي وردت في العربية ضمن المداخل (٦٦٦، ٦٦٧، ٦٥١، ٥٦١، ٥٥٢، ... إلخ).

ولا يمكن غض النظر عن تواتر الترادف الاصطلاحي في عمل معجمي يهدف في الأساس إلى التنسيق والتوحيد. ولنبحث الأسباب الكامنة وراء ذلك. وأولها هو التعدد اللغوي لمصدر اللفظ ومنهج ترجمته. مثال ذلك المترادفان "تبادل حر؛ تجارة حرة" (٨٣٦)، فمصدر هذا الازدواج أن الإنجليزية تقول تجارة حرة "free trade"، لكن الفرنسية تقول تبادل حر "libre échange". ولا يطرّد هذا الترادف في المعجم حيث نجد في المدخل (٧٦١) "الرابطَة الأوربية للتبادل الحر". دون أن يرد الترادف الممكن والذي سبق استخدامه أي تجارة. ومثال آخر هو "مشروع ومسودة" (٦٦٦ و ٦٦٧) draft/projet وبشأنهما وقع المعجم في هفوة عدم اطراد الترادف أيضاً مع وجود ما يستدعيه. حيث يرد "مشروع اتفاق، مسودة اتفاق" (٦٦٦) ثم "مشروع اتفاقية، مسودة اتفاقية" (٦٦٧). لكن تأتي المداخل التالية على النحو الآتي: "مشروع قانون" (٦٦٨)، "مشروع قرار" (٦٦٩)، "مشروع معاهدة" (٦٧٠). فلماذا لم ترد مع هذه التراكيب الثلاثة كلمة "مسودة"؟ والواقع أن الإشكالية هنا تكمن في المروحة بين النقل عن إحدى اللغتين الأعجميتين دون وجود معيار للمفاضلة بينهما. وكان الرواد من المصطلحيين العرب يرون "عدم الاعتماد على لغة أجنبية واحدة - مهما بدا لها من السيادة - مصدراً وحيداً للمصطلحات الأجنبية" (الخياط، ٢٠٠٩، ص: م). وإشكالية المصطلح "مشروع/مسودة" تحديداً كان يمكن نقاشها في مرحلة التحليل الاصطلاحي، أي قبل وضع المعجم. لأن كلمة مشروع أشمل وأوسع وأعمّ من مسودة التي تشير حصراً إلى صيغة أولية. وفي غياب استعمال معياري عربي، قد يكون من الصعب أن نجزم هنا بشأن أي اختيار ينبغي تقديمه.

وقد تواترت المترادفات العربية في المعجم، ففضلاً عما أشرنا إلى أرقامها أعلاه، نجد مثلاً (٣٨٦) لجنة مصالحة، لجنة توفيق؛ (٣٧٨) حكم اجباري، حكم إلزامي؛ (١٧٣٥) رهاب الأجانب، كره الأجانب؛ (٧٣٤) ثغر، جيب؛ (٨٢٠) "تنكيس العلم، تنكيس الراية"، وغير ذلك كثير. وقد يصعب عملياً رد جميع المترادفات بسبب الشيوع والتداول بمحدداتها الجغرافية



والتاريخية. لكن المعجم يُغفل كلمات أخرى مرادفة أكثر التصاقاً بالاصطلاح الخاص بالدبلوماسية. فمثلاً في المدخل (١٧٠٤) يورد المعجم المترادفين "فيتو" [تعريب شائع]، و"اعتراض"، ولكنه يُغفل مصطلح "النقض" أو "حق النقض" المستعمل في مجلس الأمن على وجه التحديد. كما يورد (٧٤٠) مُؤفد envoy/ envoyé لكنه لا يورد له المرادف الأكثر شيوعاً وهو "مبعوث"، رغم ذكره في موضع آخر من المعجم. ومثل هذا أيضاً مدخل (٧٣٦) ائتلاف entente. والمصطلح المشهور المرادف هو "الوفاق" الذي اشتهر في سبعينيات القرن الماضي بين أمريكا والاتحاد السوفياتي. بل كان ينبغي أن يكون هو المصطلح الموحد. فقد أُستُخدم مصطلح الوفاق في الأدبيات السياسية العربية لوصف "الوفاق الثلاثي triple entente" في القرن التاسع عشر بين روسيا القيصرية وفرنسا وبريطانيا، وكذلك الوفاق الودّي entente cordiale بين فرنسا وبريطانيا مطلع القرن العشرين. وهي مصطلحات استقرت في المدونة التاريخية العربية ويشكل هذا الاستقرار معياراً توحيدياً كان الأحرى الإفادة منه. مثال آخر مدخل "وثيقة" (٩٨٥) مقابل instrument، حيث يمكن إضافة المرادف "صك" جمع صكوك. وهو المصطلح العربي السائد في أدبيات الأمم المتحدة؛ فيقال "الصكوك الدولية لحقوق الإنسان"^(٨). كما أورد القاموس "تأشيرة" (١٧١١) مقابل visa، لكنه لم يورد مصطلحاً آخر يستعمل في بعض الدول العربية: "سمة". كما يورد مصطلح "لائحة دبلوماسية" (٦١٠)، لكن لا يذكر "قائمة دبلوماسية" التي تستعمل في بعض البلدان العربية.

وحين نراجع نظرياً ما أثاره الترادف في المعجم، نتبين أن علماء المصطلح يميزون بين، أولاً، الترادف المطلق الذي يعتمد على الهوية المفهومية الدقيقة وعلى غياب التمايز بين المترادفين في التداول أو الاستعمال. ثم ثانياً شبه الترادف أو الترادف الجزئي الذي يعتمد على نطاق مفهومي أوسع قليلاً، وعلى بعض من التمايز التداولي الذي تشير إليه محددات متنوعة: اجتماعية لغوية، أو جغرافية، أو زمنية تاريخية، أو مهنية، أو تنافسية، أو تواترية. وثالثاً الترادف الوهمي الذي يعتمد على الحقل الدلالي الأوسع للمجال حين تتقاطع بعض السمات الدلالية جزئياً لمقتضيات في مستوى الخطاب أو المقام. (راجع Dubuc 2002, p. 103 وما بعدها). ولذلك نرى أنه ينبغي على المعجم أن يعالج الترادف بالتقييس واعتماد معايير الاختيار للمدخل

المكافئ عربياً. ثم لا ضير من إيراد التسميات أو البدائل الترادفية له في طي التعريف أو في ذيله (انظر نماذج تطبيقية سنوردها لاحقاً). فالمعول في اختيار المصطلح هو اعتماد معايير التقويس التي استقر بعضها في العربية، مثل الاطراد، ويسر التداول، والملاءمة، والتوليد اللغوي (راجع الحمزاوي، ١٩٨٦، والعتيبي، ٢٠١٤)، والتي غدت الآن بحاجة إلى نظر جديد في الصياغة والاستعمال، لا سيما أن تطور لسانيات المدونات عربياً يمكنه أن يوفر آلية إحصائية لضبط قضايا الشيع والتواتر، وتقليل الانتقاء العشوائي، والترجيحات الفردية، والتفضيلات المزاجية في ما يخص بعض المصطلحات. وهو معيار لمّا يقع اعتماده في التأليف المعجمي العربي. ولعل في هذا الفرع اللساني المستجد ما يساعد في التوحيد والتنسيق مستقبلاً.

لقد ارتبك المعجم في معالجة المطابقة التداولية عند اختيار المصطلح العربي. نقصد بذلك شيوع تداول المصطلح في الأوساط السياسية والإعلامية، وكذلك الاستعمال العام. ومثاله "تحديد الحدود" (٥٤٣) delimitation of boundaries / délimitation de frontières. قد يكون التركيب هذا مفهوماً، رغم ركائته، ولكنه ليس المصطلح الشائع. حيث إن المصطلح الأكثر شيوعاً للتعبير عن هذا المفهوم هو "ترسيم الحدود". ويكفي أن تضع هذا المركب الإضافي على أحد محركات البحث لتعرف مقدار التواتر والشيع بالقياس إلى "تحديد الحدود" أو حتى "تعين الحدود" اللذين يردان أحياناً مرادفين يقل استعمالهما. أما المصطلح المفرد "ترسيم" delimitation/délimitation فإنه لا يرد في المعجم. ومثل ذلك ترجمة consensus (٤١٣)، حيث - خلافاً للاصطلاح - أورد المكافئ: "إجماع"، والشائع هو "توافق". وأما "إجماع" فمكافئ لـ unanimity/ unanimité التي أوردتها مركبة (١٦٥٥): "قاعدة الإجماع". والفارق المفهومي تحدده بين المدخلين طريقة اتخاذ القرار. فإذا تم ذلك دون تصويت فيسمى "توافق". أما إذا تم التصويت بلا اعتراض يُذكر، فيسمى "إجماع". والقاعدة عند علماء المصطلح أنه ينبغي مراعاة نسبة شيوع عنصر المصطلح، ومعنى هذا أنه عند وجود مقابلات متعددة على سبيل الترادف ينبغي اختيار أكثرها شيوعاً ليكون المقابل المعياري الموحد" (حجازي، ١٩٩٣، ص ٩٠). ونميل إلى استخدام "القيمة التداولية" والتي تتجمع في نطاقها معايير الاستعمال والشيع، وتأخذ بعين الاعتبار التوزيع الجغرافي للمصطلح، والسماكة التاريخية لتواتر استعماله. فبالعودة إلى



المفاضلة بين "تجارة" و"تبادل" - المشار إليهما أنفاً - فإن القيمة اللغوية والتاريخية في "تجارة" أعلى من "تبادل". لأن كلمة تجارة في العربية لها سماكة تاريخية كبيرة تزيد عن ١٤٠٠ سنة (انظرها في معجم الدوحة التاريخي)، كما أن نطاق استعمالها مفردة ومركبة وعدد مشتقاتها أكثر تداولاً. فالمقترح هو أن يقع تغيّر مدخل واحد عربي مكافئ للمصطلح الأعجمي، وإذا ما أتاح الاستعمال مردافاً آخر واحداً أو أكثر، فلا ضير من إيراد ذلك بعد التعريف كبديل أو كتسمية اصطلاحية أخرى. وتتحدد مكانة المصطلح في صدر المادة أو في حشوها بناءً على محدّد موضوعي يحتكم إلى معايير التقييس والتنميط التي ينبغي إدخالها في مرحلة التحليل الاصطلاحي، أي قبيل نشر المعجم.

4-٤- البعد الموسوعي

نختم قضايا الجمع بالإشارة إلى المعلومات الموسوعية، أي المعلومات التي ترتبط بالأعلام من أشخاص وأماكن، ومؤسسات، وأحداث. وهنا نجد أن المعجم يضع جملة من المداخل لها قيمة موسوعية من حيث إشارتها إلى أماكن واتفاقيات ومعاهدات وغيرها، وهي محل تداول في الأوساط الدبلوماسية. ولكنه لا يورد من الفئة ما يكفي لجعل المعجم متسقاً مع المبدأ المعتمد. فمثلاً يورد "فولكتنغ" (٨٢٤) Folketing: "البرلمان الدنماركي". لكن لا نجد نظيره: "الدوما" الروسي، أو "البندستاغ" الألماني، أو "الكابيتول" الأمريكي. كما يورد المعجم المقررات السيادية لبعض البلدان. مثل "الكرملين" (١١٠٦) kremlin [هكذا بالحرف الصغير]، لكنه لم يورد مواقع سيادية نظيرة مثل "البيت الأبيض، أو "الإليزيه" أو غيرهما من المقررات السيادية الهامة. كذلك أورد المعجم "مؤتمر لاهاي" (٨٩٩) Hague conference/ conférence de la Haye و "مؤتمرات جنيف" (٨٦٢) Geneva conferences / conférences de Genève، و أورد "اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية" (١٧٠٧) Vienna convention on diplomatic relations/convention de Vienne sur les relations diplomatiques، و "اتفاقيات لوميه" (١١٥٦) Lomé conventions /conventions de "، و "اتفاقيات شينغن" (١٥٣٠) Schengen agreements/ accords de Schengen، لكنه لم يشر إلى اتفاقيات أخرى مهمة في العمل الدبلوماسي مثل "اتفاقية فينا للعلاقات القنصلية" Vienna convention on consular relations/convention de Vienne sur les relations consulaires.

أما بشأن مؤتمرات جنيف (٨٦٢) Geneva conferences/conférences de Genève، فبالاعتماد على تعريف المعجم، فإن المقصود هو "اتفاقيات جنيف [الأربع] Geneva / conventions de Genève Conventions وملاحقها التكميلية". وهذه هي التسمية الرسمية الشائعة، أما جنيف فهي تقليدياً مدينة مؤتمرات بامتياز؛ وبالتالي ليس للمدخل "مؤتمرات جنيف" دلالة اصطلاحية محددة هنا. كما لم ترد "اتفاقيتا هافانا بشأن الوكلاء القنصليين ١٩٢٨ وشقيقتها الخاصة بالموظفين الدبلوماسيين". ولم يرد شيء عما يُعرف بـ "نظام روما" الذي كان من الممكن الإحالة إليه في المدخل الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية (١٠١٥). وكذلك لم يشر المعجم إلى "مؤتمر باريس عن المناخ" وما تبعه من سلسلة "مؤتمرات الأطراف المعنية" COP. وعلى نفس المنوال المخل بالاتساق نجد مثلاً أن المعجم يذكر "المجلس الثقافي البريطاني (٢٦٨) British Council مع ترجمة فرنسية حرفية لا تُستخدم أصلاً (conseil britannique)، في حين أنه لم يورد المؤسسات النظرية في ممارسة الدبلوماسية الثقافية مثل "الرابطة الفرنسية Alliance française، أو معهد غوته الألماني. بل يقع المعجم في خطأ عندما وضع "ثقافة دبلوماسية" (٥٠٠) عوض أن تكون "دبلوماسية ثقافية"، كما سنذكر ذلك لاحقاً. وكان يمكن أن تُكتب مادة عن الدبلوماسية الثقافية فقط، وفي طيها تقع الإشارة إلى أمثلة من مؤسساتها مع استخدام الإحالة المباشرة تحت مداخل مثل هذه المعاهد أو المجالس إلى المدخل العام عن المفهوم الأكبر.

وهذه الظواهر التي تخل بالاتساق في مكونات المعجم، وتقتضي وقفة خاصة حيث إن الذكر والإغفال بحاجة إلى إيضاح وتبرير؛ فقد انتقدت ليلي المسعودي معجم سموحي فوق العادة بسبب هذه الظاهرة. فأوردت أنه يذكر "بعض شعارات الدول دون غيرها، وبعض الألقاب دون غيرها، وأسماء مقر إقامة رؤساء بعض الدول دون غيرها، وبعض الرموز والجوائز دون غيرها" (المسعودي، ١٩٩٨، ص ١٧٠). ولاشك أن الإنصاف يقتضي بيان عدم إمكانية الإحاطة بكل المعلومات الموسوعية (أعلام، أماكن، مؤتمرات، مقرات، مؤسسات) في المعجم. ولكن لا بد من حد أدنى من الاتساق وذلك بفهم التخوم الدبلوماسية لما يمكن ذكره من المعلومات الموسوعية. مثلاً بعض المعاجم في هذا الباب تذكر الأسماء المحلية لمقرات وزارات الخارجية



ولكنها تقع في نفس الفخ من عدم إمكانية الإحاطة بها جميعاً (راجع عدة مواضع من Berridge & Lloyd, 2012).

نخلص في هذه القضية إلى ما مفاده أن الجمع مطلب لا يقع دوماً الظفر به لاتساع اللغة، والتغيرات التي تطرأ عليها، وأن المعجم، رغم حرصه على الشمول، يظل دون المستوى المطلوب في تلبية احتياج اللغة العربية من المصطلح الدبلوماسي موحداً أو منوعاً. وما عرضناه ليس إلا عينة يمكن توسيع النظر بسواها بدرجة أكثر شمولاً وتفصيلاً. ولامندوحة من الإشارة هنا إلى أنه لا يمكن النظر في قضايا الجمع بمعزل عن قضايا أخرى كالتعريف وذلك للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني: كيف عالج المعجم تعريفات المصطلحات وظيفياً وتداولياً في ميدان استعمالها؟

٥- التعريف

للتعريف في المعجمية عامة وفي علم الاصطلاح خصوصاً أهمية كبيرة لأن به يحصل معنى المفهوم المعرّف وتُدرّك سماته الخاصة والعامة. و"التعريف هو الوصف اللفظي لتصور ما يسمح بالتفريق بينه وبين تصورات أخرى داخل منظومة التصورات" (هليل، ١٩٩٣، ص ٢٩٨). ويذكر له علماء المصطلح أنواعاً وفروعاً ليس هنا المقام لبسطها (راجع القاسمي، ٢٠١٩، ص ٧٨٧-٤٩٩، و انظر أيضاً Dubuc ; 2002, p. 97-13). فالتعريف من صلب العملية المعجمية والاصطلاحية بل عمودها الفقري. ولن نفصل في القضايا النظرية بشأنه، وإنما نقتصر على تناول ما بدا مشكلاً في المعجم من حيث: غياب التعريف، وتكرار التعريف، ونقص التعريف، وغموض التعريف، وخطأ التعريف. وسوف نمثل لذلك من خلال عينة يمكن القياس عليها للتعميم على ما لم نأت على ذكره هنا. إن اقتصرنا على ما هو مشكل في هذه التعريفات لا يعني خلوّ المعجم من تعريفات كافية وافية، مفيدة وواضحة، ولولا قيمة ما حواه ما تصدينا لدرسه أصلاً، فلا يُنظر إلى هذه النقود بوصفها مثالب وإنما مؤشرات لتحسين وتطوير مطلوبين مستقبلاً.

٥-١- غياب التعريف

ولنبداً بأولى قضايا التعريف في هذا المعجم وهي وجود مداخل بلا تعريف، خلافاً لسائر المداخل التي احتواها المعجم. نذكر منها مثلاً: "مبالغة دبلوماسية" (٦١٣)؛ و"قائمة الخدمات الدبلوماسية" (٦٢٨)؛ و"تقاليد دبلوماسية" (٦٣٧)؛ و"أسرة وكيل دبلوماسي" (٨٠٨)؛ و"طرف حتي" (٩٧٢)؛ و"التحقيق في أوراق الاعتماد" (١٧٠٢)؛ و"مكان اللقاء؛ ملتقى" (١١٧٢). وهذا الخلل يضرب في مقتل وظائف التعريف إزاء هذه المصطلحات. فالتعريف المصطلحي يرمي إلى "تحديد موقع المفهوم في المنظومة المفهومية للحقل العلمي أو المجال المعرفي، وتبيين علاقاته بمفاهيم تلك المنظومة، وذكر خصائصه التي تميزه عن تلك لمفاهيم" (القاسمي، ن.م، ص ٨٠٠). وغيابه يعني قيمة صفيرية للمفهوم المسجل في المعجم. ويصعب تبرير هذا الخطأ، أو الدفاع عنه. فكيف فات هذا الاختلال على فرق المعجم الثلاث؟ ومن هنا إشارتنا السابقة إلى أهمية تحديد الأدوار في صناعة المعجم إعداداً ومراجعةً وتدقيقاً، واقتران المهام بالأسماء.

٥-٢- تكرار التعريف

أما ظاهرة تكرار التعريف فقد تبدت في حالاتٍ رصدنا منها تعريف مصطلحين مترادفين في الأصل الأعجمي هما *adhesion/adhésion* من ناحية و *accession* من ناحية أخرى. لكن المعجم - بسبب غياب تقنية الإحالة - يوردهما بتعريفين مختلفين في الصياغة، متفقين في الدلالة مع فارق في التركيب والإفراد. حيث يورد (٣٩): انضمام إلى معاهدة *accession to a treaty/ accession à un traité*: "انخراط دولة في معاهدة موجودة سلفاً، لم تكن [الدولة] من الموقعين الأصليين عليها عند إبرامها"؛ و(٧٤): انضمام *adhesion/adhésion*: "إجراء تتقدم بموجبه دولة ليست طرفاً في اتفاقية وغير موقعة عليها من أجل الالتحاق بهذه الاتفاقية، والتعهد باتباع المبادئ المنصوص عليها في الاتفاقية المذكورة". إن الفارق بين التركيب (انضمام إلى معاهدة)، والإفراد (انضمام) في المدخلين لا يسوّغ هذا التكرار لدلالة اصطلاحية واحدة. ومثال آخر من النوع نفسه هو الترادف بين "موفد ٧٤٠" و"مبعوث ٧٣٠". ويشي التعريف المكرر بالإشكالية نفسها: موفد: "شخص ترسله دولته إلى دولة أجنبية للقيام بمهمة رسمية خاصة، إما سياسية أو اقتصادية أو رسمية"؛



مبعوث: "الشخص الذي ترسله حكومة إلى دولة أخرى لتلقي الرسائل أو المشاركة في المناقشات أو المفاوضات... إلخ". ولا شك أن الصياغة تنطوي على بعض الفوريقات، لكن لم ترقَ بها إلى تمايز واضح بين المفهومين. كان الأخرى وضع تعريف واحد لأحد هذين المصطلحين، والإحالة بالثاني إلى الأول، أو العكس. ومثل ذلك ينطبق على المصطلحين المشار إليهما هنا قبل هذين الآخرين. مثال آخر على المنوال نفسه من تكرار التعريف مع بعض الفوريقات في المدخلين (١٣٩٧، ١٤٠٧): "رئيس مجلس الوزراء. وزير أول، رئيس الوزراء"، وفي المدخلين (١١٣٨، ١٤٥٦): "رسالة استدعاء، واستدعاء السفير"، وسيكون لنا مع المدخلين الآخرين وقفة خاصة.

٣-٥- نقص التعريف

أما نقص التعريف، ونقصه عدم اشتماله على السمات الدلالية التي يتكون المفهوم بناء على اجتماعها فيه. وقد تبدى هذا النقص في عدم تضمين التعريف ما هو خاص بميدان المعجم، أي الميدان الدبلوماسي؛ حيث اقتصر التعريف على ما هو عام. ومثال ذلك تعريف اللجوء (١٩٠): "الحماية أو الأمان الذي تمنحه الحكومة للأشخاص الذين أُجبروا على مغادرة بلدانهم من أجل سلامتهم بسبب الحرب أو خوفاً من الاضطهاد أو التنكيل أو القتل بسبب دينهم أو موقفهم أو آرائهم السياسية" (ص ٣٩). وهنا نفهم أن المعجم يعرف المفهوم العام للجوء، في حين أن لهذا اللفظ مفهوماً خاصاً في النطاق الدبلوماسي، وكان الأخرى أن يتصدر التعريف به. ويمكن أن تُسهّم الحالات العملية في تقريب صياغة تعريف خاص بالميدان الدبلوماسي. فاللجوء المرتبط بالدبلوماسية يتمثل بحالات يلوذ فيها أحدهم من دولة الاعتماد أو من غيرها إلى سفارة بلد آخر، أي سفارة دولة الإيفاد. فيقيم فيها دون أن تُقدّم سلطات بلد الاعتماد على اعتقاله بسبب ما يوفره مقر سفارة دولة الإيفاد من حماية قانونية بموجب الحصانة الممنوحة للسفارة. وأشهر الأمثلة هي لجوء رئيس بنما (مانول نوريغا Manuel Noriega) في التسعينيات من القرن الماضي إلى سفارة الفاتيكان لطلب حمايتها عند غزو الولايات المتحدة لبلاده؛ ومؤخراً، لجوء جوليان أسانج (Julian Assange)، صاحب موقع "ويكيليكس" الشهير، إلى سفارة الإكوادور في لندن، وبقاؤه فيها سبع سنوات (٢٠١٢-٢٠١٩)، دون أن تُقدّم السلطات البريطانية على اعتقاله. وفي هذه الحالات، توفر البعثة الدبلوماسية حماية إزاء سلطات إنفاذ القانون في بلد

الاعتماد فيكون للجوء معنى خاص غابت عن المعجم الإشارة إليه. ولهذا النوع من اللجوء أمثلة كثيرة (انظر 83-80: Pancracio 2024). ومن هنا يمكن النظر في وضع تعريف للمفهوم يراعي استعماله ونطاقه في الميدان الدبلوماسي (انظر الجذاذة رقم (٨) لاحقاً).

كما يمكن أن يتبدى النقص في عدم استيفاء عناصر التعريف وسماته الدلالية، مثل تعريف معاهدة ثنائية (٢٣٦) bilateral treaty/traité bilatéral؛ إذ نجد في المعجم هذا النص القصير: "اتفاقية تُبرم بين دولتين فقط" (ص ٤٧). وبالعودة إلى تعريف "ثنائي" (٢٣٣) نجد أن المعجم ينص على "صفة لعلاقة أو رابطة تتكون من طرفين". وكان الأخرى في تعريف معاهدة ثنائية النص على أنها "اتفاقية تُبرم بين طرفين قد يكونان دولتين، أو منظميتين، أو دولة واحدة ومنظمة واحدة معا". كما كان يحسن أن تضاف إلى "ثنائية" متلازمات أخرى مثل "محادثات discussions أو مفاوضات negotiation: "محادثات أو مفاوضات ثنائية أو متعددة الأطراف" bilateral / multilateral discussions. ولعلها مناسبة هنا للحديث عما يسعى بالحقل المعجمي لمصطلح "التشاور" وما ينطوي عليه من الفروق في السمات التمييزية يعرفها الدبلوماسيون المتمرسون. فهم يميزون بين مشاورات، ومحادثات، ومباحثات، ومفاوضات، وحوار. أورد المعجم فقط talks/pourparlers، و negotiation/négociation، وترجم المعجم talks بمقابلين عربيين مختلفين: محادثات (٧٩٥) ومباحثات (١٦١٩). وفي الحقل نفسه أورد "نقاش" (٥١٦) مكافئاً لـ debate/débat. وترجمها في موضع آخر بـ "مناقشة" ضمن تراكيب: (٥١٧) "مناقشة الإجراءات"؛ و(١٦٨٥) "مناقشة عاجلة"، و(٨٥٧) "مناقشة عامة". وأغفل أحد المترادفات التي تستعمله اللغة الدبلوماسية العربية، وهو "مناظرة" لا سيما في وصف ما يجري في ميدان السياسة والانتخابات. ولا يُورد المعجم، ضمن مداخل اللغة الإنجليزية، مصطلحي "المشاورات، والمحادثات" consultations & discussions رغم كونهما، بالإضافة إلى "حوار" dialogue، من المصطلحات التي تشيع كثيراً في العمل الدبلوماسي على أيامنا. ويمكننا التدليل على ذلك بـ "حوار الحضارات، و- الثقافات، و- الأديان". وما حفّ به من نشاط سياسي ودبلوماسي ما انفك يتطور حتى يومنا هذا. وهذا المثال يثير مشكلة التوحيد والتنسيق من ناحية، ومن ناحية ثانية مشكلة الإتيان على جل مصطلحات المجال. وكان الأخرى توحيد المقابل العربي فتكون "محادثات إزاء



talks/ pourparlers . أما مباحثات فيكرس لها discussions في حين أن مشاورات تقتن ب consultations. بالإضافة إلى إيراد ما أغفل، أي (الحوار، المشاورات، المحادثات). وهنا يتضح كيف تتظافر قضايا الجمع مع قضايا التعريف في تداخل كبير.

وقد تبدى النقص كذلك في غياب سياق أدنى لاستعمال بعض الألفاظ، بل إن بعضها عُرِّفت تعريفا مقتضبا، إن لم يكن مبتسرا، مما أخل بفهمها؛ مثل المدخل (٢٢٧) belligerency/belligérance واختار له المعجم المكافئ العربي "حالة الحرب"، وجاء التعريف: "وضع بلد في حالة صراع مسلح" (ص ٤٦). والنقص متأ من: (١) أن المعجم لم يورد مصطلح "حرب" كمدخل مفرد له تعريفه، رغم كون الدبلوماسية هي حرب بوسائل أخرى، كما هو مأثور في أوساطها (بلاك، ٢٠١٣). ولا يورد المعجم مصطلحات دبلوماسية تُركَّب مع المصطلح "حرب" مثل: "حرب باردة" و "حرب عصابات"، و "حرب هجينة"، و "حرب تجارية"، و "حرب بالوكالة" رغم أهمية هذه التراكيب دبلوماسيا. (٢) إن إيجاد مكافئ دقيق في العربية للمصطلح المشار إليه هنا، أي (٢٢٧)، يقتضي قسما من الاجتهاد اللغوي إما عن طريق تمحيض إحدى مترادفات النزاع لتصبح مقرونة به، أو عن طريق التوليد بالاشتقاق: "الصراع" أو "التحارب" على التوالي. وهما غير النزاع conflict/conflit، وغير الحرب war/guerre. وأطرافه هم "أطراف الصراع" أو "المتحاربون" belligerents/belligérants (لم يرد هذا الاشتقاق في المعجم). (٣) ومع ذلك، فقد أحسن المعجم ترجمة non-belligerency/non-belligérance في المدخل (١٢٤٨) باستعمال مصطلح "عدم التحارب". وكان الأخرى أن تتسق هذه الترجمة مع هذا المدخل الذي ناقشه هنا. لا سيما أن هذا المدخل يستعمل في الدبلوماسية استعمالا خاصا؛ إذ يشير إلى حالة خاصة للحرب بين دولتين وهو ما ذكره المعجم. ولكن المصطلح يشير أيضا إلى حالات من الحرب تظهر عندما يتحول تمرد داخلي إلى حالة احتراب في نطاق دولة ذات سيادة، وتدخل في هذا الصراع أطراف أخرى. وتتلور حالة يكون فيها المتمردون، بحكم الأمر الواقع، في وضع يجعلهم طرفا مؤثرا، ولكن دون مكانة سيادية معترف بها. ولذلك حرصت اتفاقية جنيف الثالثة على الإشارة إلى أن المتحاربين قد يكونون من القوات المسلحة للدولة الشرعية وكذلك أعضاء الميليشيات وفرق المتطوعين وجماعات المقاومة المنظمة. والمثال العملي هو أنه مع اندلاع الحرب الكورية لم

يُوصَفُ الْعِدَاءُ hostilities/hostilité بين الولايات المتحدة والصين بحالة حرب. وإنما كونه حالة "صراع أو تحارب" state of belligerency (انظر Berridge & Lloyd 2012; Britannica). ويمكن تطبيق هذا المصطلح على معظم جولات الاحتراب التي شهدها بعض الدول العربية مؤخراً.

٥-٤- الخلط في تعريف المفاهيم

أما الخلط في تعريف المفاهيم فمؤداه أن يشتمل تعريف المدخل المخصوص سمات لا علاقة لها به؛ فتختلط سمات دلالية بعضها ببعض بما لا يتوافق مع صحة استعمالها على ذلك النحو. ومثال على ذلك المدخلان (١٣٨): "رسالة استدعاء" (letter of recall/lettre de rappel) و(١٤٥٦) "استدعاء السفير" (recall of the ambassador/rappel de l'ambassadeur). وقد عرّف الأول بما نصه: "وثيقة دبلوماسية مكتوبة تستدعي سفيراً، إما كوسيلة للاحتجاج الدبلوماسي أو بسبب إعادة تعيينه في مكان آخر أو تقاعده، أو لأنه أصبح شخصاً غير مرغوب فيه". وعرف الثاني بما نصه: "طلب دولة معتمدية من سفيرها الرجوع إلى بلده الأصلي، لإنهاء مهمته، أو للتعبير عن استيائها بسبب توتر العلاقات بينها وبين الدولة المُعْتَمَد لديها، ويكون الاستدعاء غالباً مؤقتاً في هذه الحالة" [التسميك مآ]. وهنا يمكن وضع الملاحظات التالية: (١) إن مصطلح "استدعاء" (recall/rappel) مفرداً، لم يرد في المعجم، وهذا تَسَبَّب في الخلط المُلاحَظ في تعريف المصطلحين المركَّبين. (٢) إن الاستدعاء بوصفه إجراء مؤقتاً تحتج بموجبه دولة الإيفاد على تصرف لا تتفق فيه مع دولة الاعتماد، هو ما يعرف بـ "الاستدعاء للتشاور" (recall for consultation/rappel pour consultation). وهذا المصطلح لا يرد في المعجم أصلاً. كما أن الإجراء لا يقتصر فقط على السفير. (٣) أما الاستدعاء بسبب تعيين في مكان آخر أو بسبب التقاعد، إي إنهاء مهمة السفير في بلد الاعتماد، فذلك ما يعبر عنه بـ "رسالة الاستدعاء" أو "خطاب الاستدعاء"، ويحملها عادة رئيس البعثة البديل مرفقةً بخطاب اعتماده بدلاً عن سلفه وتُسَلَّم رسالة الاستدعاء في أثناء مراسم الاعتماد. (٤) أما في حالة أن يصبح المبعوث الدبلوماسي شخصاً غير مرغوب فيه، فيكون القرار بيد دولة الاعتماد. وقد أورد له المعجم مدخلا خاصاً (١٣٣٩). ويحسن هنا أن نشير إلى أن بعض الدول، تجنباً لهذا الإجراء، تقوم باستدعاء موفدها - السفير أو من ينوب عنه - للعودة إلى بلاده قبل أن تصنفه دولة الاعتماد شخصاً غير مرغوب به. وبالتالي تتجنب تبعات أن يُوسم بأنه



"مطروود" من بلد الاعتماد (انظر حالات عملية لهذا الإجراء في (Pancrazio, 2024, p. 469). على أنه يحسن هنا أيضاً أن نضيف أن "استدعاء السفير أو من ينوب عنه" -إلى مقر وزارة خارجية دوله الاعتماد- يمكن أن تقوم به هذه الدولة وذلك لنقل احتجاجها على تصرف ما قامت به دولة الإيفاد. وهو إجراء سياسي وإعلامي يُعبر عنه برتوكولياً بهذا الاستدعاء والذي لا يرقى إلى قطع العلاقات أو الطرد. وهكذا يتبدى أن الخلط هنا متأّت من عدم إيراد المعجم للمصطلح "استدعاء" مفرداً، لأنه يشتمل على مختلف الحالات. أما تركيبه على النحو الذي ورد به في المعجم فيقتضي تعريفاً محدداً، وبِسمات مخصصة لكل تركيب. وبالعودة إلى التركيب "رسالة الاستدعاء"، يمكن أن نشير إلى أن المعجم قد فاتته إضافة المركبات التالية: التي تفتقر بـ "letter/lettre" مثل: "-credence; -commission; -protection; letter of introduction"، وكلها مصطلحات دبلوماسية مستعملة وواردة في المعاجم الدبلوماسية السائرة.

٥-٥- غموض التعريف وأخطاؤه

أما الغموض الذي أصاب التعريف فمثاله تعريف المدخل (١٢١١) "تعدد المجالس" وفيه ما نصه: "نظام يتم فيه تقسيم الهيئة التشريعية إلى ثلاثة أو أكثر من المجالس التداولية." [التسميك مناً]. الغموض في معنى "مجالس تداولية" ماهي؟ فلفظ "التداولية" لها دلالات اصطلاحية في اللسانيات وسواها. وتركيبه هنا مع المجالس، مُلبّس إلى حد كبير. أو في تعريف "قائم بالأعمال" (٣٠٨) بأنه "[...] وهو رئيس بعثة من الدرجة الثالثة". وكذلك المدخل (١٤٢٠) "تمثيلية تناسبية" *proportional representation/représentation proportionnelle* وكان الأخرى أن يُطلق عليه "التمثيل النسبي"؛ و"سلطات ضمنية" (٩٥٥)، حيث تعرف بـ: "صلاحيات يتم الاعتراف بها لمنظمة دولية بصفته مخولة لها ضمناً لأنها ضرورية لممارستها للمهام المنوطة بها [...]". ولعل مصدر الغموض هو الضمير "ها" الذي يتكرر بطريقة لا تساعد على إسناده إلى الاسم الظاهر الذي يشير إليه. ومثال آخر هو "توقيع مصدّق" (٤٧٩)، ومصدر الغموض هنا هو المدخل نفسه حيث إن التعريف يشير إلى "توقيع يشهد على صحة وثيقة موقعة من قبل شخص آخر". وعادة ما يشار إلى هذا المفهوم عربياً بـ "التصديق على توقيع". وتبدى الغموض أيضاً في ترجمة المدخل (٥٦٤) *development bank* بـ "بنك الإنماء" وعرفه بأنه "مؤسسة دولية

مالية [...]". فإذا كان اسم علم يشير إلى مؤسسة بعينها، فيجب أولاً كتابته بحروف تاجية كبيرة في لغة المصدر. وإذا كان المقصود به بنك معلوم، دولي أو وطني، فيجب إيراد اسمه كاملاً، مثلما فعل المعجم بشأن مؤسسات نظيرة. أما على النحو الذي ورد، فينصرف الذهن إلى "البنك الدولي للإنشاء والتعمير" الذي أتى ذكره في المعجم في موضع آخر (١٠٥). وإن لم يكن مؤسسة دولية أو إقليمية، فما موقعه من الإعراب في هذا المعجم المختص بالمصطلح الدبلوماسي؟ وفي هذه الحالة يكون الغموض هو عدم الانتماء إلى الحقل المعرفي والمفاهيمي للمصطلح الدبلوماسي. نقصد بأخطاء التعريف العدول عن سنن الاستعمال العام أو الخاص للمصطلح، أو عدم التطابق بين المصطلح وتعريفه. لندرس ذلك من خلال المصطلحات التالية:

cryptology (١) و cryptography (٢) و cryptanalysis (٣). أولاً: يورد المعجم فقط المصطلحين (١)، و (٢) ضمن المدخل (٤٩٥)، وإزاءهما مكافئاً فرنسياً واحداً: cryptographie، ومكافئاً عربياً واحداً أيضاً: "علم التشفير"، مع تعريفه على النحو الآتي: "علم الوسائل والطرق التي تجعل النص الواضح نصاً مبهماً، وتعيد تحويل النص المبهمة إلى نص واضح" (ص ٩٩). ثانياً: إن الخطأ هنا مركب: فمن ناحية ليس بين (١) و (٢) في الإنجليزية -لغتهما الأصلية- علاقة ترادف كما نص عليها المعجم، وإنما علاقة اشتغال؛ أي أن (١) يشتمل على (٢) ويحتويه. ذلك أن (٢) يُعنى بالمصطلح الخاص بتركيب الشفرة، في حين أن مصطلحاً آخر يستخدم في الإشارة إلى تفكيك الشفرة أو كشفها وهو المصطلح (٣) الذي لم يورده المعجم أصلاً. ثالثاً: إذا اتفقنا أن التعريف هنا يخص المصطلح (١)، وأن للمصطلحين (٢) و (٣) مَعْنَيَيْنِ جزئيين خاصين، فقد أخطأ التعريف في التعبير عن دلالتهما الاصطلاحية والاستعمالية. رابعاً: إن صياغة التعريف عربياً احتوت ضعفاً في التعبير عن آلية عمل علم التشفير الذي يُعنى بـ "الإظهار والإخفاء"، وليس "الوضوح والإبهام"، مثلما جاء في التعريف. خامساً: إن للفرنسية ثلاثة مصطلحات مجانية للإنجليزية هي: (١) cryptologie، و (٢) cryptographie، و (٣) cryptanalyse. ولا يورد المعجم سوى واحد منها كما ذكرنا -وهو رقم (٢) في هذا الترتيب- وبدون تطابق دلالي. سادساً: كان يمكن أن توضع في العربية ثلاثة مكافئات أيضاً: هي: علم التشفير (يذكره المعجم)، والتشفير، وفك التشفير، على التوالي. وهكذا تبدى الخطأ أولاً بسبب الترادف غير الصحيح، ثم المكافئات غير المناسبة، وكذلك التعريف



المُخلّ. ولا ينبغي أن تفوتنا الإشارة هنا إلى نقص عدد من المصطلحات الخاصة بالتشفير في هذا المعجم. وكلها موضع استخدام دبلوماسي. مثل code ; ciphers; cypher ; encrypted ; decrypted . من أمثلة الأخطاء نذكر أن المقابل الفرنسي للمدخل (١٠٠) "chef d'état accréditaire" لا يتسق مع المدخل الإنجليزي ولا مكافئه العربي: "رئيس الدولة المُؤفّدة head of accrediting state"، ولا يتفق مع التعريف المرفق بهما. فكلمة état accréditaire لا تعني دولة الإيفاد، أو الدولة المُؤفّدة بعبارة المعجم، فهذه تسمى بالفرنسية état accréditant. وهكذا فالمعجم أخطأ بأن استعمل المصطلح الفرنسي النقيض لما كان ينبغي أن يوضع فيه (انظر لاحقاً ما يخص اللغة الفرنسية في هذا المعجم). كما أخطأ المعجم في إسناد ترجمة "ثقافة دبلوماسية" إزاء المصطلحين الأعجميين cultural diplomacy/diplomatie culturelle عوضاً عن وضع المكافئ العربي المناسب "الدبلوماسية الثقافية" في المدخل (٥٠٠) ذكرناه آنفاً.

وفي المدخل (٨٢٣) نجد "الختم الطائر" flying seal/sceau volant . وفيه تجتمع أخطاء التركيب، والترجمة، والتعريف، وسياق الاستعمال. فمن حيث التركيب يرد المصطلح غالباً في لغة المصدر مركباً على هذا النحو: "under flying seal" (UFS) وليس كما ورد في المعجم. ومن حيث المكافئ الفرنسي، فإن اللغة الفرنسية لا تتوفر على مكافئ كالذي أورده المعجم لا حقيقةً ولا مجازاً. وبالتالي فإن الترجمة الحرفية ليست محل قبول أو استعمال في تلك اللغة. والأمر نفسه ينطبق على اللغة العربية التي لا يُستعمل في لغتها الدبلوماسية هذا المصطلح. أما من حيث التعريف، فإن المقصود بهذا التركيب هو: "(١) المراسلة التي تُحوّل من نقطة أولى إلى ثانية عبر نقطة ثالثة، حيث يُطلب من بعض المعنيين في هذه النقطة الثالثة أن يقرأوا المراسلة قبل إعادة ختمها وإرسالها في طريقها إلى النقطة الثانية. (٢) على سبيل المثال، قد تكون هذه مراسلة أُرسِلت من وزارة الخارجية إلى إحدى سفاراتها في الخارج عبر سفارة أخرى في المنطقة نفسها، أو مراسلة أُرسِلت إلى الوزارة من مركز قنصلي إقليمي عبر سفارته. (٣) كان التراسل على هذا النحو سمة من سمات الحقبة التي سبقت سهولة ورخص نسخ المستندات، والتي امتدت إلى النصف الثاني من القرن العشرين، وكانت طريقة فعالة لإبقاء الأشخاص المعنيين على اطلاع." (الترقيم من لدنا، والنص بتصرف من (Berridge & Lloyd, p.376). وبالمقارنة بما ورد في المعجم، يتبدى

الخطأ في التعريف. يقول المعجم: "الختم المستخدم لإضفاء الشرعية على مستندات معينة صادرة عن الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة. يستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى الختم المادي للمموس (المحفوظ في وزارة الخارجية)، لأنه يُستخدم بشكل أكثر شيوعاً لتصميم الختم من الختم نفسه" (ص ١٦٥). فتعريف المعجم لا يوحي بدلالة تسمية المدخل كما أفصح عنه المصدر الإنجليزي المذكور هنا.

ونكتفي في مقارنة قضايا التعريف بما بسطنا من المسائل الأساسية تلمُّساً لأهم خصائصه بحسب علماء المصطلح؛ حيث تتلخص هذه الخصائص في الوضوح، والدقة، والاكتمال (راجع، هليل، ١٩٩٣، ص ١٩٨-١٩٩). وسنتناول في السطور التالية بعض القضايا التي تتقاطع فيها قضايا الجمع والتعريف، وقد وضعنا ذلك تحت عنوان أشتات مجموعة.

٦. أشتات مجموعة

وفهما نتطرق إلى بعض الظواهر المعجّمة التي لم نتناولها في ما سبق بسطه آنفاً. وأفردناها هنا لأسباب منهجية ورغبة في الإتيان عليها استكمالاً للتحليل والنقد وتمهيداً لبناء منهجي مقترح. ونجمل منها قضايا الرموز والمختصرات، والخصوصيات الجغرافية، والأخطاء المطبعية، ومكانة اللغة الفرنسية ودورها في اللغة الدبلوماسية في هذا المعجم.

٦-١- الرموز والاختصارات

تنطوي اللغة الدبلوماسية على تقاليد في استخدام بعض الرموز والاختصارات والمحترزات في التراسل والتخاطب والتقارير والخطابات. ولهذه الرموز مكانة خاصة في دراسات المصطلح المختص (راجع القاسمي، ٢٠١٩، ص ٥١٨ وما بعدها). ويمكن أن نناقش هذه القضية هنا بوصفها من أشتات الجمع والتعريف معاً. مثلاً، نجد عملياً أن التعامل الدبلوماسي بسبب تاريخي يستخدم عدداً من الرموز والمختصرات في بطاقات المعايدة والتعزية والشكر والتراسل عامة. فلهذه الرموز قيمة اصطلاحية وعملية، وقد خلا المعجم من هذه الاختزالات. وبعضها ذو أصول فرنسية لسبب تاريخي. من أمثلتها: "R.S.V.P." "يرجى الرد" (١٠). أضف إلى ذلك المختزلات



الإنجليزية الحديثة مثل H.E. صاحب السعادة؛ و P5 التي تشير إلى الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن. و R2P وهو مختزل لعبارة "مسؤولية الحماية" Responsibility to Protect وهذا المفهوم من أكثر المفاهيم الدبلوماسية إشكالية في الأمم المتحدة. وقد نشأ في إطار مفهوم آخر أورده المعجم (٩٣٥) هو التدخل الإنساني humanitarian intervention /intervention. وكل الاختلالات المستعملة في اللغة الدبلوماسية تقتضي مكافئات عربية موحدة ومستتبة. وما لاحظناه هو أن المعجم قد أورد الاختلالات التي تشير إلى المنظمات والبرامج الدولية كلها تقريباً مقترنة بها في مداخلها. لكنه غفل أو أغفل هذه الاختلالات المستخدمة في الأوساط الدبلوماسية تحديداً. وفي تقديرنا أن الأخرى أن تُفرد في خاتمة المعجم صفحة خاصة بالاختلالات والرموز جملة، مع مقترح لتوحيد ترجمتها في العربية، دون أن يمنع ذلك ورودها في متن المعجم مقرونة بالمدخل المخصوص لها.

٦-٢- الخصوصيات الجغرافية

ترتكز قيمة هذا المعجم على أهمية توحيد المصطلحات وتنسيقها بين الدول العربية. وبالتالي محاولة التوفيق والتقريب بينها. ولكن يقع المعجم في حرج الاقتصار على خصوصيات قُطرية تحتاج إلى نظر: مثال "حكمة" (٨٨٠) إزاء governance/gouvernance. وهذا الاختيار الواحد أغفل مصطلحا آخر أكثر شيوعاً وتداولاً هو "الحُوكمة" التي يتوفر لها مدخل في جل محركات البحث على الشبكة، فضلاً عن العدد الكبير من الوثائق الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة والبنك الدولي باللغة العربية. والسبب هو أن مصطلح "حكمة" يشيع في المغرب الأقصى. وكان يمكن الاحتفاظ به مرادفاً ثانياً للحكومة، لا سيما أن المعجم يورد مترادفات في مواضع عدة، كما سبق لنا مناقشة ذلك آنفاً. إن الاكتفاء بالخصوصيات القُطرية، أو الانكفاء عليها، ينطبق على بعض المسميات في السفارات؛ فمثلاً "أمين سر السفارة" (١٥٤٠) secretary of embassy/ secrétaire d'ambassade، ومثله تماماً "الكاتب الأول للسفارة" (٨١٧) first secretary of embassy/premier secrétaire d'ambassade، فبعض الدول العربية تحتفظ باللفظ المعرب "سكرتير" و "سكرتير أول" في الحالتين. والعجيب أن المعجم في المدخل (٨١٦) يذكر "سكرتير أول". فلماذا لا يرد اللفظان مترادفين؟ وعلى القياس نفسه "كاتب الدولة" (١٥٤١) secretary of state/secrétaire

d'état حيث كان الأخرى إيراد مصطلح رديف آخر في العربية هو "وزير دولة" الشائع في المشرق العربي مثلاً. وكان حريراً بالمعجم أن يشير إلى الفارق الاصطلاحي بين المعنى المستخدم بالفرنسية ومعناه بالإنجليزية، حيث إن هذا المصطلح في أمريكا وبريطانيا يعني "وزير".

كما أن للتأثير القطري دوراً في غموض بعض التعريفات، مثال ذلك "يوم بدء الأجل" dies a quo (٥٦٦) الذي يرد في التعريف أنه "عبارة مفادها إنه في قواعد المسطرة يبتدئ الأجل انطلاقاً من يوم إنجاز التصرف، أو من يوم وقوع حدث ما"؛ فما هي "قواعد المسطرة"؟ هو اصطلاح مغربي محض لا يفهمه الكثير باعتباره مقابلاً للشائع العام: "القواعد الإجرائية". ومثله "قنصل مسلكي" (١٤١٧) professional consul/consul de carrier، أي "محترف" أو "بالأصالة"، إزاء قنصل فخري. وكذلك في تسمية الأشهر؛ حيث يرد في المدخل (١١٠٥) في تعريف "ميثاق بريان" ما نصه: "[...] تم التوقيع عليه في ٢٧ غشت ١٩٢٨ م". والمقصود أغسطس/آب. والواقع أن هذا النقد ليس موجهاً للاستعمال القطري في ذاته، ولكن للاقتصار عليه دون الأخذ بالاعتبار الإمكانيات الأخرى المتاحة عربياً في ما يعرف بالتوزيع الجغرافي للمصطلح. إن الخصوصية القطرية محل احترام وفهم، لكنها تصب في المحصلة في خانة "التفريد" لا "التوحيد"؛ وبالتالي فإن مثل هذه الظواهر تتناقض مع اسم المعجم "مَوْحِّداً أو مَوْجِّداً"، وتُفارق دور المكتب في "التنسيق". أما ما يخص أسماء الشهور، فإن العربية تعاني من تعددية تصل إلى حد الفوضى، لا سيما الشهور الميلادية، وقد أخفقت كل جهود التوحيد بشأنها رغم تعدد الدراسات والمقترحات. ولم يتم تعيير أو تقييس أسماء الشهور الميلادية بين الدول العربية. وليس المقام هنا لتفصيل الأمر، فتلك قضية أخرى.

٦-٣- أخطاء الطباعة

ترافق أخطاء الطباعة العديد من الكتب. لكنها في المعاجم أكثر خطراً وتهديداً لأهدافها في الضبط والتقعيد. ولم يسلم المعجم من هذه الآفة. ونكتفي هنا بالإشارة إلى ما وقفنا عليه منها، لعل هناك ما فاتنا! فبعض الأخطاء المطبعية ترتب عنها أخطاء لغوية. مثاله في المدخل (١٢٣٩) "نزع دولي جديد" بدلاً عن "نزاع". في المقابل الإنجليزي للمدخل (١٠٢٩) international intervention نجد خطأً في المدخل الفرنسي حيث يكتب Intervention nationale عوضاً عن



Intervention internationale. كما حدث تقديم وتأخير في مدخل "ثقافة دبلوماسية" (٥٠٠) ترجمة لـ Cultural diplomacy / diplomatie culturelle. وإنما الصحيح هو "الدبلوماسية الثقافية". ولا شك أن القارئ يدرك الفرق بين "ثقافة دبلوماسية" و "دبلوماسية ثقافية". أما التعريف المرفق بهذه المادة، فإنه يحتاج أيضاً إلى مراجعة وتوسعة إيضاحية. وأما المدخل (١٢٢٧) "غير قابل للتغيير" ne varietur فقد جاء على النحو التالي "عبارة تطلق على الوثائق التي اتخذت شكلاً نهائياً، ولن ولا يجب أن يطرأ عليها أي تغيير" [التسميك منا] (ص ٢٥٢). والإشكال في عطف "لن" و"لا" واقترانهما معا بالفعل "يجب" الذي لا يقبل النفي بـ "لن". ويمكن إعادة صياغة الجملة الأخيرة فيقال: "ولا يجب أن يطرأ عليها أي تغيير حاضراً أو مستقبلاً" أو ما في معناه. زد على هذا أن المضارع العربي يشير إلى الحاضر والمستقبل. وقد شملت بعض الأخطاء الكتابة الإنجليزية، فقد كتبت الفرنكوفونية في المدخل الإنجليزي (٨٣٥) هكذا: francophone. (هي هنا الصفة وليس الاسم). والأحرى أن تكتب مثل نظيرتها الفرنسية المدونة تحتها بشكل صحيح francophonie. أما التعريف فقد كان بالإمكان وضع تعريف أدق يشير إلى السمة الدبلوماسية للمصطلح كما يستعمل اليوم، عوض التطرق لأصل تأثيل اللفظ تاريخياً فقط (انظر ص ١٦٧). وورد خطأ مطبعي في (١١٠٦) الكرملين kremlin بحرف صغير في اللغتين الإنجليزية والفرنسية معا. ومثله المدخل الإنجليزي (٢٧٥) byzantine بحرف صغير أيضاً. كما تصدرت الأخطاء تقديرات المعجم، ومنها خطأ مطبعي في مطلع صفحة قائمة المراجع، حيث ورد النص هكذا (التسميك منا): "تمت الاستفادة في تحرير المداخل مداخل هذه المعجم من العديد من المراجع". (ص ٧) وورد خطأ طباعي أو لغوي في المقدمة (ص ٤) بوضع "المراسيم" بدلا عن المراسم. وأما "مراسيم" فهي جمع "مرسوم". والمرسوم كما جاء في المدخل (٥٢٧) هو "أمر أو قرار رسمي صادر عن رئيس الدولة"، أو كما جاء في المعجم العام: "قرار يصدره رئيس الدولة في شأن من الشؤون فتكون له قوة القانون" (لغة العرب، ٢٠٢٥، ج ٢، ص ٥٩). أما المراسم التي ترد جمعا بالصيغة فتعرفها المعاجم العربية بـ "مجموعة القواعد والشعائر المعمول بها في احتفال ما أو مناسبة معينة" (ن.م. ن. ص). وقد ضبطت بشكل صحيح في متن المعجم ضمن المدخل (٢٩٥). ومن الأخطاء اللغوية: في المدخل (٥١٢) "بحكم القانون الساري المفعول" de lege lata، والتركيب العربي

السليم هو "القانون ساري المفعول". وكان يمكن للمعجم أن يضيف المرادف العربي المستعمل "القانون النافذ" أي المعمول به حالياً. كما وقع تكرار كتابة المكافئ العربي للمدخل (٩٤٣) "هجرة غير شرعية" مرتين في السطر نفسه. ولا أستبعد أنه فاتني الإتيان على كل شيء في هذا الباب. وكلها هنات سببها السهو والعجلة غالباً.

٦-٤- قضايا تخص اللغة الفرنسية

اللغة الفرنسية في كل منجزات المكتب القاموسية هي ثالثة الأثافي في التركيب اللغوي لجملة معاجمه. فهي جزء أصيل فيها، وإن بدت ملحقة بالإنجليزية ترتيباً، فإن لها دوراً كبيراً في اختيار المداخل وفي صياغة التعريفات في جل المعاجم الموحدة. وهكذا فالفرنسية بهذه المكانة هي لغة أساس في هذا المعجم كما هي في سائر المعاجم الموحدة الأخرى. لا شك أن هذه اللغة ذات أهمية خاصة للدبلوماسية العالمية من حيث التاريخ والممارسة معاً. وهي في نظر بعض الدبلوماسيين العرب ركن من أركان عملهم يستخدمونها على نطاق فردي أو رسمي. والإشكال الذي نناقشه هنا هو أن اللغة الدبلوماسية الإنجليزية احتفظت، لسبب تاريخي وألفة تطبيقية، بألفاظ فرنسية التُّجَّار، حيث بقيت هذه الألفاظ في رسمها ونطقها الفرنسيين ضمن اللغة الإنجليزية. وقد ارتبك المعجم في إيرادها أو الإشارة إليها. ويمكن أن نسجل في هذا الباب ثلاث ملاحظات تبدت في معالجة المصطلحات الفرنسية فيه. أولاً: وقع الاحتفاظ في المدخل الإنجليزي بالصيغة الفرنسية المشهورة له في الإنجليزية: مثل (٨٠٥، ١٤٥٠، ١٤٦١)؛ ثانياً: وقع الاجتهاد في ترجمة بعض المصطلحات إلى مقابلات إنجليزية ليست مستعملة في اللغة الدبلوماسية مثل *raison d'état* (١٤٥٤) حيث ترجم إلى *reason of state*؛ ومعنى الترجمة صحيح، لكن الاستعمال الدبلوماسي يحتفظ بالصيغة الفرنسية. ثالثاً: وقع إهمال عدد لا بأس به من المصطلحات الفرنسية التي تزخر بها اللغة الإنجليزية أصالة وتستعمل بصيغتها الفرنسية مثل (*agrément/ agréation*) ؛ و *communiqué*؛ و *démarche*؛ و *détente* (ترد في ٥٦٢ برسم غير صحيح)؛ و *droit de chapelle*؛ و *lettre de cabinet*؛ و *lettre de chancellerie*؛ و *rapprochement*؛ و *tour d'horizon*). رابعاً: وقع خطأ في اختيار الألفاظ الفرنسية المناسبة، أشرنا إلى بعضها آنفاً. ونخلص إلى أن مراجعة دقيقة لهذا



الأمر ستحل هذا الإشكال؛ لا سيما أن المعاجم الإنجليزية التي ذكرها المعجم ضمن مصادره تُبين جيداً عن هذه الحالات.

بعد هذا التحليل والنقد لمحتوى المعجم مادةً وتعريفاً، يمكن أن نقترح بعض المعالجات التي من شأنها الحيولة دون التعثرات المشار إليها. وما "لا يُدرك كلّهُ لا يترك جُلّه"، كما يقال. ونرى أن المكتب لو شرع في تبني منهج جديد في التحليل المصطلحي الذي يسبق الصياغة النهائية للمعجم باعتماد مقارنة حديثة في "التجديد"، أي وضع الجذازات الاصطلاحية وضعاً يجعل منها وعاءً تحريراً رقمياً تسهل فيه الإضافة والحذف والتعديل والتطوير. وما سنطرح في الحيز الآتي هي أفكار للتداول والمناقشة، ونكتفي بأمثلة تُعالج بعض التعثرات التي أشرنا إليها آنفاً.

٧. نحو تجديد منهجي في الإحالة والترقيم

هناك مقترحات كثيرة يمكن تقديمها لتفادي التعثرات التي أصابت هذا العمل الجليل. يمكن النظر في جودة صياغة التعريفات، وفي حسن تخيّر الترجمات، وفي محاولة إيجاد تراتب في المداخل وتعريفاتها تلبي مقتضى التوحيد والتنسيق مع عدم إهمال التنوع والتفرد. وكلها قضايا تجيب على أحد أسئلة هذه الدراسة وهو: ما هي السبل الممكنة لتطوير المصطلح الدبلوماسي العربي منهجاً واستعمالاً؟ وسنقتصر على تناول قضيتين تغيبان عن معاجم المكتب عامة، وهما الإحالة والترقيم، إذ دأب المكتب على عدم استخدام تقنية الإحالة في معاجمه، أو ترقيم أجزاء التعريف في منها الجزئي microstructure. وقد ترتبت على ذلك جملة من الهنات والعيوب التي رافقت جل المعاجم في جمعها ووضعها وتعريفها. وسنشير أولاً إلى القيمة المضافة لاستخدام الإحالة والترقيم في هذا المعجم أو سواء مما يزعم المكتب مستقبلاً إعداده جديداً أو مُراجَعاً، مُنقّحاً أو مزيداً. ونمثّل لبعض الهنات التي ظهرت في المعجم بسبب خلوه من تقنية الإحالة والترقيم.

٧-١ - الإحالة

فأما الإحالة فيمكن أن نميز بين إحالة صريحة وأخرى ضمنية. فالإحالة الصريحة هي تلك التي تستخدم كلمة "انظر أو راجع"، أو ترسم سهماً نحو كلمة أخرى، أو غيرها مما يشير إلى وجود

المادة طي المعجم ولكن في موضع آخر منه. أما الإحالة الضمنية أو غير المباشرة فتكون بوضع نُجَيْمَة (*) في متن التعريف، أو تسميك الكلمة أو كتابتها *مائلة* مما يشي بأن لها تعريفاً في موضع آخر من المعجم ويُرَاد الإحالة إليه. وللإحالة في المعاجم عامّة وظيفة شكلية، وكمّية، ونوعية هامة. فمن حيث الشكل تتمايز بعض الكلمات تمايزاً جزئياً في رسمها، ونمط اشتقاقها، وترتيب مكوناتها بحسب اللغة. وتُحقق الإحالة لهذا التمايز منفعة في الحفاظ على الاشتغال دون إثقال في تكرار التعريف. أما من حيث الكمّ، فيمكن، بتوسل الإحالة، التخفيف من تعدد التعريفات للمداخل المترادفة عبر الإحالة الصريحة إلى المدخل الأساسي المعروف؛ فتسهم، بذلك، في تقليل حجم المعجم دون الإخلال بفحواه. أما نوعياً، فيمكن أن تقوم الإحالة بدور تعليمي، ومحفز إدراكي لربط المفاهيم بعضها ببعض، وتوسيع معرفة المستعمل عنها. ولا شك أن لتبني نظام الإحالة والترقيم في صناعة المعجم تبعات كبيرة من حيث الجهد المبذول عند الوضع، والمراجعة، والتدقيق، والإخراج، وهي تبعات مع كونها مضيئة لصناع المعاجم، فإن الجدوى منها كبيرة، والقيمة العلمية والعملية للمعجم تزداد بها علوّاً ونفعاً وفاعلية.

لندرس بعض الظواهر التي كانت الإحالة كفيلة بتجاوز ما عثرى المعجم فيها من لبس. مثلاً يرد مدخل (١٦٩٦) "دولة تابعة vassal state/ état vassal"، لم يعد هذا المدخل بلغتيه الأعجميتين قيد الاستعمال حالياً، وإنما ينتهي إلى الدبلوماسية القديمة أو التقليدية. ومثله المصطلح المرادف tributary state الذي لم يورده المعجم أصلاً، لكنه أيضاً من مصطلحات الدبلوماسية القديمة وله تواتر في تاريخ الدبلوماسية. ولم ترد في المعجم مصطلحات مرادفة حديثة للمفهوم نفسه هي: satellite state، dependent state، protected state، puppet state. هذه بدائل مصطلحية مترادفية لمفهوم واحد مع فويرقات دلالية وأسلوبية لا تخفى على المتمرسين. ولكن لنناقش الأمر من زاوية الإحالة: فقد كانت الإحالة الصريحة إلى موضع التعريف المخصص لواحد فقط من هذه المترادفات يرد في المعجم بتعريف واحد أجدى وأنفع؛ أو وضع السمات المميزة لذلك المصطلح والإحالة على التعريف العام للمفهوم في مدخل معين. وللإحالة الصريحة دور في التعرف على المصطلحات النقيضة أو القريبة من مفهوم المدخل أو المتّمة له. وهي درجة أعلى في إضفاء القيمة التعليمية والعملية على المعجم. مثلاً يمكن أن ترد إزاء تعريف دولة تابعة



نقيضها "الدولة المسيطرة" suzerainty وهذا أحد المصطلحات التي فاتت المعجم، وهو مصطلح ينتهي أيضاً إلى الدبلوماسية القديمة. ولكن المعجم أورد (٩٠٧) هيمنة hegemony/hégémonie وهو المصطلح النقيض "للدولة التابعة"، وكان يمكن استخدام الإحالة الصريحة في المعجم بين المدخلين (١٦٩٦) و(٩٠٧) فتتحقق الفائدة المعرفية للمستعمل. وتعرض الجذاذة رقم (٢) التالية آلية تتبع الترادف في الأصل ومحاولة حلّ الإشكال عبر الإحالة؛ اجتناباً للتكرار، وضبطاً لحقل دلالي ومفهومي يرفع من قيمة المعجم العلمية والعملية.

جذاذة (٢) تعليق على تعريف "دولة تابعة" لبيان أهمية الإحالة			
المصطلح الأعجمي		اللغة العربية	البيانات
En.	vassal state	دولة تابعة	تسمية المصطلح
Fr.	état vassal		
دولة تتمتع بدرجات متفاوتة من الاستقلال في شؤونها الداخلية وتسيطر دولة أخرى على شؤونها الخارجية، ويحتمل أن تكون خاضعة بالكامل للدولة المسيطرة. (ص ٣٥١).			التعريف/ات
En.	dependent state; protected state; puppet state; satellite state, tributary state		تسميات أخرى
En.	suzerainty, hegemony occupation conlonization etc.		مداخل تكميلية
يمكن استعمال الإحالة الصريحة إلى المدخل العام المعرف. أي عدم تكرار التعريف مع كل مدخل منها. أو تحديد السمات الدلالية لكل مصطلح مع الإحالة الضمنية أو الصريحة أو كليهما.			ملاحظات

أما الإحالة غير المباشرة أو الضمنية، فهي - كما أسلفنا- تلك التي تكون في طي التعريف بحيث تضاف التَّجِيْمَةُ (*) أو الكتابة السميكة أو المائلة لتمييز لفظ ما ضمن التعريف إشارةً إلى وجود مدخل يخصّه في متن المعجم. والغاية منها دعم الترابط بين المداخل، وتخفيف التعريفات بتوزيع سماتها الدلالية بين المواد بدقة بحسب المادة المعرفة. ولأن المعجم لم يستخدم هذه التقنية، فإنه يمكن أن نضرب مثلاً أو اثنين يظهران ما كان بالإمكان أن تبدو عليه تعريفات المعجم مع هذه التقنية. وقد استخدمنا هنا تعريفات المعجم مع إضافة التسميك أو التعميق مع التَّجِيْمَةُ. فمثلاً المدخل (١٢٩٤) "منظمة الوحدة الإفريقية": منظمة دولية، تأسست في مايو ١٩٦٣م، وضمت في عضويتها ٣٢ دولة أفريقية، وقد تمّ حلّها في عام ٢٠٠٢م، وحلّ محلّها الاتحاد الأفريقي*؛ أي أن هناك مادة في المعجم تخص الاتحاد الأفريقي، وهي فعلاً في المدخل رقم (٨٨). وكان من الممكن استخدام الإحالة الضمنية في تعريف هذا المدخل أيضاً كما يأتي: "اتحاد قاري يتكون من ٥٥ دولة، تأسس في عام ٢٠٠٢م بجنوب أفريقيا، خلفا لمنظمة الوحدة الأفريقية* [...]". ومثال آخر هو "عِمَادَة (٥١٥) deanery/décanat: المدة التي يقضها عميد السلك الدبلوماسي* متمتعاً بهذه الصفة." وفي المدخل (٦٦٥) نجد تعريفاً لمصطلح عميد السلك الدبلوماسي. وهكذا يتضح كيف أن الإحالة الضمنية أو غير المباشرة أداة إثراء ووسيلة ربط المشتقات اللغوية والحقول الدلالية والمفهومية مما يعزز من القيمة النفعيّة للمعجم اصطلاحاً ومعرفةً. ومثال آخر هو "ألقاب دبلوماسية" (٦٣٦) diplomatic titles/titres diplomatiques: الألقاب التي تمنح لأعضاء البعثة الدبلوماسية* كل حسب رتبته الوظيفية". ومصطلح البعثة الدبلوماسية سوف يتكرر في كثير من التعريفات، والإحالة إليه فيها شيء مفيد ومهم بل ضروري للدبلوماسي تعلماً وممارسةً. قد يقول قائل: لكن الإحالة الضمنية على هذا النحو لا تفيد في متن التعريف المحرر باللغة العربية، طالما المعجم مرتب على حروف الهجاء الإنجليزية. والردُّ أن الإحالة هي ميزة إضافية للمعجم. ويمكن لمستعمل المعجم أن ينظر في الفهرس العربي للوقوف على رقم التعريف في موضعه من المعجم. أما ترتيب المعجم على الهجاء الإنجليزي ففيه نظر ليس المقام لمناقشته هنا.



لننظر الآن في مثال تتجلى فيه أهمية الإحالة الضمنية في مادة أخطأ المعجم في تركيب مدخلها، وفي تعريفها كما هو موضح في الجذادة رقم (٣) الآتية:

جذاذة (٣)، تعريف "دبلوماسية تأسيسية دولية" بحسب المعجم			
المصطلح الأعجمي		اللغة العربية	البيانات
En.	global protodiplomay	٨٧١. دبلوماسية تأسيسية دولية	تسمية
Fr.	protodiplomatie mondiale		المصطلح
"دبلوماسية تغطي الاتصالات ذات الوظيفة السياسية مع الحكومات المركزية والمنظمات الدولية والقطاع الخاص". (ص١٧٦)			التعريف/ات

هناك خطأ في تركيب المدخل وذلك في الجمع بين مصطلح "دولية"، و"تأسيسية"، وفي ذلك مفارقة تاريخية anachronism لا تتوافق مع تعريف المصطلح في المصادر الدبلوماسية. وفي التعريف خطأ؛ لأن صياغته على هذا النحو تفارق قيمته المفهومية كما تعرفه الدبلوماسية. فما الفرق بين هذا المصطلح وأي دبلوماسية. وفي الجذادة التالية (رقم ٤) نقترح إعادة صياغة لتعريف المدخل وترقيم سماته الدلالية:

جذادة (٤): تعريف "دبلوماسية بدائية" بحسب اقتراح الكاتب			
المصطلح الأعجمي		اللغة العربية	البيانات
En.	proto-diplomacy	... دبلوماسية بدائية	تسمية المصطلح
Fr.	protodiplomatie		
١. تشير إلى أقدم أشكال الدبلوماسية* (١) التي مارسها الحضارات القديمة قبل تطور أساليب الدبلوماسية الحديثة*. ففي تلك المجتمعات الأولى، كانت وسائل التواصل* والتفاوض* بين الجماعات المختلفة تتم غالباً من خلال تبادل الهدايا*، وعقد التحالفات* عبر الزواج، وغيرها من أشكال الدبلوماسية غير الرسمية*.			التعريف/ات

٢. يمكن ضرب الأمثلة على الدبلوماسية البدائية في ممارسات حضارة بلاد الرافدين القديمة، حيث كانت الدولة- المدينة ترسل مبعوثين* إلى نظيراتها للتفاوض بشأن المعاهدات* والتحالفات*. أما في مصر القديمة، فكانت الدبلوماسية* (٢) تُمارس غالباً من خلال تبادل السفارات والهدايا*. في حين أن الصين القديمة شهدت ممارسة دبلوماسية الجزية*، والتي كانت تقوم على تبادل الهدايا ودفع الجزية بين الإمبراطورية* والدول المجاورة.

٣. أدت الدبلوماسية البدائية دوراً مهماً في التفاعلات بين المجتمعات الأصلية والمستكشفين والمستعمرين الأوروبيين الأوائل. ففي كثير من الحالات، اقتضت اللقاءات الأولى على التجارة*، وتبادل الهدايا*، ومحاولات إقامة علاقات سلمية.

دبلوماسية قديمة؛ دبلوماسية تأسيسية، دبلوماسية تقليدية

تسميات

أخرى

دبلوماسية؛ دبلوماسية حديثة؛ دبلوماسية جديدة؛ دبلوماسية بديلة؛ دبلوماسية موازية؛ ممثل شخصي؛ الدبلوماسية المسمارية؛ رسائل العمارنة.

مداخل

تكميلية

هذه الجذادة تسمح لمحرر المعجم أن يضمن مداخل المصطلحات الرديفة والمقابلة أو المكملة وأن يختار منهج التعريف بناء هذا الشمول.

ملاحظات

وحين نقارن هذا المقترح مع ما جاء في المعجم، نجد أن الإحالة الضمنية (التسميك مع النجمة*) يحيلان إلى المصطلحات المفترض وجودها في المعجم. وهنا يمكن تقسيمها إلى مصطلحات وردت فيه فعلاً مثل: "دبلوماسية" (٥٧٠)، و"هدية" (٨٦٦)، و"معاهدة" (١٦٤١)، و"تحالف" (١٠٧)، و"مبعوث" (٧٣٠)، وكذلك تراكيب مع "تواصل" في (٢٩٣، و ١٣٤٠) و"تجارة" (٨٣٦)، هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية، فإن مصطلحات مثل: "تفاوض"، و"دبلوماسية حديثة"، و"دبلوماسية غير رسمية"، و"دبلوماسية الجزية"، و"إمبراطوية" غير واردة في المعجم أصلاً. ولا شك أنها ينبغي أن تكون فيه مستقبلاً. ونلاحظ هنا أن نظام الإحالة في الجذادة احتوى مكونات أخرى ترادفية، تحت بند "تسميات أخرى". ولهذا البند أهمية في حل مشكلات الترادف في المعاجم الموحدة، فما يرد في المدخل هو المصطلح المعياري الأبرز، في حين أن المرادفات تُسجّل، ولكن في رتبة أدنى. أما البند "مداخل تكميلية" فإنه يسهم في الربط العام بين المفاهيم والمصطلحات. ونلاحظ في هذه الجذادة أيضاً أن بعض الإحالات مدققة بحسب المفهوم المشار إليه في مداخل أخرى. فالرقم (١) و (٢) بعد "الدبلوماسية" يشير إلى المفهوم المحدد في المدخل



تحت البند (١) أو (٢) من تعريف هذه المادة في مدخلها. ويمكن مراجعة ذلك كما تظهره الجذاذة رقم (٥) التي وضعناها بناء على ما جاء في المعجم مع ترقيم أجزاء تعريفها.

٢-٧- الترقيم

نعني بالترقيم هنا إضافة أرقام في طَيّ التعريف لتمييز السمات الدلالية التي يمكن إسنادها لبعض المصطلحات التي تتضمن أكثر من مفهوم اصطلاحي. ويمكن أن يعبر عن وظيفة الترقيم باستخدام الشرطة (-) في دَرْج التعريف وإضافة الشرح بحسب السمة الدلالية المعرّفة، وهو ما يمكن أن يطلق عليه "التفقيّر"؛ أي وضع مكونات التعريف في فقرات. إن تجزئة التعريف في فقرات متميزة من شأنه أن يساعد على ضبط السمات الدلالية للمفهوم كما يفعل الترقيم. كما تسهم في تحديد الحقل الذي ينتهي إليه المصطلح. ويسهّل الترقيم أو التفقيّر الإحالات إلى السمات الدلالية مفردة، أو مجزأة أو مجتمعة في مداخل أخرى ذات صلة بالمدخل المعني من حيث الترادف، أو الاشتمال، أو التكامل أو التقابل. ولهذا المنهج في المعجمية قيمة تعليمية وإرشادية كبيرة. ولا يعتمد المكتب هذه المنهجية المتقدمة في التحرير المعجمي والاصطلاحي. نورد هنا في الجذاذة رقم (٥) نموذجاً لأحد المداخل التي كان يمكن تقسيمها إلى فقرات مرقمة. والنص برمته مأخوذ من المعجم مع إضافة الترقيم فقط ووضع خط ولون مختلف على ما يمكن الاستغناء عنه.

جذاذة (٥): تعريف "الدبلوماسية" بحسب المعجم مع ترقيم وتشذيب			
البيانات		اللغة العربية	المصطلح الأعجمي
تسمية المصطلح	٥٧٠ . الدبلوماسية	En.	diplomacy
		Fr.	diplomatie
التعريف كما		[٣] كلمة يونانية الأصل استعملت منذ عهد الأباطورية الرومانية، تشير إلى مهمة حفظ الوثائق التي تتضمن الاتفاقات الخارجية. وكانت الوثيقة تعرف باسم "الدبلوما"، وعُرف القائم عليها باسم الدبلوماسيات "الدبلوماسي". أما الآن فتعني [١] مجموعة القواعد والأعراف	

والمبادئ الدولية التي تهتم بتنظيم العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات لدولية، والتوفيق بين مصالح الدول. وهي أيضاً [٢] اللياقة وحسن التصرف في تحقيق الأهداف.	
ملاحظات	أجرنا تعديلاً بسيطاً تمثل في إضافة الأرقام بين معقوفين []. كما وضعنا خطأً ولونا مميزين لما يمكن الاستغناء عنه بوجود الترقيم. راجع الإيضاح يُعيد هذه الجذادة.

وحين نحلل هذا التعريف بناء على معطيات علم المصطلح نقول إن [١] هو التعريف المفهومي conceptual/conceptuel، وهو الأول بالصدارة لأنه أساس المعجمية الاصطلاحية وقيد الاستعمال حالياً. أما التعريف [٢] فهو تعريف معجمي lexical تستخدمه اللغة العامة والدبلوماسية معا. في حين أن [٣] هو تعريف يؤدي وظيفة مرجعية référentiel أو موسوعية encyclopédique تبنت من خلال التأثيل والاستعمال القديم ويمكن تأخيرها. ويمكن أن تضاف مكونات أخرى إلى هذا التعريف (انظر الجذادة رقم (٦) وفيها مقترح لإعادة صياغة هذه المادة).

جذادة (٦) تعريف "الدبلوماسية" بحسب اقتراح الكاتب			
المصطلح الأعجمي		اللغة العربية	البيانات
En.	diplomacy	٥٧٠. الدبلوماسية	تسمية المصطلح
Fr.	diplomatie		
			التعريف/ات



(٦) اللياقة والكياسة من خلال حسن التصرف في الممارسة، والغموض وحسن التخلص والتكلم. انظر: تصرف دبلوماسي، وكلام دبلوماسي.	
(٧) كلمة يونانية الأصل استعملت منذ عهد الأباطورية الرومانية، تشير إلى مهمة حفظ الوثائق التي تتضمن الاتفاقات الخارجية. وكانت الوثيقة تعرف باسم "الدبلوما"، وعُرف القائم عليها باسم الدبلوماس "الدبلوماسي".	

هذا المقترح ليس صياغة نهائية، وإنما محاولة لجمع أشتات سمات المصطلح وتوزيعها حتى يسهل استعمالها وتيسر الإحالة إليها بدقة في المداخل الأخرى. ويمكن تقديم طائفة من الأمثلة الأخرى، مثل مدخل "وزير" و"إرهاب" وغيرهما. ولنقف أخيراً على مثال تبدى فيه الصورة التي ظهر فيها في المعجم، والإمكانات المتاحة للمضي به إلى مستوى الدقة والوضوح والاكتمال. في الجذاذتين الآتيتين (٧ و٨) يمكن المقارنة والتعديل:

جذاذة (٧): تعريف "لجوء" بحسب المعجم			
المصطلح الأعجمي		اللغة العربية	البيانات
En.	asylum	١٩٠. لجوء	تسمية
Fr.	asile		المصطلح
الحماية والأمان الذي تمنحه الحكومة للأشخاص الذين أُجبروا على مغادرة بلدانهم من أجل سلامتهم بسبب الحرب أو خوفا من الاضطهاد أو التنكيل أو القتل بسبب دينهم أو مواقفهم أو آرائهم السياسية. (ص٣٩)			تعريف المعجم

وكما هو واضح فإن هذا التعريف (جذاذة ٧) لا تثريب عليه في تعريف المفهوم عامة. ولكن المأخذ عليه أنه لم يتطرق لمفهوم اللجوء في ميدان الدبلوماسية، وهو ميدان اختصاصه الأصلي. ولذلك سنقترح أن نعرف اللجوء في علاقته بالدبلوماسية من خلال مدخل خاص هو "لجوء دبلوماسي" (جذاذة ٨). وقد وضعناه بالاعتماد على مصدرين مختصّين (Pancracio 2024, p.80-83; Berridge & Lloyd, 2012, p. 99-100). وقد اقترحنا إضافة مرادف "ملاذ"، وهو لسانيا أدق تعبيراً عن مفهومه الدبلوماسي؛ لأنه صياغة اسم مكان، فله دلالة المقر الذي تتوفر فيه

الحماية والستر؛ و له سماكة تاريخية كبيرة (انظره في معجم الدوحة التاريخي). لكن "ملاذ" تسقط كمدخل رديف بسبب ضعف قيمته التداولية وضعف شيوعه.

جذادة (٨): تعريف "لجوء دبلوماسي" بحسب اقتراح الكاتب			
المصطلح الأعجمي		اللغة العربية	البيانات
En.	diplomatic asylum	لجوء دبلوماسي	تسمية
Fr.	aisle diplomatique		المصطلح
١. منح ملاذ أو لجوء في مقر بعثة دبلوماسية* أو مقر بعثة قنصلية* للفرارين من سلطة ما من مواطني دولة الاعتماد*، أو من الأجانب المقيمين فيها، وذلك عندما تعتبر دولة الإيفاد* أنهم معرضون للخطر لأسباب سياسية. ٢. اللجوء الدبلوماسي تبعات قانونية غير متفق عليها بين الدول، وله ترتيبات خاصة ضمن القانون الدولي العرفي*. ٣. حالات اللجوء الدبلوماسي قليلة، ومن أشهرها، لجوء جوليان أسانج، صاحب موقع ويكيليكس ، إلى سفارة الإكوادور في لندن ومكوته فيها سبع سنوات.			التعريف/ات
لجوء في سفارة؛ ملاذ			تسميات أخرى
حصانة مقر البعثة: القانون الدولي العرفي الخاص			مداخل تكميلية

ويمكن إعادة صياغة عدد من التعريفات التي جاءت ناقصة، أو لم ترد أصلاً. ويجب أن نشير إلى أن الهيئة التي ينبغي أن تكون عليها هذه التعريفات في نهاية المطاف، يجب أن تختلف عن هيأتها في الجذادة لدواعٍ إخراجية واستعمالية. فعبارة التسميات الأخرى يمكن أن تحل محلها علامة (=)، والمداخل التكميلية يمكن أن تسبق بكلمة "انظر أو راجع". وأما "تسمية المصطلح" و"التعريف/ات" فلا مكان لهما في النسخة النهائية للمعجم.



إن إعادة بناء المعجم تقتضي منهجية متجددة في مرحلة التحليل الاصطلاحي، ومراحل المراجعة والتدقيق والنشر. وقد اكتفينا في هذا الحيز بإيضاح أهمية الإحالة والترقيم، ويمكن التوصية بإعادة النظر في مقدّمات المعجم لتتوافق مع هذا المنهج. ولذلك تفاصيل يطول شرحها.

٨- خاتمة

سعت هذه الدراسة إلى أن تقدم اللغة الدبلوماسية العربية منظورا إليها من خلال أوعيتها المعجمية المختصة، وذلك بعرض وجيز لما كتب عنها قبل هذا المعجم. كما كرست تحليلها ونقدها لما يحفّ بهذه اللغة من مشكلات، بالاعتماد على مصدر هامّ من مصادرها الساعية إلى التوحيد والتنسيق وهو "المعجم الموحد للمصطلحات الدبلوماسية". ولا ريب أنه من الإنصاف أن نعيد التأكيد هنا أن هذا المعجم -رغم ما قيل وما يمكن أن يقال في نقده- يمثل خطوة هامة في تطوير اللسان العربي في ميدان تتبارى فيه الأمم لإظهار مكانة لغاتها وثقافتها. ولا شك أنه أيضا يشقّ مسارا في الطريق الصحيح نحو بناء معجم عربي موحد للغة الدبلوماسية كما يجب أن يتكلمها كل العرب.

لقد كانت الغاية من الدراسة هي أن تسهم في تجويد هذا المعجم بتقديم جملة من الملاحظات الموضوعية تساعد في تطويره وتوسيع الفائدة اللغوية منه. وقد ركّزت حصرا على شذرات مما تبدى فيه من خلال محددين أساسيين هما: المادة المعجمية المجموعة، والتعريفات التي اقترنت بها. ففي الجمع أظهر التحليل النقص الكمي والنوعي في تخيّر المداخل وكذلك ما أصاب العلاقات بينها من اضطراب وارتباك. أما في التعريفات فقد أظهرت الدراسة وجوه غياب بعضها ونقص بعضها الآخر، والأخطاء التي أصاب بعضها ثالثا منها. وخلصت إلى أن قضايا التعريف ما تزال بحاجة إلى نظر وتمحيص. وشملت الدراسة أيضا أشتاتا من القضايا التي يترابط فيها الجمع والتعريف. واختتمت بطرح بديلين منهجيين، وهما الإحالة والترقيم، حيث يمكنهما أن يساعدا بشكل كبير على تجاوز الهنات التي أصابت الجمع والتعريف. ومثلت الدراسة لكل حالة من الحالات المدروسة تمثيلا يمكن به صياغة تعميم نظري للمشكلة وتصور مرحلي لحلها.

وننتهي من هذه الدراسة بالإقرار أنها - مع ذلك - لم تشمل جملة القضايا التي يمكن أن نناقشها في نطاق هذا الإنجاز العربي المشترك والهام. فما يزال بالإمكان الكتابة عن قضايا المصطلح الدبلوماسي بالاعتماد على هذا المعجم أو سواه، لا سيما قضايا الترجمة وطرقها المتبعة في نقل المصطلحات أو صياغة التعريفات. كما يمكن النظر في التعريب، والتوليد، والاقتراض، والاشتقاق. ويمكن إجراء دراسة مقارنة لغوية وثقافية بشأن المصطلح الدبلوماسي العربي إزاء المصطلحات النظرية في اللغات الأخرى. ولم تتناول الدراسة قضايا الترتيب والفهرسة. ولا نظرت في كيفية استخدام المصادر والمراجع المرفقة بالمعجم. فما زالت هناك جملة من الأسئلة بلا جواب، مثل: ما الحكمة من وضع مداخل المعجم الرئيسية بحسب ترتيب الهجاء الإنجليزي؟ ولماذا لا يحدث العكس، يكون للإنجليزية - مثلها مثل الفرنسية - فهرس يخصها؟ كما لم نفصل، في مخرجات الدراسة، أمر ما تحتاجه العربية من معجم يخص لغتها الدبلوماسية ويعبر عن مكانتها في العالم كلغة عريقة وذات تأثير دبلوماسي عريق وهام حتى أيامنا. ولا شك أن عملاً جماعياً، مثلما تم بشأن هذا المعجم، هو سبيل مناسب لتطوير التوحيد والتنسيق. ولكن ذلك لا يمنع المبادرات الفردية الخاصة أن تتصدى لمعجم دبلوماسي موسوعي يحتوي - فضلاً عن المصطلحات - أعلام الدبلوماسية وعباراتها المأثورة ومؤسساتها العتيقة وتاريخها المهم. وبذلك يتحقق الضبط المصطلحي وتتعزيز الوظيفة التعليمية والتثقيفية للدبلوماسيين العرب على مختلف أقطارهم. وهذا هدف حاولت جملة المؤلفات التي ضمتها قائمة المصادر والمراجع أن تتصدى له فنجحت حيناً، وأخفقت أحياناً كثيرة.

الهوامش

^١ لم نتطرق للدراسات التي تناولت المصطلح الدبلوماسي كقضية بحثية، أي ما يعرف في مناهج البحث بالدراسات السابقة؛ لقلتها في العربية من ناحية، ولأنها لم تصب في خانة المادة المعجمية التي يدونها هذا المعجم. وبالتالي قل أن كانت مصدراً لكتابة الدراسة أو معلماً لتحديد تخومها. ومع ذلك أوردنا بعضاً منها في قائمة المراجع لمن يرغب في الاطلاع عليها أو الاستزادة منها.

^٢ الذي ألفه كل من ج. بريدج وألن جيمس G. R. Berridge, Alan James في طبعتيه الأولى والثانية ثم في الطبعة الثالثة بتأليف Berridge و Lorna Lloyd. انظر المصادر والمراجع.

^٣ فريق الإعداد يتكون من: ليلي المسعودي، عبد الحميد بن الفاروق، وتوفيق أفكينش، وإبراهيم الكعك. لا تتوفر في المعجم أي معلومات عن مكانتهم العلمية والعملية.



^٤ فريق المراجعة يتكون من : أ.د. شكيب الليدي، أ.د. عبد الوهاب العمراني، أ.د. محمد الصمدي . وهنا توفرت بعض المعلومات عنهم؛ فجميعهم أساتذة في مدرسة الملك فهد العليا للترجمة في المغرب.

^٥ فريق المراجعة والتدقيق من مكتب تنسيق التعريب وضم : د. عبد الفتاح الحجمري، وإيمان محمد كامل النصر، ولينا إدريسي ملولي، وإدريس قاسمي، ومارية الشويخ، وسكينة بن الشيخ، وهنا غلة، وسعيد الشرقاني. ولا تتوافر معلومات عن الأدوار التي أنيطت بكل فرد.

^٦ أحياناً يقول الدولة المُرسلة أو المُوفِدة أو المُعتمِدة للأول، ويقول دولة مُستقبلة، أو مُعتمَد لديها للثاني.

^٧ حيث يذكر أنه تتنوع الإشارة إلى الترجمة للصيقة "فتسمى أحياناً الترجمة اللغوية، أو الحرفية، أو المباشرة، أو كلمة كلمة. مع ما بين هذه الكلمات من الفوريقات التي لا تخفى على المختصين في علم الترجمة. على أننا في هذه الدراسة لم نركز على قضايا الترجمة والتوليد والاشتقاق. وكلها تستحق أن تدرس أيضاً ربما في فسحة أخرى.

^٨ أنظر موقع الأمم المتحدة <https://www.un.org/ar/hate-speech/resources/key-international-human-rights-instruments>

^٩ لعلي اقترح هنا أن تسمى "اتفاقات شينغن" جمع اتفاق وليس جمع اتفاقيات.

^{١٠} يمكن أن نضيف أهم المختزلات المستعملة في التراسل الدبلوماسي مثل: R.S.V.P. (répondre s'il vous plaît)؛ و (pour remercier) للتعبير عن الشكر ؛ p.f. (pour feliciter) للتهنئة والتبريك بالعطلات ؛ p.f.c. (pour faire connaissance) للتعبير عن الغبطة والسُرور بالتعارف ؛ p.f.N.a. (pour feliciter Nouvel an) للتهنئة بمناسبة رأس السنة ؛ p.p.c. (pour prendre conge) للتوديع عندما تتعذر الزيارة ؛ p.c. (pour condoler) للتعزية ؛ p.p. (pour presenter) للتعريف أو لتقديم شخص آخر.

شكروعرفان

يشكر الباحث كلّ من كانت له أو لها يد بيضاء في سبيل إتمام هذا البحث على الوجه الذي صار إليه، ولا سيما الدكتور جورج ميري عبد المسيح، رئيس دائرة المعاجم في مكتبة لبنان الذي قرأ الدراسة وأبدى ملاحظات قيّمة. والشكر أيضاً للدكتورة سلاف العواضي والمهندس أكرم الجند لدورهما في توفير بعض المراجع. ويتحمل الباحث وحده وزر ما قد يكون أصاب هذه الدراسة من سهو أو خطأ.

المراجع العربية

بركات، جمال (٢٠٠٩). قاموس المصطلحات الدبلوماسية، إنجليزي-عربي. مكتبة لبنان: بيروت.

بريدج، ج و جيمس، إلن (٢٠١٩). قاموس في الدبلوماسية، ترجمة سلمان حمود الشبيب، دار الجمل للنشر: بيروت، بغداد.

بلاك، جيريمي. (٢٠١٣). تاريخ الدبلوماسية، ترجمة أحمد علي سالم، هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة: أبوظبي.

بوركايب، سفيان وسعدوني، رشيدة. (٢٠٢٢). المصطلح الدبلوماسي وأساليب وضعه في اللغة العربية والإنجليزية، مجلة دفاتر الترجمة، جامعة الجزائر ٢، المجلد ٢٦، العدد ١، ص ١٩٥-٢١٤.

- حجازي، محمود فهي (١٩٩٣). *الأسس اللغوية لعلم المصطلح*، مكتبة غريب: القاهرة.
- الحمزاوي، محمد رشاد (١٩٨٦). *المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها*: الميدان العربي، دار الغرب الإسلامي: بيروت.
- الحموي، مأمون (١٩٤٩). *المصطلحات الدبلوماسية*، دمشق: مكتبة لسان العرب.
- خليل، أحمد خليل (١٩٩٩). *معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية*، عربي-فرنسي-إنجليزي، دار الفكر اللبناني: بيروت.
- الخياط، محمد هيثم (٢٠٠٩)، *المعجم الطبي الموحد*، إنكليزي-فرنسي-عربي، ط٤، منظمة الصحة العالمية، مكتبة لبنان، بيروت.
- الرفاعي، أمل عمر (٢٠١٢). *معجم المصطلحات الدبلوماسية والسياسية*، دار ناشري للنشر الإلكتروني: الكويت.
- السباهي، زكريا (١٩٩١). *معجم موسوعي وثائقي بالمفردات والمصطلحات الدبلوماسية* (عربي-إنجليزي-فرنسي). دار طلاس للدراسات والنشر: دمشق.
- سعيقان، أحمد (2004). *قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية*، عربي-إنجليزي-فرنسي. مكتبة لبنان ناشرون: بيروت.
- فوق العادة، سموحي (١٩٦٠). *الدبلوماسية والبروتوكول*، ط٢، دمشق: دار اليقظة العربية.
- فوق العادة، سموحي (١٩٧٤). *معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية*، (إنجليزي-فرنسي-عربي) بيروت: مكتبة لبنان.
- القاسمي، علي (٢٠١٩). *علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية*، مكتبة لبنان: بيروت.
- لغة العرب (٢٠٢٥). جورج متري عبد المسيح، الجزء الثاني، ط٢، مكتبة لبنان، بيروت.
- عبد الله، حسن (١٩٩٩). *قاموس مصطلحات العلاقات والمؤتمرات الدولية*، إنجليزي-عربي، مكتبة لبنان: بيروت.
- العتيبي، العنود سعد (٢٠١٤). *المصطلح الدبلوماسي العربي: دراسة في البناء والاستعمال (المصطلح الدبلوماسي القطري نموذجاً)*، رسالة ماجستير، جامعة قطر، قسم اللغة العربية.
- العواضي، حميد (٢٠٢١)، *معجم مصطلحات كوفيد-١٩: دراسة في المنهج والبناء، المسار*، مركز التراث والبحوث اليمني، ع ٦٤، س ٢٢، ص ١٠٦-٦٩.



المسعودي، ليلى (١٩٩٨). ملاحظات حول معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية، *اللسان العربي*، العدد ٤٦، الرباط: مكتب تنسيق التعريب. ص ص ١٦٤-١٧٧.

معجم الدوحة التاريخي، *للغة العربية*، على الشبكة <https://www.dohadictionary.org/dictionary> (تم الاطلاع عليه في مايو ٢٠٢٥)

مكتب تنسيق التعريب (٢٠٢٣). *المعجم الموحد لمصطلحات الدبلوماسية*، الرباط، المغرب.

هليل، محمد حلمي (١٩٩٣) أسس المصطلحية، *علامات في النقد*، النادي الأدبي، جدة، العدد ٨ ص ٢٨٩-٣٠٤.

المراجع العربية المرومنة

- ‘Abd Allah, H. (1999). *Qāmūs muṣṭalaḥāt al-‘alāqāt wa al-mu‘tamarāt al-durwāliyya: Injilīzī-‘Arabī*. Maktabat Lubnān: Beirut. (In Arabic)
- ‘Abd al-Masih, J. M. (2025). *Lughat al-‘Arab* (Vol. 2, 2nd ed.). Beirut: Maktabat Lubnan. (In Arabic)
- Al-‘Awādī, H. (2021). Mu‘jam muṣṭalaḥāt Kūfid 19: Dirāsa fī al-manhaj wa al-binā’. *Al-Masār*, Markaz al-Turāth wa al-Buḥūth al-Yamaniyya, 64(22), 69–106. (In Arabic)
- Al-‘Uṭaybī, Al-‘Anūd S. (2014). *Al-muṣṭalaḥ al-diblūmāsī al-‘Arabī: Dirāsa fī al-binā’ wa al-isti‘māl (al-muṣṭalaḥ al-diblūmāsī al-qatarī namūdḥajan)* (master’s thesis, Qatar University, Department of Arabic Language). (In Arabic)
- Al-Ḥamzāwī, M. R. (1986). *Al-manhajīyya al-‘amma li-tarjama al-muṣṭalaḥāt wa tawḥīdihā wa tamnīṭihā: Al-maydān al-‘Arabī*. Dār al-Gharb al-Islāmī: Beirut. (In Arabic)
- Al-Hijāzī, M. F. (1993). *Al-usus al-lughawīyya li-‘ilm al-muṣṭalaḥ*. Maktabat Gharīb: Cairo. (In Arabic)
- Al-Hamwī, M. (1949). *Al-muṣṭalaḥāt al-diblūmāsīyya*. Dimashq: Maktabat Lisan al-‘Arab. (In Arabic)
- Al-Khayyat, M. H. (2009). *Al-mu‘jam al-ṭibbī al-muwahḥad: Injilīzī-Faransī-‘Arabī* (4th ed.). Beirut: World Health Organization / Maktabat Lubnan. (In Arabic)
- Al-Mas’ūdī, L. (1998). Mulāḥazāt ḥawla mu‘jam al-diblūmāsīyya wa al-shu‘ūn al-dawliyya. *Al-Lisān al-‘Arabī*, 46, 164–177. Rabat: Maktab Tansīq al-Ta’rīb. (In Arabic)
- Al-Rifā‘ī, A. ‘U. (2012). *Mu‘jam al-muṣṭalaḥāt al-diblūmāsīyya wa al-siyāsīyya*. Dār Nāshir lil-Nashr al-Ilīktirūnī: Kuwait. (In Arabic)
- Al-Sabāḥī, Z. (1991). *Mu‘jam mawsū‘ī wathā‘iq bi-l-mufradāt wa al-muṣṭalaḥāt al-diblūmāsīyya* (‘Arabī-Injilīzī-Faransī). Dār Ṭalās lil-Dirāsāt wa al-Nashr: Dimashq. (In Arabic)
- Barakāt, J. (2009). *Qāmūs al-muṣṭalaḥāt al-diblūmāsīyya: Injilīzī-‘Arabī*. Maktabat Lubnān: Beirut. (In Arabic)

- Black, J. (2013). *Tārīkh al-diblūmāsiyya* (A. 'A. Sālim, Trans.). Hay'at Abū Zabī lil-Siyāha wa al-Thaqāfa: Abū Zabī. (In Arabic)
- Bourkaib, S., & Saadouni, R. (2022). Al-muṣṭalaḥ al-diblūmāsī wa asālīb waḍ'ih fī al-lugha al-'Arabiyya wa al-Injilīziyya. *Dafātīr al-Tarjama*, University of Algiers 2, 26(1), 195–214. (In Arabic)
- Bridg, J., & James, A. (2019). *Qāmūs fī al-diblūmāsiyya* (S. H. Al-Shubayb, Trans.). Dār al-Jamal lil-Nashr: Beirut, Baghdad. (In Arabic)
- Fawq al-'Ada, S. (1960). *Al-diblūmāsiyya wa al-burtūkūl* (2nd ed.). Dimashq: Dar al-Yaqza al-'Arabiyya. (In Arabic)
- Fawq al-'Ada, S. (1974). *Mu'jam al-diblūmāsiyya wa al-shu'ūn al-dawliyya*: Injilīzi–Faransi–'Arabi. Beirut: Maktabat Lubnan. (In Arabic)
- Halīl, M. H. (1993). Usus al-muṣṭalaḥiyya. *Alāmāt fī al-naqd*. (8), 289–304. Jeddah: Al-Nādī al-Adabī. (In Arabic)
- Khalīl, A. K. (1999). *Mu'jam al-muṣṭalaḥāt al-siyāsiyya wa al-diblūmāsiyya*: 'Arabī–Faransi–Injilīzī. Dār al-Fikr al-Lubnānī: Beirut. (In Arabic)
- Ma'jam al-Doha al-Tarīkhi li-l-Lugha al-'Arabiyya. (2025). 'Ala al-shabaka. <https://www.dohadictionary.org/dictionary> (Accessed May 2025). (In Arabic)
- Maktab Tansiq al-Ta'rib. (2023). *Al-mu'jam al-muwahḥad li-muṣṭalaḥāt al-diblūmāsiyya*. Al-Ribat, Morocco. (In Arabic)
- Pancracio, J.-P. (2024). *Dictionnaire de la diplomatie* (5th éd.). Levad Editions.
- Qāsimī, 'A. (2019). *Ilm al-muṣṭalaḥ: Ususuḥ al-naẓariyya wa taḥqīqātuḥ al-'amaliyya*. Maktabat Lubnān: Beirut. (In Arabic)
- Roberts, S. I. (Ed.). (2017). *Satow's diplomatic practice* (7th ed.). Oxford University Press.
- Sa'īfān, A. (2004). *Qāmūs al-muṣṭalaḥāt al-siyāsiyya wa al-dustūriyya wa al-duwaliyya*: 'Arabī–Injilīzī–Faransi. Maktabat Lubnān Nāshirūn: Beirut. (In Arabic)

المراجع الأجنبية

- Berridge, G. R. (2024). *Outposts of diplomacy: A history of the embassy*. Reaktion Books.
- Berridge, G. R., & Lloyd, L. (2012). *The Palgrave Macmillan dictionary of diplomacy* (3rd ed.). Palgrave Macmillan.
- Encyclopædia Britannica. (n.d.). Belligerency. In *Britannica.com*. Retrieved May 19, 2025, from <https://www.britannica.com/topic/belligerency>
- Freeman, C. W., Jr. (2010). *The diplomat's dictionary* (2nd ed.). United States Institute of Peace Press.
- Jouanneau, D. (2019). *Dictionnaire amoureux de la diplomatie*. Plon : Paris.
- Sager, C. J. (1990). *A practical course in terminology processing*. Amsterdam/Philadelphia: John Benjamins Publishing Co.
- United Nations. (n.d.). Key international human rights instruments. <https://www.un.org/ar/hate-speech/resources/key-international-human-rights-instruments>.



Author Biodata

Professor Dr. Hamid Alawadhi holds a Ph.D. in Linguistics and Translation Studies from the Sorbonne University (Paris), and a Master's degree in Translation and Lexicography from the same university. He also obtained a Certificate of Research Proficiency in Lexicography and a Bachelor's degree in Arabic Language and Literature from the University of Tunis. He has authored, translated, and edited over twelve books. He also has numerous academic studies, articles, and lectures at several international universities. In addition to his long academic career as a professor of French, Arabic, Linguistics, Translation, and Cultural Studies, he also had a diplomatic career. He served as Ambassador to UNESCO for five years and as Dean of the Diplomatic Institute in Yemen.

بيانات الباحث:

الأستاذ الدكتور حميد العواضي حصل على شهادة الدكتوراه في اللسانيات وعلم الترجمة من جامعة السوربون (باريس)، ودرجة الماجستير في الترجمة والمعجمية من الجامعة نفسها. كما حصل على شهادة الكفاءة في البحث في المعجمية، والأستاذية في اللغة العربية وأدائها من جامعة تونس. ألف وترجم وحرر أكثر من اثني عشر كتاباً. وله العديد من الدراسات والمقالات العلمية، والمحاضرات في عدة جامعات دولية. بالإضافة إلى مسيرته الأكاديمية الطويلة كأستاذ للغة الفرنسية والعربية واللسانيات والترجمة والدراسات الثقافية، فقد كانت له مسيرة دبلوماسية. حيث شغل منصب سفير لدى اليونسكو لمدة خمس سنوات وكان عميداً للمعهد الدبلوماسي في اليمن.

معرف أوركيد (ORCID) ID

Email : lahmami1987@gmail.com

إحياء الحرف العربي في الغرب الإفريقي: نحو مقارنة معجمية

The Revival of the Arabic Script in West Africa: A Lexicographical Approach

المعرف الرقمي: <https://doi.org/10.60161/1482-000-022-004>

عماد بن عبد الله الأنصاري

كلية اللغات وعلومها، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

توثيق البحث APA:

الأنصاري، عماد. (٢٠٢٥). إحياء الحرف العربي في الغرب الإفريقي: نحو مقارنة معجمية. *مجلة اللسانيات العربية*. ٢٢، ١٢٦-١٥٧.

استقبل في: ١٤٤٧/٠٥/٠٦ - رُوجع في: ١٤٤٧/٠٦/١٠ - قبل في: ١٤٤٧/٠٦/١١ - نُشر في: ١٤٤٧/٠٧/١٢

Received on: 28-10-2025 / Revised on: 01-12-2025 / Accepted on: 02-12-2025 / Published on: 01-01-2026

Abstract

The Arabic script reached West Africa by the 11th century and gradually adapted to serve the writing conventions of the so-called Ajami script. As a vehicle of literacy, it became a medium for the educated elite and a language of religious discourse, historical documentation, diplomacy, and diverse domains of cultural and scientific activity. Its status declined during and after the colonial era, when it was displaced in favor of the Latin script. Numerous efforts have been devoted to document, classify, and revitalize the Ajami script in major West African languages, while the vulnerable minority languages, which dominate the regions' linguistic landscape, have been neglected. Therefore, this study proposes an integrative approach that links language documentation with the revitalization of Ajami through a bilingualized dictionary grounded in the speakers' mother tongue in Ajami, thereby facilitating the acquisition of Arabic and creating functional domains for the script's use in translation and authorship.

Key words: Language revival; Language Shift;

الملخص

دخل الحرف العربي غرب إفريقيا منذ القرن الحادي عشر، وقد تكيف ليُكتب به ما يُعرف بالخط العجمي، فكان أداة لمحو الأمية، ولغةً للنخبة المتعلمة، والخطاب الديني، والتوثيق التاريخي، والمعاملات الدبلوماسية، وشتى مجالات الحياة الثقافية والعلمية. بيد أن منزلته في الحقبة الاستعمارية وما تلاها قد تراجعت؛ إذ أزيح لصالح الحرف اللاتيني. وقد عُتبت جهود عديدة بتوثيقه وتصنيفه وإحيائه في لغات كبرى بغرب إفريقيا، في حين أهملت لغات الأقليات الأشد عرضةً للتحويل اللساني والاندثار، والتي تُشكّل النسبة الكبرى من لغات المنطقة؛ ولذا يقدم هذا البحث مقارنةً تكامليةً، تجمع بين التدوين اللغوي وإحياء الخط العجمي، قوامها معجم ثنائي مزودج، يتخذ اللغة الأم في خطها العجمي مصدرًا معرفيًا، ويسير في الوقت نفسه تعلّم العربية، فيكون له بعد وظيفي؛ ليوجد مجالات لاستعماله ترجمةً وتأييماً.

الكلمات المفتاحية: الإحياء اللغوي، التحويل اللغوي، الخط العجمي.



١- المقدمة

لم يكن دخول الإسلام إلى أرجاء غرب القارة الإفريقية، حسب التقسيم الجغرافي المعاصر، حدثاً دينياً فحسب، بل كان له أثر لغوي ومعرفي؛ إذ اقترن دخوله بظهور محو الأمية، وانتشار اللغة العربية، فكانت أول لغة تسطر بحروفها اللغات المحلية، وأول لسانٍ خطت به نصوص الدين والعلوم والأدب والسياسة. وقد رجح بعض الباحثين أن دخول العربية وخطها وآدابها في المنطقة يعود إلى عهد سيطرة المرابطين على مملكة غانا بين عامي ٤٧١هـ/١٠٧٨م و٤٧٥هـ/١٠٨٢م (Bivar and Hiskett, 1962)، في حين يرى (Hunwick, 1964) أن حضور العربية في المنطقة سبق قيام دولة المرابطين، محتجاً بوجود جماعات مسلمة كانت قد استقرت في مناطق مثل أودغست، وتكرور، وغانا القديمة، وسيلا، وكوكو، قبل قيام دولة المرابطين.

وما لبثت العربية، بعد استقرارها في غرب القارة، أن أصبحت لسان النخبة المتعلمة، وأداة التدوين والتواصل، وقد عبر عن ذلك (Hunwick, 1977, p. 2) بقوله: "في عمق غرب إفريقيا، كانت القدرة على القراءة والكتابة بالعربية مقياساً لاعتبار الشخص متعلماً، وكانت المعرفة بها تكسبه رفعة حتى في أوساط غير المسلمين". وشبهه في سياق آخر حضور العربية في إفريقيا باللاتينية في أوروبا، واصفاً إياها بأنها "اللاتينية الإفريقية" لما كان لها من دور في نشر المعرفة والكتابة (Hunwick, 2004). فلم تقتصر وظيفتها على إقامة العبادات وتعلم الدين، بل غدت أداة لمحو الأمية وازدهار الحركة العلمية، وتدوين كل ما كان ذا أهمية؛ حيث استخدمها، على سبيل المثال، سكان ضفاف نهر النيجر، ولا سيما في منطقة غاو، لنقش أسماء ملوكهم وذوهم على شواهد القبور (Hunwick, 2004). وكان لها حضور كذلك في تمبكتو لكتابة السير، وتدوين الأحكام، والشعر، وتحليل الوثائق الرسمية، والمراسلات السياسية، والسجلات التجارية، والقضايا المتعلقة بالزراعة والعمل (Ngom, 2017). ومع اتساع دائرة التعلم، وازدهار الحياة الثقافية والعلمية، اتسعت مجالات استعمال الحرف العربي ليشمل تدوين اللغات، واللهجات، والمنطق، والفلك، والقانون، والسياسة، والصيدلة، والطب، والفلسفة، والأخلاق، والتاريخ، والدبلوماسية، والاقتصاد، والجغرافيا، والتشريعات المحلية، والنجوم، والكيمياء (Ngom, 2017). وقد أشار (Hassane, 2008) إلى توظيف الخط العجمي في ترجمة المؤلفات العربية إلى اللغات المحلية، وتأليف كتب النبات والدواء، ووصف العلاجات التقليدية، والكتابات المتصلة بالعلوم الخفية.

لقد كان للغة العربية، وما ارتبط بها من حضارة إسلامية، أثر أدى إلى نشوء خط عُرف باسم "العجمي"، وهو نظام كتابي استعملت فيه الحروف العربية لكتابة لغات إفريقية. ويشير (Mumin,

(2014 إلى أن سبعين لغة إفريقية قد ثبت توثيق نصوص منها مكتوبة بالخط العجمي، ثلاثون لغة منها تنتمي إلى الجزء الغربي لقارة إفريقيا، وتختلف هذه اللغات من حيث مدى انتشارها الجغرافي، فبعضها يُتحدَّث بها الآن في أرجاء عدة دول، مثل الفلפלده، والهاوسا، والسونغاي، والولوف، والزارما، في حين يتركز بعضها في أقاليم محددة. وقد ذكر (Ngom, 2017) أن الغالبية العظمى من المخطوطات التي كُشِف عنها في غرب إفريقيا حتى عصرنا الحاضر، قد كُتبت إما بنظام الكتابة العربية أو العجمي، وإن كانت هناك بعض الوثائق القليلة التي تعود إلى عصر الاستعمار مدونة بالحرف اللاتيني. ويبيِّن الجدول الآتي توزيعاً لبعض اللغات التي استخدمت الخط العجمي في غرب القارة الإفريقية إلى جانب مواطنها:

الجدول ١

التوزيع الجغرافي للخط العجمي في عدد من لغات غرب إفريقيا

اللغات	مواطن استخدامها
دغباني، غونجا، آكان، گا، گوان، مامبرولي	غانا
بالانتا-غانجا، سيرير	غامبيا، السنغال
بامانانكان، ماندينغو (مالينكي، وانغارا)، ماندينكا	مالي
يوريا، كنوري، نُوب	نيجيريا
جاهانكا، كاكابي، سوسو	غينيا بيساو، غينيا
ميكسيفوري (موغوفين)	غينيا
كورانكو	سيراليون، غينيا
جولا	ساحل العاج
زينيكا	موريتانيا، السنغال
سونينكي	مالي، السنغال، موريتانيا، غامبيا
تماشق	مالي، النيجر، بوركينا فاسو
كوتوكو	نيجيريا، الكاميرون، تشاد
تِم (كوتوكولي)	توغو، غانا

وعلى الرغم من أن الخط العجمي ظلَّ لقرون طويلة الأداة الرئيسة لتدوين لغات غرب إفريقيا، وأسهم في تشكيل الهوية الثقافية والدينية لشعوبها، فإنه قد تراجع تراجعاً كبيراً خلال العهد الاستعماري وما بعده، بعد إحلال الحرف اللاتيني محلَّه بقوة القوانين، وسياسات التعليم،



وجهود الإرساليات التبشيرية. وقد أدت هذه التحولات إلى طمس جزء كبير من الذاكرة اللغوية والثقافية، وانقطاع صلة الأجيال الحديثة بالتراث المكتوب بلغاتها. ورغم الجهود العلمية التي وثقت تاريخ الخط العجمي وحضوره، فإن الجهود التي سعت إلى إعادة إحيائه قليلة، وغاليتها يركز على لغات كبرى، ويهمل لغات الأقليات التي كانت تكتب بالخط العجمي.

وانطلاقاً من هذا السياق التاريخي، تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة جوانب ثقافية ولغوية؛ فهي تُسهم في إعادة إحياء جزء مهم من الذاكرة الثقافية لشعوب الغرب الإفريقي. ومن جانب آخر، تقدم تصوراً لمقاربة معجمية تجمع بين توثيق لغات الشعوب الإفريقية، وتيسير تعلم العربية. وتكمن أهميتها أيضاً في دعم مطالب اعتماد لغات الأقليات في التعليم النظامي؛ إذ تشترط السياسات التعليمية وجود معجم معتمد يُثبت المفردات، ويُضبط رسمها، وتُستقى منه المواد التعليمية. ولذلك، ترمي هذه الدراسة إلى الإجابة عن عدة تساؤلات يمكن إجمالها فيما يلي:

- ما أهم العوامل التي أدت إلى تراجع الخط العجمي في الغرب الإفريقي؟
- ما أبرز الجهود السابقة في حفظ الخط العجمي وإحيائه، وما حدودها؟
- ما واقع لغات شعوب غرب إفريقيا في ظل مخاطر الاندثار والتحول اللساني؟
- ما دور الصناعة المعجمية في توثيق اللغات وتعزيز حضورها في الفضاء التعليمي؟
- ما الإطار المعجمي الأنسب لتوثيق لغات شعوب غرب إفريقيا، وما مسوغات اعتماده، وما مدى خدمته لتوثيق اللغات، وتيسير تعلم العربية؟
- كيف يُسهم هذا الإطار في خلق نطاقات تعليمية ووظيفية للخط العجمي؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات، فقد اقتضت طبيعة الموضوع أن تعتمد الدراسة منهجاً وصفيّاً تحليليّاً يستقرئ المادة التاريخية لتتبع الأسباب التي أدت إلى تراجع الخط العجمي، ثم يعرض الإنتاج البحثي وجهود المؤسسات في صونه وإحيائه، كاشفاً ما تنطوي عليه من حدود في ظل خطر التحول اللساني الذي يهدد لغات الأقليات في الغرب الإفريقي، ويستجلي ما تقرره الأدبيات اللسانية في مجال إحياء لغات الأقليات؛ ليخلص إلى مقارنة معجمية يمكن الاستفادة منها عملياً في إحياء الخط العجمي في كافة لغات شعوب غرب إفريقيا بالإضافة إلى تعزيز تعليم اللغة العربية. وإلى جانب ذلك، تناقش هذه الدراسة جملة من المهام المكتملة التي لا تُعدّ بشكل مباشر ضمن باب الصناعة المعجمية، ولكنها ترتبط بها وظيفيّاً، وتُسهم في إنجاح التوثيق اللغوي وإحياء الخط العجمي على نطاقٍ أوسع.

٢- الإطار التاريخي لإزاحة الحرف العربي في الغرب الإفريقي

مع مجيء الاستعمار الأوروبي لغرب إفريقيا - ممثلاً في القوى الألمانية والبريطانية والفرنسية والبرتغالية - وما رافقه من نشاط تبشيري تنصيري، بدأت ملامح ضعف اللغة العربية وحرفها تظهر في العديد من مناطق غرب إفريقيا. فقد أدت الأنظمة الإدارية والتعليمية الاستعمارية إلى الحد من فرص استمرار الحرف العربي وتأثيره في حياة الشعوب. ولم يكن هذا التراجع محض نتيجة عرضية لهذه التحولات، بل كان أيضاً غاية مقصودة ومنظمة. ومن أبرز الشواهد على هذا التوجه أن ما جرى في أقاليم اليوروبا في نيجيريا، حيث حلّ الحرف اللاتيني محل الحرف العربي، ليس اجتهاذاً لغوياً، بل كان لغرض تبشيري. وقد أشار إلى ذلك (Johnson, 1921, p. xxiii)، بقوله "بعد عدة محاولات غير مثمرة لإنشاء رموز كتابية جديدة أو لتكييف الحرف العربي، الذي كان معروفاً لدى مسلمي اليوروبا، تم اعتماد الحرف اللاتيني بشكل طبيعي، ليس فقط لأنه الأكثر ألفة؛ بل لأنه كان من شأنه أن يجتّب المبشرين الصعوبات التي من اللازم أن تنشأ إذا اضطروا أولاً إلى تعلم حروف غريبة عليهم قبل أن يتمكنوا من الشروع في القيام بأعمال تعليمية وتبشيرية". ويؤكد أمر ارتباط اختيار النظام الكتابي بالانتماء الديني تعمّد البعثات التبشيرية في إفريقيا وجنوب شرق آسيا العدول عن استخدام الحرف العربي المتداول في تلك المناطق، واعتماد الحرف اللاتيني أو أنظمة كتابية محلية شبه مقطعية في كافة أنشطتهم الدينية والتعليمية (Grenoble & Whaley, 2005).

وقد أشار (Chtatou, 1992) إلى أن السياسات الاستعمارية عمدت إلى تثبيط المجتمعات المستعمرة عن استخدام اللغة العربية بدعوى أنها لغة قديمة لا تصلح لمواكبة التقدم العلمي والتقني في العصر الحديث. وفي السياق ذاته، ذكر (Dobronravine & Philips, 2004) أن الأوروبيين القادمين إلى غرب إفريقيا من خلفيات بروتستانتية متشددة كانوا يرون ميل المجتمع الهوساوي إلى الكتابة بالخط العجمي مظهرًا من مظاهر التخلف والأمية؛ إذ اعتبرت التقاليد الكتابية القائمة على النظام العربي بمثابة تراث ينتهي إلى العصور الوسطى المظلمة. وفيما يخص الفترة الزمنية لمحاولات إحلال الحرف اللاتيني محل الحرف العربي في أوساط مجتمعات غرب القارة، فقد أشار (Warren-Rothlin, 2012)، على سبيل المثال، إلى أن هذا التحول حدث في غضون سنوات قليلة بعد إعلان اللورد فريدريك لوغارد قيام محمية شمال نيجيريا، في الأول من يناير عام ١٩٠٠م.

إن الجهود الممنهجة الرامية إلى التقليل من شأن الخط العجمي ومكانته في إفريقيا لم تقتصر على السياسات الاستعمارية، بل امتدت إلى الإنتاج الأكاديمي الغربي خلال العقود الماضية. وقد ناقش (Mumin, 2014) هذه القضية بإسهاب مشيراً إلى أن كثيراً من الدراسات التي تناولت أنظمة



الكتابة في إفريقيا دراسة وتحليلاً شابها نزعة عرقية مركزية، فمنها ما أعرض عمداً عن الإشارة إليها في حصر الأنظمة الكتابية المستعملة في القارة الإفريقية، ومنها ما ذكرها ذكراً مقترناً بالحديث عن الأثنية، وهو ما يعكس موقفاً بعيداً كل البعد عن النظرة الموضوعية إلى واقع الكتابة في بعض المناطق الإفريقية؛ إذ كان يوصف بالأثنية كل من له دراية بالكتابة والقراءة بالخط العربي أو العجمي، دون إجادة للغات المستعمر. وقد ذهب آخرون إلى حصر استخدام الخط العجمي في الإطار الديني زاعمين أن ما كُتب به مجرد نصوص إسلامية. وهذا ادعاء تبطله بما لا يدع مجالاً للشك نصوصٌ وفيرة استُخدم فيها الخط العجمي للتدوين في شتى ضروب المعرفة وشؤون الحياة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك أعلاه، وإن كانت بداية استخدامه مرتبطة بتعاليم الإسلام.

لقد خلفت هذه السياسات الممنهجة لإقصاء الخط العجمي آثاراً سلبية على المجتمعات الإسلامية في غرب إفريقيا في العصر الحديث؛ إذ فقد الحرف العربي مكانته كأداة للمعرفة والتدوين، وانحصر دوره في فضاء تعبدى لقراءة القرآن وأداء الصلوات، دون أن يمتد إلى الفضاء الثقافي والمعرفي كما كان حاله في العصور السابقة. ومن المؤسف أن أثر ذلك لم يكن تحولاً لغوياً فحسب، بل تجاوزه ليكون له أثر في طمس ثقافة ووعي ذاتي؛ إذ أصبح معظم أبناء المجتمعات الإفريقية، بمن فيهم الناطقون باللغات التي دُوّنت للمرة الأولى بالخط العجمي، يجهلون دوره في تدوين تراثهم (Bondarev & Tijani, 2014). فمصادر هذه المعرفة الوحيدة هي مخطوطات محفوظة في أرشيفات ومكتبات لا تظالها أيدي العامة للاطلاع عليها أو قراءتها، فغاب بذلك تاريخ مكتوب، وهوية لغوية، وحبل وصل بين ماضيهم وحاضرهم. وقد انجرّ عن هذا الغياب للحرف العربي بصفته وسيلة للعلم والمعرفة ضياع جوانب قيمة من تاريخهم وتراثهم؛ إذ إن الغالبية العظمى منه منذ المراحل الأولى من نشوء الممالك هناك كان قد كُتب بالخط العجمي، وهو ما لا يستطيع معظم أفراد المجتمع اليوم قراءته، بل لا يدركون وجوده.

٣- الدراسات السابقة

لقد حظيت اللغة العربية في غرب إفريقيا باهتمام بحثي واسع شمل أبعادها التاريخية وأثرها المعاصر في البنية الثقافية والتعليمية لشعوب المنطقة. غير أن الملاحظ، وفق ما أورده (Mumin, 2014)، هو أن الدراسات التي عُنيت بالخط العجمي تحديداً ظلت ضمن نطاق ضيق، واقتصرت غالباً على لغات محدودة مثل الهاوسا والسواحلية والفولفولده، في حين ظلت سائر اللغات التي استُخدم فيها هذا الخط بعيدة عن دائرة الاهتمام. أما معظم الجهود البحثية المرتبطة بالخط

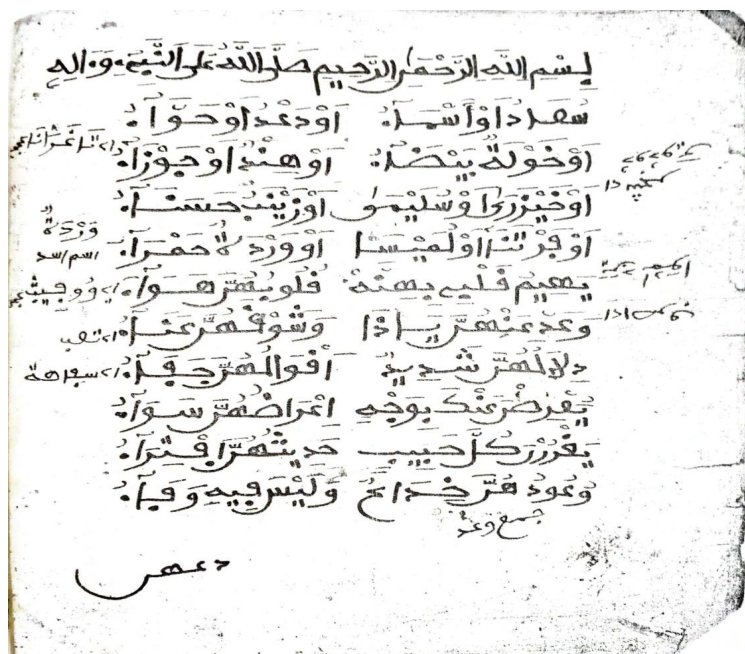
العربي في غرب إفريقيا، فقد ركزت إما على الإنتاج الأدبي العربي المكتوب، أو على جهود حفظ المخطوطات القديمة، في حين لم تخصص سوى دراسات قليلة للاهتمام بالخط العجمي بوصفه نظاماً كتابياً مستقلاً تسعى إلى إحيائه أو صونه أو إعادة دمجه في منظومة التعليم المعاصرة.

٣-١ تأثير الخط العربي

يُعدّ عمل (Bivar & Hiskett, 1962) من أقدم الدراسات التي تتبعت الكتابات العربية في نيجيريا إلى ما قبل عام ١٨٠٤ م، لتقدم توثيقاً لحضور اللغة العربية بوصفها لغة علم وتعلم في السياق الديني والتربوي والسياسي من خلال تسليط الضوء على عدد من أنماط التأليف التي شملت المنظومات الفقهية والتعليمية والرسائل السلطانية والشروح والفتاوى والقصائد الدينية، وذكر عددٍ من علماء وأدباء المنطقة البارزين، مثل محمد المغيلي، وأحمد بن فرتوا، ودان مسانيه، وغيرهم ممن أسهموا في التعليم الإسلامي والإنتاج الأدبي العربي في غرب إفريقيا. وتناولت دراسة (Hunwick, 1964) الدور البارز الذي كان للغة العربية والإسلام في محو الأمية وانتشار التعليم في غرب إفريقيا، مسلطة الضوء على نهضة في إنشاء مراكز تعليم إسلامية في مناطق عديدة، مثل أودغست وغانا، حيث كانت العربية فيها لغة الخطاب التعليمي والتجاري والإداري. وأشار إلى تأثير العربية في اللغات المحلية، وما نجم عن ذلك من أنظمة كتابية لبعض اللغات الإفريقية باستخدام الحرف العربي. وقد توالى إسهاماته في هذا المجال عبر مجموعة من أعمال لاحقة (Hunwick, 1997, 2002, 2003)، إلى جانب دراسة الأعلام البارزين الذين كان لهم دور بارز في تطور الخط العجمي والأدب العربي في غرب إفريقيا.

وفي إطار موازٍ، ركزت دراسات أخرى على الجوانب اللغوية والاجتماعية-اللغوية لمحتوى النصوص المكتوبة وسياقاتها بالخط العجمي في المنطقة. ومن أبرز هذه الأعمال، مجموعة من الأبحاث الواردة في كتاب محرر بعنوان Arabic Script in Africa: Studies in the Use of a Writing System، صدر عام ٢٠١٤ م بتحرير Mumin و Versteegh. فعلى سبيل المثال درس (Warren-Rothlin, 2014) كيف جرى تكييف الحرف العربي ليتناسب مع الخصائص الصوتية واللسانية لمجموعة من لغات غرب إفريقيا، وهو ما أسفر عن نشوء أنظمة كتابية فريدة تعكس التنوع اللغوي والثقافي في المنطقة. أما (Bondarev, 2021)، فقد قدم في دراسته تصنيفاً لمخطوطات العجمي في غرب إفريقيا تعكس أشكالاً مختلفة من التفاعل بين اللغة العربية والخط العجمي للغات المحلية مؤكداً الأهمية التاريخية لهذه المخطوطات لفهم التعليم الإسلامي، والهوية الثقافية والتطور اللغوي. واعتمد في تصنيفه للنصوص على خمسة معايير تشمل: التنوع اللغوي للنص، وموضعه، وكثافته، وموضعه، واستخدام الترجمة، كما سلط الضوء على استخدام علامات خطاب ميتالغوية مثل

عبارة "عجمي" وعبارة "في كلامنا" للدلالة على الانتقال إلى التعبير باللغات المحلية، لا سيما في المخطوطات المكتوبة في مالي والسنغال. ولغرض التوضيح، يمثل النموذج في الصورة أدناه أحد أشكال التفاعل بين الخط العجمي والعربي في إحدى المخطوطات المحفوظة في معهد اللغات الإفريقية بجامعة غانا-أكرا. وهي قصيدة للحاج عمر بن أبي بكر الصلفوي تظهر فيها تعليقات تتضمن علامات الخطاب "عجم" بجانب ما فسرته باللغة المحلية.



٢-٣ جهود إحياء الخط العجمي

لا يمكن النظر في مقارنة لإحياء الخط العجمي - وهو ما تسعى إليه هذه الدراسة - بمعزل عن استحضار الجهود العامة التي بُذلت للحفاظ عليه في غرب إفريقيا، سواء أكانت ذات طابع رسمي أم مبادرات فردية أو أكاديمية. وقد أفرد (Ngom, 2017) دراسة وافية في هذا الشأن، تناول فيها أبرز الجهود التي سعت إلى جمع المخطوطات، مشيراً إلى أن العناية بهذا الأمر وإن كانت بطيئة في بداياتها، فإنها شهدت تنامياً ملحوظاً خلال العقود الأخيرة من حيث الوعي والمؤسسات الداعمة لها.

إن المحاولات الأولى للحفاظ على التراث المخطوط بالحرف العربي في غرب إفريقيا بدأت على يد بعض قادة الاستعمار الذين اهتموا بجمع الوثائق المحلية في إطار مهامهم الإدارية أو البحثية، قبل أن تُعزَّز لاحقاً بإسهامات من باحثين وجهات أكاديمية أسفرت عن إنشاء أرشيفات ورقية ورقمية، سواء داخل القارة الإفريقية أم في أوروبا والأمريكيتين، لحفظ الآلاف من المخطوطات المكتوبة في أقاليم غرب إفريقيا. وقد أشار (Ngom, 2017) إلى أن معظم مبادرات الفهرسة والحفظ الرقمي قد اهتمت، إلى عهد قريب، بالمخطوطات المكتوبة باللغة العربية فقط دون أن تشمل بالقدر الكافي النصوص المكتوبة بالخط العجمي. غير أن السنوات الأخيرة شهدت اتساعاً تدريجياً في الاهتمام بأنظمة كتابية أخرى، بما في ذلك الخط العجمي؛ إذ توجد مجموعات ضخمة من مخطوطات الخط العجمي التي تعود إلى فترات ما قبل الاستعمار، وفي أثنائه، وما بعده، في مالي، ونيجيريا، والنيجر، وغانا، وغيرها من الدول.

وقد بذلت مؤسسات كبرى مثل مؤسسة أركاديا (ARCADIA) والمكتبة البريطانية دوراً رائداً في الحفظ الرقمي لمخطوطات غرب إفريقيا، وتُعدّ المكتبة البريطانية الجهة التي تمتلك أكبر مجموعة رقمية من هذه المخطوطات. وأسهم عدد من مشاريع الرقمنة المدعومة من مبادرة برنامج الأرشيفات المهددة بالاندثار (Endangered Archives Programme)، في حفظ عدد كبير من الأرشيفات في مناطق متعددة من القارة، سواء تلك التي تعود إلى الحقبة الاستعمارية أو إلى فترات أخرى سابقة أو لاحقة. وعلى الرغم من ذلك، يشير (Ngom, 2017) إلى أن حجم المخطوطات غير المفهرسة لا يزال كبيراً، وأن كثيراً منها في حكم المجهول بالنسبة إلى من هم خارج المجتمعات المحلية التي تحتفظ بها، إلا أن تنامي اهتمام الباحثين والمؤسسات العلمية بمبادرات رقمنتها يُعدّ خطوة واعدة تبشر بصون هذا الإرث المعرفي وحمايته من الضياع.

ولم تحظ مسألة إحياء الخط العجمي في اللغات الإفريقية بالاهتمام الكافي في الأدبيات الأكاديمية، وعلى الرغم من كثافة الدراسات التي اهتمت بالرصد الدقيق لحالة الخط العجمي وتراجع استعماله؛ فإن المقترحات العملية التي تهدف إلى معالجة هذه الظاهرة تظل محدودة. فقد اتسمت معظم أعمال الباحثين بتوصيف المسألة من منظور تاريخي أو لغوي دون الاهتمام بمسائل عملية تتعلق بسبل إحيائه في المنطقة، ونظرت بعض الأعمال الأخرى إلى الخط العجمي بوصفه عنصراً ثقافياً من عناصر الماضي الذي يستحق أن يروى، لا بوصفه قضية تستوجب المعالجة. فلم تطرح مسألة إعادة إحيائه وما الذي ينبغي فعله بشكل جاد لا سيما في دول مثل نيجيريا، حيث ما زال الخط العجمي حاضراً في بعض السياقات، أو في دول أخرى غاب فيها استعماله بشكل تام.



ويندر أن تهدف الدراسات إلى تناوله بوصفه أداة لإعادة إحياء إرث ثقافي ولغوي لعدد كبير من المجتمعات الإسلامية في غرب القارة الإفريقية وغيرها من مناطق العالم الإسلامي.

وقد أكد دليل صادر عن منظمة اليونسكو بشأن تطوير أنظمة الكتابة أن الحفاظ على اللغات من خلال الاعتناء بصيغتها المكتوبة يُعدّ مسعى ذا أهمية بالغة لما يترتب عنه من فوائد تعود على المتحدثين باللغة (Robinson & Gadelii, 2003, p. 3)، ومن بينها:

- محو الأمية، وما يتبعها من تعليم وتنمية اقتصادية.
- توسيع نطاق تعلم لغات أخرى.
- توفير أدوات للتعبير الثقافي، وتعزيز التواصل حول القيم الثقافية والخصوصيات المحلية.
- رفع مستوى الثقة بالذات ثقافياً ولغوياً، لترسيخ الشعور بالهوية والانتماء.
- إثارة التقدير الخارجي للثراء اللغوي.
- تمكين اللغة من التفاعل الرقمي في الوسائط الحديثة.

وسيتبين لنا خلال هذه الورقة لاحقاً أن معظم الفوائد التي أوردها دليل اليونسكو تشكل في الواقع حججاً داعمة للعمل على إحياء الخط العجمي في غرب القارة الإفريقية. ورغم هذه الفوائد، فقد يعارض البعض إمكانية تطبيقها على الخط العجمي تحديداً في غرب إفريقيا، نظراً إلى وجود نظم إملائية بديلة ومستعملة حالياً لمعظم اللغات، وكما قد تطرح جملة من الاعتراضات الأخرى على محاولات إحياء الخط العجمي، مقتبسة دليل اليونسكو ذاته (Robinson & Gadelii, 2003, p. 4)، ومنها:

- العدد الهائل للغات وخصوصاً في بعض الدول ذات التعدد اللغوي الفائق.
- من الأولي تشجيع المجتمعات على تعلم لغات كبرى مكتوبة سلفاً.
- تعلم اللغات المحلية ذات العدد القليل من المتحدثين محدود الفائدة.
- تطوير أنظمة كتابة جديدة لجميع اللغات يعدّ مكلفاً.
- عزوف أفراد المجتمعات عن كتابة لغاتهم، وتفضيلهم تعلم لغات شائعة مثل الإنجليزية.

وتُعَدُّ من أبرز النماذج الرائدة التي أولت مسألة إحياء الخط العجمي اهتماماً خاصاً، الجهود التي بذلتها منظمة الإيسيسكو في ثمانينيات القرن الماضي، حين أطلقت مشروع محو الأمية الهادف إلى تطوير أنظمة كتابية للغات الإفريقية باستخدام الحرف العربي. ووفقاً لما أورده (Chtatou, 2010, p. 1)، فإن هذا المشروع قد تأسس لتحقيق الأهداف الآتية:

- تنقيح الحرف العربي، وتطويره صوتياً وتقنياً، وتكييفه علمياً ليتناسب مع الكتابة الدقيقة للغات الإفريقية المختلفة.

- حفظ التراث الثقافي للشعوب الإفريقية، وتنمية لغاتها وثقافتها، بما يكفل لها مواكبة الثورة العلمية والتقنية والتطورات في مجال الاتصال والمعلومات.

- تعزيز الترابط بين لغات الشعوب الإفريقية من خلال اعتماد خط عربي موحد، ليكون بمثابة حلقة وصل بينها وبين لغة القرآن الكريم، ويسر التواصل وتبادل المعرفة بين الناطقين بهذه اللغات.

- تطوير نظام كتابي سهل ومقبول للغات المحلية التي لم تكتب من قبل، بهدف توظيفه في برامج محو الأمية.

وتضمن مشروع الإيسيسكو إحدى وعشرين لغة من بعض المناطق الإفريقية المختارة لتنفيذ مشروع الخط العجمي لمحو الأمية، وهي: التماشق، الفلפלده/البولار، الهاوسا، السونينكي/السراكوله، الماندينغ، السوسو، الكنوري، السونغاي/الزما، الولوف، اليوروبا، السواحيلية، الدينكا، القُمريّة، الأورومو، اللوغندا، اللوغبرا، التجريني، النوبية، الصومالية، الزغاوية، والألامبا/الوداي. وقد أوضح (Chtatou, 2010) أن تحقيق أهداف المشروع من خلال العمل على هذه اللغات قد نفذ وفقاً لمنهجية علمية تستند إلى ما يلي:

- تحديد مدى تكرار السمات الصوتية الفارقة للأصوات غير العربية في اللغات الإفريقية المعنية من أجل تصميم آلات طباعة.

- التحقق من الرموز المختارة وفق تحليل علمي دقيق للأصوات ورموزها، ودراستها على مستويات متعددة بهدف تحديد السمات الصوتية المميزة للغات المعنية بالدراسة.

- اعتماد رموز كتابية مقبولة في ضوء الاعتبارات التاريخية والتعليمية واللغوية والجمالية.



- تجديد السمات الصوتية والرموز الكتابية المرتبطة ببعض الأصوات الوقفية الحنجريّة.

ويُعَدّ مشروع الإيسيسكو من المبادرات التي جسدت الإيمان بقدرّة الخط العجبي، وقد حقق نجاحات ملموسة، وكان من أبرزها تصميم أبجدية موحدة لكتابة الخط العجبي في مختلف اللغات المختارة، وعُرفت باسم "الأبجدية العربية الإفريقية". وقام المشروع بإنتاج أول آلة كتابة خاصة بطباعة حروف هذه الأبجدية بتمويل من قبل البنك الإسلامي للتنمية (أبو بكر، ٢٠١٦م). ووفقاً لما أورده (Chtatou, 2010)، فقد بدأ المشروع بتوزيع هذه الآلة الكتابة عام ١٩٩٤م على عدد من الجهات الحكومية في إفريقيا والمنظمات غير الحكومية المعنية بمحو الأميّة. ويضيف أن استخدامها أفادت منه جمعيات محلية عملت على توظيف الخط العجبي في برامج محو الأميّة، وبرامج التعليم غير النظامية، والتوعية الصحية حول مرض نقص المناعة المكتسبة. وقد ألهمت هذه النتائج الإيجابية بعض المؤسسات التعليمية، مثل جامعة إفريقيا العالمية، ومعهد الخرطوم الدولي للغة العربية، لإطلاق الدورات التدريبية والبرامج الدراسية المتخصصة في الخط العربي الإفريقي، وقد تخرج فيها عدد من الطلاب الذين عملوا على نشره (سميرة، ٢٠٢٤م).

ولا شك أن هذه النجاحات التي حققتها مخرجات مشروع الإيسيسكو لمحو الأميّة بالخط العجبي تستحق الإشادة. وهي إنجازات شكّلت اللبنة الأولى لجهود مستقبلية من قبل جامعة إفريقيا العالمية ومنظمة الإيسيسكو اللتين عنيتا بحوسبة الأبجدية العربية الإفريقية، أي الخطّ العجبي، وفق رموز معتمدة لدى منظمة اليونيكود، ثم إقامة الدورات التدريبية على استخدامه حاسوبياً، والعمل على طباعة العديد من الكتب التي ترجمت إلى اللغات المحلية (أبو بكر ٢٠١٦م، شارف ٢٠٢٤م). فهذه الأبجدية لا تُعَدّ نظاماً موحداً لجميع اللغات، بل مجموعة رموز شاملة يمكن أن يستقى منها لكل لغة رموزها الخاصة، ليتشكل بها نظامها الهجائي الخاص، لكنها ستتقاطع مع غيرها من اللغات في عدد كبير من الرموز. وعلى هذا الأساس تكون الأبجدية العربية الإفريقية شبيهة من حيث المبدأ بالأبجدية الصوتية الدولية (IPA)، التي تتضمن مجموعة رموز صوتية جامعة يستقى منها لكل لغة عدد محدود ليمثل مخزونها الصوتي والصواتي (Phonetic and Phonological Inventory). فالاختلافات الجوهرية بين اللغات الإحدى والعشرين تجعل هذا التوجه علمياً، نظراً إلى أنه من المستبعد أن تستخدم رموزاً موحدة تمثل الخصائص الصوتية والصواتية لكل هذه اللغات على وجه الدقة، وهذا بدوره أدى إلى تحقيق الأهداف الأساسية التي أنشئت الأبجدية العربية الإفريقية من أجلها؛ إذ كانت أداة فعالة في تسهيل اكتساب مهارات القراءة والكتابة، وإحياء الخط العجبي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مدى نجاح أي مشروع كهذا قد يتأثر بعوامل خارجية لا صلة لها بمكوناته أو قيمته العلمية. ومن هذه العوامل: آلية التنفيذ، ومدى تعاون الجهات المعنية والشركاء، وتوافر الموارد اللازمة لتنفيذه. ومثل هذه التحديات يمكن التغلب عليها ومعالجتها دائماً إن كان المشروع مبنياً على أسس علمية متينة قابلة للتكيف. فمن المحتمل جداً أن تظهر نتيجة للتوسع في إحياء الخط العجمي في لغات لم تدرس من قبل أصوات تتطلب رموزاً خاصة لما تتمتع به من خصائص صوتية متباينة. وفي هذه الحال، فإن مبدأ الإيسيسكو وجامعة إفريقيا العالمية في تقنين الرموز لن يقف عائقاً أمام اعتماد رموز تراعي الخصوصية الصوتية لكل لسان على حدة دون فرض لنظام كتابي يعد أكثر انسجاماً مع معظم اللغات المدروسة. وانطلاقاً من هذا التصور القائم على التعددية اللغوية، فإننا نقدم في هذه الدراسة مقترحاً لإحياء الخط العجمي، يقوم على أسس مختلفة في الوسيلة لكنها مكتملة في الغاية للجهود السابقة في إحياء الخط العجمي.

٣-٣ حدود المقاربات السابقة

إن مقترح هذه الدراسة لإحياء الخط العجمي في غرب إفريقيا، وإن بدا في طبيعته المنهجية مختلفاً عن مشروع الإيسيسكو، فإنه مكمل لها من وجهٍ آخر؛ إذ ينطلق من تصورٍ أعمق لمفهوم الإحياء بوصفه مشروعاً معجمياً يتخذ من الصناعة المعجمية منطلقاً بحثياً أشمل، تكون محو الأمية أحد آثاره، لا غايته الوحيدة. فالصناعة المعجمية للغات في غرب القارة الإفريقية لا تطلب لغرض تعليمي للغة العربية لغة ثانية فحسب، بل لكونها خطوة جوهرية لدراسات مستقبلية تعنى بتوثيق اللغات المحلية، واستعادة حضورها الثقافي والتعليمي، والأبعاد النفسية والمعرفية في تصميم المناهج التعليمية. وهذا تباين في المنطلق والمسلك والمقصد عن مشروع الإيسيسكو الذي اقتضى - بسبب كون هدفه الأساس هو محو الأمية - أن يقتصر نطاق المشروع على عدد محدود من اللغات، هي في الغالب لغات جماعات سكانية ذات كثافة عالية، وتنتشر في رقعة جغرافية واسعة تتجاوز حدود الدولة الواحدة، وغالباً ما تكون هذه الدول ذات غالبية مسلمة. أما اللغات التي كانت تكتب بالخط العجمي في أوساط الأقليات المسلمة، فقد بقيت بمنأى عن عناية المشروع. ومن تلك اللغات: الدغبانية، والممبوتلية، والأكانية، والغونجية، والغوان، وغا، وتم، وجولا، وغيرها كثير لم تُدرج في نطاق المشروع، إما لقلة عدد المتحدثين بها، أو لانحسارها الجغرافي، أو لكونها واقعة في دول ذات أغلبية غير مسلمة.

ومما لا شك فيه أن التركيز على اللغات ذات الانتشار الجغرافي والقاعدة السكانية العريضة قد يبدو ملهماً في المشاريع التعليمية؛ إذ يمكن أن يُفضي في ظاهر الأمر إلى نتائج ملموسة تعود بالنفع على ملايين الأفراد. ولكن النظر إلى هذه القضية من منظور إحيائي شامل للخط العجمي



ينبئ عن أن هذه الطريقة تحمل خطراً بسبب أن مثل هذا النجاح الجزئي قد يفضي إلى إغفال إحياء الخط العجمي وتهميشه في لغات الأقليات. فالنجاح المقتصر على إحدى وعشرين لغة أو أكثر بقليل، يرسخ الاعتقاد بأن مهمة إحياء الخط العجمي قد تحققت، ويؤذن بإطفاء شعلة إحيائه لمئات من اللغات في غرب القارة الإفريقية. وهذا الحال شبيه بالمنطق القائل إن العمل على إحياء اللغات ومحو الأمية لا ضرورة له في لغات الأقليات، ما دام أهلها يتقنون لغات أخرى سائدة في المنطقة. ولكن الواجب في هذا السياق أن يكون معيار النجاح ذا بُعد أعم وأشمل، وهو عدد اللغات التي أعيد إحياء الخط العجمي فيها، لا عدد المتحدثين الذين قد يكون لهم حظ من برامج محو الأمية في اللغات السائدة. ومن هنا تبرز ضرورة النظر في واقع لغات الأقليات وما يحيط بها من مخاطر اندثار وتحول لساني، وهو ما سيتناوله المبحث التالي.

٤- واقع لغات الأقليات وخطر التحول اللساني

إن معظم لغات القارة الإفريقية متوزع بين جماعات صغيرة العدد؛ مما يجعلها عرضة للاندثار إما لقلة عدد المتحدثين، وإما لتحولات لسانية متسارعة في هذا العصر نحو لغات أخرى محلية أكثر نفوذاً وهيمنة. وتشير التقديرات إلى أن ما بين ١٠٪ و ٢٨٪ من اللغات المحلية الإفريقية تصنف في دائرة خطر الاندثار الشديد، وتتسع دائرة الخطر إذا اعتمد في التصنيف معيار عدد المتحدثين؛ إذ تعدّ اللغة "غير آمنة" إن كان عدد الناطقين بها يقل عن مئة ألف نسمة (Sands, 2018). وتضم نيجيريا، على سبيل المثال، عدداً هائلاً من اللغات المحلية المتواجدة في نطاقات جغرافية ضيقة وتتفاوت في درجات الحيوية؛ إذ تقدر اللغات التي لا يتجاوز عدد الناطقين بها خمسة آلاف نسمة بنحو مئة وثلاث لغات. وتتفاقم خطورة اندثار بعضها نظراً إلى محدودية النطاق الجغرافي، فمنها ما يُتحدث بها في قرية واحدة فقط كلغة أبون (Abon)، ومنها ما لا يتجاوز نطاقها الجغرافي بضعة قرى متجاورة مثل لغة أبوريني (Abureni) التي يتحدث بها في ثلاث قرى (Sands, 2017).

وتتسم التحولات اللسانية في إفريقيا بسمات تختلف عن أنماط التهديد اللغوي الشائعة في قارات أخرى. ففي حين تتجه حركات التحولات في دول غير إفريقية نحو اللغات الاستعمارية أو اللغات العالمية الكبرى، ينحو التحول في المجتمعات الإفريقية نحو لغات محلية واسعة النفوذ والانتشار على المستوى الوطني كالهوساوية في نيجيريا، والإيوية في توغو. وينشأ هذا التحول إثر عوامل اجتماعية واقتصادية، وتمدنية، ومكانة رمزية ووظيفية تحظى بها اللغات المهيمنة (Sands, 2017). ويضاعف أثر هذه العوامل غياب سياسات لغوية تكفل الحقوق اللغوية للغات المحلية في التعليم والإعلام وغير ذلك من مجالات التداول المؤسسي، وهو ما أعاق كثيراً من جهود إحياء

الدستورية التعدد اللغوي (Wright, 2018; Sands, 2018). فتتسارع في مثل هذه البيئات وتيرة التحول اللغوي ويضعف التوارث اللغوي بين الأجيال. ومن أبرز الأمثلة الدالة على ذلك فقدان لغة إتشين (Ichen) في نيجيريا نحو ثلثي متحدثيها الأصليين بسبب التحول اللغوي إلى لغات مهيمنة في محيطهم (Sands, 2017).

٥- الصناعة المعجمية والإحياء اللغوي

١-٥ دور الصناعة المعجمية في مشاريع الإحياء اللغوي

يجسد افتقار معظم لغات الأقليات الإفريقية إلى الصناعة المعجمية تهديداً لغوياً. فبالإضافة إلى ندرتها، يجد الناظر في كثير من معاجم لغات الأقليات أنها جاءت ثمرة جهود فردية أو بعثات تبشيرية، فغلب عليها غياب المنهجية في بنائها واختيار مداخلها، وقلة الشواهد التي توضح السياق الاستعمالي للكلمات، والبعد عن التصنيف وفق احتياجات فئة معينة (Prinsloo, 2022). وعلى الرغم من ذلك، تظل هناك بعض الجهود المعجمية التي أسهمت في إحياء عدد من لغات الأقليات وحفظها، وكانت أداة لبرامج محو الأمية باللغات المحلية، ودعم المواد التعليمية، وتعزيز الهوية الثقافية، وإكساب اللغة شرعية ومكانة اعتبارية. وقد أثمر عدد من مبادرات إحياء اللغات حول العالم نجاحات ملموسة.

ونشير في ما يلي بإيجاز إلى أثر الصناعة المعجمية في تحقيق ذلك. ففي المكسيك على سبيل المثال، كان لنشر كتاب معجم وقواعد لغة هوفي (Huave) سنة ١٩٨١م أثر إيجابي فاق الجهود السابقة التي لم تنل إقبالاً واهتماماً من أفراد المجتمع لاقتصرارها على ترجمة العهد الجديد (الإنجيل). فقد أشعل الكتاب حماساً في نفوس الصغار والكبار للاعتزاز بلسانهم، والانضمام إلى برامج تعليم اللغة المحلية، وأفضى تدريجياً إلى تمكين اللغة من الحضور في التعليم النظامي (Stutzman and Warfel, 2022). ولو نظرنا كذلك إلى برامج إحياء اللغات في مناطق شمال غرب كندا، لوجدنا أن مطالبة المعلمين الحثيثة بتأليف معجم للغة دوغريب (Dogrib) أدت إلى حضور اللغة في الفصول الدراسية ليتعلم الأطفال القراءة والكتابة بلغتهم الأم، بعد أن كان التعليم حتى سنة ١٩٨٠م مقتصرًا على اللغة الإنجليزية (Kindberg, 2002). وكما هو معلوم في كثير من الدول، فإن اعتماد التعليم بلغة أقلية ما يستوجب وجود معجم لتلك اللغة. فعلى سبيل المثال، تشترط سياسة التعليم في جمهورية الفلبين توفر معجم للغة المراد دمجها في برامج التعليم ذات التعددية اللغوية (Stutzman and Warfel, 2022). ومن الأمثلة الملهمة في إفريقيا ما قام به أعضاء مشروع تدوين لغة



بولي (Buli) من عمل معجمي أُسس لإعداد مواد تعليمية لبرامج محو الأمية، ويسر لإدراجها لتكون ضمن اللغات الأخرى المحلية المعتمدة في التعليم النظامي الغاني (Stutzman and Warfel, 2022).

فللصناعة المعجمية دور محوري في مشاريع الإحياء اللغوي، فيها تُوثَّق ألفاظ اللغة، وتُقدَّر استخداماتها، وتُثَبَّت سياقات استعمالها، ويُحفظ إرثها الثقافي، ويُؤسَّس مرجعية تعليمية. فلا تقتصر وظيفتها على كونها وعاء للألفاظ، بل تخلق للغة حضوراً أكاديمياً ومجتمعياً، وتمنحها وضعاً معتبراً يؤثر في قرارات السياسات اللغوية والتمويل لتعزيز حضورها في شتى المنظومات الثقافية. وقد أشارت (Hinton, 2018) إلى أن من أهم إستراتيجيات إحياء اللغات خلق نطاقات وظيفية لاستعمال اللغة، وتحديث مخزونها اللفظي، وهما إجراءان لا يتحققان إلا بوجود مرجعية معجمية. ولإحياء اللغات وحفظها ثلاث ركائز أساسية: المعاجم، وكتب قواعد اللغة، والتسجيلات الصوتية. فتدوّن المعاجم الألفاظ ودلالاتها، وتضبط كتب اللغة نظامها البنيوي والتركيبي، وتوثّق التسجيلات الصوتية ما لا تثبته الكتابة من سمات صوتية دقيقة للغة (Echerd, 2019).

٢-٥ المعجم الثنائي المزوج بوصفه أداة تعلم وإحياء

تطورت تقاليد الصناعة المعجمية للغة الثانية على نحو تدريجي في القرن العشرين مع ظهور معاجم خاصة لمتعلمي اللغات الثانية، وهو تطور يعكس إدراك المعجميين لحاجة الدارسين إلى موارد تعليمية مناسبة لاستخدامها لفهم نصوص اللغة الهدف، أو الاعتماد عليها لإنتاج رسالة لغوية بها (Humble, 2001). فيجسد المعجم منطلقات واضعه الإيديولوجية، ومبادئه التربوية، وأولوياته التعليمية (Atkins & Rundell, 2008). فيبدأ بتحديد نطاقه وغايته: أهو عام، أم تعليمي، أم ثنائي اللغة، أم متخصص في حقل معين.

إن معرفة خصائص الفئة المستفيدة من المعاجم خطوة جوهرية عند التخطيط لأي مشروع معجمي؛ إذ تختلف باختلاف المستويات، على سبيل المثال، بنية المداخل، وكمّ المدخلات، ونوع الأمثلة الواردة في معاجم للناطقين الأصليين عن تلك التي أُلِّفَت لمتعلمي اللغة الثانية أو الأطفال (Atkins & Rundell 2008). وتُصنَّف المعاجم في حقل اللغة الثانية بحسب وظيفتها والفئة التي وُضعت لأجلها إلى ثلاثة أنواع رئيسة: معاجم المتعلمين الأحادية اللغة (Monolingual Dictionaries)، والمعاجم الثنائية اللغة (Bilingual Dictionaries)، والمعاجم الثنائية المزدوجة (Bilingualized Dictionaries). فأما المعاجم الأحادية اللغة، فتؤلَّف لمتعلمي اللغة الثانية معتمدة في صياغة شروحاتها على مفردات بسيطة وواضحة، وتشتمل على العبارات الاصطلاحية والمتلازمات اللفظية، بالإضافة إلى إيراد أمثلة من الاستعمال الواقعي المعاصر تبرز المعنى في سياقات متعددة. وأما المعاجم ثنائية

اللغة، فتقوم على تحقيق التكافؤ بين اللغتين دعماً لوظيفتي الفهم (Decoding)، والإنتاج (Encoding). وأما المعاجم الثنائية المزدوجة، فهي التي يُقدّم فيها التعريف باللغة الهدف مع إيراد المقابل باللغة الأم للمتعلم (Laufer and Melamed, 1994; Atkins & Rundell 2008). ومن خلال المواءمة الدقيقة بين تصميم المداخل المعجمية وأغراض المستخدمين يضمن المعجمي وضوح المادة وسهولة الانتفاع بها وفاعليتها التعليمية. وفي سياق إحياء لغات الأقليات، يتعين على المعجمي إحكام الإطار المنهجي لبناء المعجم؛ إذ يتجاوز المعجم حد الوظيفة التعليمية ليكون في الوقت ذاته وسيلة لتدوين اللغة وحفظ تراثها الثقافي من الاندثار.

وتمثل المقاربة المعجمية لإحياء الخط العجمي حجر الأساس لجهود تعليمية مستقبلية تروم محو الأمية في لغات الأقليات المسلمة. فثمرة العمل المعجمي ليست مجرد توثيق للغة، بل هي أساس علمي لا غنى عنه في مجال البحث اللساني بنوعيه: النظري والتطبيقي. فالصناعة المعجمية ركيزة أساسية في مساعي الإحياء اللغوي، لا سيما حين يشترط وجود معجم لإقرار استخدام لغات الأقليات في التعليم النظامي؛ إذ يثبت المفردات ويقنن صيغها واستعمالاتها، ويضبط الرسم الإملائي، ويمثل مرجعاً موثوقاً تستقى منه المواد التعليمية، وتنطلق منه حركة التأليف والترجمة. وبه تتجدد صلة اللغة بالواقع المعاصر عبر توليد الألفاظ، وتوسيع الدلالة، والاقتراض، والاشتقاق وسائر الوسائل التي يجيزها نظامها الصرفي. وإذا كانت الصناعة المعجمية للغات الأقليات المسلمة تؤسس لوجود مرجعية لغوية، فإنها تكتسب أبعاداً تعليمية وثقافية إضافية حين تكون ثنائية اللغة؛ لا سيما باعتبار ما للعربية في المجتمعات المسلمة من حضور على الصعيدين الديني والتعليمي. وبالنظر إلى مجتمعات غرب إفريقيا التي استخدمت الخط العجمي تاريخياً، نجد أنها تنتهي إلى بيئة ذات صلة وثيقة باللغة العربية التي تُعدُّ بالنسبة إليها لغة تَعَبُد ذات حضور يومي دائم، ولو في حده الأدنى، مما يُولد تطلّعاً إلى تعلمها وإتقانها. ومن ثَمَّ، فإن السعي إلى إحياء الخط العجمي إذا اقترن بهدف محوري يتمثل في تسهيل تعلم العربية، لا يعزز فقط من فرص قبوله المجتمعي، بل يحقق أيضاً حضوراً وظيفياً ورمزياً يجمع بين الحاجة العملية والانتماء الديني والثقافي.

ومن هذا المنطلق تقترح هذه الورقة أن يقترن إحياء الخط العجمي في غرب إفريقيا بمقاربة معجمية يكون فيها تعلم اللغة العربية هدفاً تعليمياً موازياً، لا سيما أن الخط العجمي - وإن خضع لبعض التعديلات - يظل في جوهره خطاً عربياً له جذوره التاريخية في تلك البيئات، وأن معظم الناطقين باللغات التي كُتب بها الخط العجمي مسلمون، يُكُون للعربية محبة خالصة، ويتطلعون إلى تعلّمها. وهو ما يجعل الجمع بين إحياء الخط العجمي وتعليم العربية سبيلاً لتعزيز نجاح المشروع



وقبوله المجتمعي؛ إذ يحقق مبدأ "الدافعية القصوى" (Maximum Motivation)، الذي ينص على أن نجاح أي نظام كتابي واستمرار تَبَيُّه داخل مجتمعٍ ما مرهونٌ بمدى شعور أفرادهِ بالانتماء إليه، وارتباطهم الوجداني به (Smalley, 1964). فليس كافياً أن يتصف النظام الكتابي بالعملية وسهولة التعلم، بل لا بدّ أن ينسجم مع تفضيلات المجتمع الثقافية واللغوية ليضمن بذلك استمراره على المدى البعيد.

وانطلاقاً من هذا التصور لواقع لغات الأقليات في غرب إفريقيا، تبرز الحاجة لاختيار بناء معجم ثنائي مزدوج (اللغة المحلية – اللغة المحلية – اللغة العربية) يجمع بين وظيفتين متكاملتين: توثيق اللغة المحلية وتقنين كتابتها، وإحياء الخط العجمي بوصفه أداة كتابة أصيلة في هذه المجتمعات. وفي هذا النموذج لا يقتصر استخدام الخط العجمي على المداخل، كما هو الحال في المعاجم الثنائية التقليدية، بل تحرّر به التعريفات والشواهد وسياقات الاستعمال، متبوعة بمقابلته العربي، فيغدو الخط العجمي بذلك وسيلة لممارسة الكتابة، وترسيخ الألفة البصرية به، وإنتاج محتوى غني يصلح للتدريس والتأليف عمومًا. ويترتب عن هذا المحتوى التعليمي المقدم باللغة الأولى للناشئة أثرٌ معرفيٌّ تراكميٌّ يزيد من دافعية المتعلمين؛ إذ إن البدء بتعلّم القراءة بالخط العجمي في اللغة الأم يزيل عبء عدم فهم دلالة المقروء، ويؤسس لنقل إيجابي لاحق إلى العربية يختزل أعباء الحمل المعرفي المتعلق برسم الحروف، وتغيّر الشكل، والتهجئة، والوعي الصوتي، فينصرف التركيز بسبب الألفة إلى اكتساب المفردات، وفهم المعنى، والطلاقة القرائية. وتكمن أهمية هذه المقاربة المعجمية كذلك في أن فائدة المعجم لا تقتصر على متعلمي العربية فحسب، بل تشمل جميع أفراد المجتمع، من صغار وكبار ممن لا يهدفون بالضرورة إلى تعلمها. فيكون لهم المعجم مورداً معرفياً لبناء مجتمع قارئ بلغته وخطه؛ إذ تستثمر هذه المقاربة أيضاً المهارات القرائية التي يمتلكها معظم أفراد المجتمع الذين لهم بفضل تمرسهم بقراءة القرآن في الكتابات حفظ من المعرفة بالقراءة بالحرف العربي، فتكون نقطة انطلاق لاكتساب كفاءة قرائية جديدة بلغاتهم المحلية، واستعادة للعلاقة بين المجتمع ولغته المكتوبة.

3-5 المعالم الرئيسية لمسار بناء المعجم الثنائي المزدوج لإحياء الخط العجمي

رغم أن مقصد هذه الورقة ليس تقديم دليل إجرائي تفصيلي لبناء معاجم لغات الأقليات، فإن الإشارة بإجمال إلى بعض المعالم الرئيسية لمسار العمل المعجمي أمر لازم لتكوين تصور شامل يبين للقارئ بعض إجراءات التوثيق وبناء المعجم. ويُستهلّ هذا المسار بجمع المادة المعجمية وفق منهجية منظمة في طريقة الجمع والتصنيف والتدوين. ومن أبرز أساليب الجمع التي أثبتت التجارب كفاءتها منهج الورش الدلالية (Moe, 2007) الذي تُسند فيه إلى مجموعات من الباحثين مجموعة من

الحقول الدلالية لتتولد من خلالها سلسلة من المفردات المترابطة، ويتجنب التكرار. وتتميز هذه الطريقة عن الطريقة الألفبائية بسرعة توليد المفردات؛ إذ تؤدي كل كلمة دور المثير لاستحضار غيرها، إلا أنها تظل قاصرة عن الإحاطة بمعظم الوحدات المعجمية. ومن ثم، ينبغي أن تستكمل هذه المرحلة بالتدوين المستمر لكل ما يسمعه المعجمي من مفردات متداولة في مختلف المواقع اللغوية، ولكل ما يراه حوله متجولاً في البيئة المحلية (Stutzman and Warfel, 2022)، مستعيناً كذلك، لإثراء قاعدة البيانات، بقائمة منظمة (Summer Institute of Linguistics (SIL) المقارنة للمفردات الإفريقية، التي تشتمل على ١٢ حقلاً دلاليًا يندرج تحتها ١٧٠٠ مفردة باللغة الإنجليزية والفرنسية (Roberts and Snider, 2006). وفي حال افتقار اللغة إلى مدونة نصية تُستقى منها المفردات والتعبيرات، ينبغي الشروع في بناء مدونة شفوية يُسجل فيها طيف واسع من الأنماط الخطابية المتداولة في المجتمع، لتكون مادة للمعجم. ومن الأساليب التي يمكن اللجوء إليها، لا سيما إن كان نظام اللغة على المستوى الصوتي أو المقطعي محدوداً، التوليد الحاسوبي للمفردات المحتملة في اللغة وفق نظامها الصوتي والمقطعي، ثم عرضها على مجموعة من مستشاري المشروع من متحدثي اللغة لإثبات المستعمل منها وحذف المهمل (Van den Berg, 2012).

وفي مرحلة إعداد قاعدة البيانات، فإنه من الضروري اعتماد منصات متخصصة في الصناعة المعجمية، مثل منصة FieldWorks Language Explorer (FLEEx) ومنصة Living Dictionary، لما تتيحه من عمل تعاوني، وتخصيص لحقول إلزامية وأخرى اختيارية تنظم محتوى المداخل، ودعم للأنظمة الكتابية، وتمكين من إرفاق الملفات الصوتية والصور، وإصدار نسخة قابلة للنشر العام، أو موجهة لفئة معينة يُنتقى فيها من محتوى المداخل ومستوى التفصيل ما يناسبها. وينبغي أن يشتمل كل مدخل معجمي على رسم إملائي يُبين عن الاختلافات الدقيقة في الصوائت والنغم، وتعريف واف يبرز التنوع الدلالي للكلمة، وما يتصل بها من خصائص صرفية ونحوية، مثل قسم الكلمة النحوي، والجنس اللغوي، والصيغ المختلفة، والتعدي واللزوم، والقيود الدلالية التركيبية، إضافة إلى المعاني الثانوية المرتبطة بالعبارات الاصطلاحية والمتلازمات اللفظية. ويقتضي العمل المعجمي كذلك تخطيط بنية كبرى (Macrostructure) تحدد النظام العام لترتيب المداخل، وتشتمل على مادة تمهيدية توضح للقارئ النظام الكتابي، والتسلسل الأبجدي، ومعاني الرموز والاختصارات، وملاحق تفسيرية تتناول الخصائص النحوية والصرفية والصوتية للغة. أما فيما يخص تعليم العربية بوصفها لغةً ثانيةً، فيضاف ملحق تعليمي يُبتدأ فيه بالمفردة العربية، ثم يُذكر مقابلها في اللغة المحلية، بالإضافة إلى شواهد عربية تعليمية تعزز الفهم الدلالي وتيسر الانتقال بين اللغتين على المستوى المعجمي.



وعلى هذا النحو يتحقق بالمعجم هدفان متلازمان: الأول، تعزيز استخدام اللغة المحلية ضمن نظام كتابي مألوف له امتداد تاريخي في البيئة نفسها، فتستعيد به مكانتها بوصفها المصدر المعرفي الأول داخل المجتمع. وأما الثاني، فيتمثل في تيسير تعلم اللغة العربية عبر معجم تكون فيه اللغة الأم المصدر الدلالي التفسيري في نظام كتابي مألوف يخفف العبء المعرفي، ويغني المتعلم عن اللجوء إلى معاجم كتبت بلغات أجنبية مهيمنة لا تمت بصلة إلى النظام الكتابي للغة الهدف. وعلاوة على ذلك، فإن المعجم الثنائي المزدوج لا يعد أداة تعليمية فحسب، بل هو مرجع لغوي متكامل تسهم مداخله وشواهد في تطوير المناهج التعليمية وإثرائها. وهو يشكل مصدراً للبحث في ميادين اللسانيات النظرية، والتاريخية، والتصنيفية، لما يقدمه من تمثيل للأنماط الصوتية، والصرفية، والتركيبية، والدلالية، والتداولية في اللغة، ويمكن الباحثين من تتبع التغيرات التاريخية التي طرأت على اللغة المحلية، سواء أكانت ذاتية أم تُعزى إلى أثر الخط العجمي.

٦- المهام المكتملة في مشروع إحياء الخط العجمي

يعنى هذا القسم باستعراض عدد من المقترحات التي تسهم في تعزيز جهود إحياء الخط العجمي ومحو الأمية، وإن كانت بطبيعتها لا تندرج ضمن الصناعة المعجمية والثنائية اللغوية، غير أن الغرض من إيرادها هنا هو تأكيد لأهمية وجودها بجوار أي مقارنة معجمية تهدف إلى الإحياء اللغوي.

٦-١ تطوير كتب تمهيدية وتعليمية بالخط العجمي

إن من أولى الخطوات الأساسية في مشاريع إحياء اللغات إعداد كُتُبَات تمهيدية وقصص قصيرة بالخط العجمي، تُوجّه إلى المتعلمين من مختلف الفئات العمرية، وذلك بغية تيسير اكتساب مهارات القراءة والكتابة بلغاتهم الأم، لا سيما لأولئك الذين لم يحظوا بفرصة التعليم النظامي أو انقطعوا عنه مبكراً. وقد أثبتت تجربة الإيسيسكو، وفقاً لتقرير (Chtatou, 2010)، أن هذه المبادرة حققت أثراً إيجابياً في عدد من المجتمعات الإفريقية.

ومن الضروري أن تعنى هذه المواد التعليمية بمحتوى له صلة مباشرة بواقع المجتمعات المحلية واهتماماتها، وألا تقتصر على نصوص مترجمة من ثقافات خارجية قد تُفاقم فجوة المعرفة. ومن الموضوعات التي تجد قبولا في نفوس الناشئة في قبائل غرب إفريقيا القصص التاريخية، والحكايات الشعبية، وسير الزعماء، والأساطير المتداولة، وكذلك الروايات التي تتناول أصول العادات الثقافية. ومن المهم أن تُراعى في هذه المواد بساطة التمثيل الصوتي في النظام الكتابي

للحرف العجبي؛ إذ إن للشفافية الصوتية أثراً في تيسير تعلم القراءة والكتابة لدى المتعلمين المبتدئين (Rogers, 1995; Dawson, 1989; Grenoble & Whaley 2006)؛ فلا تترك الصوائت لسليقة القارئ بل يجب تمثيلها في النظام الإملائي لتقليل الاعتماد على إستراتيجية التنبؤ السياقي التي قد تخون المتعلم كثيراً في لغات يكون فيها للصوائت جملٌ وظيفي عالٍ يؤدي إلى وجود احتمالات لمعان قد تصل إلى عدد الصوائت في اللغة.

ولا يخفى على المهتم بقضايا التعليم أن التكرار المنتظم للقراءة والكتابة يسهم في ترسيخ الكفايات اللغوية لدى المتعلمين، بل يخلق علاقة وجدانية بين المتعلم ولغته الأم بوصفها وسيلة للمعرفة. وتظهر لنا المداومة على القراءة والكتابة نماذج حية في المجتمعات الإفريقية المسلمة حيث أدت المواظبة على تلاوة القرآن إلى اكتساب طلاقة قرائية للنظام الكتابي العربي. ومن هنا فإن إحياء الخط العجبي له أفضلية في تيسير عملية تعلم القراءة والكتابة؛ إذ يستفاد من الذاكرة الصوتية والبصرية المكتسبة من تلاوة القرآن الكريم، ويخفف من العبء الإدراكي الذي يحدث عند تعلم نظام كتابي جديد. وسيكون لهذا النقل الإيجابي أثر في تحويل الخط العجبي من أداة ينحصر استخدامها في الفضاء الديني إلى أداة تعليمية ووظيفية تمهد لحضور أعم للغات المحلية.

٦-٢ بناء المناهج التعليمية

فإذا تم إعداد عدد من الكُتَيْبَات التعليمية التمهيدية، وبلغ عدد من يحسن القراءة والكتابة بخط العجبي حدًا معتبرًا، أمكن حينئذ الشروع في بناء منهج تعليمي متكامل، ليقدّم في البيئات التي تتواجد فيها مدارس عربية وإسلامية قائمة. وينبغي أن يتضمن هذا المنهج مواد تعليمية تشمل موضوعات متنوعة مثل النحو، والفهم القرائي، والكتابة، والرياضيات، والعلوم، وغير ذلك من ضروب المعرفة في شتى المجالات. ومن المرجح أن عملية دمج تعليم الخط العجبي في النظام التعليمي الرسمي لن تواجه ممانعة أو مقاومة في أقاليم غرب إفريقيا التي يشكّل فيها المسلمون الأغلبية الحاكمة على مستوى الدولة أو على صعيد الحكم المحلي. وأما في المناطق التي تتولى فيها أغلبية غير مسلمة مسؤولية اتخاذ القرارات التعليمية وتصميم المناهج، فإن محاولة اعتماد الخط العجبي في المؤسسات التعليمية قد تُواجه بمعارضة مؤسسية أو تحفُّظ مجتمعي. ففي مثل هذه البيئات، يُستحسن أن يُعَد الأمر إلى مؤسسات تعليمية خاصة تُعنى بتدريب المتعلمين على استخدام الخط العجبي. ويمكن على صعيد مواز أن تنشأ، في عموم أرجاء غرب إفريقيا، برامج لمحو الأمية، تستهدف الرجال والنساء الذين تجاوزوا سن الدراسة النظامية، ولا سيما أولئك الذين لم يتيسر لهم امتلاك الكفايات الأولية في القراءة والكتابة بأي لسان. ونظرًا إلى ما حققته منظمة الإيسيسكو من نجاح ملحوظ في مشروعها لمحو الأمية بخط العجبي، فإن المنهج الذي اعتمدته هذه المنظمة في تطوير



برامجها يمكن أن يكون نموذجاً يُستَرشد به في بناء مناهج تعليمية في شتى مجالات المعرفة تتناسب مع الخصوصيات اللغوية والثقافية للمجتمعات المحلية في أرجاء غرب إفريقيا.

٦-٣ إعادة طباعة الوثائق التاريخية وإتاحتها للمتعلمين

ومن المقترحات التي لا تقل أهمية، ضمن هذا المسعى الإحيائي، تحقيق مخطوطات الخط العجبي المحفوظة في الأرشيفات وطباعتها، ونشرها على نطاق واسع للمتعلمين. ذلك أنها، إلى جانب الكتيّبات التعليمية التمهيدية، ستكون رافداً معرفياً له أثره الإيجابي في قلوب أفراد تلك المجتمعات حين يدركون أن صفحات من تاريخهم، وسيراً لأسلافهم، ومُتوتناً من أديهم قد دُوّنت بلغاتهم باستخدام الخط العجبي. وفي حين تعدّ الكتب التعليمية ملائمة للأطفال والمبتدئين، فإن قراءة نصوص تاريخية وأدبية كتبها الأسلاف ستكون بالنسبة إلى الكبار، دون شك، حافزاً للاعتناء بترائهم والتفاعل مع نظامه الكتابي العربي، مما يعزز من قيمته في أعين المتعلمين، ويمنحهم دافعاً لإتقانه وتداوله. فيمكن الاستفادة من هذه الوثائق في أنشطة تعليمية غير نظامية كخلق العلم في المساجد والفعاليات الثقافية التي تستهدف الشباب وكبار السن. ويمكن أن يستفيد منها المجتمع الأكاديمي، لا سيما أقسام اللغة العربية، واللسانيات، والتاريخ، والدراسات الإسلامية، والأنثروبولوجيا، لتفتح آفاقاً إضافية في الدراسة والبحث العلمي. إن تحقيق هذه الوثائق وإعادة طباعتها وتوفيرها للمتعلمين وأفراد المجتمع، كل ذلك يتيح أمامهم فرصة للتعرف على تاريخهم من مصادره الأصيلة دون الحاجة إلى اللجوء إلى مصادر وسيطة قد يشوبها ما يشوبها من التحيز والاختزال.

٧- آفاق المقاربة المعجمية

يسلط هذا القسم الضوء على أبرز التطلعات المرجوة من المقاربة المعجمية الموصى بها، من خلال الوقوف على النجاحات المتوقعة، والمكتسبات التي قد تجنيها مجتمعات الأقاليم الإسلامية في غرب القارة إن أعيد إحياء الخط العجبي على نحو مستدام وفق هذه المقاربة. ولا بدّ من الإشارة، ابتداءً، إلى أن الأهداف التي سعى مشروع الإيسيسكو إلى تحقيقها تُعدّ ركائز رئيسة لأي مسعى جاد يروم إحياء الخط العجبي لمحو الأمية في الأقاليم الإسلامية. وإن اختيارنا لمقاربة أخرى لا يعبر عن رفض لتلك الأهداف، ولا ينطلق من رغبة في معارضتها، وإنما هو سعي إلى تحقيقها، إلى جانب أهداف أخرى.

إن إحياء استخدام الخط العجبي، حتى في البيئات التي تهيم فيها اللغات الاستعمارية كلغات للقراءة والكتابة، ليس ضرباً من التمني، بل هو أمر من المرجح نجاحه، وذلك لوجود عدد

بأنه حدث يمكن ملاحظته، ويكون للغة المكتوبة فيه دورٌ مركزيٌّ. والأحداث القرائية ليست بمعزل عن أي سياق، بل هي متأصلة في سياقات اجتماعية وثقافية، وتتشكل وفقاً للقيم والأعراف والغايات السائدة التي يتبناها المجتمع. فعلى سبيل المثال، تعدّ قراءة رسالة أو كتابتها، أو ملء استمارة، نشاطاً قرائياً، إلا أن وجوه ممارسته تختلف من مجتمع لآخر، تبعاً لممارسات قرائية تتأطر وفقاً لخلفية ثقافية واجتماعية ودينيّة خلال هذا المنظور، لا يختزل مفهوم محو الأمية في إتقان مجموعة من المهارات الإجرائية/الشكلية، بل ينظر إليه كممارسة تؤطرها الخلفية الثقافية والاجتماعية للمجتمع. وفي غرب القارة الإفريقية، ثمة جملة من الأحداث القرائية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالخط العجمي، وتكون له بيئة خصبة لإحيائه، ومن أبرزها على سبيل المثال لا الحصر: قراءة نصوص دينية بصيغة الخط العجمي لمعاني القرآن الكريم والحديث الشريف والأدعية والأذكار. وفضلاً عن ذلك، يعدّ الخط العجمي وسيلة لأنشطة قرائية توثق السير ويستعاد بها إحياء ممارسة تدوين التراث الأدبي الشفهي الذي غاب منذ عقود.

١-٧ الأزواج الكتابية

إن إحياء الخط العجمي للغات في غرب إفريقيا، لا سيما تلك التي اتخذت من الأبجدية اللاتينية نظاماً للكتابة، لا يعني محاولة لإقصاء النظام القائم، بل يؤدي إلى نشوء حالة من الأزواج الكتابية يتعايش فيها نظامان كتابيان لخدمة لغة واحدة. إن حالة الأزواج الكتابية لا تُعدّ مجرد ظاهرة لغوية كتابية، بل تبرهن على انتماء ديني أو معرفي أو سياسي، كما هو الحال على سبيل المثال في بلاد الهند، حيث يرتبط الحرف العربي بالإسلام، ويشير الحرف الديوناكري (Devanagari) إلى ارتباط بالهندوسية (Ferguson 1996; King, 1998). ففي البلاد الناطقة بالإنجليزية في غرب إفريقيا، سيكون للخط العجمي حضور وسط أنظمة كتابية متأثرة بالنمط الإملائي الإنجليزي (للتوسع انظر: Hudu, 2021). وكذلك الحال في الدول الفرنكوفونية حيث سيجاور نظاماً إملائية تأثرت بالأبجدية الفرنسية وتقاليدها الكتابية. ويعدّ هذا الأزواج مرآة لمجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية واللغوية والدينية التي أسهمت عبر قرون في تشكيل الهوية الثقافية، ويكشف عن التأثيرات السياسية، والتحويلات التاريخية التي مرت بها شعوب المنطقة منذ الحقبة السابقة لدخول الإسلام وحتى عصر الاستعمار وعصر ما بعد الاستقلال.

٢-٧ تدوين تاريخ شعوب غرب إفريقيا

إن جانباً كبيراً من تاريخ شعوب غرب إفريقيا، منذ القرن الثاني عشر الميلادي، قد كُتب بالحرف العربي، سواء في نظامه العربي أو نظامه المحلي العجمي، ولا تزال آلاف من المخطوطات لهذا التدوين



متنوعة من حيث الشكل والمضمون محفوظة في خزائن أرشيفات منتشرة في أرجاء إفريقيا (Ngom, 2017). ولم تحظ هذه المخطوطات، إلى وقتنا الحاضر، بعناية تليق بها إلا من قبل طائفة محدودة من المؤرخين واللغويين وعلماء الأنثروبولوجيا. وتظهر مراجعة الدراسات الأدبية لما كُتب حول الخط العجبي، ومنه ما أُشير إليه سابقاً في هذه الورقة، أن جل من اشتغلوا بدراسة هذا التراث على مدى عقود ليسوا من أبناء المنطقة وغير منتسبين إليها لسائاً، وهو ما يعني غياب التمثيل الذاتي لأصحاب هذا التراث عن المشهد العلمي. ومن الإنصاف، الافتراض بأن هذا الغياب قد يُعزى إلى ندرة المهتمين عمومًا بهذا الميدان الحاملين همّ إعادة إحياء الخط العجبي، لا سيما من أبناء الناطقين الأصليين بلغات غرب إفريقيا، لا لعسر مادتها ولا لندرتها. ومن هنا تظهر الحاجة الماسة إلى إحياء القراءة والكتابة بالخط العجبي؛ إذ ستشكل دافعاً قوياً للناطقين الأصليين من أبناء المنطقة للإقبال على استكشاف ودراسة مضامين تراثهم المكتوب، والانخراط في الإنتاج المعرفي في هذا الحقل.

٣-٧ إعادة كتابة تاريخ غرب إفريقيا

لا يقتصر أثر إحياء الخط العجبي على استعادة وسيلة كتابية، بل يتجاوز ذلك ليغدو رافداً للجهود الرامية إلى تصحيح المفاهيم الخاطئة والتحييزات الثقافية التي تضمنتها أعمال التوثيق التي أنجزها بعض الباحثين الأوروبيين في الحقبة الاستعمارية. ولعل من أبرز تلك التحريفات الزعم القائل بأن الشعوب الإفريقية لم يكن لها تاريخ مدون يُذكر قبل قدوم المستعمر الأوروبي، وهي دعوى باطلة طالما بذل عدد من الباحثين، الذين درسوا الخط العجبي، جهوداً في نقضها تصريحاً أو تلميحاً (انظر للتوسع: Mumin, 2014).

إن الدراسة الموضوعية والمنهجية للخط العجبي، وهو أمر ستيسره حركة إحيائه وانتشاره، كفيلة بأن تثرى فهمًا واقعيًا لتاريخ الشعوب في غرب إفريقيا قبل الحقبة الاستعمارية من عدة جوانب تشمل علوم اللغة والأدب والدين والثقافة والنفس والاجتماع والسياسة والتجارة والفنون وشتى شؤون الحياة اليومية للمجتمع. فعلى المستوى اللساني، ستمكّن دراسة الخط العجبي، على سبيل المثال، الباحثين من الكشف عن آثار الصلة التاريخية التي نشأت بين اللغة العربية وبعض لغات القارة الإفريقية، ولا سيما على المستوى المعجمي والأدبي. أما على المستوى الثقافي، فمن المسلّم به أن الممارسات القرائية تؤثر بشكل مباشر في التكوين الثقافي للمجتمعات، ولما كان حضور العلوم العربية قد تراجع في الحياة المعرفية لهذه المجتمعات، تضاءلت معه مظاهر ثقافية عربية كانت قد اكتسبت على مر عقود من التفاعل مع النصوص العربية، وشكلت جزءاً أصيلاً من

٧-٤ تسهيل قراءة وفهم النصوص الدينية

لا ريب أن محو الأمية بالرسم العجمي يورث - إلى جانب كافة المنافع الحياتية، التي تُجنى من خلال تعلم أي نظام كتابي - غاية أسى تتمثل في كونه مدخلاً يتيسر بمعرفته اكتساب مهارة القراءة والكتابة باللغة العربية، فيكون بذلك عمق فهم وإحكام صلة بكتاب الله وسنة نبيه - صلى الله عليه وسلم - وسائر النصوص الإسلامية. وهذه الغاية هي مطلب كثير من المسلمين حال دونها أميهم باللغة العربية. وفي الواقع، فإن المجتمعات الإسلامية التي تستخدم الخط العجمي في كتابة لغاتها المحلية، تستخدم الكتابة باللغة العربية على وجه الخصوص لأغراض دينية، وأدبية، وهذا ما أشار إليه (Hunwick, 1997, p. 210) بقوله "في العصر الراهن، لا يزال العلماء المسلمون يستخدمون اللغة العربية في كتاباتهم الجدلية العقدية، وفي تأليف الكتب التعليمية الإسلامية، وفي الأشعار التي يكتثرون من نظمها في مدح النبي - صلى الله عليه وسلم - ومدح علماء الصوفية، أو في رثاء الأصدقاء والزلاء والأعيان الراحلين. بل إن النصف الثاني من القرن العشرين شهد انتشاراً أوسع للعربية بوصفها لغة للأدب والتواصل الكتابي العام، رغم ارتفاع معدلات محو الأمية بالإنجليزية أو بلغات إفريقية أخرى".

وكثيراً ما ظل استخدام اللغة المحلية لغة تفسيرية وسيطة في المساجد وحلقات العلم ممارسة شائعة في غرب إفريقيا، ولا سيما في شهر رمضان، لشرح معاني القرآن الكريم من خلال كتب التفسير، التي لم تكن ممارسة شفوية فقط، بل كانت وما زالت نصّاً مكتوباً بين السطور وهوامش المخطوطات العربية. ولكن المقدرة على قراءة هذه النصوص لا يمتلكها إلا من لازم التعليم الإسلامي لسنوات عديدة، كما هو الحال في مجتمع الكانوري في نيجيريا، حيث يكون البدء في اكتساب القراءة والكتابة بلغة الكانمبو أو ما يسمى بـ "ترجمو" بعد أن يتم طالب حفظ كتاب الله تعالى، ويمتلك معرفة متقدمة باللغة العربية (Bondarev & Tijani, 2014). ولا يبلغ هذه المرحلة كثير من أبناء المجتمع الكانوري، نظراً إلى التحاقهم بالتعليم النظامي الحكومي الذي قد يكون متاحاً في مواطنهم أو يتطلب منهم الانتقال لمناطق أخرى، وقد تكون ذات أغلبية غير مسلمة، فلا يكون لهم حظ من التعليم الإسلامي إلا معرفة يسيرة بأساسيات اللغة العربية، وحفظ لما تيسّر من كتاب الله تعالى. وبناء على هذا الواقع التعليمي الذي يُعزى إليه حرمان الأغلبية من تعلم القراءة والكتابة بلغتهم الأم، ومن الاستمرار في تعلم اللغة العربية والعلوم الإسلامية، فإنه من الأحرى أن يُتخذ نهجاً مغايراً يتمثل في الدعوة إلى جعل العناية بتعليم مهارات القراءة والكتابة باللغة الأم في المرحلة الأولى من التعليم الديني لتكون مرحلة وسطى لانتقال تدريجي نحو تعلم اللغة العربية لاحقاً. فتعلّم مهارات القراءة والكتابة باللغة الأم يُتيح للمتعلم التفاعل مع لغة يمتلك مخزوناً واسعاً من



مفرداتها، ومعرفة بتوظيف تراكيبها؛ مما يُسهّم في تقليل التوتر ومنح الثقة والشعور بنجاح ملموس يكون له دافعاً نحو تعلّم المزيد عن لغة حية تمارَس في محيط مجتمعه، لا سيما إن كان للرسم العجبي حضور فعال تدعمه القيادات التربوية والإسلامية، وتشارك فيه الأسر بصفتهما ركناً رئيساً في تكوين الانتماء الديني والثقافي لأبنائهم من خلال قراءة القصص والنصوص الدينية المكتوبة بالخط العجبي. ومن شأن هذا أن يسهل الانتقال لتعلم اللغة العربية ويزيد من الدافعية والإقبال عليها، ويقلل من الإحباط الذي قد يواجه متعلم لغة ثانية غير مألوفة له كلياً، نظراً إلى التمهيد الذي تم عبر تعلّم قراءة وكتابة اللغة المحلية بالرسم العجبي، وكذلك المحتوى الديني للدخل اللغوي الذي تعرّض له الطالب بلغته الأم، وهو الغرض الرئيس لتعلّم اللغة العربية لدى المسلمين الناطقين بالعربية لغة ثانية. وبما أن الواقع التعليمي يفرض على غالبية الطلبة الالتحاق بالنظام الحكومي الذي لا محلّ فيه للحرف العربي، فإن تبني نهج تكاملي ثنائي اللغة ينطلق في مراحل التعليم المبكرة من تعلّم مهارات القراءة والكتابة باللغة الأم نحو تعليم لاحق للغة العربية، سيؤدي إلى تعزيز استدامة المهارات القرائية المكتسبة للغة الثانية، لا سيما إن كان للخط العجبي حضور فعال في شتى مجالات الحياة العامة ليحدث بهذا اعتياد وترسيخ يحول دون تراجع أو نسيان لمهارات القراءة والكتابة باللغة العربية. وإن في هذا التدرج، لِن حال الواقع التعليمي دون استمراره في تعلم العربية، انتقالاً تصاعدياً من الاعتماد على الشروح المترجمة بالخط العجبي إلى قراءة للنصوص العربية الأصيلة نفسها. ويتحقق بفضل التمكن من القراءة بالخط العجبي بناءً جيل قادر على البحث والتعلم الذاتي للعلوم الشرعية.

٥-٧ إحياء الموروث الأدبي والحفاظ على اللغات

إن في إحياء الخط العجبي وما يصاحبه من اكتساب للغة العربية مدخلاً ييسر للناشئة والدارسين مطالعة نتاج قرون مضت من تراث أدبي ذي طابع إفريقي وُثِّقَت من خلاله، بلغة عربية وبرسم عجبي، جوانب من حياة الشعوب الإفريقية وعاداتها وتقاليدها. ومن هذا المنظور، فإن حالة الازدواج الكتابي اللاتيني تعدّ ظاهرة تتجاوز البعد اللساني، لتكون أداة لإحياء تراث أدبي فريد واستكشاف أجناس أدبية وأنماط تعبيرية غيّبتها آثار الحقبة الاستعمارية. ولا يتوقف هذا الإحياء عند حدود دراسة ما كان قد كتب بالعربية أو العجمية، بل يمهد لإبداعات أدبية جديدة، تتخذ من الخط العجبي وسيلة للتعبير، وتعزز حضور اللغات المحلية في المشهد الثقافي المعاصر. وعلى الرغم من أن بعض اللغات المحلية في غرب إفريقيا لا تواجه خطر الانقراض من منظور عدد المتحدثين بها، فإن أداءها الوظيفي في العصر الراهن لا يزال محدوداً في ميادين التعبير الثقافي والعلمي؛ إذ تفتقر إلى مفردات لازمة للتعبير عن بعض المفاهيم التي ربما كانت حاضرة في فترات

الاتصال الحضاري والثقافي مع الأمم الأخرى، ووُثِّقت حينئذ في نصوص قديمة، مدونة بالخط العجمي، ولا تزال محفوظة في الأرشيفات. ويُعزى هذا الضعف بشكل جزئي أيضاً إلى انقطاع الامتداد الكتابي الذي بفضلها تظهر الحاجة لتوليد المفردات الضرورية للتعبير عن المفاهيم. ولذا، فإن إحياء الخط العجمي سيمنح الناطقين بهذه اللغات مفاتيح دراسة ما تزرع به آلاف النصوص القديمة من مفردات وتعابير، مما يؤدي إلى إثراء معجمي وتعبيري للغاتهم، وتمكين لها لتكون وعاءً حياً للثقافة والمعرفة.

٨- الخاتمة

لقد مثل الخط العجمي، على امتداد قرون، أحد أبرز مظاهر التراث الفكري واللغوي في غرب إفريقيا، غير أنه تعرض - إثر الحقبة الاستعمارية - لسلسلة من العوامل التاريخية، والسياسية، والتعليمية التي أفضت إلى تهميشه وفقدان كثير من وظائفه المعرفية والرمزية. وفي ضوء هذا الواقع، عمدت هذه الدراسة إلى استقراء تاريخي لتتبُّع أسباب تراجع الخط العجمي في الغرب الإفريقي، ورصد أبرز الدراسات التي عُنيبت بتوثيقه وتصنيفه، وأبرز نجاحات الجهود التي بُذلت لإحيائه وتقنين أبجديته، وحوسبتها، وتعليمه. وقد حاولنا بيان حدود تلك الجهود من حيث منطلقاتها المنهجية ونطاق اللغات التي اهتمت بها؛ لتأسيس مقارنة إحياء تستحضر واقع التعدد اللغوي وخطر التحول اللساني في الغرب الإفريقي، ويكون لها بعدٌ يجمع بين التدوين اللغوي وإحياء الخط العجمي في كافة اللغات التي لها إرث كتابي به بمنأى عن انتشارها وحجم مجتمعيها اللغوي، درءاً لخطر اندثارها وانقطاع توارثها. وقد بينت الدراسة الدور الجوهرى للصناعة المعجمية في مشاريع الإحياء اللغوي؛ فهي الأداة التي تُقَعِّد النظام الإملائي، وتوثق الوحدات المعجمية في سياقاتها، وتُمثِّل مرجعية تعليمية لتحقيق اشتراطات مطالب المجتمعات المحلية بإدماج لغاتهم في النظام التعليمي. ولتحقيق هذا المطلب، خلصت الدراسة إلى اقتراح بناء معجم ثنائي مزدوج (اللغة المحلية - اللغة المحلية - اللغة العربية) يجمع بين توثيق اللغات المحلية في خطها العجمي وبين تيسير تعليم العربية بوصفها لغة ثانية لها حضور ديني وتعليمي راسخ في تلك المجتمعات. ومن شأن هذا المعجم أن يُعيد اللغة المحلية مكانتها بوصفها المصدر المعرفي الأول، وأن يجعلها وسيطاً مباشراً لاكتساب العربية داخل نظام كتابي مشترك، فيخفِّف عبء الحمل المعرفي الناجم عن اضطراب كثير من المتعلمين إلى الرجوع إلى معاجم عربية-إنجليزية أو عربية-فرنسية. ولما كان المعجم هو وعاء اللغة ومرجعيتها وذاكرتها وحجر الزاوية في إحياء الخط العجمي، فإن إنسانه بمجموعة من المشاريع المكتملة، كإعداد كتب محو الأمية، وقصص الأطفال، والمناهج الدراسية، وتحقيق الوثائق التاريخية



ورقميتها وإعادة نشرها، ضرورة تربوية وثقافية تسهم في رفع معدلات كفاية القراءة بالخط العجمي، وتُمكن المجتمعات من الوصول إلى تراث يمثل مكوناً رئيساً من مكونات الهوية لشعوب غرب إفريقيا.

ومن مقتضيات إحياء الخط العجمي أن يحظى بدعم مؤسسي على الصعيد الداخلي والخارجي، شريطة أن يُبنى على مقارنة تشاركية يساهم فيها المجتمع المحلي مساهمة أصيلة في جميع مراحل التوثيق والتدوين. غير أن واقع كثير من مجتمعات لغات الأقليات يفتقر إلى متخصصين في تقنين الإملاء، وصناعة المعاجم، وإعداد المعلمين، وتصميم المواد التعليمية. وتكمن الإشكالية الكبرى في أن العديد من المبادرات الداعمة، سواء كانت تمويلية أو علمية، تغفل عن الدور القيادي الذي يجب أن يناط بأفراد المجتمع أنفسهم، فيفرض قراراً والاختيارات الخارجية إلى تعثر المبادرات وضعف أثرها والإفادة منها. لذا، ينبغي أن يكون دور الخير الوافد دوراً تكاملياً يقوم على المساهمة مع أفراد المجتمع في تأطير غايات التدوين وتحديد موضوعاته، وتحليل وظائف القراءة ونطاق استخداماتها، وصياغة معايير اختيار الرموز والضبط الإملائي بما يتناسب مع احتياجات المجتمع.

ويتطلب نجاح مشاريع الإحياء اللغوي الالتزام بإطار أخلاقي صريح يضمن التوازن بين حقوق المجتمع وحقوق الباحثين، ويؤسس لممارسة ثقافية مستقلة تجعل من اللغة الأم مصدر المعرفة الأول، والمنطلق الأساس في الصناعة المعجمية، وإعداد المواد التعليمية، والتأليف في سائر فروع المعرفة. حينئذ يغدو المجتمع المحلي حاضنة ثقافية ومعرفية تسهم في إثراء الصناعة المعجمية، وتنظم ورش محو الأمية، وإقامة مهرجانات وأيام للاعتزاز باللسان المحلي والخط العجمي، وتكوين شراكات وطنية مع نشطاء ولغويين ومثقفين ينادون بإحياء اللغات وحفظها من أجل عدالة لغوية تكفل للغات المحلية حقها في تعليم أبنائها بها.

وعلى الصعيد الوطني والدولي، فإن للمؤسسات التعليمية والثقافية دوراً محورياً في النهوض ببرامج الإحياء اللغوي؛ وذلك بإنشاء مراكز محلية متخصصة في تدوين اللغات، وتقنين المعايير الإملائية، وإعداد المعلمين، وتصميم المواد التعليمية، وبناء قواعد البيانات المعجمية، وتطوير تقانات التوثيق الصوتي والمرئي. ويمكن للدول العربية، عبر مؤسساتها التعليمية ومراكزها البحثية، الإسهام في مشروعات معجمية لغوية نوعية عبر إنشاء مراكز بحثية تعنى بتوثيق اللغات المحلية والخط العجمي، وإطلاق برامج أكاديمية متخصصة في التدوين، والصناعة المعجمية، والتخطيط اللغوي، تقدم منحاً بحثية لمرحلي الماجستير والدكتوراه، وتفعيل شركات مع المنظمات والمدارس الإسلامية لتمويل برامج إعداد المعلمين، وتأليف المناهج التعليمية، وتنظيم برامج محو الأمية، والشروع في الترجمة والتأليف في مختلف حقول المعرفة. وهذا تغدو جهود إحياء الخط العجمي

مسعى علمياً لتحقيق العدالة اللغوية، وتعزيز الهوية الثقافية، وإحداث نهضة تعليمية تتخذ الخط العجمي أداة للحصول والإنتاج المعرفي.

المراجع العربية

أبو بكر، يوسف الخليفة. (٢٠١٦). رحلة الحرف القرآني بين لغات الشعوب الإسلامية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

شارف، سميرة حسين. (٢٠٢٤). إلى أين وصل مشروع كتابة اللغات الأفريقية بالحرف العربي؟ مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث، المجلد 5، 121-140.

المراجع العربية المرومنة

Abū Bakr, Yūsuf Al-Khalīfa. (2016). *Rihlat al-ḥarf al-Qur'ānī bayna lughāt al-ṣu'ūb al-islāmīyya*. Markaz al Malik 'Abd Allāh ibn 'Abd al-'Azīz Al-Duwalī likhkhidmat Al-Lugha Al-'Arabiyya. (In Arabic)

Šārīf, Samīra Husayn. (2024). *Ilā ayna waṣala mashrū' kitābat Al-lughāt Al-Afrīqīyya bilḥarf Al-'Arabī?*, *Majallat al-Taṭwīr al-'Ilmī li-l-Dirāsāt wa-l-Buḥūth*, 5, 121-140. (In Arabic)

المراجع الأجنبية

Atkins, B. T. S., & Rundell, M. (2008). *The Oxford guide to practical lexicography* (1st ed.). Oxford University Press.

Baker, P. (1997). Developing ways of writing vernaculars: Problems and solutions in a historical perspective. In A. Tabouret-Keller, R. B. Le Page, P. Gardner-Chloros, & G. Varro (Eds.), *Vernacular literacy: A re-evaluation*, 93-141. Clarendon Press.

Barton, David. (1994). *Literacy: An Introduction to the Ecology of Written Language*. Oxford: Blackwell.

Bivar, A. D., & Hiskett, M. (1962). The Arabic Literature of Nigeria to 1804: a provisional account. *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*, 25(1), 104-148.

Bondarev, D., & Tijani, A. (2014). Performance of multilayered literacy: Tarjumo of the Kanuri Muslim scholars. *African Literacies: Ideologies, Scripts, Education, Newcastle-upon-Tyne: Cambridge Scholars Publishing*, 118-146.

Bondarev, D. (2021). A Typology of West African Ajami Manuscripts: Languages, Layout and Research Perspectives. *Exploring Written Artefacts: Objects, Methods, and Concepts (Studies in Manuscript Cultures, 25)*, Berlin: De Gruyter, 707-728.

Chtatou, M. (1992). *Using Arabic script in writing the languages of the peoples of Muslim Africa*. Institute of African studies, Mohammed V University.

- Chatatau, M. (2010). Using Arabic script in writing African languages: Revisiting ISESCO's experience 25 years later—Field successes and shortcomings [Conference presentation]. *The Arabic Script in Africa: Diffusion, Usage, Diversity and Dynamics of a Writing System* workshop, University of Cologne, Cologne, Germany.
- Dobronravine, N., & Philips, J. E. (2004). Hausa Ajami literature and script: Colonial innovations and post-colonial myths in Northern Nigeria. *Sudanic Africa*, 15, 85-110.
- Ferguson, C. A. (1996). South Asia as a sociolinguistic area. In T. Huebner (Ed.), *Sociolinguistic perspectives: Papers on language in society, 1959–1994*, 84–96. Oxford University Press.
- Grenoble, L. A., & Whaley, L. J. (2005). *Saving languages: An introduction to language revitalization*. Cambridge University Press.
- Hassane, M. (2008). Ajami in Africa: The use of Arabic script in the transcription of African languages. *The meanings of Timbuktu*, 109-121.
- Hinton, L. (2018). “Approaches to and Strategies for Language Revitalization.” In *The Oxford Handbook of Endangered Languages*, edited by Kenneth L. Rehg and Lyle Campbell, 1-26. New York: Oxford University Press.
- Hudu, F (2021). The utility of orthographic design for different users: The case of the approved Dagbani orthography. *Language Documentation & Conservation*, 15, 358-374.
- Hunwick, J. O. (1997). The Arabic literary tradition of Nigeria. *Research in African Literatures*, 28 (3), 210-223.
- Hunwick, J. O. (1977). Arabic language and Muslim society in West Africa: An historical perspective. *Ghana Social Science Journal*, 4 (2), 1-20.
- Hunwick, J. O. (1964). The influence of Arabic in West Africa: a preliminary historical survey. *Transactions of the Historical Society of Ghana*, 7, 24-41.
- Hunwick, J. O. (2002). ‘West African Arabic Manuscript Colophons: One: Askiya Muḥammad Bāni’s Copy of the Risāla of Ibn Abī Zayd’, *Sudanic Africa*, 13: 123-13.
- Hunwick, J. O. (2003). The Timbuktu manuscript tradition. *Tinabantu: journal of African national affairs*. 1(2): 1-9.
- Hunwick, J. O. (2004). West Africa and the Arabic Language. *Sudanic Africa*, 15, 133-144.
- Johnson, S. (1921). *The history of the Yoruba*, ed. Dr. O. Johnson, Lagos: C.M.S. Nigeria.
- Kindberg, E. (2002), ‘Dictionary Turns the Tide’, *Word & Deed* 1 (3): 9-11. Sil.org.
- Lauffer, B., & Melamed, L. (1994). Monolingual, bilingual and “bilingualised” dictionaries: Which are more effective, for what and for whom? In W. Martin et al. (Eds.), *Proceedings of the 6th EURALEX International Congress on Lexicography*, 565-576.
- Mumin, M. (2014). The Arabic Script in Africa: Understudied Literacy. In *The Arabic Script in Africa*, edited by Meikal Mumin and Kees Versteegh, 41-78. Leiden: Brill.
- Mumin, M., & Versteegh, K. (Eds.). (2014). *The Arabic script in Africa: Studies in the use of a*

writing system. Brill.

- Ngom, F. (2017). West African manuscripts in Arabic and African languages and digital preservation. *Oxford Research Encyclopedia of African History*.
- Ogunbiyi, I. A. (2003). The search for a Yoruba orthography since the 1840s: Obstacles to the choice of the Arabic script. *Sudanica Africa*, 14, 77-102.
- Prinsloo, D.J. 2022. "Aspects of African Language Lexicography." In *The Bloomsbury Handbook of Lexicography*, edited by Howard Jackson, 209-26. London: Bloomsbury Academic.
- Raia, A. (2017). A mosaic of scripts: Arabic script in Africa from a comparative perspective. *Quaderni Di Studi Arabi*, 12, 207-218.
- Robinson, C., & Gadelii, K. E. (2003). *Writing unwritten languages: A guide to the process*. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
- Sands, B. (2017). Language revitalization in Africa. In K. L. Rehg & L. Campbell (Eds.), *The Oxford handbook of endangered languages*, 614-633. Oxford University Press.
- Sey, M. (2003). Islamic literacy tradition in Ghana: The way forward. *Ghana Studies Council Newsletter*, 16. 7-13.
- Smalley, W. A. (1964). How shall I write this language? In Smalley, W. A. (ed.), *Orthography studies*, 31-52. Amsterdam: North-Holland Publishing Company.
- Stutzman, V., & Warfel, K. (2022). Compiling dictionaries for minority and endangered languages. In H. Jackson (Ed.), *The Bloomsbury handbook of lexicography*, 285-308. Bloomsbury Academic.
- Warren-Rothlin, A. (2012). Arabic script in modern Nigeria. *Advances in minority language research in Nigeria*, 1, 105-121.
- Warren-Rothlin, A. (2014). West African scripts and Arabic-script orthographies in socio-political context. In *The Arabic Script in Africa* (pp. 261-289). Brill.
- Wright, Sue. 2018. "Language Policy and Language Planning in Africa and Beyond." In *The Oxford Handbook of Endangered Languages*, edited by Kenneth L. Rehg and Lyle Campbell, 634-50. Oxford: Oxford University Press.



Author Biodata	بيانات الباحث:
Emad Al-Ansary is an Assistant Professor of Linguistics in the Department of Studies of Arabic as a Second Language, at the College of Language Sciences, King Saud University. Dr. Al- Ansary obtained his PhD degree in Linguistics in 2021 from the University of Ottawa. His research interests include language documentation, generative grammar, distributed morphology, and speech and language pathology.	عماد الأنصاري، أستاذ اللغويات المساعد في قسم دراسات اللغة العربية لغة ثانية، بكلية اللغات وعلومها، في جامعة الملك سعود ب (المملكة العربية السعودية). حاصل على درجة الدكتوراه في اللغويات من جامعة أوتاوا عام 2021 . تدور اهتماماته البحثية حول تدوين اللغات، والنحو التوليدي، والصرف التوزيعي، واضطرابات اللغة والنطق.

معرف أوركيد (ORCID) ID

Email : calansari@KSU.EDU.SA

عرض المصدر المؤول والمصدر الصريح في سلسلة اللسان لتعليم العربية للناطقين بغيرها: دراسة وصفية تحليلية

The Presentation of the Infinitive Clause (Maṣdar Mu'awwal) and the Verbal Noun (Maṣdar Ṣarīḥ) in the al-Lisān Series: A Descriptive Analytical Study

المعرف الرقمي: <https://doi.org/10.60161/1482-000-022-005>

مكرمة ياكثي

قسم تعليم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم، إسطنبول، تركيا

توثيق البحث APA Citation

ياكثي، مكرمة (٢٠٢٥). عرض المصدر المؤول والمصدر الصريح في سلسلة "اللسان لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها" دراسة وصفية تحليلية. *مجلة اللسانيات العربية*، ٢٢، ١٥٨-١٩٢.

استقبل في: ١٤٤٧/٠٤/١٠ - رُوجع في: ١٤٤٧/٠٦/٠٧ - قُبل في: ١٤٤٧/٠٦/١١ - نُشر في: ١٤٤٧/٠٧/١٢

Received on: 02-10-2025 / Revised on: 28-11-2025 / Accepted on: 02-12-2025 / Published on: 01-01-2026

Abstract

This study analyses the presentation of the infinitive clause and the verbal noun in the first edition of the *al-Lisān* series, in order to evaluate their effectiveness in enabling learners to express contextual meanings, such as obligation, ability, preference, and attempt. Combining descriptive, statistical, and content analysis methods, the study identifies 32 verbs with 466 occurrences, 75.3% of which were focused on seven verbs: *can, like, must, may, try, and prefer*. The findings show reliance on limited constructions that restrict expressive variety. Grammar was mainly presented through a traditional, form-based approach with few functional tasks, a fact which reduces the learners' productive use of the verbal noun or *maṣdar*. The study recommends adopting functional grammar, expanding constructional variety, and designing systematic transformational exercises that enhance the learners' expressive competence.

Keywords: Infinitive, Verbal Noun, Obligation, Ability.

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل عرض المصدر المؤول والمصدر الصريح في الإصدار الأول من سلسلة اللسان لتحديد مدى فاعليتها في تمكين المتعلمين من استعمال نوعي المصدر للتعبير عن دلالات سياقية متنوعة، مثل الوجوب والاستطاعة والمحاولة وغيرها. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والإحصائي ومنهج تحليل المحتوى، فتم حصر 32 فعلا بلغ مجموع استعمالها 466 مرة، وتركز 75.3% منها على سبعة أفعال: يستطيع، يحب، يريد، يمكن، يحاول، يفضل، ويبتلى النتائج اعتماد السلسلة على تراكيب محدودة في التعبير عن الدلالات السياقية، مما يحد من تنوع الأساليب التعبيرية. كما اتضح أن عرض القواعد تم وفق منظور شكلي تقليدي مع ندرة التدريبات الوظيفية. وهو ما يقلل من فرص توظيف المصدر في الإنتاج اللغوي. لذلك، توصي الدراسة بإدراج القواعد الوظيفية، وتوسيع دائرة التراكيب، وتصميم تدريبات تحويلية منهجية تعزز الكفاية التعبيرية لدى المتعلمين.

الكلمات المفتاحية: المصدر المؤول، المصدر الصريح، الوجوب، الاستطاعة.



١- المقدمة

يُستخدَم المصدر الصريح والمصدر المؤول المتشكل من (أن) والفعل في الجملة العربية استخداماً واسعاً، إذ يأتيان في مواقع مختلفة، مثل المبتدأ: "أن تأتي خيرٌ لك، كأنك قلت: الإتيان خيرٌ لك" (سيبويه، ت. ١٨٠هـ، ط ١٩٨٨، ١٥٣٣)؛ والفاعل: "يسوؤني أن أضربك، أي يسوؤني ضربك" (سيبويه، ت. ١٨٠هـ، ط ١٩٨٨، ٢١٣١)؛ والمفعول به: "أريد أن تقوم" (ابن عقيل، ت. ٧٦٩هـ، ط ١٩٨٠، ٤٤) وغيرها من المواقع. وبالإضافة إلى هذه الوظائف النحوية، فإنهما يُستعملان للتعبير عن دلالات سياقية متنوعة، مثل الوجوب والاستطاعة والإمكان وغيرها من الدلالات السياقية (Al-Khazraji، ٢٠٢٢، ص ٤١٥-٤١٨). ونظراً إلى أهمية هذه الدلالات في التعبير اللغوي، فإن تعليم توظيف المصدر بنوعيه يُعدّ من المكونات الأساسية في برامج تعليم العربية للناطقين بغيرها. وقد سبقت هذه الدراسة دراسةً ميدانيةً للباحثة نُشرت نتائجها ضمن أعمال المؤتمر الدولي في مجال تعليم العربية للناطقين بغيرها (Yakşi، ٢٠٢١، ص ٢١٧-٢١٩)، وأظهرت أهمية تمكين المتعلمين من توظيف نوعي المصدر في التعبير عن دلالات سياقية متنوعة. وقد دفع ذلك الباحثة إلى التساؤل عن مدى فاعلية كتب تعليم العربية للناطقين بغيرها في تحقيق ذلك. من هذا المنطلق، وقع الاختيار على سلسلة اللسان، لكونها من السلسلات المعتمدة في هذا المجال، لا سيما في تركيا، ولتنوع مستوياتها واحتوائها على القواعد النحوية والصرفية، بالإضافة إلى عدد كبير من النصوص والتدريبات، مما يجعلها نموذجاً مناسباً للتحليل من زوايا متعددة.

٢- أهمية الدراسة وهدفها

تكمُن أهمية هذه الدراسة في كونها أول دراسة تسعى لتحليل عرض المصدر المؤول والصريح في واحد من كتب تعليم العربية للناطقين بغيرها، وهي سلسلة اللسان، وتهدف لتحديد مدى فاعليتها في توظيف المصدرين من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- أ. ما الأفعال والتراكيب التي استُعملت بالمصدرين المؤول والصريح في السلسلة وما عددها؟
- ب. ما عدد استعمالات هذه الأفعال والتراكيب مع كل من المصدرين في نصوص السلسلة وتدريباتها؟
- ت. ما المواقع النحوية للمصدرين في الجمل؟
- ث. ما الدلالات السياقية لهذه الأفعال وما مدى تنوع أساليب التعبير عنها؟
- ج. ما مدى فاعلية القواعد الصرفية والنحوية في توظيف المصدرين؟
- ح. ما مدى فاعلية التدريبات في تنمية قدرة المتعلمين على استخدام نوعي المصدر في الإنشاء اللغوي؟

٣- منهج الدراسة وحدودها

الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لرصد جميع الأفعال والتراكيب التي استُعمل فيها كلا المصدرين، وحصر عدد استعمالاتها وتصنيفها حسب دلالاتها السياقية، وتحديد مدى تنوع أساليب التعبير عنها، وتحليل القواعد والتدريبات المتعلقة بها والتدريبات الأخرى. واقتصرت الدراسة على تحليل كتب الإصدار الأول من سلسلة اللسان، دون التطرق إلى الإصدار الثاني الذي صدر مؤخراً، وذلك لكون التحليل قد بدأ قبل صدور النسخة الجديدة بسنوات، كما اقتصرت على الأفعال والتراكيب التي استُعملت في السلسلة بالمصدر المؤول المتكون من (أن) والفعل المضارع والمصدر الصريح كليهما.

٤- مصطلحات الدراسة

الدلالات السياقية: يُقصد بها في هذه الدراسة المعاني التعبيرية التي تؤديها الأفعال أو التراكيب التي تتضمن مصدراً مؤولاً أو صريحاً، مثل دلالات الوجوب والاستطاعة والإمكان والمحاولة والرغبة وغيرها من الدلالات التي يظهر معناها من خلال السياق اللغوي العام. الأفعال: يُقصد بها جميع الأفعال التي استُعملت بالمصدرين المؤول والصريح في السلسلة للتعبير عن دلالات سياقية متنوعة. التراكيب: يقصد بها جمل اسمية استُعملت في السلسلة للتعبير عن دلالات مشابهة لبعض تلك الأفعال، مثل "عليه+مصدر" و"لا بد من+مصدر" وله قدرة على +مصدر، وغيرها.

٥- الإطار النظري

يُعدّ المصدر أحد الأركان الأساسية في النظام الصرفي والنحوي العربي، وقد عزّفه النحاة بأنه اسم يدل على الحدث مجرداً من الزمن ويعمل "عمل فعله إن كان يحلّ محلّه فعل إما مع أن، وإما مع ما" (ابن هشام، ت. ٧٦١هـ، ط. ٢٠٠٠، ١٧٠\٣)، حيث يأتي مضافاً أو منوّن أو مُحلّى ب(أل)، ولكن عمله مضافاً هو الأكثر شيوعاً (ابن عقيل، ت. ٧٦٩هـ، ط. ١٩٨٠، ٩٤\٣)، نحو قراءة الكتب، احترام الكبار، تقدم البلاد، اجتماع الخبراء. أما المصدر المؤول فيُقصد به "كل حرف أول مع صلته بمصدر، وهو ستة: أن، أن، ما، كي، لو، الذي" (ابن هشام، ت. ٧٦١هـ، ط. ٢٠٠٠، ١٤٣\١)، ومنها (أن)، التي تأتي مع الفعل في منزلة مصدر صريح، نحو "أن تأتيني خيرٌ لك، كأنك قلت: الإتيان خيرٌ لك" (سيبويه، ت. ١٨٠هـ، ط. ١٩٨٨، ١٥٣\٣)، فيقع المصدر المؤول في المواقع التي يشغلها المصدر الصريح، وأبرزها الفاعل:



"يعجبني أن تحترم الكبار"، والمفعول به: "أريد أن أساعد المحتاجين"، والاسم المجرور: "ترغب في أن نحدد الأهداف".

وقد ركزت كتب النحو العربي على الجانب البنيوي للمصدرين، ولكن الاستعمال اللغوي المعاصر يُظهر ارتباطهما بعدد من الدلالات السياقية، مثل الوجوب والإمكان والاستحالة وغيرها (عبد، ٢٠١٧، ص ١٨-١٩). ويحتاج المتعلمون الناطقون بغير العربية إلى تدريب منظم لفهم العلاقة بين الأفعال والدلالات والمصدر. وهذه نقطة أساسية في الدراسة الحالية. يُظهر هذا العرض أن المصدرين الصريح والمؤول يمثلان وحدتين لغويتين محورتين لبناء المعنى في العربية، وإن فهم بنيتهما ووظيفتهما ودلالات الأفعال التي يأتيان بعدها أمر ضروري قبل الانتقال إلى تحليل كيفية تقديمهما في الكتب التعليمية، وخاصة سلسلة اللسان.

٦- الدراسات السابقة

شهدت ظاهرة المصدر الصريح والمؤول اهتماماً ملحوظاً في الدراسات اللغوية والتقابلية الحديثة، غير أنها بقيت بعيدة عن تحليل حضور هذين المصدرين في السلسلات التعليمية المعاصرة.

فقد تناولت أسى يوسف (٢٠١٥، ص ٩١٥-٩٢٥) عمل المصدر الصريح وذكرت جميع حالات إضافته في العربية عامة، بتقديم أمثلة قرآنية وشواهد لغوية، نحو إضافته إلى فاعله بذكر مفعوله بعده: {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ} [البقرة: ٢٥٣]، وإضافته إلى مفعوله بذكر فاعله بعده مرفوعاً: {حَجَّ الْبَيْتَ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا} [آل عمران: ٩٧]، وإضافته إلى فاعله دون ذكر مفعوله: {فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمْ} [التوبة: ١١١]، وإضافته إلى مفعوله دون ذكر فاعله: {قال قد ظلمك بسؤال نعجتك} [ص: ٢٤] (أبو يوسف، ٢٠١٥، ص ٩١٥-٩٢٥). أما الدراسة الحالية، فحاولت تحديد جميع حالات عمل المصدر الصريح في السلسلة التعليمية بما فيها حالات إضافته، كما حاولت تحديد عدد تكراراتها.

وتناول الخلايلة (٢٠٠٦، ص ٢٠٧-٢١٧) (أن) ضمن نواصب الفعل المضارع بالتركيز على مصدريتها وإعراب المصدر المؤول في ٣٢ موقعا مختلفا من خلال دراسة إحصائية لتحديد عدد استعمالها في كل من هذه المواقع على حدة، في عينة من النصوص القديمة والحديثة. ولكنه وقف على عدد استعمالها (أن) المصدرية والفعل المضارع في هذه المواقع دون رصد أنماط الأفعال والتراكيب التي يأتي بها المصدر. أما الدراسة الحالية، فحاولت تحديد جميع الأفعال والتراكيب الواردة في السلسلة بنوعي المصدر وعدد تكراراتها، بالإضافة إلى تحديد مواقع المصدر فيها.

ومن المعروف أن الكتب النحوية للناطقين بغير العربية غالباً ما تتناول (أن) ضمن نواصب الفعل المضارع أيضاً. فعلى سبيل المثال، فإن كتب القواعد المشجعة (قجار وآخرون، ٢٠١٩، ٧٩-٢٢١) وكتب القواعد الميسرة (صيني والآخرون، د.ت، ص ٢١١-٢١٨) تتناول (أن) ضمن النواصب، لكنها لا توضح أنّ تركيب (أن) والفعل يؤوّل بمصدر صريح، بل تتطرق للسلسلة الأولى لعمل المصدر وتحويل المصدرين أحدهما إلى الآخر بعد فارق كبير (قجار والآخرون، ٢٠١٩، ٣-١٧٠-١٧٥)، في حين لا تشير السلسلة الثانية إلى ذلك مطلقاً.

وقد انتقد عكاشة (٢٠١٣، ص ٢٢٩) هذا الوضع في كتب النحو العربي للناطقين بغيرها مؤكداً ضرورة تقديم المصدرين معاً وتدريب المتعلمين على تحويل كل منهما إلى الآخر بتنبيه إلى "تساو دلالي بينهما". فهذه الملاحظات مهمة للغاية في تقييم قواعد السلسلة وتدريباتها من حيث فاعليتها.

ولكن لا يتوقف توظيف المصدرين على معرفة استخدام (أن) وعمل المصدر الصريح وتحويل أحدهما إلى الآخر فحسب، بل يحتاج المتعلمون الناطقون بغير العربية إلى معرفة الأفعال والتراكيب التي تُستخدم بنوعي المصدر كليهما ودلالاتها السياقية، مثل الوجوب والاستطاعة والمحاولة والرغبة وغيرها.

فقد أشار طه محمد الجندي (١٩٩٩) إلى "أن النحاة القدامى لم يألو جهداً في رصد التراكيب اللغوية التي يُستعمل فيها المصدر المؤول" (ص، ٩)، وصنّف الأفعال التي يأتي فاعلها مصدراً مؤولاً إلى أفعال غير شخصية، مثل: يجب، يجوز، ينبغي، يحل؛ أو أفعال نفسية انفعالية تدل على الحزن والفرح والسرور والإعجاب والإسعاد والإغضب والرضا والإساءة. أما الأفعال التي يأتي مفعولها مصدراً مؤولاً فذكر ضمنها عدة أفعال، مثل: يمنع، يحب، يود، يريد، يشاء، ولكن دون تصنيفها حسب دلالاتها.

وتطرق أشرف محمد علي عبده (٢٠١٧، ص ٩-١٢، ١٨-١٩) إلى المصدر المؤول في موقع المسند إليه، وصنّف الأفعال التي يقع فاعلها مصدراً مؤولاً حسب دلالاتها السياقية في عينة من النصوص القديمة والحديثة، إلى ٢٤ فئة دلالية، فقسمها إلى نمطين رئيسين: أفعال تعبر عن "الكيفية" أو "الجهة" (modality)، كالوجوب والإمكان والاستحالة وغيرها، وأفعال نفسية انفعالية تشير إلى معاني السعادة والحزن والغضب وغيرها.

ويبدو أن هذين الباحثين صنّفا الأفعال حسب دلالاتها انطلاقاً من موقع المصدر المؤول في الجملة، ولكنهما لم يذكر أن المصدر بعد هذه الأفعال قد يأتي مصدراً صريحاً عاملاً أيضاً. وعلى الرغم من قيمة هذين الباحثين فإنهما لم يعالجا هذا الموضوع في سياق تعليم العربية للناطقين بغيرها. في المقابل، تحاول الدراسة الحالية تحديد مواقع المصادر الواردة في جمل السلسلة، ثم



تصنيف الأفعال والتراكيب بناء على دلالاتها السياقية، بالإضافة إلى تحديد مدى تنوع أساليب التعبير عنها.

وتناولت بعض الدراسات الحديثة دلالات سياقية معينة، مثل دراسة تحية عبد التواب أحمد (٢٠٢١، ص ٥٨-٨٦) تحت عنوان "أفعال الاستطاعة في القرآن الكريم"، حيث حاولت الباحثة رصد البنى الصرفية المتنوعة لأفعال الاستطاعة وتحديد معانيها الدلالية في القرآن الكريم. ولكن هذه الدراسة رغم ما قدمته من نتائج على مستوى التحليل الدلالي، فإنها لا تندرج في إطار تعليم العربية للناطقين بغيرها.

وتناول السامرائي (١٩٧٩) المصدرين الصريح والمؤول معا بالتركيز على الاختلاف بينهما في المعنى والاستعمال، وأشار إلى أن المصدر الصريح قد يقع "في مواطن لا يقع فيها المؤول وبالعكس، وقد يؤدي أحدهما معنى لا يؤديه الآخر" (ص ٢٣٣). وتوسع بحث فتحي أحمد عبد العال إسماعيل (٢٠١١، ص ٨٨٤-٨٨٩) في تناول المصدر المؤول بجميع أنواعه دراسة نحوية شاملة بذكر نقاط التشابه والاختلاف بينه وبين المصدر الصريح أيضا. لكن الدراسة الحالية لم تتطرق إلى الاختلاف والتشابه بين المصدرين، بل حاولت رصد الأفعال والتراكيب التي استعمل فيها كلا نوعي المصدر في السلسلة وتحديد دلالاتها، إذ يحتاج المتعلمون إلى معرفة خصائص استعمال المصدرين للتمكن من توظيفها.

وأما على مستوى الدراسات التقابلية، فقد تناولت Al-Khazraji (٢٠٢٢، ص ٤٠٩-٤١٦) الأساليب العربية للتعبير عن "الجهة" (modality) في الإنجليزية، حيث ذكرت الأفعال والأسماء وشبه الجمل التي تأتي بالمصدر المؤول، نحو "يمكن أن يذهب الآن"، و"لازم أن يذهب الآن"، و"من الواجب أن يذهب الآن"، ويلاحظ أن الباحثة لم تتطرق لمواقع المصدر المؤول في هذه الجمل، وذكرت أن كلتا اللغتين تستخدمان المصدر المؤول (infinitive) في التعبير عن "الجهة"، رغم كونه الإنجليزية تستخدم في بعض المواقع صيغة (infinitive) وتستخدم في بعضها الآخر الأفعال مباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، ذهبت الباحثة إلى تقسيم الأساليب حسب دلالاتها السياقية، فقدمت أمثلة لأساليب الاستطاعة والإمكان بالمصدر الصريح دون إشارة إلى أن المصدر قد يأتي صريحا أيضا.

وقدّمت Betti & Igaab (٢٠١٨، ص ١٣-٢٤) أمثلة مترجمة توضّح أساليب التعبير عن الاستطاعة والرغبة والوجوب والسماح، حيث يلاحظ أن أمثلة الاستطاعة والإمكان وردت غالبا بالمصدر الصريح، وجاءت أمثلة الوجوب بالمصدر المؤول أكثر، ووردت أمثلة السماح بكلا المصدرين، دون إشارة صريحة إلى خصائص استعمال المصدر ونوعه وموقعه في الجمل.

وتناولت دراسة Sayer (٢٠١٧، ص ٥٦٢-٥٦٩) المصدر الظرفي (adverbial infinitive) في اللغة الإنجليزية وما يقابله في اللغة العربية من الأساليب المتنوعة، وأشارت إلى استعمال المصدر المؤول في التعبير عن بعض الدلالات كالغرض والزمان والتفضيل وغيرها. ويمكن القول إن هذه الدراسات التقابلية حاولت مجرد تقديم أساليب التعبير عن الدلالات السياقية في اللغتين دون التنبيه لنوع المصدر وخصائص توظيفه وموقعه في الجملة العربية، كما أنها لم تتطرق إلى هذا الموضوع في سياق تعليمي. وهناك كتب موجهة لمعلمي العربية من الناطقين بالتركية، مثل Bulut (٢٠١٧، ص ٢٤٥-٢٤٧)، Şahin (٢٠١٩، ص ١٧٤-١٧٩)، و Cücen (٢٠١٤، ص ٢٠٧-٢٠٨)، وهي تُقدم بعض الأفعال المرتبطة بالمصدر مع تصنيف دلالاتها أو إدراجها ضمن قوائم للقوالب الشائعة، بالإضافة إلى تدريبات ترجمة مساعدة، لكنها لا تندرج ضمن الكتب التعليمية المقررة في المؤسسات التعليمية التركية.

وفيما يتعلق بسلسلة اللسان تحديداً، فقد تناولتها عدة دراسات من جوانب نحوية وصرفية، ومنها دراسة محمد موفق الحسن (٢٠١٧، ص ٣٣-٥٨) التي قارنت سلسلة اللسان مع سلسلتين أخريين، من حيث عرض القواعد النحوية، ودراسة Yılmaz (٢٠١٩) التي قامت بتقييم طرق تدريس القواعد النحوية في السلسلة، ودراسة العبد الله رامي الخلف (٢٠١٩، ص ١٢٣-١٥٧) حول تقييم المفاهيم الصرفية في السلسلة، ودراسة Sağlam (٢٠٢٣، ص ٢٤٨٧-٢٤٩٣) التي قارنت سلسلة اللسان مع سلسلة أخرى من حيث معالجة القواعد النحوية والصرفية. ولكن هذه الدراسات كانت تتناول القواعد النحوية والصرفية الواردة في السلسلة والسلسلات الأخرى بصورة عامة دون أن تتطرق إلى قضية المصدر.

وتود الباحثة هنا أن تشير إلى كتاب فتحي سويفي (٢٠١٦، ص ٧٣-٦٤) الذي حاول جمع التعابير الشائعة بعد الاطلاع على محتوى ٢٠ سلسلة في تعليم العربية للناطقين بلغات أخرى، ويمكن العثور في ثنايا الكتاب على عدد كبير من الأفعال والتراكيب المستعملة (بأن)، وسترجع الباحثة إلى هذا الكتاب عند مناقشة بعض الأفعال والتراكيب الواردة في السلسلة، لتقييمها من حيث شيوعها في موضعها من هذه الدراسة.

ويمكن القول إن الأدبيات - على تنوعها - لم تُعالج بصورة مباشرة حضور المصدر الصريح والمؤول، ولا تنوع دلالاتهما أو توظيفهما في سياق تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، مما يشكل فجوة بحثية تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها من خلال تحليل محتوى سلسلة اللسان واستقصاء أنماط استعمال المصدرين فيها.



٧- نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً رُصدت جميع الأفعال التي استُعملت بالمصدر المؤول، ثم رُصدت أمثلة الأفعال نفسها بالمصدر الصريح، وذلك لتحديد الأفعال التي استُعملت بكلا نوعي المصدر في السلسلة، كما رُصدت التراكيب البديلة لبعض هذه الأفعال من حيث الدلالة، وصُنِّفت إلى ما يأتي بمصدر مؤول وما يأتي بمصدر صريح. وقد فُصلت أمثلة المصدر المؤول بالأفعال الخمسة عن غيرها وقُسم المصدر الصريح إلى: مضاف إلى مفعوله، ومضاف إلى فاعله، ومعرّف ب(أل) مع ذكر حرف جرّه، وما لم يُذكر فاعله أو مفعوله. ويُعرض هذا التصنيف في الجداول مرتبة بحسب تكرار الأفعال والتراكيب من الأكثر إلى الأقل.

٧-١ الأفعال التي استُعملت بالمصدرين

وقد وُضعت جميع الأفعال التي استُعملت بكلا نوعي المصدر في نصوص السلسلة في الجدول ١ وفي تدريباتها في الجدول ٢.

جدول 1

توزيع الأفعال في نصوص السلسلة حسب نوعي المصدر

الفعل	بالمؤول	بالأفعال الخمسة	بالمؤول	مفعوله	بالصريح المضاف إلى فاعله	بالصريح المضاف إلى فاعله	مع ذكر حرف جرّه	بالصريح المعرّف ب(أل)	المفعول به	دون ذكر الفاعل أو المفعول به	المجموع
يستطيع	25		١٩				٣	٣	٤	٥١	
يجب	٣٠	٤	١				٣			٣٨	
يريد	٢٢		٢						٣	٢٧	
يحب	٨	١	٨	١	١	١			١	٢٠	
يحاول	٦		٧				٢		١	١٦	
يمكن	٨	١	٣							١٢	
يفضل	٢	١	٢				٥		٢	١٢	
ينجح	٢						٧			٩	
يتمنى	٤		١				٤			٩	
يطلب	٣	١	١				١		١	٧	

٥			١	٢		٢	يقرر
٥			٢	٢		١	ينسى
٤		٢		٢			يسمح
٤						٤	ينبغي
٣						٣	يرجو
٣	١	١				١	يفكر
٣		٢				١	يحلم
٣				٣			يسعى
٣						٣	يطمح
٢		١		١			يمكن
٢	١	١					يقدر
١		١					ينوي
١				١			يتمكن
١						١	يدعو
١						١	يأمل
١						١	يضر
١						١	يضرط
١						١	يحرص
١						١	يخاف
١						١	يكفي
١						١	يخطط
٠							يسعد
٢٤٨	١٤	٣٤	٤	٥٥	٨	١٣٣	المجموع



جدول ٢

توزيع الأفعال في تدريبات السلسلة حسب نوعي المصدر

الفعل	بالمؤول	بالأفعال الخمسة	بالمؤول	مفعوله	بالصرح المضاف إلى	فاعله	بالصرح المضاف إلى	ب(أل)	بالصرح المعرف	المفعول به	دون ذكر الفاعل أو	المجموع
يجب	٩	١	١٤				٢٢	٧	٥٤			
يجب	٣٠	٢	٢						٢٤			
يستطيع	20		٩				٣	٢	٢٤			
يمكن	١٧		٣						٢٠			
يريد	١١		١						١٢			
يحاول	٦		٤				١		١١			
يفضل	١		١				٥	٣	١٠			
يرجو	٤	١							٥			
ينوي	١		١				٣		٥			
ينجح			٣				١		٤			
يتمنى	٣								٣			
يطلب	٢							١	٣			
يقرر	٢						١		٣			
يفكر		١					٢		٣			
يحلم	١	١					١		٣			
ينسى	١				١				٢			
يسمح			١				١		٢			
يتمكن			٢						٢			
يدعو			١				١		٢			
ينبغي		١							١			
يسعى	١								١			
يطمح			١						١			

١						١	يأمل
١						١	يسعد
١						١	يضر
٠							يمكن
٠							يقدر
٠							يضطر
٠							يحرص
٠							يخاف
٠							يكفي
٠							يخطط
٢١٨	١٣	٤٢	١	٤٣	٧	١١٢	المجموع

يُظهر الجدولان ١ و ٢ لتوزيع الأفعال المستعملة بنوعي المصدر في نصوص السلسلة وتدريباتها، أن السلسلة تتضمن ٣٢ فعلاً، حيث يبلغ مجموع عدد استخداماتها ٤٦٦ مرة. ولكن يُلاحظ عدم التوازن في توزيع استخدامات الأفعال، كما يأتي في الجدول الآتي.

جدول ٣

توزيع الأفعال حسب نطاق التكرار وعدد الاستخدامات

الأفعال	عدد الأفعال	نطاق التكرار	مجموع عدد الاستخدامات	النسبة المئوية في مجموع الاستخدامات (٤٦٦)
يستطيع	١	فوق ٨٠	٨٥	٪١٨،٣
يجب، يجب	٢	فوق ٧٠	١٤٦	٪٣١،٣
يريد، يمكن	٢	فوق ٣٠	٧١	٪١٥،٢
يحاول، يفضل	٢	فوق ٢٠	٤٩	٪١٠،٥
ينجح، يتمنى، يطلب	٣	فوق ١٠	٣٥	٪٧،٥



١٤,٢٪	٦٦	تحت ١٠	١٢	يقرر، يرجو، ينسى، يفكر، ينوي، يحلم، يسمح، ينبغي، يسعى، يطمح، يتمكن، يدعو
١,٧٪	٨	مرتين	٤	يمكن، يقدر، يأمل، يضر
١,٣٪	٦	مرة واحدة	٦	يضاطر، يحرص، يخاف، يكفي، يخطط، يسعد

ويُظهر الجدول ٣ أن الاستخدامات تركز على عدد محدود من الأفعال، إذ تشكل نسبة أول سبعة أفعال (يستطيع، يحب، يجب، يريد، يمكن، يحاول، يفضل) ٧٥,٣٪ من مجموع الاستخدامات (٤٦٦)، بما فيها نسبة أول ثلاثة أفعال (يستطيع، يحب، يجب) التي تشكل ٤٩,٦٪، في حين تبلغ نسبة الـ ٢٥ فعلاً الباقية ٢٤,٧٪ فقط، بما فيها ١٠ أفعال استُعملت مرة أو مرتين فقط بنسبة تبلغ ٣٪. وتدل هذه البيانات على أنه على الرغم من تنوع الأفعال، وهي ٣٢ فعلاً، فإن غياب التوازن في استخدامها يدل على ميل السلسلة إلى الأفعال الشائعة التي ذُكرت ضمن الأفعال التركيبية الملازمة بـ (أن) في كتاب فتحي سويحي (٢٠١٦، ص ٧٣-٦٤) تحت عنوان "التعابير الشائعة في المحادثة العربية".

٧-١-١ تحليل الأفعال السبعة الأكثر استخداماً من حيث نوع المصدر

تود الباحثة هنا أن تقف بتحليل تفصيلي على أول سبعة أفعال، وهي يستطيع، يحب، يجب، يريد، يمكن، يحاول، يفضل. وذلك لأنها تمثل النواة الأكثر حضوراً في عرض المصدرين المؤول والصريح في السلسلة. أما بقية ٢٥ فعلاً فجاءت بتكرار محدود، ولذا عُولجت في قسم مستقل يركز على خصائصها العامة دون تحليل تفصيلي لكل واحد منها.

جدول ٤

توزيع الأفعال السبعة حسب نوعي المصدر

أبرز أشكال الصريح	نسبة المصدر الصريح	نسبة الأفعال الخمسة	نسبة المصدر المؤول	نسبته من مجموع الاستخدامات (٤٦٦)	الفاعل
المضاف إلى مفعوله ٪٧٠	٪٤٧،١	٪٠	٪٥٢،٩	٪١٨،٢	يستطيع
بحرف الجر ٪٤٣،٦ ومضاف إلى مفعوله ٪٤٠	٪٧٤،٣	٪١٠،٥	٪٢٥،٧	٪١٥،٩	يجب
المضاف إلى مفعوله ٪٥٠ وبحرف الجر ٪٥٠	٪٨،٣	٪٩،١	٪٩١،٧	٪١٥،٥	يجب
المضاف إلى مفعوله ٪٥٠ ودون ذكر المفعول ٪٥٠	٪١٥،٤	٪٠	٪٨٤،٦	٪٨،٤	يريد
المضاف إلى مفعوله ٪١٠٠	٪١٨،٧	٪٣،٨	٪٨١،٣	٪٦،٩	يمكن
المضاف إلى مفعوله ٪٧٣،٣	٪٤٤،٤	٪٠	٪٥٥،٦	٪٥،٨	يحاول
بحرف الجر ٪٥٥،٦	٪٨١،٨	٪٢٥	٪١٨،٢	٪٤،٧	يفضل

حين نتأمل الجدول ٤ لتوزيع الأفعال السبعة حسب نوعي المصدر، نلاحظ أن نسبة المصدر المؤول في المجموع تشكل ٥٨،٤٪، وتبلغ نسبة المصدر الصريح ٪٤١،٦. ولكن تختلف نسبتي المؤول والصريح من فعل إلى آخر، إذ يظهر أن أربعة أفعال استُعملت أكثر بالمؤول، وهي يجب، يريد،

يستطيع، يمكن، حيث يلاحظ قلة استخدام الأفعال الخمسة مع بعضها، وغياب استخدامها مع ثلاثة منها، وهي: يستطيع، يريد، يحاول.

وحين نتأمل أمثلة الأفعال الخمسة نلاحظ أن معظمها جاءت بواو جماعة الغائبين، كما يُلاحظ غياب تام لياء المخاطبة وواو جماعة المخاطبين.

وترى الباحثة أن استعمال الأفعال الخمسة، وخاصة ما يأتي منها بضمائر الغائب، لا يتطلب معرفة نصبها بعد (أن) فحسب، بل يتطلب قبل ذلك معرفة تصريفها تصريفاً صحيحاً، إذ يأتي الفعل قبل فاعله الظاهر مفرداً، في حين يتصرف حسب فاعله المذكور سابقاً، نحو "يجب أن يتعاون الناس على البر" - "يجب على الناس أن يتعاونوا على البر".

واستعمال المصدر الصريح في مثل هاتين الجملتين يقتضي تدريب المتعلمين على ذلك بانتظام وتدرج، إذ يُضاف المصدر من الفعل المتعدي بحرف الجر إلى فاعله في الجملة الأولى نحو: "يجب تعاون الناس على البر"، أو يأتي بـ (أل) في الجملة الثانية إذا ذكر فاعله سابقاً، نحو "يجب على الناس التعاون على البر".

وإذا كان المصدر من الأفعال المتعدية، يمكن إضافته إلى فاعله ونصب مفعوله نحو: "يجب توزيع المؤسسة الأغذية على المحتاجين"، كما يمكن إضافته إلى مفعوله إذا ذكر فاعل المصدر سابقاً، نحو "يجب على المؤسسة توزيع الأغذية على المحتاجين".

أما الأفعال الثلاثة الباقية، فاستُخدمت بصيغة المصدر الصريح أكثر، وهي: يفضل، يحب، يحاول، حيث يلاحظ كثرة استخدام فعلي "يفضل" و"يحب" بالمصدر بحرف الجر، مما يقتضي معرفة خصائص استخدام مصدر الأفعال المستعملة بحرف الجر، كما سبقت الإشارة إليه في الفقرة السابقة.

٧-٢ تحليل الأفعال السبعة الأكثر استخداماً من حيث توزيعها بين النصوص والتدريبات

حاولت الباحثة تحديد عدد استخدامات نوعي المصدر في نصوص السلسلة وتدريباتها.

جدول ٥

توزيع الأفعال السبعة بين النصوص والتدريبات

الفاعل	نسبته في النصوص	نسبته في التدريبات
يستطيع	٦٠٪	٤٠٪
يحب	٢٧٪	٧٣٪
يجب	٥٢،٨٪	٤٧،٢٪

يُريد	٦٩,٢٪	٣٠,٨٪
يُمكن	٦٢,٥٪	٣٧,٦٪
يُحاول	٥٩,٣٪	٤٠,٧٪
يُفضل	٥٤,٥٪	٤٥,٥٪

حين نتأمل الجدول ٥ لتوزيع الأفعال السبعة بين النصوص والتدريبات، نلاحظ أن ستة منها وردت في النصوص بنسبة كبرى، في حين كان الفعل "يحب" وحده هو المستعمل في التدريبات بنسبة أكبر. لكنَّ الفرق بين معدل النسبتين ليس كبيراً، إذ يشكل في الأولى ٥٣,٢٪ وفي الثانية ٤٦,٨٪.

٧-٣ تحليل الأفعال الـ ٢٥ الباقية من حيث نوع المصدر وتوزيعها بين النصوص والتدريبات

بلغت نسبة استخدامات الأفعال الـ ٢٥ الباقية ٢٤,٧٪ من مجموع استخدامات الأفعال (٤٦٦)، حيث استُخدمت بالصرح بنسبة ٥٢,٢٪، مقابل (٤٧,٨٪) للمصدر المؤول. فيما يلاحظ قلة استعمال الأفعال الخمسة (٩,١٪). وتشكل نسبة المصدر الصريح بحرف الجر ٥٠٪، في حين تبلغ نسبة المضاف إلى مفعوله ٣٦,٧٪، والمضاف إلى فاعله ٦,٧٪، وبلغت نسبة ما لم يُذكر فاعله أو مفعوله ٦,٦٪. وعند النظر إلى توزيع هذه الأفعال بين النصوص والتدريبات عامة، يُلاحظ أن نسبتها في الأولى ٦٢,٦٪، مقابل ٣٧,٤٪ فقط في الثانية.

٧-٢ التراكيب التي استُعملت بنوعي المصدر

وبالإضافة إلى الأفعال، فقد رُصدت التراكيب التي استُعمل فيها المصدر بنوعيه والتي تترادف الأفعال في التعبير عن بعض الدلالات السياقية، وصنّفت بالطريقة نفسها كما يلي:

جدول ٦

توزيع التراكيب في نصوص السلسلة وتدريباتها حسب نوعي المصدر

المجموع	دون ذكر الفاعل أو المفعول به	بالصرح المعرّف بـ (أل)	مع ذكر حرف جرّه	بالصرح المضاف إلى فاعله	بالصرح المضاف إلى مفعوله	بالمؤول بالأفعال الخمسة	بالمؤول



٥	٢			٢		١	هو قادر على+مصدر
٢		١				١	لا بد من+مصدر
١				١			له قدرة على+مصدر
١						١	عليه+مصدر
١				١			من الضروري+مصدر
١٠	٢	١		٤		٣	المجموع

جدول ٧

توزيع التراكيب في تدريبات السلسلة حسب نوعي المصدر

المجموع	دون ذكر الفاعل أو المفعول به	بالصريح المرفق ب(أل) مع ذكر حرف جرّه	بالصريح المضاف إلى فاعله	بالصريح المضاف إلى مفعوله	بالمؤول بالأفعال الخمسة	بالمؤول	
٢	١			١			هو قادر على+مصدر
٠							له قدرة على+مصدر
٠							لا بد من+مصدر
٠							عليه+مصدر
٠							من الضروري+مصدر
٢	١			١			المجموع

ويتضح من الجدولين ٦ و ٧ أن عدد التراكيب البديلة لبعض الأفعال المذكورة أعلاه خمسة تراكيب لا يزيد مجموع عدد استخداماتها على ١٢ مرة، مما يدل على أن تنوع التراكيب وعدد استعمالها محدود للغاية، بالمقارنة مع الأفعال، رغم أهمية هذه التراكيب في تنوع أساليب التعبير عن الوجوب والقدرة مع تقدم المستوى.

١-٢-٧ تحليل التراكيب من حيث نوع المصدر وتوزيعها بين النصوص والتدريبات

سبقت الإشارة إلى أن المصدرين المؤول والصريح استُخدما ضمن خمسة تراكيب، حيث بلغ عدد استخداماتها في المجموع ١٢ مرة، منها بالمؤول ٣ مرات في النصوص، في حين جاءت بالمصدر الصريح ٩ مرات: ٧ مرات في النصوص، ومترتين في التدريبات. ويتضح من هذه البيانات أن نسبة استخدام هذه التراكيب تشكل ٢,٥٪ فقط من مجموع استعمالات الأفعال والتراكيب (٤٧٨)، رغم أهميتها في تنوع أساليب التعبير عن القدرة والوجوب. وتزيد نسبة استخدامها بالمصدر الصريح (٧٥٪) بثلاثة أضعاف على نسبة المؤول، وقدرها (٢٥٪). أما توزيعها بين النصوص والتدريبات، فيلاحظ أن أربعة منها لم تستخدم في التدريبات، وتشكل نسبتها في النصوص (٨٣,٣٪).

٨- تصنيف المصدر حسب موقعه في الجملة

يمكن تصنيف المصادر الواردة في السلسلة حسب موقعها في الجملة إلى ثلاثة أنواع: ما يأتي منها فاعلاً، وما يأتي مفعولاً به، وما يأتي اسماً مجروراً.

٨-١ المصدر في موقع الفاعل

يقول عبده الراجحي (٢٠١٠) إن الفاعل "لا يكون جملة بل لا بد أن يكون كلمة واحدة، وهذه الكلمة إما أن تكون اسماً صريحاً أو مصدراً مؤولاً". ويشير إلى أنه "يكثر استعمال الفاعل مصدراً مؤولاً بعد يمكن، يجوز، يجب، ينبغي" (ص ٢٠١-٢٠٣). فيلاحظ أنه يذكر المصدر المؤول فقط، ولا يشير إلى أن الاسم الصريح قد يكون مصدراً صريحاً عاملاً، كما لا تشير إلى ذلك البحوث الحديثة التي تناولت مواقع المصدر المؤول، مثل بحث الخلايلة (٢٠٠٦، ص ٢٠٧-٢١٧) الذي ذكر في مقدمة هذه الدراسة.

وترى الباحثة أن معرفة المتعلمين إعراب المصدر الصريح في موقع الفاعل مهمة، إذ تُلاحظ الأخطاء في إعرابه حتى في بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، مثل دراسة Al-Khazraji (٢٠٢٢، ٤١٦). حيث أُعرب "تسلق" إعراباً خاطئاً (كما في: "يمكن للطلاب تسلق الجبل")، وحصل



الخطأ في إعرابه كذلك في جملة "من الممكن للطلاب تسلق الجبل"، حيث جاء المصدر في محل رفع المبتدأ المؤخر، مما يدل على أهمية الإلمام بموقع المصدر الصريح لإعرابه إعراباً صحيحاً. ويتضح من خلال تحليل السلسلة أنها تكتفي بسبعة أفعال يأتي فاعلها مصدراً، وهي: يجب، يمكن، ينبغي، يضر، يسعد، يكفي. ولكن عدد الأفعال العربية التي يقع فاعلها مصدراً كبير جداً، إذ يذكر أشرف محمد علي عبده (٢٠١٧، ص ٩-١٢) ٢٤ فئة دلالية ويمثل لها بـ ٤٢ فعلاً. وتركز السلسلة على فعلي "يجب" و"يمكن" من بين سبعة أفعال مذكورة، وترى الباحثة أنه يمكن تقديم الأفعال الشائعة في البداية، ثم الإكثار من تقديم الأفعال الأخرى مع تقدم المستوى، مع التركيز على دلالاتها السياقية.

ويتبين أن نسبة الأفعال التي يأتي فاعلها مصدراً تشكل ٢٣,٩٪ من مجموع الأفعال، إذ يلاحظ كثرة استخدام المصدر مؤولاً في هذا الموقع (٨٩,٤٪) مقابل الصريح بنسبة (١٠,٦٪) فقط.

٢-٨ المصدر في موقع المفعول به

قد يأتي المفعول به مصدراً مؤولاً (ابن عقيل، ت. ٧٦٩هـ، ط. ١٩٨٠، ٤/٤)، وصريحاً عاملاً. وقد بلغ عدد الأفعال التي جاء مفعولها مصدراً في السلسلة ١٢ فعلاً، وهي: يستطيع، يحب، يريد، يحاول، يفضل، يتمنى، يطلب، يقرر، يرجو، ينسى، ينوي، يخطط. ويُلاحظ من عدد استعمالات هذه الأفعال، أن فعلي "يستطيع" و"يحب" هما الأكثر استخداماً، كما يُلاحظ أن ما يزيد عدده على عشرين فعلاً خمسة أفعال.

ويتضح أن نسبة الأفعال التي يرد مفعولها مصدراً تشكل ٦٤,٥٪ من مجموع الأفعال، بحيث بلغت نسبة الصريح في هذا الموقع (٥١,٩٪)، مقابل (٤٨,١٪) فقط للمؤول.

ويقضي ذلك تدريب المتعلمين، إلى جانب استعمال المصدر المؤول، على توظيف المصدر الصريح بالتنبيه إلى خصائص عمله، حيث يُضاف مصدر الفعل المتعدي إلى مفعوله دون ذكر فاعله، إذا كان الفاعل مشتركاً بينه وبين الفعل الرئيسي، نحو: "يريد الأطفال مشاهدة هذه الأفلام"، في حين يُضاف إلى فاعله وينصب مفعوله، إذا كان فاعله مختلفاً عن فاعل الفعل الرئيسي، نحو "يريد المعلم مشاهدة الأطفال هذه الأفلام".

ومن المهم معرفة كيفية توظيف المصدر من الفعل المتعدي بحرف الجر أيضاً، حيث يأتي بال التعريف، نحو "يريد الأطفال الذهاب إلى الحديقة"، إذا كان الفاعل مشتركاً بينه وبين الفعل الرئيسي، ولكن إذا كان مختلفاً عن فاعل الفعل الرئيسي، فإن المصدر يُضاف إلى فاعله، نحو "تريد الأم ذهاب الأطفال إلى الحديقة".

٣-٨ المصدر في موقع الاسم المجرور

إن المصدر المؤول من أن والفعل قد يقع في محل جر الاسم المجرور لحرف جر محذوف (سيبويه، ت. ١٨٠هـ، ط٣، ١٩٨٨، ١٥٥٣). وقد بلغ عدد الأفعال التي يأتي المصدر فيها اسماً مجروراً بحرف الجر المتعلق بها في السلسلة ١٥ فعلاً، وهي: ينجح، يفكر، يحلم، يسمح، يسعى، يطمح، يتمكن، يدعو، يمكن، يقدر، يأمل، يضطر، يحرص، يخاف.

ويتضح من عدد استعمالها أن نسبة هذا النوع من الأفعال تشكل ١١,٦٪ من مجموع استخدامات الأفعال، حيث بلغت نسبة المصدر الصريح (٦٨,٥٪)، مقابل (٣١,٥٪) فقط للمؤول. وتود الباحثة أن تشير هنا إلى أهمية أن يدرك المتعلمون أن حروف الجر لا تحذف أمام المصدر الصريح (السامرائي، ١٩٧٩، ص ٢٤٣)، في حين تحذف أمام (أن) المصدرية (سيبويه، ت. ١٨٠هـ، ط٣، ١٩٨٨، ١٥٥٣)، نحو "لا بد لنا من مناقشة هذا الموضوع" - "لا بد أن ناقش هذا الموضوع"، ونحو "يقدر الخبراء على تقديم حلول مناسبة لهذه المشكلة" - "يقدر الخبراء أن يقدموا حلولاً مناسبة لهذه المشكلة". وتلاحظ الأخطاء في استعمال هذا النوع من المصادر الصريحة، إذ استخدم فعل "يقدر" بحذف حرف جره، كما في المثال "يقدر الطلاب تسلق الجبل" الذي ورد في دراسة Al-Khazraji (٢٠٢٢، ص ٤١٦) المشار إليها سابقاً.

ويُستنتج إذا تأملنا مواقع المصدر في نصوص السلسلة وتدريباتها أن نسبة المصدر الذي يأتي مفعولاً به أكثر، إذ تبلغ نسبته ٦٤,٥٪، حيث يُلاحظ التركيز على فعلي "يستطيع" و"يجب"، في حين تبلغ نسبة المصدر الواقع فاعلاً ٢٣,٩٪، بالتركيز على "يجب" و"يمكن"؛ أما نسبة المصدر الواقع اسماً مجروراً فتشكل ١١,٦٪ دون تركيز على أي فعل محدد من بين الأفعال الـ ١٤. وأما التراكيب، فيأتي المصدر في ثلاثة منها بعد حرف الجر، وهي: "هو قادر على + مصدر" و"له قدرة على + مصدر"، و"لا بد من + مصدر"، حيث يُحذف حرف الجر قبل (أن) المصدرية. أما التركيبان "عليه + مصدر" و"من الضروري + مصدر"، فيقع المصدر فيهما مبتدأً مؤخراً.

٩- تصنيف الأفعال والتراكيب حسب دلالاتها السياقية وتحديد مدى تنوع أساليب التعبير عنها

إن الدلالات السياقية، مثل الوجوب والاستطاعة والإمكان والرغبة والحب وغيرها، تعبر عنها العربية بأساليب متنوعة (Al-Khazraji، ٢٠٢٢، ص ٤١٩). ومن الطبيعي الاكتفاء في المراحل المبتدئة "بالتراكيب الأكثر شيوعاً أو الأسهل من التراكيب التي تؤدي المعنى نفسه" (الفوزان، ٢٠١٧، ص ٦٠). لكن من الضروري مع تقدم المستوى تعزيز مهارة المتعلمين في استخدام وسائل متنوعة



لنقل الدلالات السياقية التي تساعد في التعبير عن الفروق الدقيقة بين الأفكار والمشاعر والحالات المزاجية والانفعالات، مما يجعل كلامهم أكثر ثراء (Kremenetskaia، ٢٠٠٩، ص ٩٥). وللتعبير عن مثل هذه الدلالات، تستخدم العربية المصدر بنوعيه مع عدد من الأفعال والتراكيب (Yakši، ٢٠٢١، ص ٢١٨-٢١٩)، مما يقتضي إلمام المتعلمين بتوظيفهما. وقد حاولت الباحثة تصنيف الأفعال والتراكيب الواردة في السلسلة إلى ست فئات دلالية رئيسية، وذلك بحسب المعنى السياقي الذي تؤديه في الجملة، حيث استفادت من قسم المرادفات بمعجم المعاني الإلكترونية (٢٠٢٤، ١٠، ٠٧) من أجل وضعها في مجموعة معينة، رغم وجود فروق دلالية دقيقة بينها، وهي كما يلي:

- الوجوب: (يجب، ينبغي، لا بد من+مصدر، عليه+مصدر، من الضروري+مصدر)
- الاستطاعة والإمكان: (يستطيع، يمكن، يتمكن، يقدر، له قدرة على+مصدر، هو قادر على+مصدر)

- الحب والرغبة: (يحب، يفضل، يريد، يرغب، يتمنى، يأمل، يطمح، يحلم، يرجو، ينوي)
- المحاولة والسعي: (يحاول، يسعى، يحرص)
- السرور والضرر (يسعد، يضر)
- الأفعال المتنوعة دلالياً: (يخاف، يقرر، يفكر، يطلب، يسمح، ينجح، يدعو، ينسى، يكفي).
وقد جمعت هذه الأفعال ضمن هذه الفئة لقلّة عدد استعمالها، رغم تباين دلالاتها بين الانفعالي والعقلي والتقويي، وذلك لتيسير التحليل الإحصائي.

٩-١ الأفعال والتراكيب الدالة على الوجوب

ذكر أشرف محمد علي عبده (٢٠١٧، ص ٩) ضمن أفعال الوجوب أربعة أفعال: يجب، ينبغي، يتعين، يتحتم. ولكن لا يمكن القول إن جميع هذه الأفعال شائعة الاستعمال، ويبدو أن السلسلة اكتفت بفعلين منها، وهما: يجب وينبغي، بالإضافة إلى ثلاثة تراكيب تحمل هذه الدلالة، وهي: لا بد من+مصدر، وعليه+مصدر، ومن الضروري+مصدر. وفيما يلي عدد تكراراتها ونسبها المئوية:

جدول ٨

الأفعال والتراكيب الدالة على الوجوب

النسبة المئوية	عدد التكرارات	الفعل أو التركيب
٨٨,٩٪	72	يجب
٦,٢٪	5	ينبغي

لا بدّ من+مصدر	٢	٢,٥٪
عليه+مصدر	١	١,٢٪
من الضروري+مصدر	١	١,٢٪
المجموع	٨١	١٠٠٪

ويتضح من الجدول ٨ أن السلسلة تركّز بشكل كبير على الفعل "يجب" للتعبير عن دلالة الوجوب، إذ تبلغ نسبته ٨٨,٩٪، في حين يأتي "ينبغي" والتراكيب بنسب منخفضة، رغم كونها تُذكر ضمن الأفعال والتراكيب الشائعة في كتاب فتحي سويفي (٢٠١٦، ص ٥٨)، مما يشير إلى الحاجة إلى تنوع المدخلات الأسلوبية في هذا الجانب.

ويلاحظ في السلسلة غياب أفعال وتراكيب أخرى تعبّر عن هذه الدلالة، مثل "يلزم" و"من اللازم+مصدر"، و"من الواجب+مصدر". وترى الباحثة أن المتعلمين الناطقين بغير العربية يحتاجون في البداية إلى استخدام الأساليب الشائعة، ولكن يجب تدريبهم على تنوع الأساليب مع تقدم المستوى.

وذلك يقتضي معرفة توظيف المصدرين فيها، إذ إن العربية تستخدم في جميع أساليب الوجوب كلا النوعين من المصدر (Yakṣi، ٢٠٢١، ص ٢١٨)، ويختلف موقع المصدر في الجمل، إذ يأتي بعد أفعال الوجوب فاعلاً، نحو "ينبغي أن أساعد الصغار" و"ينبغي لي مساعدة الصغار"، أو مبتدأً مؤخراً بعد الخبر المقدم نحو "من اللازم أن أساعد الصغار" و"من اللازم عليّ مساعدة الصغار"، أو اسماً مجروراً، نحو "لا بد أن أساعد الصغار" و"لا بد لي من مساعدة الصغار".

٢-٩ الأفعال والتراكيب الدالة على الاستطاعة والإمكان

وقد ذُكر في قسم المرادفات من معجم المعاني الإلكتروني (٢٠٢٥، ٢٠٢، ٢٨) ثلاثة أفعال مرادفة لفعل "استطاع"، وهي: أمكن، تمكن، قدر، قوي. أما في السلسلة فاستُخدم ثلاثة منها فقط، وهي: يمكن، يتمكن، يقدر. بالإضافة إلى ذلك، ورد تركيبان بمشتقات "يقدر"، مثل: "له قدرة على+مصدر"، و"هو قادر على+مصدر".



جدول ٩

الأفعال والتراكيب الدالة على الاستطاعة والإمكان

النسبة المئوية	عدد التكرارات	الفعل أو التركيب
٦٥,٤٪	٨٥	يستطيع
٢٤,٦٪	٣٢	يمكن
٢,٣٪	٣	يتمكن
١,٥٪	٢	يقدر
٥,٤٪	٧	هو قادر على+مصدر
٠,٨٪	١	له قدرة على+مصدر
١٠٠٪	١٣٠	المجموع

ويُستنتج من الجدول ٩ أن السلسلة تعتمد بشكل أساسي على فعلي "يستطيع" (٦٥,٤٪) و"يمكن" (٢٤,٦٪) في التعبير عن الاستطاعة والإمكان، في حين لا تتجاوز نسبة استخدام "يتمكن" و"يقدر" (٣,٨٪)، وتبقى التراكيب البديلة محصورة في (٦,٢٪). ويُظهر هذا التوزيع ضعفاً في تنوع أساليب التعبير عن هذه الدلالة أيضاً.

ويلاحظ غياب أساليب أخرى للتعبير عن هذه الدلالة تحتوي على مشتقات بعض هذه الأفعال، من قبيل: "باستطاعته+مصدر" و"بإمكانه+مصدر" و"من الممكن+مصدر" و"في مقدوره+مصدر".

وتودّ الباحثة أن تذكر هنا أن موقع المصدر في هذه التراكيب يتحول من الفاعل أو المفعول أو الاسم المجرور به، إلى المبتدأ المؤخر، مثل: "يمكن أن يشارك الطلاب في هذه المسابقة" - "بإمكان الطلاب أن يشاركوا في هذه المسابقة" و"يستطيع الطلاب أن يشاركوا في هذه المسابقة" - باستطاعة الشباب أن يشاركوا في المسابقة" و"تقدر زينب أن تترجم هذه النصوص بسهولة" - "في مقدور زينب أن تترجم هذه النصوص بسهولة".

وهذا يقتضي تدريب المتعلمين على استعمال المصدر المؤول صحيحاً وخاصة ما يحتوي منه على الأفعال الخمسة، بالإضافة إلى إعراب المصدر الصريح صحيحاً، إذ يؤدي عدم الإلمام بذلك إلى الأخطاء التي تأتي حتى في متن بعض الدراسات مثل دراسة Al-Khazraji (٢٠٢٢م: ٤١٦)، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في هذه الدراسة.

ويُستحسن إدراج هذه التراكيب بشكل متدرج ومنتظم في المحتوى التعليمي، لضمان تعزيز الكفاية التعبيرية لدى المتعلمين.

٣-٩ الأفعال الدالة على الحب والرغبة

والمجموعة الثالثة هي الأفعال والتراكيب التي تفيد الحب والرغبة كما في الجدول الآتي:

جدول ١٠

أفعال الرغبة والحب في السلسلة

النسبة المئوية	عدد التكرارات	الفعل/التراكيب
٤٠,٧٪	74	يحب
٢١,٤٪	39	يريد
١٢,١٪	22	يفضل
٦,٦٪	12	يتمنى
٥,5٪	10	يطلب
٤,٤٪	8	يرجو
٣,٣٪	6	يحلم
٣,٣٪	6	ينوي
٢,٢٪	٤	يطمح
٠,٥٪	1	يأمل
100%	١٨٢	المجموع

وقد جُمعت هذه الأفعال العشرة ضمن فئة أفعال الحب والرغبة لتسهيل العرض، مع العلم بوجود فروق دلالية بينها. ويُستنتج من الجدول ٥ أنه على الرغم من تنوع هذه الأفعال، فإن السلسلة تعول على ثلاثة منها: "يحب" (٤٠,٧٪) "يريد" (٢١,٤٪) و"يفضل" (١٢,١٪)، وهي من الأفعال التي يذكر فتحي سويفي في كتابه (٢٠١٦، ص ٧٣-٧٤) أنها من الأفعال الشائعة. أما بقية الأفعال فنسبة استعمالها منخفضة، رغم الإشارة إلى أنها أيضاً من الأفعال الشائعة في هذا الكتاب، مثل: يتمنى، يطلب، يرجو.

ويلاحظ غياب أفعال وتراكيب، مثل "يود" و"يرغب في" و"له رغبة في" و"مصدر" و"هو راغب في" و"مصدر". فيوصى بزيادة عدد التدريبات الإنشائية الوظيفية باستعمال الأفعال الواردة في



السلسلة وإضافة التراكيب البديلة للتعبير عن هذه الدلالة تدريجياً مع تقدم المستوى، إذ لا يقتضي توظيف مثل هذه الأساليب الإلمام بتوظيف نوعي المصدر فحسب، بل يقتضي معرفة استعمال مشتقات الأفعال أيضاً، مثل: "يرغب الأولاد في الذهاب إلى حديقة الحيوانات" - "الأولاد راغبون في الذهاب إلى حديقة الحيوانات" - "للأولاد رغبة شديدة في الذهاب إلى حديقة الحيوانات".

٩-٤ الأفعال الدالة على المحاولة والسعي

وتضم هذه المجموعة ثلاثة أفعال: يحاول، يسعى، يحرص، حيث تركز السلسلة على "يحاول" بنسبة ٨٤,٤٪، مما يدل على إهمال الفعلين الآخرين رغم إمكانية استعمالهما لتنوع أساليب التعبير عن هذه الدلالة.

٩-٥ الأفعال الدالة على السرور والضرر

تضم هذه المجموعة فعلي "يسعد" و"يضر"، ويمثلان ٠,٦٪ من مجموع الأفعال الواردة في السلسلة، وهذا يضيّع على المتعلم فرصة استيعاب كيفية توظيفهما.

٩-٦ الأفعال المتنوعة دلاليًا

أما الأفعال الباقية فهي سبعة أفعال متنوعة دلاليًا، وهي: ينجح، يقرر، ينسى، يفكر، يخاف، يكفي، يخطط، وتمثل نسبتهما ٧,٩٪ من مجموع الأفعال المستخدمة في الكتاب. ويتبين مما سبق وجود قصور ملحوظ في تنوع التراكيب المعبرة عن الدلالات السياقية، مثل الوجوب والاستطاعة والرغبة وغيرها، رغم أهمية هذه الدلالات في التواصل الفعال، إذ تركز السلسلة في التعبير عن الوجوب على "يجب" (٨٨,٩٪)، وعن الاستطاعة "على" "يستطيع" (٦٥,٤٪)، وعن الحب والرغبة على "يحب" (٤٠,٧٪) و"يريد" (٢١,٤٪)، وعن المحاولة على "يحاول" (٨٤,٤٪). وبناء على ذلك يُوصى بزيادة عدد التراكيب البديلة التي تتضمن مصدر هذه الأفعال أو اسم فاعلها أو اسم مفعولها، مثل: "من الواجب+مصدر"، و "من اللازم+مصدر"، و"باستطاعته+مصدر"، و "بإمكانه+مصدر"، و "في مقدوره+مصدر"، و "هو قادر على+مصدر"، و"له قدرة على+مصدر"، و "هو راغب في+مصدر"، و "له رغبة في+مصدر"، حيث تُحوّل الجمل الفعلية إلى الجمل الاسمية بخبر مقدّم، مما يقتضي تدريب المتعلمين على تحويل هذه التراكيب من أسلوب إلى آخر.

١٠- تحليل وتقييم القواعد المتعلقة باستخدام نوعي المصدر وتدريباتها

يتطلب توظيف المصدر في العربية إلماما ببعض القواعد الصرفية والنحوية، حيث يحتاج المتعلمون عند توظيف المصدر الصريح إلى معرفة اشتقاق المصادر من الأفعال الثلاثية وغير

الثلاثية وعملها، كما أنهم بحاجة عند استعمال المصدر المؤول إلى معرفة تصريف الأفعال ونصبها بعد (أن)، بالإضافة إلى معرفة أنواع الأفعال والتراكيب التي يمكن استعمال المصدرين بها ودلالاتها.

١-١٠ تحليل القواعد والتدريبات المتعلقة باستعمال المصدر الصريح وتقييمها

أشارت البحوث التي تناولت القواعد الصرفية في سلسلة اللسان إلى تأخير عرض بعض المواضيع إلى المستوى المتقدم (العبد الله، ٢٠١٩، ص ١٤٤)، (Sağlam، ٢٠٢٣، ص ٢٤٩٢). فذلك ينطبق على القواعد الصرفية المتعلقة بالمصدر، إذ يُظهر تحليلها أن السلسلة تؤخر قواعد صياغة مصادر الأفعال الثلاثية إلى الكتاب المتقدم الأول، فتركز على أشهر الأوزان وتدور تدريباتها حول اشتقاق المصدر وتحديد وزنه واستخراجه بمساعدة المعجم. أما مصادر الأفعال غير الثلاثية، فتُعرض دفعة واحدة في الوحدة الأولى من الكتاب المتقدم الثاني، وتشمل أوزان الأفعال الرباعية والخماسية والسداسية وتقتصر تدريباتها غالباً على البنية الصرفية للمصدر.

ورغم وجود تمرين يتطلب استخدام ثمانية مصادر في جمل مفيدة وتدريب آخر يتطلب مجرد تحويل الأفعال في ثمان جمل إلى مصادر صريحة مع تحديد موقعها الإعرابي، مثل "أحب (استحم) على شواطئ الجزر الاستوائية" و"تحاول الشركة (أوجد) حلول لمشكلة الديون" (١٨)، فإن غياب القواعد الواضحة حول عمل المصدر وتدريبات تطبيقية سابقة على استعماله، يجعل تنفيذ مثل هذه التدريبات صعباً، إذ يحتاج المتعلمون في هذا التمرين إلى تعريف المصدر بآل التعريف في الجملة الأولى، كما في: "أحب الاستحمام على شواطئ الجزر الاستوائية"، وإضافة المصدر إلى مفعوله في الثانية، كما في: "تحاول الشركة إيجاد حلول لمشكلة الديون". وذلك يقتضي معرفة المتعلمين كيفية عمل المصدر إلى جانب صياغته.

وقد جاءت ٤٧,٩٪ من المصادر الصريحة الواردة في السلسلة مضافةً إلى مفعولها دون ذكر فاعلها، في حين جاءت مضافةً إلى فاعلها بنسبة منخفضة (١,٩٪). ومن اللافت أن ٣٦,٢٪ من المصادر جاءت معرّفةً ب (آل) مع ذكر حرف جرّها، مما يقتضي إلمام المتعلمين بقواعد استعمال المصادر المشتقة من الأفعال المتعدية بحرف الجر، حيث تُضاف إلى فاعلها، مثل: "يجب محافظة المرء على صحته"، أو تُعرّف ب (آل) عند عدم ذكر فاعلها، مثل: "يجب على المرء المحافظة على صحته".

فلا يوجد في السلسلة عرض صريح منظم لقواعد عمل المصدر، ولا يجد تحديد واضح لأنماط الإضافة (إلى الفاعل، إلى المفعول)، رغم أهميتها في فهم الموقع النحوي والدلالة السياقية للمصدر. إذ تُقدّم قواعد الإضافة في المستوى المبتدئ الثاني منحصرةً في تعريف المضاف إليه وإعرابه، دون بيان خصائص المضاف ودون إشارة أن المضاف قد يكون مصدراً عاملاً.



ويُوصى بتقديم قواعد وظيفية مثل قواعد إضافة مصادر الأفعال المتعدية إلى فاعلها بنصب مفعولها، أو إضافتها إلى مفعولها مباشرة دون ذكر فاعلها، وإضافة مصادر الأفعال اللازمة إلى فاعلها بذكر حرف جرّها، أو تعريفها بـ(أل) مع ذكر حرف جرّها. وقد جاءت أمثلتها في عدة مواضع سابقة من هذه الدراسة.

١٠-٢ تحليل القواعد والتدريبات المتعلقة باستخدام المصدر المؤول وتقييمها

أشار محمد موفق الحسن (٢٠١٧) إلى أن السلسلة "تعرض المواد النحوية وفق تسلسل يشبه إلى حد كبير تسلسلها في كتب النحو الموجهة للناطقين بالعربية" (ص. ٥). ويمكن القول إن هذه الملاحظة تنطبق على القواعد المتعلقة بالمصدر المؤول، إذ تُعرض قواعد استخدام (أن) تحت مبحث نصب الفعل المضارع في الكتاب الأول للمستوى المتوسط، بتركيز على إعراب الفعل المضارع بعد أدوات النصب، دون تخصيص مواضع واضحة لاستخدام (أن) المصدرية ودلالات الأفعال والتراكيب التي يأتي المصدر المؤول بها.

وتأتي (أن) في التدريبات مع أدوات النصب الأخرى مختلطة، حيث يُطلب ضبط أواخر الأفعال بعدها أو تصحيح الأخطاء في ضبطها، كما في: "أرجو أن أحصل على منصب مناسب في هذه الشركة".

وفي بعض التدريبات يُطلب وضع حرف نصب مناسب في عدة جمل، ومنها جملة واحدة بـ (أن): "طلب مني ... أكتب تقريراً عن عملي"، أو الربط بين شطري الجملة بحرف نصب مناسب، حيث تأتي جملتان بـ (أن): "لن يستطيع أحد - أن يحل مشاكل العالم بمفرده"، و"لا يقدر السلاح - أن يغير ما في القلوب". ورغم فائدة هذا النوع من التدريبات في التمييز بين دلالات الأدوات، فإنه لا يكفي لاستيعاب المتعلمين كيفية استخدام (أن)، ما لم يسبقه عرضٌ منظم للأفعال التي تتطلب دخول (أن) وتدريب المتعلمين على استعمالها.

وهناك تدريب آخر يُطلب فيه كتابة الجمل، إلا أنها تضم جميع حروف النصب، مما يقلل تركيز المتعلمين على حرف معين.

أما الأفعال الخمسة بعد (أن) فهي محدودة، إذ تأتي في جملة بين جمل تدريب كتابة الألف الفارقة، مثل: "الشباب استطاعوا... أن يعتمدوا... على أنفسهم"، وجملة في تدريب تصحيح الأخطاء: "الموسيقيان يرجوان أن يجمعان تبرعات للمشردين". فلا يوجد أي تدريب على توظيفها، مما يُضعف الوعي بخصائص استخدام الأفعال الخمسة، إذ لا يقتضي توظيفها معرفة نصبها بعد (أن) فحسب، بل يتطلب معرفة تصريفها صحيحاً، وخاصة عند إسناد الفعل بعد أن إلى ضمائر الغائب، مثل: "لا بد أن يعتمد الشباب على أنفسهم" - "لا بد للشباب أن يعتمدوا على أنفسهم"،

حيث يبقى الفعل بعد (أن) مفرداً قبل فاعله الظاهر في الجملة الأولى، ويُسند إلى واو الجماعة في الثانية وذلك لذكر فاعله قبله.

ويتبين أن تقديم القواعد المرتبطة باستعمال (أن) في السلسلة، لا يستند إلى منظور دلالي أو وظيفي، بل يأتي وفق ترتيب تقليدي، إذ تُقدم (أن) ضمن أدوات النصب دون الإشارة إلى مصدريتها ودورها في بناء المعنى السياقي.

ويُوصى بتقديم قواعد وظيفية تُساعد المتعلمين على توظيف المصدرين، وتوسيع قائمة الأفعال والتراكيب التي يأتي بعدها المصدر المؤول أو الصريح وتصميم تدريبات إنشائية وتدريبية على تحويل المصدر من نوع إلى آخر، لرفع كفاءة المتعلمين في مهارة الإنتاج اللغوي.

١١- تحليل تدريبات عامة

بالإضافة إلى التدريبات الصرفية والنحوية المذكورة فيما سبق، فإن هناك تدريبات محدودة تستهدف توظيف المصدر المؤول مباشرة. ولكن الباحثة حاولت الوقوف على كل تدريب واستخراج جميع الجمل المتضمنة للأفعال والتراكيب التي استُخدمت بكلا المصدرين، حيث بلغ عددها ٢٥٦ جملة، منها ١٣٦ بالمؤول و ١٢٠ بالصريح. بناء على ذلك صُنفت التدريبات إلى تدريبات تستهدف توظيف المصدر مباشرة، وتدريبية تشتمل على جمل فيها مصدر.

١١-١ تدريبات تستهدف توظيف المصدر المؤول مباشرة

تبين من خلال تحليل هذا النوع من التدريبات أنها تتعلق بتوظيف المصدر المؤول فقط، ولا يتجاوز عددها ثلاثة تدريبات، جاءت جميعها بصيغة شبه نمطية.

فمثلاً، يتضمن الكتاب التمهيدي الثاني تدريباً يُطلب فيه استبدال كلمة (الدراجة) في جملة "هل يمكنني أن أجرب الدراجة؟" بكلمات مثل: القلم، السيارة، الحذاء (٢/٢). ويمكن تصنيف هذا التمرين ضمن التدريبات الآلية التي تركز على المحاكاة أكثر من الإنتاج الحر.

والتدريب الثاني يأتي في الكتاب المبتدئ الأول، حيث يُطلب استعمال "يجب" في ست جمل وفقاً للنموذج، فيُطلب إسناد الأفعال التي أُسندت إلى (هو) في الجمل الفعلية البسيطة إلى ضمير المتكلم (أنا) بعد (أن) المصدرية، مثل: "يذهب إلى المدرسة - يجب أن أذهب إلى المدرسة" (١/٣).

ويأتي التدريب الثالث في الكتاب المتوسط الثاني، حيث يُطلب تحويل فعل الأمر إلى مضارع بعد (أن) في خمس جمل، مثل: "حدثني عن الفصل المفضل لديك - هل يمكن أن تحدثني عن الفصل المفضل لديك؟" (١/٥). ويتطلب هذا التدريب معرفة تحويل فعل الأمر إلى المضارع وفق الضمير المناسب.



ورغم احتواء التدريبين الأخيرين على جوانب صرفية ودلالية، فإن اقتصارهما على ضمير واحد وعدم وجود تدريبات على استخدام ضمائر مختلفة وغياب أنشطة إنتاجية حرة، يُقلل من فرص تمكين المتعلمين من الاستخدام السياقي للمصدر المؤول.

فضلا عن ذلك، فإن هناك بعض الجمل والأسئلة التي قد تسهم في توضيح المصدر. ومنها جمل لترتيب الكلمات لتكون جملة مفيدة، ولكنها قليلة جداً، إذ رُصدت جملة بمصدر صريح: "بممارسة - ينصح - الأطباء - الرياضة. (٥\٣)، وجملتان بالمصدر المؤول: القاسية - يأكل - يستطيع - الجمل - الأشواك - أن"، و"أحب - أنيق - أمام - أن - أصدقائي - بمظهر - أبدو" (١٠\٣).

كذلك، وردت في بعض التدريبات أسئلة عامة، مثل: "هل تحب أن تعمل في البيت؟" أو "هل تحب أن تعيش في بيت عربي؟" (١\٣)، وتقضي الإجابة عنها إسناد الفعل بعد أن إلى ضمير المتكلم. وهناك سؤال آخر: "كيف يجب أن يعامل الوالدان مع أبنائهما في رأيك؟" (٤\٥)، حيث يمكن عند الإجابة تكرار الجملة أو إسناد الفعل بعد (أن) إلى ألف الاثنين، مما يقتضي معرفة استخدام الأفعال الخمسة. فيستحسن زيادة مثل هذه الأسئلة لتحفيز المتعلمين على توضيح المصدر تواصلياً.

٢-١١ تدريبات تشتمل على جمل فيها مصدر

أما التدريبات الباقية فلا تهدف لتوضيح المصدر مباشرة، بل تشتمل على جمل فيها مصدر كما ذكر. ويمكن تصنيفها إلى تدريبات تصحيح الأخطاء، وتدريبات ملء الفراغ، وتدريبات الوصل بين شطري الجملة.

١-٢-١١ تدريبات تصحيح الأخطاء

تتعلق بعض جمل هذه التدريبات مباشرة بتصحيح الأخطاء في تصريف الفعل بعد (أن)، مثل: "يجب على الأم أن أعطي بطفلها دائماً"، و"يجب على الشباب أن يتحمل مسؤوليتهم تجاه بلدهم"، و"الموسيقيان يرجوان أن يجمعان تبرعات للمشردين" (٥/٥). ويُلاحظ في الجملتين الأخيرتين إسناد الفعل بعد (أن) مرة إلى واو الجماعة ومرة إلى ألف الاثنين، ولكن لاستيعاب المتعلمين لتوضيح الأفعال الخمسة بعد (أن)، يجب زيادة تدريبات إنشائية. أما بقية الجمل، فهي تتعلق بتصحيح الأخطاء في عناصر أخرى، مثل كتابة الهمزة أو كتابة الاسم المنقوص، بحيث قد يركز المتعلمون فقط على ما يُطلب منهم في هذه الجمل.

٢-٢-١١ تدريبات ملء الفراغ

في بعض هذه التدريبات جمل يُطلب فيها وضع حرف نصب مناسب، نحو: "لا يستطيع أحد... يحل مشاكل العالم بمفرده"، و"لن يستطيع الفريق... يريح هذه المباراة" (٥/٥). فلا تكفي

هذه الجمل لتدريب المتعلمين على استعمال المصدر المؤول. أما المصدر الصريح، فلم تأت منه سوى جملة واحدة: "من الضروري... المجتمع الدولي كله... مشكلة التلوث ووضع حد لها" (٨١٦). ومن الملاحظ في أحد تدريبات ملء الفراغ جُملة يُطلَب فيها تعويض ضمير المتكلم بضمير الغائب في التدريب: "البغاء: أنا أستطيع أن أتسلق الأشجار العالية"، وجملة "يستطيع أن... الأشجار العالية" في التدريب (١٠/٢). ولكن لاستيعاب كيفية استخدام المصدر المؤول يحتاج المتعلمون إلى مزيد من تدريبات إسناد الأفعال بعد (أن) إلى ضمائر مختلفة.

١١-٢-٣ تدريبات الوصل بين شطري الجملة

في تدريبات الوصل بين شطري الجملة جاءت جملتان بتبديل ضمير المتكلم إلى ضمير الغائب في الفعل الرئيسي بين النص وتدريبه، حيث بقي المصدر صريحاً في كلتا الجملتين، وهما: "ولا يشعر بأنني أصبحت رجلاً، وأستطيع الاعتماد على نفسي" في النص، وجملة "يعتبر أسامة أنه أصبح رجلاً يستطيع الاعتماد على نفسه" في التدريبات (٤/٥)، و"ليتي أستطيع مساعدتها" في النص، وجملة "هل يستطيع الرجل في القصة مساعدة أخته؟" في التدريبات (٩/٧). وترى الباحثة أن من الضروري تنبيه المتعلمين إلى إمكانية استخدام المصدر الصريح دون تغيير مع الأفعال الرئيسية المُسندة إلى ضمائر مختلفة، مما يسهل عليهم استخدامها.

ويوجد تدريب آخر تحوّل فيه المصدر في جملة واحدة من المؤول في النص إلى صريح في التدريب، "أعلنت...عن جاسوس استطاع أن يخترق أجهزة الأمن في إسرائيل" في النص، وجملة "تحت غطاء شخصية رجل الأعمال الناجح - استطاع الجمال اختراق أجهزة الأمن" (٦/٦). وترى الباحثة أن المتعلمين بحاجة إلى تدريبات تحويلية منهجية منتظمة لاستيعاب كيفية تحويل المصدرين كل منهما إلى الآخر.

وبناء على ما سبق بشأن تدريبات السلسلة، يمكن القول إنها رغم تنوعها لا تشكّل نظاماً تدريبياً متكاملًا في توظيف نوعي المصدر، بل تذكرهما بشكل عابر أو جزئي، مما يجعل المتعلمين قد يمزّون بهما دون وعي، ويقلل من فاعلية التدريبات في بناء الكفاية النحوية والتعبيرية لديهم.

ويُوصى بتصميم تدريبات منهجية لإنشاء الجمل باستخدام نوعي المصدر، وتدريب تحويل المصدر من نوع إلى آخر، وتحويل أساليب التعبير عن الدلالات المتنوعة من أسلوب إلى آخر، بالإضافة إلى تدريبات إسناد الفعل بعد (أن) إلى ضمائر مختلفة.



١٢- الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى فاعلية سلسلة اللسان في عرض المصدرين المؤول والصريح من خلال تحليل محتواها من زوايا متعددة، حيث حاولت الإجابة عن ستة أسئلة رئيسية. وقد أسفر هذا التحليل عما يلي:

أظهرت نتائج تحليل الأفعال التي استُخدمت بنوعي المصدر أن عددها يبلغ ٣٢ فعلاً، ولكن رغم كثرة عددها فإن السلسلة تُركّز بشكل أساسي على عدد محدود منها، إذ تأتي سبعة أفعال (يستطيع، يحب، يجب، يريد، يمكن، يحاول، يفضل) بنسبة ٧٥,٣٪ من مجموع استخدامات الأفعال (٤٦٦ مرة)، بحيث تشكل نسبة الأفعال الثلاثة الأولى وحدها ٤٩,٦٪ من مجموع الاستخدامات، في حين تبلغ نسبة الأفعال الـ ٢٥ الباقية ٢٤,٧٪ فقط، بما فيها ١٠ أفعال استُعملت مرة أو مرتين فقط وتشكل ٣٪ من مجموع الأفعال المستخدمة. ويشير هذا التوزيع غير المتوازن إلى ميل السلسلة إلى الأفعال الشائعة، مما يحدّ من إدراك المتعلمين للفروق الدقيقة في توظيف بقية الأفعال في سياقات مختلفة.

وبيّنت نتائج تحليل عدد استخدامات الأفعال والتراكيب بنوعي المصدر في النصوص والتدريبات أن نسبته في الأولى تبلغ ٥٤٪ من مجموع ٤٧٨ حالة، منها ٥٥,٨٪ للمصدر المؤول، و٤٤,٢٪ للصريح. أما نسبة استخدامات المصدر في التدريبات فتبلغ ٤٦٪، منها ٥٤,١٪ للمؤول و٤٥,٩٪ للصريح. ورغم كونه التعرض للمصدر - سواء في النصوص أو في التدريبات - يبدو مرتفعاً، فإن المدخلات اللغوية تركز على استخدامات سبعة أفعال.

وأظهرت نتائج تحليل مواقع المصدر في الجمل أن نسبته في موقع المفعول به تبلغ ٦٤,٥٪، في حين بلغت نسبته في موقع الفاعل إلى ٢٣,٩٪، وبلغت نسبته في موقع الاسم المجرور ١١,٦٪.

وبيّنت نتائج تحليل دلالات الأفعال والتراكيب كذلك أنه يمكن تصنيفها إلى عدة فئات، منها الوجوب والاستطاعة والإمكان والحب والرغبة والمحاولة والسرور والضرر، إضافة إلى مجموعة أفعال تفيد معاني متنوعة. ورغم استخدام السلسلة عدة أساليب في التعبير عن بعض الدلالات، فإنها تركز في التعبير عنها على أفعال شائعة محدودة، إذ تعتمد في التعبير عن الوجوب على "يجب" بنسبة ٨٨,٩٪، وعن الاستطاعة على "يستطيع" بنسبة ٦٥,٤٪، وعن الحب والرغبة على "يجب" (٤٠,٧٪) و"يريد" (٢١,٤٪)، وعن المحاولة على "يحاول" (٨٤,٤٪). فيؤصّي بزيادة عدد التراكيب البديلة التي تتضمن مصدر هذه الأفعال أو اسم فاعلها أو اسم مفعولها مثل: "من الواجب+مصدر"، و"من اللازم+مصدر"، و"باستطاعته+مصدر"، و"بإمكانه+مصدر" و"في مقدوره+مصدر"، وهو قادر على+مصدر"، و"له قدرة على+مصدر"، و"هو راغب في+مصدر" و"له

كما أظهرت نتائج تحليل القواعد الصرفية والنحوية المتعلقة بنوعي المصدر أن عرضها في السلسلة جاء بمنظور تقليدي يركز على الجانب الشكلي، دون أن يُعنى بالبعد الدلالي أو الوظيفي. فتقدم (أن) ضمن أدوات النصب من غير إبراز مصدريتها أو بيان دورها في بناء المعنى السياقي، كما أنها لا توضّح عمل المصدر. وهذا القصور قد يحد من فاعلية القواعد في تمكين المتعلمين من توظيف المصدرين في التعبير.

ويتضح من خلال تحليل التدريبات أيضاً أن التدريبات المباشرة لم تتجاوز عدة أنشطة نمطية، في حين وردت بقية الأمثلة متفرقة ضمن تدريبات فرعية على التصحيح أو ملء الفراغ أو الوصل، مركزة على الجوانب الشكلية والإعرابية أكثر من التوظيف السياقي، مما يقلل فاعليتها في بناء الكفاية التعبيرية لدى المتعلمين.

وتؤكد هذه النتائج أن عرض المصدرين في سلسلة اللسان جاء منحصرًا في أفعال شائعة وتدريبات شكلية، مما يقلل من التنوع الدلالي والبعد الوظيفي. ومن ثم تبرز الحاجة إلى تطوير القواعد والتدريبات بأسلوب يربط بين الشكل والمعنى ويوفر للمتعلمين فرصاً أكبر للتوظيف السياقي والإنتاج الحر.

وبناء على ذلك، توصي الدراسة بتقديم القواعد الوظيفية التي تساعد المتعلمين على استعمال المصدرين المؤؤل والصريح، وتصميم تدريبات تحويلية منهجية لتحويل المصدر من نوع إلى آخر، وتنوع الضمائر التي يُسند إليها الفعل بعد "أن" بشكل متدرج، وتصميم تدريبات منهجية لتحويل أساليب التعبير عن الدلالات السياقية المختلفة من أسلوب إلى آخر، وإدخال تدريبات إنتاج حر تُشجع المتعلمين على استخدام المصادر في جمل من إنشائهم، مع ربط تدريبات المصادر بالنصوص بشكل منظم، لا بوصفها جملاً منفصلة، بل بوصفها أدوات تعبيرية لبناء المعنى.

المراجع العربية

- ابن عقيل. (ت ٧٦٩هـ، ط ١٩٨٠). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (المجلد ٣). (ط ٢٠).
تج: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار التراث، القاهرة.
- ابن عقيل. (ت ٧٦٩هـ، ط ١٩٨٠). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (المجلد ٤). (ط ٢٠).
تج: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار التراث، القاهرة.
- ابن هشام. (ت ٧٦١هـ، د.ت.). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (المجلد ١). تج: بركات يوسف هبود. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.



ابن هشام. (ت ٧٦١ هـ، د.ت). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (المجلد ٣). تج: بركات يوسف هبود. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

أبو يوسف، أسعى. (٢٠١٥). إعمال المصدر عمل الفعل: دراسة تحليلية. مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، ٣١ (٨)، ٩٧٦-٨٠٣. [10.21608/bfda.2015.44354](https://doi.org/10.21608/bfda.2015.44354)
DOI

السامرائي، فاضل صالح. (١٩٧٩). المصدر الصريح والمؤول. مجلة الآداب، كلية الآداب جامعة بغداد. (٢٤)، ٢٣٣-٢٥٠. DOI: <https://doi.org/10.31973/aj.v24i24.2260>

أحمد، تحية عبد التواب. (٢٠٢١). أفعال الاستطاعة في القرآن الكريم: دراسة في البنية الصرفية ومعانيها الدلالية. مجلة البحث العلمي في الآداب، ٢٢ (٥)، ٨٦-٥٨
DOI: [10.21608/jssa.2021.83167.1275](https://doi.org/10.21608/jssa.2021.83167.1275)

العبدالله، رامي الخلف. (٢٠١٩). المفاهيم الصرفية المناسبة للإنتاج اللغوي ومدى تضمينها في كتب تعليم العربية للناطقين بغيرها. Türkiye Din Eğitimi Araştırmaları Dergisi، (٨)، ١٢٣-١٥٧. https://dergipark.org.tr/tr/pub/tudear/issue/51238/667052#article_cite

سويحي، فتحي. (٢٠١٦). التعابير الشائعة في المحادثة العربية. Akdem Yayınları، إسطنبول.

سيبويه. (ت ١٨٠ هـ، ط ١٩٨٨). الكتاب. (المجلد ١). (ط ٣). تج: عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة.

سيبويه. (ت ١٨٠ هـ، ط ١٩٨٨). الكتاب. (المجلد ٣). (ط ٣). تج: عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة.

صيني، محمود إسماعيل، السيد، إبراهيم يوسف، والشيخ، محمد الرفاعي. (د.ت). القواعد العربية الميسرة (المجلد ١). Cantas Yayınları، إسطنبول.

طه محمد، الجندي. (٢٠٢٤، أكتوبر ٢٥). المصدر المؤول: بحث في التركيب والمعنى. الألوكة. https://www.alukah.net/books/files/book_1557/bookfile/masdar.pdf

عبد الرحمن بن إبراهيم، الفوزان. (2017). إضاءات لمعاني اللغة العربية لغير الناطقين بها. Tekin Kitabevi، قونيا، تركيا.

الخلايلة، عبد الله فهد عودة. (٢٠٠٦). نواصب الفعل المضارع بين التنظير والاستعمال. رسالة ماجستير الجامعة الأردنية، عمان، الأردن. <https://down.ketabpedia.com/files/bkb/bkb-ar17076-ketabpedia.com.pdf>

عبده، أشرف محمد علي. (٢٠١٧). الإسناد إلى المصدر المؤول في العربية الفصحى المعاصرة: دراسة باستخدام مدونة لغوية. أبحاث المؤتمر الدولي الخامس لكلية الآداب بجامعة جنوب الوادي، (٢)، ٩-١٢. <https://2u.pw/QWxLsB>

عبده، الراجحي. (2010). التطبيق النحوي. دار النهضة العربي، بيروت.

عكاشة، عمر يوسف. (٢٠٠٣). النحو الغائب (الإصدار ١). المؤسسة العربية للدراسات والنحو، بيروت. ص ٢٢٩-٢٣٠. تم الاطلاع في ٤ إبريل ٢٠٢١ من <https://books.google.com.tr/books?id=Y6dQIqBDCXoC&printsec=frontcover>

إسماعيل، فتحي أحمد عبد العال. (٢٠١١). المصدر المؤول وأحكامه النحوية. المجلة العلمية، كلية اللغة العربية بأسسوط، ٣٠ (2)، ٨٧٧-٩٧٤. DOI [10.21608/jfla.2011.8762](https://doi.org/10.21608/jfla.2011.8762)

رومنة المراجع العربية

Abu Yūsuf, Asmā. (2015). I' māl al-maṣdar 'amal al-fi'l: Dirāsa taḥlīliyya. Majallat Kulliyat al-Dirāsāt al-Islāmiyya wa-l-'Arabiyya li-l-Banāt bi-l-Iskandariyya, 31(8), 803-976. DOI [10.21608/bfda.2015.44354](https://doi.org/10.21608/bfda.2015.44354).

'Abd al-Raḥmān b. Ibrāhīm, al-Fawzān. (2017). Iḍā'āt li-mu'allimī al-luḡha al-'Arabiyya li-ghayr al-nāṭiqīn bihā. Konya: Tekin Kitapevi.

al-Khalāyila, 'Abd Allāh Fahd 'Awdā. (2006). Nawāṣib al-fi'l al-muḍārī 'bayna al-tanzīr wa-l-isti'māl [Master's thesis, al-Jāmi'a al-Urduniyya]. 'Ammān, al-Urdun. <https://down.ketabpedia.com/files/bkb/bkb-ar17076-ketabpedia.com.pdf>

'Abduh, A. M. 'A. (2017). al-Isnād ilā al-maṣdar al-mu'awwal fī al-'Arabiyya al-fuṣṣā al-mu'āshira: Dirāsa bi-istikhdām madūna lughawiyya. Aḥbāth al-Mu'tamar al-Duwalī al-Khāmis li-Kulliyat al-Ādāb bi-Jāmi'at Janūb al-Wādī, (2), 9-12. <https://2u.pw/QWxLsB>

'Abduh, al-Rājihī. (2010). al-Taṭbīq al-naḥwī. Beirut: Dār al-Naḥḍa al-'Arabiyya.

Alabdulla, R. A. (2019). Al-mafāhīm al-ṣarfīyya al-munāsiba lil-intāḡ al-lughawī wa madā taḍammunihā fī kutub ta'lim al-'arabiyya li al-nāṭiqīna bi-ghayrihā. Türkiye Din Eğitimi Araştırmaları Dergisi (8), 123-157. https://dergipark.org.tr/pub/tudear/issue/51238/667052#article_cite

al-Samarrai, F. S. (1979). al-Maṣdar al-ṣarfī wa-l-mu'awwal. Al-Adab Journal, 24, 233-250. <https://doi.org/10.31973/aj.v24i24.2260>

Ibn 'Aqīl. (n.d.). Sharḥ Ibn 'Aqīl 'alā Alfīyyat Ibn Mālik (Vol. 3, p. 94).



Ibn 'Aqīl. (n.d.). *Sharḥ Ibn 'Aqīl 'alā Alfīyyat Ibn Mālik* (Vol. 4, p. 4).

Ibn Hishām. (n.d.). *Awḍaḥ al-masālik ilā Alfīyyat Ibn Mālik* (Vol. 1, p. 143).

Ibn Hishām. (n.d.). *Awḍaḥ al-masālik ilā Alfīyyat Ibn Mālik* (Vol. 3, p. 170).

Muḥammad Tāhā, al-Jundī. (1999). *al-Maṣdar al-mu'awwal: Baḥṭh fī al-tarkīb wa-l-ma'nā*. Cairo: Dār al-Thaqāfa al-'Arabiyya. October 25, 2024,
https://www.alukah.net/books/files/book_1557/bookfile/masdar.pdf

Suwayfī, Fathī. (2016). *al-Ta'ābīr al-shāy'ī'a fī al-muḥādatha al-'arabiyya*. İstanbul: Akdem Yayınları.

Sībawayh, (1988), *Al-Kitāb* ('Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, Ed., 3rd ed., Vol. 1, p. ٢١٣). Maktabat al-Khānjī.

Sībawayh, (1988), *Al-Kitāb* ('Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, Ed., 3rd ed., Vol. 3, p. 155). Maktabat al-Khānjī.

Şinī, M. I., al-Sayyid, I. Y., & al-Shaykh, M. R. (n.d.). *al-Qawā'id al-'Arabiyya al-muyassara* (Vol. 1). İstanbul: Cantaş Yayınları.

Tahia 'Abd al-Tawwāb, A. (2021). Af'āl al-istiṭā'a fī al-Qur'ān al-karīm: Dirāsa fī al-bunya al-ṣarfīyya wa-ma'ānīhā al-dalāliyya. *Majallat al-Baḥṭh al-'Ilmī fī al-Ādāb (Languages and Literatures)*, 5, 58–86.

'Umar Yūsuf, 'Ukkāsha. (2003). *al-Naḥw al-ghā'ib* (1st ed.). Beirut: al-Mu'assasa al-'Arabiyya li-l-Dirāsāt wa-l-Naḥw. November 7, 2024.
<https://books.google.com.tr/books?id=Y6dQIqbDCXoC&printsec=frontcover>

Fathī A. 'Abd al-'Āl, I. (2011). *al-Maṣdar al-mu'awwal wa-aḥkāmuhu al-naḥwiyya. Majallat 'Ilmiyya, Kulliyat al-Lugha al-'Arabiyya bi-Asyut*, 30(2), 877-974. DOI
[10.21608/jfla.2011.8762](https://doi.org/10.21608/jfla.2011.8762)

المراجع الأجنبية

Alhasan, M. M. (2017). Teaching Arabic grammar to non-native speakers: Reality and development possibilities in the light of modern linguistics. In *The First International Symposium on Teaching Arabic to Non-Native Speakers: A Look Toward the Future* (pp. 33–58). İstanbul: Marmara University.

Al-Khazraji, N.H.F. (2023). Arabic equivalents of the English modality. *International Journal of Humanities and Educational Research*, 5(1), 1, 399-423 DOI:[10.47832/2757-5403.18.22](https://doi.org/10.47832/2757-5403.18.22)

almaany.com. (2024, October 7). Retrieved from <https://www.almaany.com/ar/thes/ar-ar/>

Betti, M. J., & Igaab, Z. K. (2018). A contrastive study of modulation in English and Arabic. *International Journal of English and Cultural Studies*, 1(1), 13–24.
<https://doi.org/10.11114/ijecs.v1i1.3120>

Bulut, A. (2017). *Arapça-Türkçe, Türkçe-Arapça çeviri teknikleri ve başlıca Arapça kalıplar* (3rd ed.). İstanbul: M.Ü. İlahiyat Fakültesi Vakfı Yayınları.

Cücen, H. (2014). *Arapça hareketsiz metin okuma ve kavrama teknikleri* (1st ed.). Ankara: Aydem Yayın-Dağıtım.

Kaçar, H. İ., Bulut, A., & Özdemir, Y. (2019). *el-Ḳavâidü 'l-Müşeccia Nahiv-1* (10th ed.). İstanbul: M.Ü. İlahiyat Fakültesi Vakfı Yayınları.

Kaçar, H. İ., Bulut, A., & Özdemir, Y. (2019). *el-Ḳavâidü 'l-Müşeccia Nahiv-3* (9th ed.). İstanbul: M.Ü. İlahiyat Fakültesi Vakfı Yayınları.

Kremenetskaja, I. (2009). Spособы vyrazheniia modal'nykh znachenii edinitsami raznykh urovnei iazyka. *Lingua Mobilis*, 5(19), 95–105. Retrieved June 14, 2025, from <https://linguamobilis.ucoz.ru/2009/2009-5-19.pdf>

Sağlam, T. (2023). Ebced ve Silsiletu'l-Lisan adlı Arapça öğretim serilerinin sarf ve nahiv dersleri açısından değerlendirilmesi. *Journal of Social, Humanities and Administrative Sciences*, 9(62), 2487–2493 <https://doi.org/10.29228/JOSHAS.68273>

Sayer, I. M. (2017). Adverbial infinitive in English and its counterpart in Arabic with reference to translation. *Journal of University of Human Development*, 3(3), 562–569. <https://doi.org/10.21928/juhd.v3n3y2017.pp562-569>

Şahin, O. (2019). *Türkçeden Arapçaya çeviri teknikleri* (2nd ed.). İstanbul: Ensar Neşriyat.

Yakşi, M. (2021). Türkçe-Arapça Çeviri Becerisini Geliştirmede Birleşik Cümle Yapılarını Kazandırmanın Önemi. In the *Prof.Dr.Azmi Yüksel Anısına Uluslararası Arap Dili ve Edebiyatı Öğretimi Sempozyumu* (pp. 208-236). Ankara: Gazi University.

Yılmaz, H. (2019). Silsiletu'l-Lisan isimli Arapça eğitim setinin dilbilgisi öğretim yöntemi açısından değerlendirilmesi. *Journal of Human Sciences*, 16(3), 721–735. <https://doi.org/10.14687/jhs.v16i3.5715>

Author Biodata	بيانات الباحث:
Mukarama Yakşi is an Assistant Professor of Teaching Reading Skills, Translation, and Arabic-Turkish Contrastive Studies at the Department of Arabic, College of Education, Istanbul Sabahattin Zaim University (Turkey). Dr. Yakşi obtained her PhD in Philology in (2010) from Al-Farabi Kazakh National University. Her research interests include teaching reading and writing skills, translation from and into Arabic, contrastive studies between Arabic and other languages, and content analysis of educational books for teaching Arabic as a second language.	مكرمة ياكشي، أستاذة مساعدة في (تعليم مهارة القراءة والترجمة والتقابل بين اللغتين العربية والتركية) في (قسم تعليم اللغة العربية) بكلية التربية) في (جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم بتركيا)، حصلت على درجة الدكتوراه في الفيلولوجيا من جامعة الفارابي الكازاخية الوطنية عام 2010. تدور اهتماماتها البحثية حول تدريس مهاراتي القراءة والكتابة، والترجمة من العربية وإليها، والتقابل بين اللغتين العربية ولغات أخرى، وتحليل محتوى كتب تعليم العربية للناطقين بغيرها.

معرف أوركيد (ORCID) ID

Email : mukarama.yahsi@izu.edu.tr

التناوب اللغوي من المنظورين التركيبي واللساني الاجتماعي: مراجعة شاملة للأطر النظرية

Code-Switching from Syntactic and Sociolinguistic Perspectives: A Comprehensive Review of Theoretical Frameworks

المعرف الرقمي: <https://doi.org/10.60161/1482-000-022-006>

سعيد بن علي بن سعيد آل الصلح

اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية

توثيق البحث APA:

آل الصلح، سعيد. (٢٠٢٥). التناوب اللغوي من المنظورين التركيبي واللساني الاجتماعي: مراجعة شاملة للأطر النظرية. *مجلة اللسانيات العربية*، ٢٢، ١٩٣-٢٤٢.

استقبل في: ١٤٤٧/٠١/١٤ - رُوجع في: ١٤٤٧/٠٣/٢٩ - قبل في: ١٤٤٧/٠٦/١١ - نُشر في: ١٤٤٧/٠٧/١٢

Received on: 09-07-2025 / Revised on: 21-09-2025 / Accepted on: 01-10-2025 / Published on: 01-01-2026

Abstract

The current study provides a comprehensive literature review of code-switching (henceforth CS) from two primary perspectives: syntactic and sociolinguistic. It analyses the grammatical constraints and sociolinguistic functions governing (CS) by addressing two core questions: Is code-switching a random linguistic process? And what theoretical frameworks govern it from the aforementioned perspectives? Employing a synthetic literature review methodology, the study examines and analyses fundamental literature and research in the field. The study asserts that code-switching is not random; rather, it is governed by specific grammatical and social rules and constraints, reflecting high linguistic competence in bilingual speakers.

Key words

Code-switching, Syntactic approach, sociolinguistic approach, marked code-switching, constraints on code-switching, functions of code-switching.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مراجعة شاملة للأدبيات ذات الصلة بالأطر النظرية لظاهرة التناوب اللغوي من المنظورين الرئيسيين: التركيبي واللساني الاجتماعي. تركز الدراسة على تحليل القيود النحوية والوظائف الاجتماعية للغوية التي تحكم هذه الظاهرة، وذلك من خلال الإجابة على سؤالين محوريين: هل عملية التناوب اللغوي عشوائية؟ وما هي الأطر النظرية التي تحكمها من المنظورين المذكورين؟ ومن خلال مراجعة تحليلية تأليفية للأدبيات الأساسية ذات الصلة بهذا المجال، تخلص الدراسة إلى أن التناوب اللغوي ليس عشوائياً، بل يخضع لقواعد وقيود نحوية واجتماعية محددة، ويعكس كفاءة لغوية عالية لدى المتحدثين ثنائيي اللغة.

الكلمات المفتاحية

التناوب اللغوي، المنهج التركيبي، المنهج السوسiolساني، التناوب اللغوي الملحوظ، قيود التناوب اللغوي، وظائف التناوب اللغوي.

١ المقدمة

يُعد التناوب اللغوي (Code-switching) من الظواهر اللغوية المعقّدة والجديرة بالملاحظة والبحث في مجال اللسانيات بشقها النظري والتطبيقي. تشير هذه الظاهرة إلى استخدام لغتين أو أكثر، أو لهجتين مختلفتين أو أكثر، أو مستويين أو أكثر من اللغة نفسها ضمن تعبير واحد أو محادثة واحدة. على الرغم من أن التناوب اللغوي قديم قدم الاحتكاك اللغوي نفسه، إذ تم توثيقه منذ القرن الرابع عشر (Argenter, 2001)، فإن الدراسات الرسمية لهذه الظاهرة لم تظهر في الدراسات العلمية الخاصة بثنائي اللغة إلا في القرن الماضي، حيث كان يُنظر إلى التناوب اللغوي في المراحل المبكرة من دراسة هذه الظاهرة على أنه عيب لغوي ناتج عن ضعف في الكفاءة اللغوية لدى المتحدثين الذين يوظفون التناوب اللغوي في حديثهم (Bloomfield, 1927; Weinreich, 1968). فقد وصف وينرايش (Weinreich, 1968: p73) هذه الظاهرة بقوله: "ثنائي اللغة المثالي ينتقل من لغة إلى أخرى حسب التغيرات المناسبة في وضع الكلام (المخاطبين، الموضوعات، إلخ)، وليس في وضع كلام لم يتغير وبالتأكيد ليس ضمن جملة واحدة". وفقاً لهذا المنظور، فإن ثنائي اللغة الذين يبدلون في "وضع كلام لم يتغير" أو "ضمن جملة واحدة" ليسوا مثالين، وإن تنقّلهم غير السليم بين اللغات يدل على عجز لغوي لديهم يعوضونه من خلال التناوب اللغوي.

لكن الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة تطورت إذ سلطت الدراسات المنهجية للتناوب اللغوي في العقود القليلة الماضية الضوء على الطبيعة المنظمة لهذه الظاهرة، ليس فقط من حيث التراكيب، بل أيضاً من حيث وظائفها اللسانية الاجتماعية والمعاني التي تحملها داخل الخطاب. فقد أصبح يُنظر إلى التناوب اللغوي على أنه فعل تواصلِي إبداعي يُستخدم لأغراض تداولية واجتماعية لغوية متعددة (Appel & Muysken, 1987; Bentahila, 1983b; Clyne, 2003; Eid, 2002; Gumperz, 1982; Heller, 1988; Holes, 2004; Myers-Scotton, 1993; Valdés, 1981).



علاوة على ذلك، أظهرت الدراسات التي تناولت ظاهرة التناوب اللغوي من الناحية الذهنية والإدراكية أن عملية التناوب اللغوي عملية إدراكية قد تكون في بعض جوانبها مرهقة للدماغ، ففي دراسة معنونة بـ "تبديل اللغات، تبديل الكلمات: دراسة كهربية فيزيولوجية للتناوب اللغوي"، وظفت مورينو وزميلاتها (Moreno et al., 2002) تقنية (تخطيط كهربية الدماغ/ EEG) في محاولة لفهم كيفية معالجة الدماغ للتناوب اللغوي، واستكشاف الكيفية التي يعمل بها دماغ الأشخاص ثنائيي اللغة عند الانتقال من لغة إلى أخرى في أثناء القراءة. ولإجراء الدراسة، طُلب من مشاركين يتقنون اللغتين الإنجليزية والإسبانية قراءة جمل باللغة الإنجليزية، حيث تنتهي كل جملة بإحدى ثلاث كلمات: الكلمة المتوقعة أو الشائعة، مثل: (ticket) أو ما يرادفها من مستوى لغوي أعلى ومتقدم باللغة الإنجليزية، مثل: (citation)، وهو ما يسمّى بالتناوب اللغوي بين مستويين لغويين مختلفين من اللغة نفسها، أو ترجمة الكلمة المتوقعة إلى الإسبانية، مثل: (multa)، وهو ما يُعرف بالتناوب اللغوي بين لغتين مختلفتين. قام الباحثون بتسجيل نشاط الدماغ باستخدام جهاز تخطيط كهربية الدماغ (EEG) لرصد كيفية استجابة الدماغ لهذه الأنواع المختلفة من التبديل اللغوي.

أظهرت نتائج الدراسة أن التبديلات المعجمية بين مفردات اللغة نفسها من خلال استخدام مفردات من المستوى اللغوي الأعلى أو المتقدم تسببت في استجابة دماغية تُعرف بـ N400، وهي إشارة تدل على أن الدماغ واجه صعوبة أكبر في دمج الكلمة غير المتوقعة داخل سياق الجملة. أما التناوب اللغوي من خلال توظيف الكلمات الإسبانية، فلم يُولد الاستجابة نفسها N400، بل أدى إلى استجابة مختلفة تُعرف بـ "الاستجابة الإيجابية المتأخرة" (late positive complex - LPC)، وترتبط عادة بملاحظة شيء جديد أو مفاجئ مثل التبديل المفاجئ في اللغة. هذا التباين في استجابة الدماغ يشير إلى أن الدماغ يتعامل مع الكلمة بلغة أخرى على أنها تبديل في الشكل وليس بالضرورة على أنها أصعب من حيث الفهم.

تشير هذه النتائج إلى أن الانتقال إلى لغة أخرى لا يُربك نظام فهم المعنى في الدماغ لدى الأشخاص ثنائيي اللغة. فإذا قرأ شخص ثنائي اللغة كلمة باللغة الإسبانية في جملة إنجليزية، مثل "multa"، فإن دماغه لا يجد صعوبة كبيرة في فهمها، خاصة إذا كانت ترجمة مباشرة للكلمة المتوقعة. لكن لأنه تغيير في شكل اللغة؛ فإن الدماغ يتفاجأ قليلاً، ليس بسبب المعنى، بل بسبب التبدل في الشكل أو "اللغة".

فالدماغ يتفاعل مع التبديلات المعجمية من اللغة نفسها والتناوب اللغوي بين لغتين مختلفتين بشكل مختلف: فعند مواجهة كلمة مرادفة غير متوقعة من اللغة نفسها، مثل: "citation" بدلاً من "ticket"، يبذل الدماغ جهداً أكبر لدمجها في السياق، ويُظهر استجابة N400. أما عند التبدل إلى كلمة من لغة أخرى، فيحدث نوع مختلف من النشاط الدماغي (LPC)، مما يشير إلى أنه حدث "غير متوقع" في الشكل، لكنه ليس بالضرورة دليلاً على صعوبة الفهم. ولذلك فإن الدراسة بيّنت أن استخدام كلمة بلغة أخرى (مثل الإسبانية) قد يكون أسهل وأسرع على دماغ ثنائي اللغة (إنجليزي/إسباني) من محاولة تذكر مرادف غير شائع باللغة الإنجليزية. فعلى سبيل المثال، إذا لم تخطر كلمة "ticket" على بال المتحدث، فإنه قد يستخدم "multa" بالإسبانية تلقائياً، مما يُظهر أن التناوب اللغوي يمكن أن يكون اختصاراً ذكياً من الدماغ لتسهيل التواصل.

أما من ناحية المصطلح، فقد تعددت المصطلحات المستخدمة في وصف هذه الظاهرة، ومن بينها التناوب اللغوي (Code-switching)، والاقتراض (Borrowing)، والخلط اللغوي (Code-mixing). ونظراً إلى الاستخدام الفضفاض المتداخل وغير المتسق لهذه المصطلحات، فمن الضروري رسم حدود واضحة بينها. فالتناوب اللغوي ليس هو الاقتراض. ففي التناوب اللغوي يتم استخدام تراكيب ومفردات من لغتين في إنتاج جملة أو نص، في حين أن الاقتراض ببساطة ينطوي على تبني عناصر معجمية من لغة معينة ونقلها إلى معجم لغة أخرى (Muysken, 2000, p. 70). ويضيف



كالاهان (Callahan, 2004, p. 55) فارقا آخر فيقترح أن الكلمات المتنبئة تعتبرها بعض التغيرات الصوتية والصرفية، فتصبح جزءاً من قواعد اللغة المستقبلية؛ أما في التناوب اللغوي فتحافظ الكلمات - إلى حد كبير - على خصائصها الصوتية والصرفية في لغتها الأصل.

أما الخط الفاصل بين التناوب اللغوي والخلط اللغوي، فهو في الغالب غير واضح، ولذلك فإن الدارسين يتجاهلونه فلا يفرقون بينهما (Milroy & Muysken, 1992; Eastman, 1988; Bokamba, 1988; Myers-Scotton, 1993). ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره أوير (Auer, 1998, p. 16) بأن التناوب اللغوي والخلط اللغوي لا يمكن تمييزهما تركيبياً؛ فكلاهما ينطوي على تبديلات متكررة بين لغتين. في المقابل، حاول بعض الباحثين التفريق بين المصطلحين؛ فعلى سبيل المثال، استخدم كاتشرو (Kachru, 1983) مصطلح التناوب اللغوي (CS) للإشارة إلى التبدل داخل الجملة، واعتبر أن الخلط اللغوي (code-mixing) هو تبديل بين الجمل. في المقابل، يرى مكورمك (McCormick, 1995) أن الخلط اللغوي غالباً ما يقتصر على كلمات مفردة أو ما هو أقل من الكلمات، كالأدوات، في حين يشمل التناوب اللغوي تبديل عناصر كلامية أطول.

بناءً على ما سبق من اختلافات في التفريق بين التناوب اللغوي والخلط اللغوي والاقتراض، فإن هذه الدراسة في مراجعتها لهذه الظاهرة ستتبّع منهج مايرز-سكوتون (Myers-Scotton, 1993) وماوسكن (Muysken, 2000) وغيرهم، في اعتماد مصطلح التناوب اللغوي مصطلحاً شاملاً يشير إلى استخدام عناصر مختلفة من لغتين أو لهجتين أو مستويين لغويين ضمن الجملة نفسها أو الخطاب ذاته.

تُدرس ظاهرة التناوب اللغوي من خلال ثلاثة مناهج بحثية رئيسية ذكرها أبل وماوسكن (Appel & Muysken, 1987)، وهي المنهج التركيبي، ومنهج اللسانيات النفسية، ومنهج اللسانيات الاجتماعية.

- فالمنهج التركيبي أو النحوي يدرس الجوانب الهيكلية للتناوب اللغوي لتحديد القيود التركيبية والصرفية (Morphosyntactic Constraints) على ظاهرة التناوب بين اللغات، واستكشاف ما إذا كان التناوب اللغوي محكوماً بمبادئ نحوية كَلِيَّة معينة.
- ويتعامل المنهج اللساني النفسي مع الجانب العرفاني للتناوب اللغوي لتحديد الآلية التي يتم بها تنظيم رموز اللغة في أدمغة ثنائيي اللغة وكيف يؤثر هذا التنظيم في اكتسابهم وإنتاجهم للغة.
- وأما المنهج اللساني الاجتماعي فيهتم بدور العوامل الاجتماعية والتداولية في التناوب اللغوي لتحديد المعنى والوظيفة الاجتماعية التي يؤديها التناوب اللغوي داخل المحادثة أو الخطاب. وعلى الرغم من أهمية منهج اللسانيات النفسية في فهم آليات معالجة التناوب اللغوي في الدماغ، فإن هذه الدراسة ستركز بشكل أساسي على منهجين هما: المنهج النحوي/التركيبي، والمنهج اللساني الاجتماعي، حيث سيقوم الباحث بمراجعة تحليلية للدراسات الرئيسية والأدبيات المتعلقة بهذين المنهجين، مع التركيز بشكل خاص على الدراسات الأساسية التي قدمت نظريات جوهرية تحلل ظاهرة التناوب اللغوي في مستوييها التركيبي واللساني الاجتماعي.
- تهدف الدراسة الحالية إلى تقديم مراجعة شاملة تسلط الضوء على الأدبيات ذات الصلة بالجوانب التركيبية واللسانية الاجتماعية للتناوب اللغوي، وتحليل القيود النحوية والوظائف اللسانية الاجتماعية لهذه الظاهرة، من خلال الإجابة على السؤالين الآتيين: هل عملية التناوب اللغوية عشوائية؟ وما هي الأطر النظرية التي تحكمها من المنظورين التركيبي واللساني الاجتماعي؟



٢. منهجية الدراسة:

توظف الدراسة الحالية منهجية المراجعة التأليفية للأدبيات (Synthesis Literature Review)، وتعتمدها إطاراً منهجياً شاملاً لاستقصاء وتحليل الدراسات المتعلقة بالتناوب اللغوي من منظوريه الرئيسيين: التركيبي/النحوي، واللساني الاجتماعي؛ وذلك لتقديم رؤية شاملة متكاملة حول الأطر النظرية لتفسير ظاهرة التناوب اللغوي ومحاولة فهمها من جوانبها المختلفة.

لذلك اعتمدت الدراسة على مناهج بحثية متعددة وفقاً لتصنيف أبل وماوسكن (Appel & Muysken, 1987)، حيث يتمثل المنهج التركيبي في دراسة الجوانب الهيكلية للتناوب اللغوي بهدف تحديد القيود التركيبية والصرفية التي تحكم ظاهرة التناوب بين اللغات، واستكشاف مدى توافق هذه الظاهرة مع المبادئ النحوية الكلية. وأما المنهج اللساني الاجتماعي فيهتم بدراسة دور العوامل الاجتماعية والتداولية في التناوب اللغوي، بهدف تحديد المعنى والوظيفة الاجتماعية التي يؤديها التناوب اللغوي داخل المحادثة أو الخطاب. وإذا كان منهج اللسانيات النفسية يتناول الجانب الإدراكي للتناوب اللغوي، فإنه يقع خارج نطاق التركيز الأساسي للدراسة الحالية، إذ تركز الدراسة الحالية أساساً على المنهجين التركيبي واللساني الاجتماعي من خلال استعراض ومناقشة الدراسات الأساسية التي قدمت نظريات جوهرية في تحليل ظاهرة التناوب اللغوي. هذا التركيز المزدوج يسمح بتحليل شامل للظاهرة من جانبها الشكلي والوظيفي، مما يوفر فهماً متكاملًا للتناوب اللغوي باعتباره ظاهرة معقدة تتطلب مقاربة متعددة الأبعاد لاستيعاب تعقيداتها المختلفة.

وبناء عليه، اعتمدت الدراسة على مجموعة شاملة من المصادر الأكاديمية المتنوعة التي تشمل الكتب والمؤلفات الأساسية، مثل أعمال مايرز-سكوتون (Myers-Scotton)، وبوبلاك (Poplack)، وقمبرز (Gumperz)، وغيرهم من الباحثين البارزين في مجال التناوب اللغوي. كما شملت المصادر المقالات العلمية المحكمة المنشورة في مجلات علمية متخصصة في اللسانيات وعلم اللغة

الاجتماعي وعلم اللغة النفسي، بالإضافة إلى الأبحاث الأكاديمية غير المنشورة من أطروحات الدكتوراه والمجستير التي قدمت إسهامات مهمة في فهم ظاهرة التناوب اللغوي.

وقد تم اختيار الدراسات المشمولة في هذه المراجعة وفقاً لمعايير علمية صارمة تضمن جودة المراجعة وشموليتها. فقد تم التركيز على الدراسات الرئيسية (Seminal Studies) التي تناولت بشكل مباشر الجوانب التركيبية والاجتماعية للتناوب اللغوي، لا سيما تلك التي حظيت باستشهاد واسع في الأدبيات.

١-٢ منهجية التحليل التركيبي

في إطار المنهج التركيبي، قام الباحث بتحليل النماذج والأطر النظرية الرئيسية التي تحكم التناوب اللغوي. شمل هذا التحليل القيود النحوية الأساسية، مثل قيد المورفيم الحر وقيد التكافؤ لبوبلاك، وإطار اللغة الأساس لمايرز-سكوتون، والنماذج التوليدية المبنية على نظريات تشومسكي في النحو التوليدي والبرنامج الأدنى (Minimalism Program). كما تضمنت آليات التحليل التركيبي دراسة أنواع التناوب اللغوي المختلفة، بما في ذلك التناوب بين الجمل وداخل الجملة والعلامات، وتحليل القيود المورفو-تركيبية التي تحكم هذه الأنواع.

٢-٢ منهجية التحليل اللساني الاجتماعي

في إطار المنهج اللساني الاجتماعي، استكشف الباحث النماذج الوظيفية والاجتماعية المختلفة التي تفسر أسباب التناوب اللغوي ودوافعه. تَضَمَّنَ هذا الاستكشاف نموذج المجالات لفيشمان (Fishman, 1971) الذي يركز على المشاركين والموضوع والإعدادات، ونموذج الوظائف التفاعلية لبوم وقمبرز (Blom and Gumperz, 1972) الذي يميز بين التناوب السياقي والمجازي، ونموذج التناوب اللغوي الملحوظ لمايرز-سكوتون (Myers-Scotton, 1993b)، ونموذج الاختيار العقلاني



(Myers-Scotton & Bolonyai, 2001) الذي يحلل التكلفة والفائدة في الاختيارات اللغوية، ونموذج الأمثلة لمبات وبولونيائي (Bhatt and Bolonyai, 2011) الذي يقترح خمسة مبادئ أساسية لتفسير التناوب اللغوي. كذلك شملت الأطر التحليلية الاجتماعية الإطار التسلسلي لأوير (Auer, 1988, 1998, 1995) الذي يركز على تحليل المحادثة والسياق التفاعلي للتناوب اللغوي، والنموذج الوظيفي لأبل وماوسكن (Appel and Muysken, 1987) الذي يحدد ست وظائف أساسية للتناوب اللغوي تتراوح بين الوظائف المرجعية والتوجيهية والتعبيرية والتنظيمية وما وراء اللغة والشعرية. كما تم تحليل نظرية الاختيار العقلاني التي تقترح ثلاثة مرشحات للاختيار اللغوي تشمل القيود الخارجية والداخلية والعقلانية، مما يوفر إطاراً شاملاً لفهم عملية اتخاذ القرارات اللغوية لدى المتحدثين متعددي اللغات.

وبناء عليه، فإن هذه الدراسة تتبنى منهجية تكاملية تجمع بين التحليل التركيبي والتحليل اللساني الاجتماعي، مؤكدة أن التكامل بين النتائج المستخلصة من تحليل المنهج التركيبي وتلك التي من المنظور اللساني الاجتماعي يُعد ضرورياً لتقديم فهم شامل ومتكامل للتناوب اللغوي. هذا المنهج التكاملية يسمح بتحليل الظاهرة من جوانبها المختلفة دون إهمال أي بعد من أبعادها المهمة، مما يوفر رؤية أكثر شمولية وعمقا لفهم التناوب اللغوي كظاهرة معقدة متعددة الأبعاد. ولذلك فإن هذه الدراسة تسعى لتكوين رؤية متكاملة تجمع بين المنظورين التركيبي والاجتماعي للتناوب اللغوي، مع تحديد نقاط القوة والضعف في النماذج النظرية الحالية.

٣-٢ التناوب اللغوي من المنظور التركيبي

يُعد التناوب اللغوي (Code-switching) من الظواهر اللغوية المعقدة في مجال اللسانيات، حيث يمثل تداخلا معقدا بين أنظمة لغوية متعددة ضمن محادثة واحدة أو خطاب واحد. فقد كشفت الدراسات عن وجود قيود نحوية تحكم هذه الظاهرة، ولكن القضية الأهم، هي ما إذا كانت هذه

القيود كَلِيَّةٌ بحيث تكون مشتركة بين اللغات حول العالم. لذلك حاولت بعض الدراسات وضع أطر نظرية رئيسية وقيود نحوية تحكم التناوب اللغوي. وقبل استعراض الأطر النظرية الرئيسة للتناوب اللغوي من خلال المنهج التركيبي، تجدر الإشارة إلى أن الدراسات تصنف التناوب اللغوي إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

- التبديل بين الجمل (Inter-sentential)، ويحدث على مستوى حدود الجمل، حيث تكون جملة كاملة بلغة واحدة تليها جملة أخرى بلغة مختلفة، مثال: "أنا ذاهب إلى السوق I will buy some groceries".

- التبديل داخل الجملة (Intra-sentential)، ويحدث داخل حدود الجملة الواحدة، حيث يتم دمج عناصر من لغتين مختلفتين في الجملة ذاتها، مثال: "أنا رايع to the market لشراء بعض الخضار".

- العلامات (Tags)، ويتضمن هذا النوع إدخال علامات أو تعبيرات قصيرة من لغة في جملة من لغة أخرى، مثال: "هذا صحيح، you know، لكن يجب أن نفكر في الأمر". (Dulm, 2007; Hamers and) (Blanc, 2000; Myers-Scotton, 2006).

ومن بين الأنواع السابقة، فإن الدراسات النحوية تركز غالباً على التناوب اللغوي داخل الجملة الواحدة (intrasentential code-switching) نظراً إلى تعقيد النحوي وأهميته في فهم آليات التناوب اللغوي. يتميز هذا النوع من التبديل بكونه يحدث ضمن حدود الجملة الواحدة، مما يؤثر أسئلة معقدة حول كيفية تفاعل الأنظمة النحوية المختلفة وتداخلها على نحو مقبول ومستساغ لدى ثنائيي اللغة. كذلك تشير الدراسات إلى أن عناصر اللغات المشاركة في التناوب اللغوي لا تظهر بصورة عشوائية، بل تخضع لقواعد نحوية محددة للغات المعنية. هذا الانتظام في التوزيع يدل على وجود آليات لغوية معقدة تحكم عملية الدمج بين الأنظمة اللغوية المختلفة، فعلى سبيل المثال: تقول بوبلاك (Poplack, 1980: P 588): "التناوب اللغوي هو مهارة لغوية تتطلب معرفة كبيرة بلغتين (أو أكثر) بدلاً من أن تكون مؤشراً على نقص في الكفاءة اللغوية".



مثل هذا التحول في النظرة إلى التناوب اللغوي من كونه "عيباً لغوياً" إلى كونه "مهارة لغوية" يعكس التطور الكبير في فهم هذه الظاهرة من المنظور التركيبي. لذلك حظي التبديل داخل الجملة باهتمام خاص من الباحثين نظراً إلى تعقيده النحوي والتحديات التي يطرحها على النماذج النظرية الموجودة، إذ تُظهر الدراسات أن الأسماء والعبارات الاسمية تمثل أكثر فئات التبديل شيوعاً مقارنة بالفئات النحوية الأخرى، مثل الأفعال والصفات والظروف. ففي دراسة أجراها بنتاهيلا وديفيس (Bentahila & Davies, 1983) على التناوب اللغوي بين العربية والفرنسية في المغرب، وجدوا أن ٦٢٪ من حالات التبديل داخل الجملة كانت تتضمن أسماء أو عبارات اسمية، في حين شكلت الأفعال ١٨٪ فقط، والصفات ١٢٪، والظروف ٨٪. هذا التوزيع غير المتكافئ يشير إلى وجود قيود نحوية تفضل تبديل بعض الفئات النحوية على غيرها.

٣. النماذج والأطر النظرية الرئيسية

تعددت الأطر النظرية الرئيسية التي حاولت تكوين نظريات تحكم عملية التناوب اللغوي تركيبياً، ومن أهم هذه الأطر، ما يأتي:

٣-١ القيود النحوية الأساسية

تُعدّ بوبلاك (Poplack, 1980) من أوائل الذين درسوا ظاهرة التناوب اللغوي من منظور تركيبى، حيث أشارت إلى وجود قيود نحوية تحكم هذه الظاهرة وأنها ليست عشوائية. لذلك جاءت دراستها (Poplack, 1980) على ثنائي اللغة (الإسبانية-الإنجليزية) من بين الأكثر تأثيراً في هذا المجال، حيث اقترحت قيدين رئيسيين من خلال تحليلها لظاهرة التناوب اللغوي لدى ثنائيي اللغة (الإسبانية والإنجليزية)، وهذان القيدين، هما:

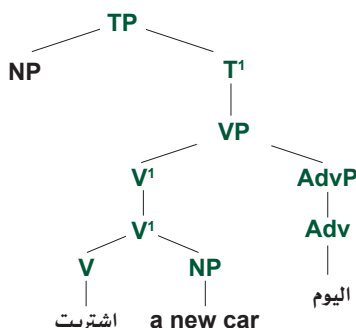
(أ) قيد المورفيم الحر (Free Morpheme Constraint): الذي يدل على أن التناوب اللغوي يمكن أن

يحدث بعد أي مكوّن في الكلام، بشرط ألا يكون هذا المكوّن أو العنصر اللغوي مورفيماً مُقيّداً (Poplack, 1980, p. 585). ويُعد قيد المورفيم الحر من أشهر القيود اللغوية التي تحكم ظاهرة التناوب اللغوي، ويؤكد عدم حدوث تبديل بين مورفيم حر ومورفيم مقيّد. ولذلك فإنه وفق هذا القيد، لا يمكن أن يحدث التناوب اللغوي بين جذر كلمة من لغة ولاحقة أو سابقة من لغة أخرى. على سبيل المثال، لا يمكن إنتاج عبارة مثل "eat-ت" (حيث "eat" هو فعل إنجليزي، وهو مورفيم حر، والـ"ت/تاء التانيث الساكنة" هي مورفيم مقيّد، وهي لاحقة عربية تشير إلى الماضي المؤنث). (ب) قيد التكافؤ (Equivalence Constraint): الذي يدل على أن التناوب اللغوي يميل للحدوث في النقاط التي لا ينتهك فيها تجاور عناصر من اللغتين أي قاعدة نحوية لأي منهما، أي حيث تتطابق البنية السطحية للّغتين، ولا يكون في مثل هذا التبديل كسر للقواعد النحوية لإحدى اللغتين (Poplack, 1980, p. 586). يمثل قيد التكافؤ قيّدا تركيبياً آخر في دراسات التناوب اللغوي، حيث يؤكد هذا القيد أن التناوب اللغوي يحدث فقط في النقاط التي لا تُنتهك فيها قواعد ترتيب الكلمات في أي من اللغتين. بمعنى آخر، يمكن أن يحدث التناوب اللغوي فقط في المواقع التي تتشابه فيها قواعد اللغتين. ووفقاً لقيد التكافؤ، فإن مثل هذا التبديل: "اشتريت اليوم a beautiful car" مقبول؛ لأن العبارة الإنجليزية "a beautiful car" تم إدراجها كوحدة كاملة في جملة عربية، بحيث حافظ هذا التبديل على ترتيب الكلمات الصحيح في اللغة الإنجليزية، وأخذ موقع الـ"مفعول به" بشكل سليم في التركيب العربي، كما توضح ذلك الشجرة النحوية الآتية:



الشكل ١

تناوب لغوي صحيح حسب قيد التكافؤ



ولكن عندما يخالف التبديل قواعد إحدى اللغتين فإنه لا يمكن للمتحدث أن يبدل بينهما، كما في المثال الآتي: "اشترت اليوم beautiful سيارة" وذلك لمخالفة هذا التبديل قاعدة الصفة والموصوف في اللغتين العربية والإنجليزية، حيث إن هذا التبديل انتهك قيد التكافؤ؛ لأنه فرض الترتيب الإنجليزي (صفة ← موصوف) في التركيب العربي، مما نتج عنه تركيب غير صحيح نحويًا في اللغة العربية.

لكن بعض الدراسات أظهرت عدم اطراد هذا الإطار الذي اقترحته بوبلاك (Poplack, 1980)، ومن الأسباب في عدم اطراده أن بوبلاك اعتمدت بشكل خاص على لغتين متقاربتين نحويًا، وهما (الإسبانية والإنجليزية). في المقابل، ظهرت أدلة مضادة لهذا الإطار في لغات متباعدة نحويًا كما في اللغتين الفرنسية والعربية (Muysken, 2000)، وكذلك في التبديل بين العربية والإنجليزية (Alhazmi, 2016, Eid, 1992). ومن الأمثلة على ذلك: "ال book" حيث إن أداة التعريف العربية "أل" مورفيم

مقيد وحدث التبديل إلى الإنجليزية بين مورفيمين أحدهما حر "book" والآخر مقيد "أل" وهذا مخالف للقيد النحوي الذي اقترحه بوبلاك (Poplack, 1980)؛ مما دفع باحثين آخرين لاقتراح نماذج بديلة، مثل: إطار اللغة الأساس لمايرز-سكوتون (Carol Myers-Scotton, 1993). وكذلك نموذجي "التحكّم والتقييد / Governing and Binding" و"البرنامج الأدنى / Minimalism Program" اللذين قدمهما تشومسكي، ووظفهما بعض الباحثين في دراسة التناوب اللغوي (Albirini, 2010; Belazi, Rubin, & Toribio, 1994; Di Sciullo, Muysken & Singh, 1986; Chomsky, 1995; Joshi, 1985; MacSwan, 1999).

٢-٣ إطار اللغة الأساس (Matrix Language Framework)

يُعد إطار اللغة الأساس (Matrix Language Framework - MLF)، الذي طورته كارول مايرز-سكوتون (Carol Myers-Scotton, 1993)، نموذجاً نظرياً محورياً في دراسات التناوب اللغوي. ويهدف إلى تفسير الآليات النحوية التي تحكم عملية التبديل بين لغتين أو أكثر في سياق تفاعلي لغوي واحد. يرتكز هذا الإطار على مبدأ أساس مفاده أن إحدى اللغتين المشتركتين في عملية التناوب اللغوي تأخذ دور اللغة الأساس (Matrix Language - ML)، حيث توفر الأساس النحوي للجملة التي حدث فيها التبديل، في حين تكون اللغة الأخرى لغة مُضمَّنة (Embedded Language - EL)، بحيث تسهم بعناصر معجمية أو مورفيمات ضمن هذا الإطار النحوي. ويقدم هذا الإطار رؤية منظمة لظاهرة المزج اللغوي، مؤكداً أنها ليست عملية عشوائية، بل تخضع لقيود وقواعد نحوية محددة تفرضها اللغة الأساس، مما يعكس الكفاءة اللغوية للمتحدثين ثنائيي اللغة وقدرتهم على دمج الأنظمة اللغوية المختلفة بطريقة متماسكة ومنظمة.

يقوم إطار اللغة الأم على عدة مفاهيم أساسية تحدد كيفية تحليل المزج اللغوي وتفسيره، وهي كالآتي:



● اللغة الأساس (Matrix Language - ML)

تُعرّف اللغة الأساس بأنها اللغة التي توفر الهيكل النحوي الأساسي للجملة التي يحدث فيها التبديل، وهي التي تحدد بنية الجملة والقواعد النحوية التي يجب على المتحدث اتباعها عند التبديل بين اللغات. لذلك فإنه في معظم الحالات، تكون اللغة الأساس هي اللغة الأكثر نشاطاً أو هيمنة في سياق التفاعل اللغوي، وتُعدّ بمثابة "المُضيف"، إذ إنها تستوعب وتستضيف عناصر من لغات أخرى.

● اللغة المُضمَّنة (Embedded Language - EL)

على النقيض من اللغة الأساس، فإن اللغة المُضمَّنة هي اللغة التي يتم إدخال عناصرها (مثل: الكلمات، العبارات، أو المورفيمات) ضمن الإطار النحوي الذي توفره اللغة الأساس. فهي لا تسهم في تحديد البناء النحوي للجملة، بل تقتصر وظيفتها على إثراء المحتوى المعجمي أو الدلالي. ولذلك يمكن عدّها بمثابة "الضيف" الذي يُدمج في هيكل اللغة الأساس.

● مبدأ ترتيب المورفيمات (Morpheme-Order Principle)

يدل هذا المبدأ على أن ترتيب المورفيمات في الجملة التي تحتوي على تناوب لغوي يجب أن يكون متوافقاً مع ترتيب المورفيمات في اللغة الأساس. وهذا يعني أن اللغة الأساس هي التي تفرض النظام النحوي الذي تلتزم به وتتبعه عناصر الجملة، بغض النظر عن مصدرها اللغوي. هذا المبدأ يؤكد على الدور المهيمن للغة الأساس في تنظيم البنية السطحية للجملة.

● مبدأ المورفيم النظامي/الوظيفي (System Morpheme Principle)

يُعد هذا المبدأ حجر الزاوية في إطار اللغة الأساس، حيث يؤكد أن المورفيمات الوظيفية (System Morphemes) تأتي دائماً من اللغة الأساس، إذ تشمل المورفيمات الوظيفية العناصر النحوية الوظيفية مثل: أدوات التعريف، والضمائر، وحروف الجر، والروابط،

والسوابق واللاحق. في المقابل، يمكن أن تأتي المورفيمات الدلالية أو الكلمة المعجمية (Content Morphemes)، مثل الأسماء والأفعال والصفات، من أي من اللغتين التي يحدث بينهما التناوب اللغوي (اللغة الأساس أو اللغة المُضمَّنة). لذلك فإن اللغة الأساس هي المسؤولة عن توفير الأساس النحوي الوظيفي للجملة التي حدث فيها تناوب لغوي. وبناء عليه، فإن إطار اللغة الأساس يفترض أن التناوب اللغوي ليس عشوائياً، بل يخضع لقواعد نحوية محددة تفرضها اللغة الأساس، مما يعكس كفاءة المتحدثين ثنائيي اللغة وقدرتهم على دمج الأنظمة اللغوية المختلفة بطريقة منظمة. كذلك يوفر إطار اللغة الأساس نموذجاً لتحليل التناوب اللغوي، ويقدم تفسيرات متسقة للظواهر النحوية المعقدة التي تحدث عندما يبدل المتحدثون بين لغتين أو أكثر (Jake & Myers-Scotton, 1997; Myers-Scotton, 1993).

في المقابل وعلى الرغم من التأثير الكبير لإطار اللغة الأساس (MLF) في دراسات التناوب اللغوي، فقد واجه انتقادات من بعض الباحثين الذين أشاروا إلى عدد من أوجه القصور النظرية فيه. ومنها على سبيل المثال، أن نموذج الإطار اللغة الأساس يقوم على التمييز بين المورفيمات الدلالية والمورفيمات الوظيفية على معايير غير موثوقة، وبناء عليه فإنه قد يتم إعادة تصنيف بعض العناصر ذات الفئة المغلقة "الأدوات، حروف المعاني ... إلخ"، المصنفة مورفيمات وظيفية إلى مورفيمات دلالية بناء على عوامل دلالية (Pérez-Leroux, O'Rourke, and Sunderman, 2002). علاوة على ذلك، فإن إطار اللغة الأساس (MLF) يترك اختيار اللغة الأساس للمحادثة خاضعاً لتفاعلات المحادثة وسياقاتها، فقد تظهر أكثر من لغة مهيمنة ولغة أساس خلال الحديث الواحد، مما يجعل اللغة الأساس غير قابلة للتنبؤ وقابلة للتغيير؛ إضافة إلى أنه لم يصمد ويطَّرد في جميع الدراسات (Auer, 2005; Bentahila, 1995; Boussofara-Omar, 2003; Bassiouney, 2009; MacSwan, 2005).



تُظهر هذه التحديات أن نموذج اللغة الأساس قد يكون أكثر فاعلية مع أزواج لغوية معينة دون أخرى، مما يطرح أسئلة حول عالمية المبادئ المقترحة، ويتطلب ضرورة مراعاة الخصائص النحوية الفردية لكل زوج لغوي عند تطبيق النموذج، والحاجة إلى مرونة أكبر في التطبيق لاستيعاب التنوع اللغوي الواسع.

٣-٣ التناوب اللغوي من خلال النحو التوليدي والبرنامج الأدنى

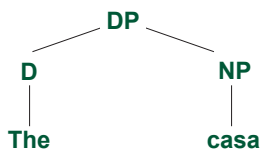
تُقدم نظرية النحو التوليدي، التي أسسها نعوم تشومسكي، إطاراً مهماً لفهم بنية اللغة وكيفية اكتسابها. على عكس النماذج الوصفية التي تركز على تدوين الأنماط المرصودة، يسعى النحو التوليدي إلى تحديد المبادئ والقواعد الكامنة التي تُمكن المتحدثين من إنتاج عدد لا حصر له من الجمل الجديدة وفهمها. وفي سياق التناوب اللغوي، تُقدم هذه النظرية منظوراً يركز على الكفاءة النحوية للمتحدث ثنائي اللغة، ويفترض أن القيود على التناوب اللغوي ليست بالضرورة خاصة بالظاهرة نفسها، بل تنبع من المبادئ العامة للنحو (Chomsky, 1965, 1995). كذلك يُعدّ البرنامج الأدنى (Minimalist Program)، وهو التطور الأحدث في نظرية النحو التوليدي، محاولة لتبسيط النظرية النحوية إلى أقصى حد ممكن، مع التركيز على المبادئ الأساسية التي تحكم اللغة البشرية (Chomsky, 1995). في هذا الإطار، تُعزى الاختلافات بين اللغات إلى الخصائص المعجمية (lexicon) بدلاً من القواعد النحوية. لذلك يتكون النحو في البرنامج الأدنى من مكونين رئيسيين: نظام حوسبي للغة البشرية (Computational System for Human Language - CHL) يُفترض أنه ثابت عبر اللغات، ومعجم يحتوي على الخصائص المورفولوجية التي تختلف بين اللغات. تُبنى بنية العبارة من المعجم من خلال عمليات مثل الاختيار (SELECT) والدمج (MERGE) والحركة (MOVE)، التي تُحفز بواسطة (التحقق من السمات - feature checking) (Chomsky, 2000, 2001).

ومن الدراسات التي وظفت نظرية النحو التوليدي لا سيما من خلال إطار نظرية إكس-بار (X-bar Theory) في دراسة التناوب اللغوي، دراسة بلعزي وروبن وتوريبو (Belazi, Rubin, & Toribio, 1994) الذين اقترحوا ما يُمكن تعريفه بـ"قيد الرأس الوظيفي (Functional Head Constraint)". يُعد قيد الرأس الوظيفي أحد أبرز القيود النحوية التي تهدف إلى تفسير الأنماط الممكنة وغير الممكنة في التناوب اللغوي داخل الجملة. وينطلق هذا القيد من فرضية أساسية ضمن إطار نظرية إكس-بار (X-bar Theory) والنحو التوليدي، ومفادها أن التناوب اللغوي لا يمكن أن يأتي بين الرأس الوظيفي (Functional Head) ومكملته (Complement) الذي يقع تحت نطاقه مباشرة. بعبارة أخرى، يجب أن ينتهي الرأس الوظيفي ومكملته إلى اللغة نفسها، مما يمنع حدوث أي تبادل لغوي بينهما. ويستند هذا القيد إلى التمييز الجوهرى بين المورفيمات المعجمية (Lexical Categories)، مثل الأسماء (NPs)، والأفعال (VPs)، والمورفيمات الوظيفية (Functional Categories)، مثل أدوات التعريف (DPs)، وأدوات الزمن (TPs)، والمكمّلات (CPs). يرى بلعزي وروبن وتوريبو (Belazi, Rubin, & Toribio, 1994) أن الرؤوس الوظيفية تحمل "خصائص لغوية Language Features" غير ظاهرة، ويجب أن تتطابق هذه الخصائص مع الخصائص اللغوية الخاصة بالمكون الذي يليه (المتَّمِّم Complement). فعلى سبيل المثال، في المركب الاسمي المحدّد (DP)، تُعدّ أداة التعريف (DP) رأساً وظيفياً، في حين يُعدّ المركب الاسمي (NP) الذي يليه مُتَمِّمًا له. وفقاً لهذا القيد، لا يمكن أن تأتي أداة التعريف (DP) من لغة والاسم (NP) المعرّف بهذه الأداة من لغة أخرى. وبناء على هذا القيد، فإن التركيب (The Casa) أي (البيت) - حيث تمثّل (The) أداة التعريف من الإنجليزية، و(casa) أي (بيت) في اللغة الإسبانية - تركيب غير مقبول حسب قيد الرأس الوظيفي (Functional Head Constraint)، كما في الشجرة النحوية الآتية:



الشكل ٢

هذا التناوب اللغوي غير صحيح حسب "قيد الرأس الوظيفي



ومع ذلك، فإن قيد الرأس الوظيفي (Functional Head Constraint) واجه انتقادات من دراسات لاحقة أظهرت وجود بيانات لا تتفق مع تنبؤاته الصارمة. فقد وجدت بعض الأبحاث أن التناوب اللغوي قد يكون أكثر تساهلاً مما يفترضه القيد، حيث رُصدت جمل نحوية سليمة من التناوب بين الرأس الوظيفي ومكمّله. وفي هذا السياق، يُجادل (MacSwan, 1999, 2005) بأن التناوب اللغوي يمكن تفسيره بنفس الآليات المستخدمة مع البيانات المُستخلصة من أحاديي اللغة دون اللجوء إلى قيود نحوية مخصصة (ad hoc constraints) تُشكل فرضياته الرئيسية أساساً لمقاربة البرنامج الأدنى للتناوب اللغوي. ومن فرضياته:

لا شيء يُقيّد التناوب اللغوي سوى متطلبات القواعد النحوية المختلطة: تُشير هذه الفرضية إلى أن أي قيود تظهر خلال عملية التناوب اللغوي ليست فريدة لهذه الظاهرة، بل هي نتيجة طبيعية لتفاعل القواعد النحوية للغات المعنية في عملية التناوب. بمعنى آخر، إذا كانت الجملة الممزوجة لغوياً غير مقبولة، فإن السبب يكمن في انتهاكها لقاعدة نحوية عامة تنطبق على كلتا اللغتين، وليس بسبب وجود قاعدة خاصة بعملية التبديل نفسها تحظر هذا المزج. هذا يعني أن المتحدث ثنائي اللغة لا يحتاج إلى "آلية تبديل بين اللغات" إضافية أو "نحو ثالث" خاص

بالتبديل بين اللغات؛ بل يستخدم الكفاءة النحوية نفسها التي يستخدمها المتحدث أحادي اللغة (MacSwan, 1999).

كذلك من فرضياته أن المتحدثين الذين يبدلون بين اللغات لديهم الكفاءة النحوية نفسها في اللغات التي يستخدمونها كتلك التي لدى أحاديي اللغة. تُعزز هذه الفرضية الفكرة القائلة بأن المتحدثين ثنائيي اللغة يمتلكون معرفة كاملة ومنفصلة بكلتا اللغتين. وعندما يقومون بعملية تبديل بين لغتين، فإنهم لا يُغيرون قواعدهم النحوية أو يُنشئون قواعد هجينة؛ بل يُطبقون القواعد النحوية لكل لغة بشكل طبيعي. وهكذا تُصبح القيود على التناوب اللغوي انعكاساً للقيود النحوية المتأصلة في كل لغة على حدة، أو للقيود التي تنشأ من التفاعل بين نظامين نحويين كاملين (MacSwan, 2005). لذلك يُشدد (MacSwan, 1999, 2000) على أن البرنامج الأدنى يُفضل التفسيرات التي تستخدم مبادئ نحوية مستقلة بدلاً من افتراض قواعد أو مبادئ خاصة بالتناوب اللغوي. لذلك فإن (MacSwan, 1999, 2000) يفترض أن التناوب اللغوي لا يقيده شيءٌ إلا متطلبات القواعد النحوية للغات التي يحدث بينها التناوب.

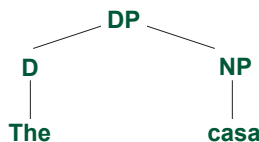
هذه الفرضية لا تعني عدم وجود جمل مختلطة لغوياً غير مقبولة، بل تعني أن أي حكم برفض حالة تناوب لغوي يجب أن يُفسر بناءً على مبادئ النحو العام، وليس بناءً على قيود خاصة بالتناوب اللغوي. ووفقاً لهذا النهج، يُظهر (MacSwan 1999, 2005) أن مفهوم اللغة الأساس (Matrix Language Frame - MLF) ليس ضرورياً لتفسير بيانات التناوب اللغوي ضمن إطار البرنامج الأدنى. فبدلاً من الاعتماد على مفهوم اللغة الأساس، يمكن تفسير القيود النحوية الملحوظة على التناوب اللغوي من خلال التفاعل بين الخصائص النحوية للغات التي يحدث بينها التبديل. فعلى سبيل المثال، في مثل هذا التبديل بين الإسبانية والإنجليزية، يُلاحظ أن أداة التعريف من الإسبانية قد تسبق اسماً من الإنجليزية، مثل: (المعلمون / los teachers)، ولكن أداة التعريف الإنجليزية (The) لا تسبق اسماً من الإسبانية، مثل: (المَنْزِل - the casa). فعلى الرغم من أن التركيبين أو المثالين غير



مقبولين وغير صحيحين حسب قيد الرأس الوظيفي (Functional Head Constraint)، فإن بعض الباحثين ضمن البرنامج الأدنوي يرون الأول منهما (los teachers) صحيحاً ومقبولاً، في حين أن الآخر (The casa) غير صحيح وغير مقبول. لذلك يُفسر (MacSwan, 1999, 2000; Moro, 2001) هذه الحقائق ضمن إطار البرنامج الأدنوي من خلال الاختلافات في مجموعة خصائص ألفا (φ-features) بين الإنجليزية والإسبانية، حيث تُعد التراكيب جيدة التكوين إذا كانت مجموعة سمات φ للاسم مُضمَّنة في مجموعة سمات φ لأداة التعريف. لذلك فإن (MacSwan, 1999, 2000; Moro, 2001) يفسرون صحة التناوب اللغوي في (los teachers)، وكونه خاطئاً في مثل: (The casa) بسبب أن تركيب مجموعة الخصائص الصوتية-الصرفية (φ-features) يختلف بين الإنجليزية والإسبانية. ففي الإسبانية، يتم تمييز الجنس والعدد صرفياً على أدوات التعريف والأسماء، أما في الإنجليزية، فيتم تمييز الشخص والعدد فقط، ويكون الجنس غائباً. ففي الإسبانية، تدل أداة التعريف (los) على العدد والشخص والجنس، لكن أداة التعريف في الإنجليزية (The) تدل على العدد والشخص فقط، ولا تدل على الجنس، لذلك صَحَّ أن يقال (los teachers)، ولا يصح (The casa).

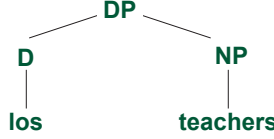
الشكل ٣

تناوب لغوي خاطئ نحويًا لعدم توافق الخصائص النحوية



الشكل ٤

تناوب لغوي صحيح نحويًا لتوافق الخصائص النحوية



يُشير هذا إلى أن القيود على التناوب اللغوي تنبع من التوافق بين السمات النحوية للغات، وليس من وجود لغة مهيمنة (اللغة الأساس) تفرض قواعدها على الأخرى. وبالتالي، فإن البرنامج الأدنى يُقدم تفسيرًا علميًا أوضح للتناوب اللغوي، حيث يُمكن تفسير الظاهرة دون الحاجة إلى افتراض آليات أو مفاهيم إضافية خاصة.

لذلك تُظهر الدراسات الحديثة للتناوب اللغوي ضمن إطار النحو التوليدي والبرنامج الأدنى تحولًا عن النماذج التي تفترض قيودًا خاصة بالتناوب اللغوي، حيث تُشير إلى أن المتحدثين ثنائيي اللغة لديهم كفاءة نحوية كاملة في كلتا اللغتين، وأن التناوب اللغوي هو نتيجة طبيعية لتفاعل هذه الأنظمة النحوية، وليس ظاهرة تتطلب قواعد خاصة بها. وبالتالي يسهم إطار النحو التوليدي والبرنامج الأدنى في تعزيز فهمنا لظاهرة التناوب اللغوي كظاهرة لغوية معقدة تُنظمها المبادئ الأساسية للنحو البشري (Universal Grammar)، وتُشجع على مزيد من البحث في كيفية تفاعل الأنظمة اللغوية الفرعية في دماغ ثنائيي اللغة لإنتاج تعبيرات مختلطة لغويًا وفي الوقت ذاته مقبولة نحويًا.



٤. التناوب اللغوي من المنظور اللساني الاجتماعي

يتناول المنظور اللساني الاجتماعي للتناوب اللغوي الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياقية لهذه الظاهرة، متجاوزاً التركيز على القيود النحوية البحتة. يهتم هذا المنظور بدراسة كيفية استخدام التناوب اللغوي كأداة اجتماعية للتعبير عن الهوية، وتحديد العلاقات الاجتماعية، وتحقيق أهداف تواصلية محددة. ولذلك تعددت الأطر النظرية التي تسعى لوضع قوانين لسانية اجتماعية تحكم هذه الظاهرة، ومن هذه الأطر النظرية، ما يأتي:

٤-١ نموذج المجالات (Domain Model)

يُعد نموذج المجالات الذي طوره فيشمان (Fishman, 1971) من أوائل النماذج النظرية التي حاولت تفسير التناوب اللغوي من منظور لساني اجتماعي. يقترح هذا النموذج أن المتحدثين متعددي اللغات يستخدمون لغة معينة بناءً على المجال الاجتماعي الذي يكونون فيه، فيرى فيشمان أن اختيار اللغة أو اللهجة في المجتمعات متعددة اللغات أو اللهجات أبعد ما يكون عن العشوائية؛ بل إن "الاستخدام اللائق للغة، نظرياً يقتضي انتقاء لغة واحدة فقط أو لهجة بعينها من بين اللغات المتاحة، من قِبل فئات محددة من المتحدثين في مناسبات معينة لمناقشة مواضيع معينة" (Fishman, 1971: P 437).

وفقاً لهذا النموذج، فإن اللغة أو اللهجة المستخدمة في الحديث أو الحوار تُحدد بناءً على ثلاثة عوامل رئيسية:

- المشاركون (Participants): من يتحدث ومع من يتحدث؟
- الموضوع (Topic): ما هو موضوع الحديث أو محور الكلام؟
- الإعدادات (Setting): وتشمل مكان الحديث أو الحوار وزمانه.

أما من ناحية المجالات، فقد اقترح فيشمان خمسة مجالات اجتماعية رئيسية تؤثر في اختيار اللغة، وهي: العائلة، والأصدقاء، والدين، والتعليم، والعمل. ففي كل مجال من المجالات السابقة، يكون هناك تفضيل لاستخدام لغة معينة أو لهجة معينة أو نمط معين من التناوب اللغوي بينها.

٢-٤ نموذج الوظائف التفاعلية (Interactional Functions Model)

تُعد دراسة بلوم وقمبرز (Blom and Gumperz, 1972) في همنسبرجت (Hemnesberget) بالنرويج إحدى أوائل الدراسات التي تناولت الوظائف الاجتماعية لظاهرة التناوب اللغوي (Code-switching). في هذا النموذج فرّق بلوم وقمبرز بين نوعين من التناوب اللغوي، وهما: التناوب اللغوي السياقي (Situational Code-switching) والتناوب اللغوي المجازي (Metaphorical Code-switching)، وكذلك حددا وظائف خاصة لكل منهما.

فالتناوب اللغوي السياقي ينتج عن تغيُّرات في متغيرات السياق، بما في ذلك التغيرات في شخصيات المتحاورين، أو التغيرات في سياق الحديث، أو التغير في الإعدادات. وعلى نحو مشابه لما ذكره فيشمان (Fishman, ١٩٧١)، يرى بلوم وقمبرز أن اختيار اللغة في هذه الحالة يكون مقيداً ويمكن التنبؤ به، حيث لاحظا أن المتحدثين في همنسبرجت (النرويج) يستخدمون عادة لهجة "رانامال Ranamal" (وهي من اللهجات المحلية في شمال النرويج)، للتعبير عن انتمائهم للقيم المحلية لمجتمعهم أو في الأحاديث التي تكون "حميمية"، من القلب إلى القلب، في حين يستخدمون لهجة "بُكمال Bokmal" التي تُعد اللهجة المعيارية للأغراض الرسمية.

في المقابل، ومع بقاء العوامل السياقية ثابتة، فإن التناوب اللغوي المجازي يُستخدم لتحقيق تأثيرات تواصلية معينة، مثل التأكيد، أو التعبير عن التضامن، أو تغيير موضوع المحادثة. وقد



حدّد قمبرز (Gumperz, 1982: P82-75) هذه الأغراض التواصلية في ست وظائف رئيسية للتناوب اللغوي، وهي كالآتي:

- الاقتباس (Quotation): استخدام التناوب اللغوي لنقل كلام شخص آخر.
- تحديد المخاطب (Addressee Specification): استخدام التناوب اللغوي لتوجيه الكلام إلى شخص معين.
- التأثر أو الإدخال (Interjection): استخدام التناوب اللغوي للتعبير عن مشاعر أو ردود فعل.
- التكرار (Reiteration): استخدام التناوب اللغوي لتكرار رسالة بلغة أخرى للتأكيد أو التوضيح.
- تأهيل الرسالة (Message Qualification): استخدام التناوب اللغوي لتوضيح أو تعديل رسالة سابقة.
- الشخصية مقابل الموضوعية (Personalization vs. Objectivization): استخدام التناوب اللغوي للتمييز بين الآراء الشخصية والحقائق الموضوعية.

علاوة على ذلك، أضاف قمبرز (Gumperz, 1982: P66) صياغة البعد الاجتماعي للتناوب اللغوي على أساس التمييز بين "لغة نحن/We code" و"لغة هم/They code"، ويؤكد هذا التمييز إحدى الوظائف الاجتماعية الرئيسية للتناوب اللغوي باعتباره وسيلة لإظهار التنافر أو التضامن مع المستمع أو مع مجموعة معينة، ويظهر مثل هذا التنافر أو التظافر من خلال استخدام لغة معينة على حساب اللغات الأخرى.

٣-٤ إطار أوير للتناوب اللغوي التسلسلي

يُعدّ أوير (Auer, 1988, 1995, 1998) وهو من أبرز الباحثين الذين أسهموا في وضع أطر نظرية لظاهرة التناوب اللغوي (Code-Switching - CS) من خلال تحليل المحادثة، حيث قدم المنهج المتسلسل في دراسة التناوب اللغوي. ينطلق أوير في هذا المقترح من خلال توظيف تقنيات تحليل المحادثة ومفهوم "ترتيب التفاعل" الذي قدمه جوفمان (Goffman, 1983)، حيث يؤكد هذا الإطار أن التناوب اللغوي ليس مجرد ظاهرة لغوية عشوائية، بل هو سلوك تفاعلي منظم يحمل دلالات سياقية عميقة.

يرى أوير أن تحليل التناوب اللغوي يتطلب إيلاء اهتمام وثيق لتفاصيل إنتاجه في السياق التواصلية الناشئ الذي يشكله ويستجيب له (Auer, 1998: p. 1-2). في هذا النهج التسلسلي، لا يُنظر إلى اختيار اللغة أو اللهجة على أنه محدد مسبقاً بعوامل اجتماعية لغوية، بل ينشأ ويتشكل ضمن العملية التواصلية التفاعلية نتيجة للتفاعل المستمر بين المشاركين. كذلك يؤكد أوير أن البنية التسلسلية للتفاعل اللغوي مستقلة عن القواعد النحوية والأنظمة المجتمعية والأيدولوجية الأوسع؛ مما يعني أن فهم كل حالة من حالات التناوب اللغوي تستلزم التركيز على الأقوال السابقة واللاحقة في المحادثة، مع اهتمام وتركيز ثانوي للعوامل الخارجية. هذا التركيز على الجانب التفاعلي يميز إطار أوير عن النماذج التي تولي اهتماماً أكبر للعناصر السياقية الكلية، مثل المشاركين والموضوع والإعدادات. ولذلك فقد حدد أوير (Auer, 1995: P125-126) أربعة أنماط رئيسية للتناوب اللغوي وفق الإطار التسلسلي:

- تبديل الرموز المرتبط بالخطاب (Discourse-related code-switching): يُستخدم هذا النمط للإشارة إلى تحولات في المحادثة، مثل تغيير الموضوع، أو تغيير المشاركين، أو تحول في نوع النشاط التواصلية. يعمل هذا النوع من التبديل كإشارة سياقية لتنظيم سير المحادثة.



- التبديل اللغوي المرتبط بالمشارك (Participant-related code-switching): يعكس هذا النمط تفضيلات المتحدث للغة أو لهجة معينة، وقد تكون كفاءته اللغوية أو اللهجية فيما اختاره أقوى؛ لذلك قد يختار المتحدث لغة معينة أو لهجة معينة إما لكونه يشعر بثقة أكبر عند استخدامها، أو ليعبر عن هويته اللغوية، أو ليعيد التفاوض على لغة التواصل.
- التناوب اللغوي المرتبط جزئياً بالخطاب والمرتبطة جزئياً بالمشارك (Semi-discourse related and semi-participant discourse-related code-switching): في هذا النمط، يحافظ المتحدث ثنائيو اللغة على مرونة اختيار اللغة أو اللهجة من خلال الانتقال بين اللغتين أو اللهجتين ضمن الدور الواحد، مما يجعل من الصعب تحديد لغة الحوار الأساسية نظراً إلى تداخل الجوانب التواصلية والشخصية.
- النقل (Transfer): يشير هذا النمط إلى إقحام كلمة أو بنية من لغة معينة ضمن إطار لغة أخرى. ويرى أوير أن النقل غالباً ما يكون على مستوى المفردات وقد لا يتواءم مع القواعد الصوتية أو النحوية للغة المنقول إليها، مما يؤكد أنه جزء من التباين داخل الذخيرة اللغوية للمتحدث.

يُظهر هذا الإطار الذي قدمه أوير أن التناوب اللغوي يعمل وفق استراتيجية سياقية ديناميكية، مشابهة للمعايير الصوتية مثل التنغيم ومستوى النبر. فعندما ينتقل المشاركون في الحوار أو الاتصال من نشاط إلى آخر ضمن المحادثة نفسها، فإنهم غالباً يميزون هذا التحول بالانتقال بين اللغات، إذ يعمل التناوب اللغوي هنا كأداة لتحديد السياق (contextualization cue)، حيث يرسل إشارة للمشاركين في الاتصال بأن "ما نفعله الآن قد تغير". فعلى سبيل المثال: عندما يكون هناك مجموعة في اجتماع عمل رسمي، فإن النقاش بينهم يكون غالباً باللغة العربية الفصحى بين زملاء متعددي اللهجات، وربما متعددي اللغات. فالنشاط هنا، هو: اجتماع رسمي حيث الإعدادات محددة ومعروفة؛ والحديث منظم، ويُدار توزيع الأدوار من قبل رئيس الاجتماع، واللغة المستخدمة

هي العربية الفصحى. وفجأة، يقول المدير: "حسناً، هذا يكفي لليوم. عمل رائع يا جماعة. طيب، أحد منكم شاف المباراة البارحة؟"، فينتقل من موضوع الاجتماع ومن اللغة الرسمية للاجتماع إلى موضوع مختلف، ولهجة عامية مشتركة، وموضوع رياضي غير رسمي. فانتقال المدير إلى اللهجة العامية وتغيير الموضوع يشيران إلى تغير نوع النشاط، فلم يعد الهدف هو العمل، بل أصبح التواصل الاجتماعي، وأصبحت بنية الحديث أقل رسمية، وتحول الموضوع من العمل إلى الرياضة. لذا، فإن التناوب اللغوي لم يحدث عشوائياً في مثل هذه الحالة؛ بل تم استخدامه وتوظيفه استراتيجياً لإغلاق نشاط "الاجتماع الرسمي" وفتح نشاط "الحديث غير الرسمي".

٤-٤ النموذج الوظيفي لأبل وماوسكن

اقترح أبل وماوسكن (Appel and Muysken, 1987) النموذج الوظيفي في محاولة للإجابة عن سؤال: لماذا ينتقل المتحدثون بين اللغات أو اللهجات؟ أو بعبارة أخرى لماذا يوظف المتحدثون التناوب اللغوي خلال حديثهم؟ ولأجل ذلك حدد أبل وماوسكن ست وظائف للتناوب اللغوي: (١) الوظيفة المرجعية، (٢) الوظيفة التوجيهية والاندماجية، (٣) الوظيفة التعبيرية، (٤) الوظيفة التنغيمية، (٥) الوظيفة ما وراء اللغوية، و(٦) الوظيفة الشعرية (Appel and Muysken, 1987: pp. 118-120).

تحدث الوظيفة المرجعية للتناوب اللغوي نتيجة لافتقار المتحدث إلى الكفاءة أو المعرفة الكافية بإحدى اللغتين حول موضوع أو مجال معين لسد العجز اللغوي، وقد أشار أبل وماوسكن إلى أن هذا النوع من التناوب اللغوي هو الوحيد الذي يستخدمه الأفراد ثنائيو اللغة عن وعي كامل. كذلك يمكن أن يؤدي التناوب اللغوي وظيفة توجيهية، حيث إنه قد يُستخدم لضمّ متحاورين مُحَدِّدين من خلال استخدام اللغة أو اللهجة المفضلة لديهم، وفي الوقت ذاته قد يكون وسيلة لاستبعاد متحدث أو متحاور معين مشارك في المحادثة من خلال استخدام اللغة أو اللهجة الأقل تفضيلاً. فالوظيفة التوجيهية والاندماجية تشبه ما أطلق عليه قمبرز (Gumperz, 1982) "تحديد



المخاطب"، وكذلك تشبه مفهومي التقارب والتنافر في نظرية التكيف الكلامي التي قدمها جايلز وزملاؤه (Giles et al., 1973)، كما أشار إلى ذلك أبل وماوسكن (1987). أما الوظيفة التعبيرية، فقد لا يكون للتناوب اللغوي فيها معنى محدد، بل تهدف أساساً إلى التعبير عن حالة المتحدث ليظهر أنه يتحدث لغتين أو لغات متعددة. أما الوظيفة التنغيمية، فيوظفها المتحدث لتغيير نبرة الحديث من الجد إلى الهزل -على سبيل المثال، وهي مشابهة لما سماه قمبرز "التناوب اللغوي المجازي". وأما الوظيفة ما وراء اللغوية فتظهر عندما يسعى المتحدث للتعليق بشكل مباشر أو غير مباشر على اللغات المستخدمة في التفاعل، وقد مثل أبل وماوسكن (Appel and Muysken, 1987: P. 120) على هذه الوظيفة بالمتحدث الذي ينتقل بين خيارات لغوية مختلفة لإيهار الجمهور بمهاراته اللغوية. وأما الوظيفة الشعرية، فتتجلى في التلاعب بالألفاظ، أو إلقاء النكت، أو إنتاج الشعر بلغات متعددة. ومما تجدر الإشارة إليه، أن أبل وماوسكن (Appel and Muysken, 1987: P. 120) أكدوا أن وظائف التناوب اللغوي تختلف من مجتمع لغوي إلى آخر؛ فعلى سبيل المثال، قد يستخدم البورتوريكيون في نيويورك التناوب اللغوي لأسباب تختلف كثيراً عن تلك التي لدى الفلامنكيين في بروكسل. كما أكدوا أهمية التركيز على أسباب التناوب اللغوي بنفس القدر الذي يركز فيه علماء اللسانيات الاجتماعية على هوية من يستخدم التناوب اللغوي.

٥-٤ نموذج التناوب اللغوي الملحوظ (Markedness Model)

من أبرز النماذج التي حاولت تفسير التناوب اللغوي نموذج التناوب اللغوي الملحوظ (Markedness Model) الذي قدمته كارول مايرز-سكوتون (Myers-Scotton, 1993b)، والذي يركز على الدوافع الاجتماعية وراء هذا السلوك اللغوي. وقد تطور هذا النموذج لاحقاً ليصبح أكثر وضوحاً ضمن إطار نظرية الاختيار العقلاني (Rational Choice Theory) بالتعاون مع بولونيائي (Myers-Scotton & Boloni)

(Bolonyai, 2001) مما أضاف بعداً جديداً لفهم كيفية اتخاذ المتحدثين لقراراتهم اللغوية بناءً على تحليل التكلفة والفائدة .

ففي نموذج التناوب اللغوي الملحوظ (Markedness Model) ، تسعى كارول مايرز-سكوتون من خلال هذا النموذج إلى تقديم تفسير للدوافع الاجتماعية الكامنة وراء التناوب اللغوي. يركز هذا النموذج على مبدأ التفاوض الذي يفترض أن المتحدثين يختارون لغة أو لهجة معينة بناءً على مجموعة الحقوق والالتزامات (Rights and Obligations - RO) التي يسعون إلى إقامتها أو تأكيدها مع المتحدثين الآخرين في سياق المحادثة وإعداداتها. ترى مايرز-سكوتون أن كل موقف تواصل يميز بوجود مجموعة متوقعة من الحقوق والالتزامات، تحدد المعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع. من هذا المبدأ، تنبثق ثلاثة مبادئ توجيهية رئيسية تحكم اختيارات التناوب اللغوي:

- مبدأ الاختيار غير الملحوظ (Unmarked Choice Maxim): وينص على أن المتحدث يجب أن يجعل اختياره اللغوي غير ملحوظ لمجموعة الحقوق والالتزامات غير المميزة في المحادثة، وذلك عندما يرغب في تأسيس أو تأكيد تلك المجموعة من الحقوق والالتزامات. فهذا المبدأ غير الملحوظ يعكس امتثال المتحدث من خلال اللغة أو اللهجة المستخدمة في الحديث للمعايير الاجتماعية والتوقعات السائدة، ويؤدي إلى تناوب لغوي غير ملحوظ، وهذا يُعد سلوكاً متوقعاً ومألوفاً في سياقات معينة. ففي هذا المبدأ يكون الاختيار اللغوي متوقعاً ومناسباً للسياق الاجتماعي.

- مبدأ الاختيار الملحوظ (Marked Choice Maxim): حيث لا يلتزم المتحدث في اختياره للغة الحديث بالأعراف الاجتماعية المحددة والمتوقعة. ووفقاً لهذا المبدأ، فإن المتحدث يستخدم عمداً لغة أو لهجة موسومة وملحوظة بدلاً من اللغة أو اللهجة المفترضة أو المتوقعة استخدامها في المحادثة. فحسب هذا المبدأ، يختار المتحدث لغة أو لهجة غير اللغة أو اللهجة المتوقعة، وبالتالي يكسر العرف اللغوي. وعادةً يلجأ المتحدث لهذا النوع من التناوب اللغوي من أجل التفاوض على مجموعة



جديدة من الحقوق والواجبات، ولأجل الرغبة في تحقيق هدف تفاعلي معين عبر كسر التوقعات. ويمكن للمتحدث استخدامه عمداً للتفاوض على مجموعة جديدة من الحقوق والالتزامات، أو تغيير المسافة الاجتماعية بين المتحدثين، سواء بزيادتها أو تقليلها. وغالباً ما يصاحب هذا النوع من التناوب اللغوي بعض التغيرات الصوتية التنغيمية، كالوقفات أو التعليقات المطولة على التحول، مما يؤكد طبيعته المتعمدة والموجهة نحو هدف معين.

- مبدأ الاختيار الاستكشافي (Exploratory Choice Maxim): ويحدث عندما يواجه المتحدثون غموضاً في تحديد الاختيار اللغوي الأنسب، فيلجؤون إلى التجريب اللغوي لاستكشاف التوازن الاجتماعي المرغوب. ينشأ هذا النوع من الاختيار عندما لا تكون العلاقة الاجتماعية أو "مجموعة الحقوق والواجبات (RO set)" واضحة، مثل: هل يجب أن يكون التفاعل رسمياً أم غير رسمي؟ ودوداً أم متحفظاً؟ فمبدأ الاختيار الاستكشافي يُعد استراتيجية لغوية يستخدمها الأفراد في المواقف التواصلية غامضة المعالم، حيث لا تكون "القواعد/ الحقوق والالتزامات" أو التوقعات الاجتماعية معروفة مسبقاً. فعلى سبيل المثال، عندما يدخل متحدث في حوار أو محادثة جديدة مع شخص لأول مرة، قد لا يكون السلوك اللغوي المتوقع "الاختيار غير الملحوظ" الذي يناسب هذا الموقف؛ لذلك وبدلاً من الالتزام بلغة أو لهجة واحدة قد تكون غير مناسبة، يوظف المتحدثون أو المتحاورون التناوب اللغوي كأداة استكشافية لاستكشاف الموقف، ومن ثم اختيار اللغة أو اللهجة المناسبة. فالاختيار الاستكشافي ليس قراراً فردياً، بل هو بداية عملية تفاوض، ينتظر المتحدث الأول رد فعل الطرف الآخر ليرى ما إذا كان سيقبل "العرض" اللغوي أم سيرفضه ويقترح عرضاً بديلاً.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الإطار، ما ذكرته مايرز-سكوتون (Myers-Scotton, 1993b: p. 128) عن اللغة العربية - باعتبارها إحدى اللغات التي وصفها فيرغسون (Ferguson, 1959) بوجود

الازدواجية اللغوية فيها - حيث ذكرت أنه في مثل هذه المجتمعات اللغوية، يتنبأ النموذج الذي قدمته بأن التناوب اللغوي غير الملحوظ بين الفصحى والعامية يجب ألا يحدث على الإطلاق. والسبب في ذلك أن الأعراف الاجتماعية-اللغوية لا تسمح بأن يكون التناوب هو الخيار الافتراضي. وما دام أن كل مستوى لغوي منهما مقيد بوظائف معينة، فإن أي تناوب بينهما سيكون بالضرورة "تناوباً لغوياً ملحوظاً" وذا دلالة خاصة، وبالتالي لا يمكن للتناوب أن يصل إلى مرتبة "التناوب غير الملحوظ". وتؤكد مايرز-سكوتن أن هذا الاستنتاج هو تنبؤ نظري (Theoretical Prediction) قائم على مبادئ النموذج، وليس نتيجة مدعومة بأدلة تجريبية قاطعة (Myers-Scotton, 1993b: P. 128).

وبناء على ما سبق، يُظهر هذا الإطار أن نموذج التناوب اللغوي الملحوظ، ليس مجرد نموذج جامد يصف الامتثال للقواعد أو خرقها، بل هو نموذج ديناميكي يوضح كيف أن المتحدثين مفاوضون اجتماعيون نشطون، إذ إنهم لا يتبعون القواعد بشكل أعمى فحسب، بل يستخدمون مواردهم اللغوية بذكاء لبناء علاقاتهم الاجتماعية وتشكيلها، خاصة في المواقف التي تفتقر إلى الوضوح. وبناء عليه، فإن التماهي مع مجموعة الحقوق والالتزامات المتوقعة يؤدي إلى تناوب لغوي غير ملحوظ، في حين يؤدي عدم التماهي معها إلى تناوب أو اختيار لغوي ملحوظ. كذلك يؤكد هذا النموذج أن اختيار اللغة خلال المحادثة عملية واعية وموجهة نحو تحقيق أهداف اجتماعية، حيث يقرر المتحدثون ما إذا كانوا سيتبعون المعايير السائدة أو سيسعون إلى تغييرها من خلال اختياراتهم اللغوية.

٦-٤ نموذج الاختيار العقلاني أو المنطقي (Myers-Scotton & Bolonyai, 2001)

يُعد نموذج الاختيار المنطقي (Rational Choice Model)، الذي أعادت مايرز-سكوتن وبولونيائي (Myers-Scotton & Bolonyai, 2001) صياغته وطورته منطلقين من نموذج التناوب الملحوظ (Markedness Model)، إطاراً نظرياً محورياً لفهم دوافع المتحدثين في اختياراتهم اللغوية خلال



المحادثات. يركز هذا النموذج على مبادئ نظرية الاختيار المنطقي المستعارة من علم الاقتصاد، والتي تفترض أن الأفراد يتخذون قراراتهم بناء على تحليل واعي أو شبه واعي للتكلفة والفائدة، بهدف تحقيق أقصى قدر من المنفعة وتقليل التكاليف المحتملة (Myers-Scotton & Bolonyai, 2001: p. 6). لا تقتصر المنفعة هنا على المكاسب المادية فحسب، بل تمتد لتشمل المكاسب الاجتماعية والنفسية، مثل تعزيز العلاقات الشخصية، أو تأكيد الهوية، أو تحقيق أهداف تواصلية محددة. في المقابل، وقد تتجسد التكاليف في الجهد الإدراكي المبذول من خلال توظيف لغة أو لهجة معينة، أو في المخاطر الاجتماعية كسوء الفهم أو النبذ.

في هذا النموذج انتقدت مايرز-سكوتون وبولونيائي (Myers-Scotton & Bolonyai, 2001: p. 1) التفسيرات السابقة لظاهرة التناوب اللغوي، والتي كانت تميل إلى عزو الخيارات اللغوية بشكل أساسي إلى عوامل خارجية واسعة النطاق، مثل الاتفاقيات المجتمعية، أو القيود الهيكلية، أو الأدوار الاجتماعية، أو بنية الخطاب. فبينما كانت تلك النماذج تركز على أن المتحدث هو متلقي سلبي للضغوط الاجتماعية، يقدم نموذج الاختيار المنطقي منظورا يشدد على أن الخيارات اللغوية تكمن في النهاية لدى الفرد وتستند إلى المنطق أو العقلانية. هذا التحول النظري يضع المتحدث في موقع الفاعل النشط الذي يقوم بتقييم الخيارات المتاحة له من منظور تحليل التكلفة والفائدة أو الربح والخسارة، ويختار الخيار اللغوي الذي يراه الأكثر إنتاجية أو ربحية لتحقيق أهدافه الذاتية في سياق معين. لذلك فإنه وفقاً لمايرز-سكوتون وبولونيائي، فإن عملية الاختيار اللغوي تمر عبر ثلاثة مرشحات متتالية تضمن اتخاذ القرار المنطقي أو العقلاني:

- المرشح الأول: القيود الخارجية (External Constraints): يمثل هذا المرشح العوامل الموضوعية التي تحد من نطاق الخيارات اللغوية المتاحة للمتحدث. وتشمل هذه القيود الذخيرة اللغوية للفرد (أي اللغات واللهجات والأساليب التي يتقنها)، بالإضافة إلى العوامل المجتمعية الأوسع، وهيكل الخطاب

الذي يحكم استخدام اللغة في مجتمع معين. هذه العوامل تحدد ما هو ممكن لغوياً ومقبول اجتماعياً في سياق معين.

- المرشح الثاني: القيود الداخلية (Internal Constraints): بعد تنقيح الخيارات وتصنيفها من القيود الخارجية، تمر عملية الخيارات اللغوية المتاحة للمتحدث عبر هذا المرشح الثاني الذي يمثل العوامل النفسية والإدراكية الداخلية للمتحدث. وتتضمن القيود الداخلية: تقييم الخيار اللغوي (Markedness Evaluator)، وهي آلية فطرية تقيّم الخيارات اللغوية المتاحة للمتحدث من حيث كونها ملحوظة أو غير ملحوظة، مما يؤثر على سهولة أو صعوبة استخدامها. كما يشمل هذا المرشح العلامات الجسدية (Somatic Markers)، وهي استجابات عاطفية وجسدية مرتبطة بالتجارب السابقة، توجه المتحدث نحو الخيارات التي أدت إلى نتائج إيجابية وتجنبه الخيارات التي أدت إلى نتائج سلبية.

- المرشح الثالث: المنطقية أو العقلانية (Rationality): ويمثل هذا المرشح المرحلة النهائية والأكثر أهمية في عملية الاختيار اللغوي. ففما يقوم المتحدث بتقييم الخيارات اللغوية المتبقية بناءً على معتقداته وقيمه وأهدافه الشخصية. كذلك يتضمن تقييماً للاتساق الداخلي للاختيار وأفضل الأدلة المتاحة. فالسلوك العقلاني هنا يعني أن المتحدث يضع في حساباته هذه الجوانب لضمان أن اختياره اللغوي يخدم أهدافه بأقصى فاعلية ممكنة، ويحقق له أعلى المكاسب وأقل الخسائر.

ومن الأمثلة التي قدمتها مايرز-سكوتون وبولونيائي (Myers-Scotton & Bolonyai, 2001) صبي ثنائي اللغة (المجرية-الإنجليزية) يفضل استخدام الإنجليزية خلال حديثه مع والدته المجرية، على الرغم من أن المجرية هي اللغة المفضلة لدى العائلة. ففي هذه الحالة، لا يُنظر إلى تفضيل الصبي للإنجليزية على أنه مجرد خرق للقواعد الاجتماعية، بل هو اختيار عقلائي يهدف من خلاله إلى عدة منافع، ومنها على سبيل المثال: تجاوز القيود المجتمعية والخطابية على التناوب اللغوي لتحقيق



أهدافه الذاتية، التي قد تشمل: التعبير عن الاستقلالية، أو الحصول على امتياز معين، أو التأثير في ديناميكية التفاعل. وبالتالي، فإن العوامل المجتمعية وهيكل المحادثة لا يتم نفي دورها في هذا النموذج، بل يُعاد تصنيفها لتصبح مكوناً واحداً ضمن إطار أوسع يركز على الفاعل الفردي وعملية اتخاذ القرار العقلاني لديه، مما يجعل الاختيار اللغوي نتيجة لعملية تقييم معقدة تتفاعل فيها القدرات اللغوية، والبيئة الاجتماعية، والعمليات الذهنية الداخلية، والأهداف الشخصية للمتحدث.

٧-٤ نموذج الأمثلية (Optimality-Theoretic Model)

في سياق الجهود البحثية الرامية إلى تجاوز التوصيفات السطحية لوظائف التناوب اللغوي، قدّم بهات وبولونيائي (Bhatt and Bolonyai, 2011) إسهاماً نوعياً من خلال "نموذج الأمثلية - optimality-theoretic model"، بحيث إنه لا يمثل مجرد إضافة إلى الأدبيات الموجودة في دراسات التناوب اللغوي، بل يمثل تحولاً منهجياً في فهم ديناميكيات التناوب اللغوي من خلال توظيف مبادئ "نظرية الأمثلية - Optimality Theory" المستعارة من اللسانيات النظرية. ففي حين استندت الأطر السابقة، مثل النماذج الاجتماعية-الوظيفية (Gumperz, 1982; Myers-Scotton, 1993) والنماذج الحوارية (Auer, 1998)، وغيرهم إلى قوائم من الوظائف، قام بهات وبولونيائي (Bhatt and Bolonyai, 2011) بمراجعة وتحليل مكثفة لـ ١٢٠ دراسة، استخلصوا منها أكثر من ١٣٠ وظيفة للتناوب اللغوي، ليختزلوها في خمسة مبادئ شاملة، تشكل جوهر النموذج.

وتتجسد هذه المبادئ الخمسة في محددات أساسية توجه سلوك التناوب اللغوي، وهي

كالآتي:

أولاً- مبدأ الإيمان التفسيري (FAITH)، الذي يبرز البعد المعرفي في اختيار اللغة، حيث يميل المتحدث إلى اللغة التي تضمن أعلى درجة من الدقة والاقتصاد في نقل المعنى المقصود، سواء كان دلالياً، تداولياً، أو حتى ذا حمولة أيديولوجية أو ثقافية.

ثانياً- مبدأ الهيمنة الرمزية (POWER)، الذي يعكس البعد الاجتماعي-السياسي للتناوب اللغوي، حيث يُستخدم كأداة لتعزيز المكانة الاجتماعية، أو إبراز السلطة، أو خلق مسافة اجتماعية مقصودة.

ثالثاً- مبدأ التضامن الاجتماعي (SOLIDARITY)، الذي يمثل المبدأ المُضادّ لمبدأ السلطة والهيمنة، إذ يهدف مبدأ التضامن الاجتماعي إلى تقليص المسافة الاجتماعية بين المتحاورين، وتعزيز الانتماء، وبناء الألفة والتضامن بين المتفاعلين.

رابعاً- مبدأ حفظ ماء الوجه (FACE)، الذي يتناول الجانب التفاعلي الحساس للتناوب اللغوي، حيث يختار المتحدث اللغة التي تمكّنه من الحفاظ على صورته الذاتية (face) أو صورة الآخر، وتسهيل التفاعلات الاجتماعية بلباقة وفاعلية. وفق هذا المبدأ فإن المتحاورين ينتقلون إلى اللغة الأنسب لإدارة علاقاتهم الشخصية بما يتماشى مع احتياجاتهم أو احتياجات الآخرين، مثل: التقدير، واللباقة، والاحترام، والمجاملة الإيجابية أو السلبية.

خامساً- مبدأ تبني المنظور (PERSPECTIVE)، الذي يشير إلى قدرة المتحدث على استخدام التناوب اللغوي للإشارة إلى تحولات في وجهات النظر، أو التوجهات المعرفية، أو حتى الإطار المرجعي داخل الخطاب، حيث يُبدّل المتحاورون إلى اللغة الأنسب للإشارة إلى ما يُفترض أنه وجهة النظر البارزة حالياً والتوجه الاجتماعي-المعرفي في الخطاب.



يتميز هذا الإطار بقدرته على تفسير التباين الملحوظ في أنماط التناوب اللغوي ووظائفه عبر المجتمعات المختلفة. فبدلاً من افتراض وجود وظائف متباينة جوهرياً، يرى نموذج الأمثلة أن هذا التباين ينبع من الترتيب الهرمي المتغير (ranking) للمبادئ الخمسة في سياقات اجتماعية وثقافية محددة. فالقواعد اللغوية الاجتماعية-الإدراكية للتناوب اللغوي في أي مجتمع معين لا تتحدد بقائمة ثابتة من الوظائف، بل هي نتاج "الخيار الأمثل - Optimal Output" لعملية تنافسية بين المبادئ الخمسة. ويتأثر هذا الترتيب الهرمي بين المبادئ الخمسة بعوامل معقدة ومتشابكة، تشمل "دافعية المتحدث والعوامل الاجتماعية الكلية، مثل الانتماء الجماعي، وارتباطات الهوية، وسياسات التواصل بين اللغات" (Bhatt and Bolonyai, 2011: p. 5). فعلى سبيل المثال، في مجتمعات ما بعد الاستعمار، قد يكتسب مبدأ الهيمنة الرمزية (POWER) أولوية عليا، مما يدفع المتحدثين إلى استخدام لغة المستعمر السابق للتعبير عن المكانة أو السلطة. في المقابل، قد تعطي مجتمعات أخرى الأولوية لمبدأ التضامن (SOLIDARITY)، مما يشجع على استخدام اللغات المحلية أو اللهجات لتعزيز الروابط المجتمعية. وهكذا، يوفر هذا الإطار منهجية دقيقة لفهم كيفية تفاعل الدوافع الفردية مع البنى الاجتماعية الكلية لتشكيل الممارسات اللغوية المعقدة للتناوب اللغوي، مما يجعله أداة لا غنى عنها في البحث اللساني الاجتماعي المعاصر.

٥ اتجاهات حديثة في دراسات التناوب اللغوي

في سياق التطور المهني لدراسات التناوب اللغوي (code-switching)، برز اتجاه حديث يسعى إلى تجاوز الانقسام التقليدي بين الأبحاث الميدانية الوصفية والتجارب المخبرية المعزولة. ويمثل هذا التحول نقلة نوعية من مجرد وصف الظاهرة اللغوية إلى تفسير آلياتها الإدراكية الكامنة، وهو ما يتجسد بوضوح في "منهج من المدونة إلى الإدراك - corpus-to-cognition" الذي قدمه كل من بيتي-مارتينيز، وفالديس كروف، ودوسياس (Beatty-Martínez, Valdés Kroff, & Dussias, 2018). يقوم

هذا المنهج على فرضية أساسية مفادها أن التجربة اللغوية للفرد، كما تنعكس في الأنماط التوزيعية (distributional patterns) للتناوب اللغوي في مجتمعه اللغوي، فإنها في الوقت ذاته تشكل بشكل مباشر آليات المعالجة الإدراكية لديه. وبذلك، فإن "تكلفة التبديل - switching cost" التي طالما ارتبطت بالتناوب اللغوي في الدراسات النفسية اللغوية المبكرة (e.g., Meuter & Allport, 1999) ليست خاصية حتمية للظاهرة أو مؤشراً على "خلل" في المعالجة، بل هي نتاج لعدم تطابق المحفزات التجريبية المستخدمة في المختبر مع الخبرة اللغوية الفعلية للمشاركين، مما يستدعي إعادة تقييم للنماذج النظرية السائدة التي ربما تكون قد بالغت في تبسيط تعقيدات ثنائية اللغة وأغفلت الدور المحوري للسياق والخبرة.

ولإثبات هذه الفرضية تجريبياً وتوفير أدلة قوية تدعم هذا المنظور الجديد، تبنت دراسة (Beatty-Martínez, Valdés Kroff, & Dussias, 2018) مسارا بحثيا متكاملا من مرحلتين، يضمن التفاعل المستمر والتغذية الراجعة بين البيانات الواقعية المستمدة من الاستخدام الطبيعي والتحليل التجريبي.

تمثلت المرحلة الأولى في تحليل المدونات اللغوية (Corpus-Based Analysis) لاستخلاص الأنماط الواقعية للتناوب اللغوي، متجاوزة بذلك الافتراضات المسبقة أو الأحكام المعيارية حول قواعد التناوب التي قد لا تعكس الاستخدام الفعلي. فمن خلال فحص مدونات لغوية متنوعة، مثل مدونة "Bangor Miami Corpus" للمحادثات العفوية (Deuchar et al., 2014) التي توفر بيانات غنية بالتناوب اللغوي في سياقات طبيعية وغير مقيدة، بالإضافة إلى مدونات مكتوبة، تمكن الباحثون من تحديد "مواقع التناوب - codeswitching sites" وتوصيف "عدم التناظر - asymmetry" في تفضيلات المتحدثين اللغوية، مما يدل على أن التناوب اللغوي ليس عشوائياً، بل يخضع لقيود نظامية وتفضيلات مجتمعية. فعلى سبيل المثال، أكد تحليل (Valdés Kroff, 2016)



وجود تفضيل كبير لتبديل أداة التعريف في الإنجليزية (The) بنظيرتها في الإسبانية "el" في تركيب، مثل: (el dog)، ففي هذا التركيب، أداة التعريف من اللغة الإسبانية، في حين أن الاسم من اللغة الإنجليزية، وهو نمط أكثر شيوعاً بكثير من الاتجاه العكسي، أي حين يكون الاسم من الإسبانية وأداة التعريف من الإنجليزية؛ مما يشير إلى أن بعض التراكيب تصبح "مدمجة - integrated" في النظام اللغوي ثنائي اللغة وتفقد طابعها "الغريب" أو "غير المتوقع"، وتُعالج كجزء طبيعي من الذخيرة اللغوية للمتحدث. وبالمثل، أظهر تحليل (Guzzardo Tamargo et al., 2016) أن التناوب بعد الفعل المساعد في اللغة الإسبانية (estar) كان شائعاً، على عكس التناوب بعد الفعل المساعد الآخر في الإسبانية (haber)، مما يسلط الضوء على القيود النحوية الدقيقة التي قد تحكم التناوب في سياقات معينة، ويدعم فكرة أن التناوب ليس مجرد خلط عشوائي للغات بل هو سلوك لغوي منظم يخضع لقواعد ضمنية يكتسبها المتحدثون من خلال التعرض المتكرر. هذه النتائج المستمدة من الاستخدام الفعلي لم تصف الظاهرة فحسب، بل وفرت أساساً لصياغة فرضيات قابلة للاختبار حول كيفية تأثير هذه الأنماط المتوقعة وغير المتوقعة على المعالجة الإدراكية في الزمن الحقيقي، مما يمثل جسراً منهجياً ونظرياً بين الوصف اللغوي والتفسير النفسي اللغوي.

بناءً على هذه الفرضيات المبنية على بيانات واقعية، انتقل الباحثون (Beatty-Martínez, 2018) إلى المرحلة الثانية من الدراسة، والمتمثلة في التجارب المخبرية (Laboratory-Based Experiments)، حيث قاموا بتوظيف تقنيات متقدمة لقياس المعالجة اللغوية في الزمن الحقيقي بدقة غير مسبوقة، مما يسمح برصد العمليات الإدراكية لحظة بلحظة. ركزت الدراسة على المقارنة بين مجموعتين من المشاركين، حيث تمت المقارنة بين ثنائيي اللغة المعتادين على التناوب اللغوي (codeswitchers) وثنائيي اللغة غير المعتادين عليه (non-codeswitchers)، وهو تمييز أكدت الدراسة أهميته في فهم التباين الفردي في تحليل النتائج، وضرورة عدم معاملة ثنائيي اللغة كفئة متجانسة، بل كأفراد ذوي خبرات لغوية متنوعة (Beatty-Martínez & Dussias, 2017).

وباستخدام تقنية تتبع حركة العين (Eye-Tracking)، وهي طريقة علمية لقياس الانتباه ومعالجة القراءة من خلال رصد حركات العين وتثبيتها، وجدت دراسة (Guzzardo Tamargo et al., 2016) أن التراكيب غير الشائعة أدت إلى إطالة مدة التثبيت البصري (fixation duration) وزيادة عدد الارتدادات (regressions)، مما يدل على صعوبة في المعالجة وفهم المقروء، ويؤكد أن الانحراف عن الأنماط المألوفة يفرض عبئاً إدراكياً إضافياً على النظام الإدراكي، ويتطلب موارد معالجة أكبر. في المقابل، فإن ثنائي اللغة المعتادين على التناوب اللغوي فهموا التراكيب الشائعة وعالجوها بسلاسة أكبر وبمدة قراءة أقصر، مما يشير إلى أن التكرار والتعرض يقللان من التكلفة الإدراكية ويؤديان إلى أتمتة المعالجة والاستيعاب، حيث تصبح هذه التراكيب متوقعة وسهلة الإدراك.

وبشكل أكثر تحديداً، ومن خلال تقنية جهود الدماغ المتعلقة بالحدث (Event-Related Potentials – ERPs)، التي تقيس النشاط العصبي المرتبط بالمعالجة اللغوية بدقة زمنية عالية، كشفت دراسة (Beatty-Martínez & Dussias, 2017) عن استجابات دماغية متباينة تعكس التكيف العصبي مع الخبرة اللغوية؛ ففي حين أظهر غير المعتادين على التناوب تكلفة إدراكية عامة عند مواجهة أي تبديل لغوي ممثلة في موجة إيجابية أمامية (p.200) - مما يشير إلى استجابة عامة لعدم التوقع أو مفاجأة إدراكية بغض النظر عن التركيب المحدد، أظهر المعتادون على التناوب اللغوي حساسية فائقة للأنماط النحوية الدقيقة، حيث سجلت أدمغتهم استجابة (N400) فقط عند انتهاك التراكيب المألوفة في مجتمعهم، مثل: استخدام أداة تعريف لا تتوافق مع الجنس النحوي المتوقع، كما في (la fork)، حيث إن (ملعقة - fork) مذكر في اللغة الإسبانية، وأداة التعريف (la) في الإسبانية خاصة بالمؤنث. لذلك تشير الموجة N400 عادة إلى صعوبة في التكامل الدلالي أو خطأ تركيبياً يخالف التوقعات اللغوية، وفي هذه الحالة، تعكس خرقاً للتوقعات القائمة على الخبرة اللغوية المكتسبة من التعرض المتكرر للأنماط الشائعة. هذه النتائج لا تدحض فكرة التكلفة الإدراكية للتناوب اللغوي بشكل مطلق، بل تعيد تعريفها كظاهرة نسبية تتأثر بشكل كبير بدرجة



التعرض وخبرة الفرد اللغوية، مما يدعم النماذج والأطر التي تؤكد مرونة النظام المعرفي لثنائي اللغة وقدرتهم على التكيف مع البيئة اللغوية.

وبناء على ما سبق، فإن مثل هذا الدمج المنهجي بين تحليل المدونات والتجارب المخبرية يقدم دليلاً قوياً على أن المعالجة الإدراكية للتناوب اللغوي ليست عملية ثابتة أو كلية، بل هي مرنة وديناميكية وتتكيف مع التجربة اللغوية للفرد. فالتركييب التي تتوافق مع الأنماط المألوفة والمترسخة في ذاكرة المتحدث ثنائي اللغة تتم معالجتها بكفاءة عالية وبدون تكلفة إدراكية تُذكر، مما يشير إلى أن الدماغ البشري قادر على بناء توقعات قوية بناءً على المدخلات اللغوية المتكررة، وأن هذه التوقعات تؤدي دوراً مهماً في تسهيل المعالجة وتقليل العبء المعرفي. وبهذا، تسهم هذه الدراسات في إعادة صياغة فهم الباحثين للتناوب اللغوي، وتؤكد ضرورة تبني مناهج بحثية تراعي التفاعل الوثيق بين اللغة كممارسة اجتماعية (المدونات) واللغة كعملية إدراكية (التجارب المخبرية)، مما يفتح آفاقاً جديدة للبحث في مجال اكتساب التعددية اللغوية ومعالجتها، ويدعو إلى نماذج نظرية أكثر شمولية تأخذ في الاعتبار السياق الاجتماعي والنفسي للغة، وتفسر التباين الكبير في أداء ثنائيي اللغة بناءً على خبراتهم اللغوية المتفردة. هذا المنظور الجديد يمثل خطوة مهمة نحو فهم أعمق للتعقيدات المعرفية والاجتماعية للتناوب اللغوي، ويدعو إلى مزيد من الأبحاث التي تستكشف العلاقة الديناميكية بين الاستخدام اللغوي والعمليات الإدراكية.

٦ الخاتمة

بناء على ما تقدم، فإن هذه الدراسة تمثل مراجعة شاملة للأدبيات التي تناولت الأطر النظرية التي حاولت تقديم نظريات تفسر ظاهرة التناوب اللغوي من منظوريه التركيبي واللساني الاجتماعي. فهي محاولة لتقديم رؤى عميقة ومتعددة الأبعاد حول طبيعة هذه الظاهرة اللغوية المعقدة. وقد

أظهرت الدراسة أن التناوب اللغوي ليس مجرد استخدام عشوائي أو فوضوي للغات أو اللهجات، بل هو سلوك لغوي منظم يخضع لقيود نحوية دقيقة ودوافع اجتماعية وتداولية متنوعة ومعقدة.

إن التكامل بين النتائج المستخلصة من تحليل المنهج التركيبي وتلك التي من المنظور اللساني الاجتماعي يُعدّ ضرورياً لتقديم فهم شامل ومتكامل للتناوب اللغوي، يتجاوز النظرة الجزئية لكل منهما على حدة، ويُسهّم في بناء نظرية لغوية أكثر قوة وشمولية.

من الناحية التركيبية، أظهرت النماذج البارزة، مثل إطار اللغة الأساس (MLF) لكارول مايرز-سكوتون (Myers-Scotton, 1993)، نجاحاً ملحوظاً في تفسير العديد من حالات التناوب اللغوي، لا سيما في الأزواج اللغوية التي تظهر تراتبية واضحة بين اللغة الأساس (Matrix Language) واللغة المدمجة (Embedded Language). هذا الإطار، بمبادئه، مثل مبدأ ترتيب المورفيمات، ومبدأ المورفيم النظامي/الوظيفي، قدم تفسيراً مقنعاً لكيفية دمج العناصر من لغتين بطريقة متماسكة نحوياً، مؤكداً أن اللغة الأساس هي التي توفر الهيكل النحوي للجملة. ومع ذلك، فإن التحديات التي واجهتها هذه النماذج، مثل مخالفة القيود النحوية التقليدية التي اقترحتها بوبلاك (Poplack, 1980) كقيود المورفيم الحر وقيد التكافؤ، خاصة في بعض الأزواج اللغوية المتباعدة نحوياً، مثل: العربية والإنجليزية، كما أشار إليه (Alhazmi, 2016; Eid, 1992)، تشير إلى أن التناوب اللغوي ظاهرة أكثر مرونة وتعقيداً مما كان يُعتقد سابقاً. وهذا يؤكد ضرورة تطوير نماذج أكثر مرونة وقابلية للتكيف، وتُؤلي الخصائص النحوية الفردية لكل زوج لغوي، بالإضافة إلى السياق الاجتماعي-اللغوي للاستخدام، بدلاً من السعي وراء قوانين كلّية صارمة قد لا تنطبق على جميع اللغات والثقافات. كما أن الانتقادات الموجهة لـ MLF، مثل صعوبة التمييز بين المورفيمات الدلالية والوظيفية في بعض الحالات، والحاجة إلى تحديد اللغة الأساس في سياقات معينة، تُبرز الحاجة إلى مزيد من التنقيح النظري.



أما على الصعيد اللساني الاجتماعي، فقد كشفت النماذج المختلفة كذلك عن الدور المحوري للعوامل الاجتماعية والثقافية في تشكيل أنماط التناوب اللغوي ووظائفه. فمن نموذج المجالات لفيشمان (Fishman, 1971) الذي يربط اختيار اللغة بالسياق الاجتماعي والمشاركين والموضوع، إلى نموذج الوظائف التفاعلية لبوم وقمبرز (Blom and Gumperz, 1972) الذي يبرز الأغراض التواصلية المتعددة للتناوب اللغوي، مثل: الاقتباس، تحديد المخاطب، التعبير عن المشاعر، والتأكيد، وتأهيل الرسالة، والتشخيص مقابل الموضوعية، وصولاً إلى نموذج التناوب اللغوي الملحوظ (Myers-Scotton, 1993b) ونموذج الاختيار العقلاني (Myers-Scotton & Bolonyai, 2001)، اللذين يفسران الدوافع الاجتماعية الكامنة وراء اختيارات المتحدثين اللغوية بناءً على تحليل التكلفة والفائدة والربح والخسارة، مع التنبيه لأهمية القيود الخارجية والداخلية. هذه النماذج تُسلط الضوء على أن المتحدثين ليسوا مجرد متلقين سلبيين للظروف الاجتماعية المحيطة بهم، بل هم فاعلون نشطون يستخدمون التناوب اللغوي بذكاء لتحقيق أهداف شخصية واجتماعية، والتفاوض على الهوية والعلاقات الاجتماعية، وحتى للتعبير عن الانتماء أو الابتعاد عن مجموعات معينة. كما أن نموذج الأمثلة (Bhatt and Bolonyai, 2011) يقدم إطاراً جديداً لفهم التباين في وظائف التناوب اللغوي عبر الثقافات من خلال ترتيب هرمي للمبادئ الأساسية: الإيمان التفسيري، والهيمنة الرمزية، والتضامن الاجتماعي، وحفظ ماء الوجه، وتبني المنظور، مما يُظهر كيفية تفاعل الدوافع الفردية مع البنى الاجتماعية الكلية.

علاوة على ما سبق، فإن الاتجاهات الحديثة في دراسات التناوب اللغوي، مثل منهج "من المدونة إلى الإدراك" الذي قدمته بيتي-مارتينيز وزملاؤها (Beatty-Martínez, Valdés Kroff, & Dussias, 2018) تُبرز أهمية دمج الأبحاث الميدانية القائمة على المدونات اللغوية مع التجارب المخبرية من أجل فهم أعمق لآليات المعالجة الإدراكية للتناوب اللغوي. هذه الدراسات تُشير إلى أن "تكلفة التبديل" التي طالما ارتبطت بالتناوب اللغوي في الدراسات النفسية اللغوية ليست حتمية

أو مؤشراً على خلل، بل تتأثر بشكل كبير بدرجة التعرض وخبرة الفرد اللغوية. وهذا يؤكد مرونة النظام المعرفي لدى ثنائيي اللغة وقدرتهم على التكيف مع البيئة اللغوية، وأن التراكيب المألوفة والمترسخة في ذاكرة المتحدث ثنائي اللغة تتم معالجتها بكفاءة عالية وبدون تكلفة إدراكية تذكر، مما يدل على قدرة الدماغ البشري على بناء توقعات قوية بناءً على المدخلات اللغوية المتكررة.

علاوة على ذلك، أظهرت الدراسات المقارنة عبر ثقافات ولغات متنوعة أن التناوب اللغوي ظاهرة عالمية تظهر في جميع المجتمعات متعددة اللغات، لكن مع خصائص وقيود مختلفة حسب السياق اللغوي والثقافي. وي طرح هذا التنوع تحديات نظرية كبيرة أمام محاولات صياغة قوانين عالمية للتناوب اللغوي، ويُشير إلى ضرورة تطوير نماذج أكثر مرونة وقابلية للتكيف. تُشدد الأدبيات الحديثة على أهمية مراعاة العوامل الاجتماعية-اللغوية والثقافية في دراسة التناوب اللغوي، وعدم الاكتفاء بالتحليل النحوي المجرد، حيث تؤثر عوامل مثل هوية المجموعة، والتضامن الاجتماعي، والمواقف تجاه اللغات، وحتى الديناميكيات السياسية والاجتماعية بشكل كبير في أنماط وآليات التناوب اللغوي، مما يتطلب نهجاً متعدد التخصصات في الدراسة والتحليل يجمع بين اللسانيات، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، والدراسات الثقافية.

لذلك فإن الحاجة ما تزال قائمة لدراسات تؤدي إلى فهم أعمق لتعقيدات ظاهرة التناوب اللغوي، حيث إنها ما تزال تواجه تحديات نظرية وتطبيقية معقدة تتطلب مزيداً من البحث والابتكار. إن التطورات الحديثة، ومصادر البيانات الجديدة لاسيما في مجال البيئات الرقمية والمنهجيات التي تجمع بين تحليل المدونات اللغوية والتجارب المخبرية، تُشير إلى مستقبل واعد لأبحاث التناوب اللغوي. هذه التطورات تُسلط الضوء على الطبيعة الديناميكية والمرنة للتناوب اللغوي، وكيف يتكيف النظام المعرفي لدى ثنائيي اللغة مع خبراتهم اللغوية المتفردة، مما يدحض النظرة القديمة التي كانت تعدّ التناوب اللغوي علامة على نقص الكفاءة اللغوية. كما تؤكد أهمية



دمج العوامل الاجتماعية والمعرفية في التحليل النحوي، وضرورة تطوير أدوات تقنية متقدمة لمعالجة البيانات المختلطة في البيئات الرقمية، مما يفتح آفاقاً جديدة لدراسة التناوب اللغوي في سياقاته المعاصرة، ويُمكننا من فهم أعمق للتفاعلات اللغوية في العصر الرقمي.

في الختام، يُعد فهم الآليات التركيبية واللسانية الاجتماعية للتناوب اللغوي أمراً مهماً، ليس فقط لإثراء النظرية اللغوية وتطوير نماذج أكثر شمولية، بل أيضاً لتطبيقات عملية في مجالات حيوية مثل التعليم متعدد اللغات، وتطوير التقنيات اللغوية، مثل: الترجمة الآلية ومعالجة اللغات الطبيعية التي تحتاج إلى التعامل مع ظاهرة التناوب اللغوي بكفاءة، والحفاظ على التنوع اللغوي في عالم تسوده العولمة المتنامية. كذلك تُشير الدراسات المستقبلية إلى ضرورة التركيز على دراسات طولانية تتبع تطور أنماط التناوب اللغوي مع الزمن، ودراسة التناوب اللغوي في سياقات متعددة الوسائط (multimodal contexts) التي تشمل النصوص والصور والفيديو، وتطوير نماذج نظرية أكثر شمولية تأخذ في الاعتبار التنوع اللغوي والثقافي الواسع، مما يضمن فهماً أعمق لهذه الظاهرة اللغوية المعقدة والمتغيرة باستمرار، ويُعزز من قيمة التعددية اللغوية كونها جزءاً لا يتجزأ من الهوية البشرية والتواصل الفعال.

الهوامش

١. مبدأ "التفاوض على مجموعة جديدة من الحقوق والالتزامات" يعني أن المتحدث عندما يستخدم لغة أو لهجة غير متوقعة في المحادثة، فإنه بذلك يعمل على إعادة تشكيل قواعد التفاعل الاجتماعي واللغوي بين المتحاورين. ومن الأمثلة على ذلك: حوار بين أستاذ وطالب في الصف، حيث يبدأ الطالب بالحديث مع أستاذه باللهجة متحدثاً بشكل ودي وغير رسمي حول موضوع معين، لكنه يتجاوز حدود السلوك المقبول في قاعة الدرس، لذلك قد يرد المعلم فجأة بالانتقال إلى اللغة العربية الفصحى الرسمية، فأنالاً بـلهجة حازمة: فضلاً، حافظ على احترام قاعة الدرس ولا تتجاوز حدود الأدب. فمثل هذا التبدل اللغوي يعيد تأطير الموقف ويُذكر الطالب بالضوابط اللغوية والاجتماعية المتوقعة في الصف. فالتبدل اللغوي في هذا المثال يُعد انتقالاً للمحافظة على المسافة الاجتماعية الرسمية بين الطالب والمعلم، ولترسيخ الهيمنة الرسمية للمعلم، وتنظيم سلوك الطلاب داخل الفصل. وبهذا أعاد المعلم تذكير الطالب بالحقوق والالتزامات.

المراجع

- Albirini, A. (2010). *The Structure and Functions of Code-switching Between Standard Arabic and Dialectal Arabic*. (Unpublished doctoral dissertation), University of Illinois Urbana-Champaign.
- Albirini, A. (2011). The sociolinguistic functions of codeswitching between standard Arabic and dialectal Arabic. *Language in Society*, 40(5), 537-562.
- Albirini, A. (2016). *Modern Arabic Sociolinguistics: Diglossia, Variation, Codeswitching, Attitudes and Identity*. London: Routledge.
- Alhazmi, A. (2016). Linguistic aspects of Arabic-English code switching on Facebook and radio in Australia. *International Journal of Applied Linguistics and English Literature*, 5(3), 184-198.
- Appel, R. & Muysken, P. (1987). *Language Contact and Bilingualism*. New York: Edward Arnold.
- Argenter, J. A. (2001). Code-switching and dialogism: Verbal practices among Catalan Jews in the Middle Ages. *Language in Society*, 30(3), 377-402.
- Auer, P. (1988). A conversation analytic approach to codeswitching and transfer. In M. Heller (Ed.), *Codeswitching: Anthropological and Sociolinguistic Perspectives*, 187-215. Berlin: Mouton De Gruyter.
- Auer, P. (1995). The Pragmatics of code-switching: A sequential approach. In: L. Milroy & P. Muysken (Eds.), *One Speaker, Two Languages: Cross Disciplinary Perspectives on Code-switching*, 115-135. Cambridge: Cambridge University Press.
- Auer, P. (1998). *Codeswitching in Conversation: Language, Interaction and Identity*. New York, NY: Routledge.
- Auer, P. (2005). A postscript: Code-switching and social identity. *Journal of Pragmatics*, 37(3), 403-410.
- Bassiouny, R. (2009). *Arabic Sociolinguistics*. Edinburgh: Edinburgh University Press.
- Beatty-Martínez, A. L., & Dussias, P. E. (2017). Bilingual experience shapes language processing: Evidence from codeswitching. *Journal of Memory and Language*, 95, 173-189.
- Beatty-Martínez, A. L., Valdés Kroff, J. R., & Dussias, P. E. (2018). From the field to the lab: a converging methods approach to the study of codeswitching. *Languages*, 3(2), 19.
- Belazi, H. M., Rubin, E. J., & Toribio, A. J. (1994). Code switching and X-bar theory: The functional head constraint. *Linguistic Inquiry*, 221-237.
- Bentahila, A. (1983). Motivations for code-switching among Arabic-French bilinguals in Morocco. *Language and Communication*, 3(3), 233-243.
- Bentahila, A. & Davies, E. (1995). Patterns of code-switching and patterns of language contact. *Lingua*, 96(2-3), 75-93.



- Bhatt, R. M., & Bolonyai, A. (2011). Code-switching and the optimal grammar of bilingual language use. *Bilingualism*, 14(4), 522-546.
- Blom, J.P. & Gumperz, J.J. (1972). Social meaning in linguistic structure: code-switching in Norway. In J.J. Gumperz & D. Hymes (Eds.), *Directions in sociolinguistics: The Ethnography of Communication*, 407-34. New York: Holt, Reinhart and Winston.
- Bloomfield, L. (1927). Literate and illiterate speech. *American Speech*, 2(10), 432-439.
- Bokamba, E. G. (1988). Code-mixing, language variation, and linguistic theory: Evidence from Bantu languages. *Lingua*, 76(1), 21-62.
- Boussofara-Omar, N. (2003). Revisiting Arabic diglossic switching in light of the MLF model and its sub-models: the 4-M model and the Abstract Level model. *Bilingualism: Language and Cognition*, 6(1), 33-46.
- Callahan, L. (2004). *Spanish/English Codeswitching in a Written Corpus*. Philadelphia: John Benjamins.
- Chomsky, N. (1965). *Aspects of the Theory of Syntax*. Cambridge, MA: MIT Press.
- Chomsky, N. (1995). *The Minimalist Program*. MIT Press.
- Chomsky, N. (2000). *New Horizons in the Study of Language and Mind*. Cambridge University Press.
- Chomsky, N. (2001). Derivation by Phase. In M. Kenstowicz (Ed.), *Ken Hale: A Life in Language* (pp. 1-52). Cambridge, MA: MIT Press.
- Clyne, M. (2003). *Dynamics of Language Contact: English and Immigrant Languages*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Deuchar, M., Davies, P., Herring, J., Couto, M. C. P., & Carter, D. (2014). Building bilingual corpora. *Advances in the Study of Bilingualism*, 93-111.
- Di Sciullo, A., Muysken, P. & Singh, T. (1986). Government and code-mixing. *Journal of Linguistics* 22,1-24.
- Eastman, C. M. (1992). Codeswitching as an urban language contact phenomenon. *Journal of Multilingual and Multicultural Development*, 13, 1-17.
- Eid, M. (1992). Directionality in Arabic-English codeswitching. In A. Rouchdy (ed.), *Arabic Language in America*. Detroit: Wayne State University Press.
- Eid, M. (2002). *Language is a Choice: Variation in Egyptian Women's Written Discourse*. Routledge.
- Ferguson, C. (1959). Diglossia. *Word*, 15, 325-340.
- Fishman, J. (1971). *Sociolinguistics*. Rowley, MA: Newbury House.
- Giles, H., Taylor, D. M., & Bourhis, R. (1973). Towards a theory of interpersonal accommodation through language: Some Canadian data. *Language in Society*, 2(2), 177-192.
- Gumperz, J. J. (1982). *Discourse strategies*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Guzzardo Tamargo, R. E., & Dussias, P. E. (2016). Comprehension patterns of two groups of Spanish-English bilingual codeswitchers. In R. E. Guzzardo Tamargo, C. M. Mazak, &

- M. C. Parafita Couto (Eds.), *Spanish-English Codeswitching in the Caribbean and the US* (pp. 301–322). John Benjamins Publishing Company.
- Heller, M. (1988). *Codeswitching: Anthropological and Sociolinguistic Perspectives*. Berlin: Mouton de Gruyter.
- Holes, C. (2004). *Modern Arabic: Structures, Functions, and Varieties*. Washington, D.C. Georgetown University Press.
- Jake, J. L., & Myers-Scotton, C. (1997). Codeswitching and compromise strategies: Implications for lexical structure. *International Journal of Bilingualism*, 1(1), 25–39.
- Joshi, A. (1985). Processing of sentences with intrasentential code switching. In D. R. Dowty, L. Karttunen, and A. M. Zwicky (eds.), *Natural Language Parsing: Psychological, Computational and Theoretical Perspectives* (190–205). Cambridge: Cambridge University Press.
- MacSwan, J. (1999). *A minimalist Approach to Intrasentential Code Switching*. New York: Garland.
- MacSwann, J. (2000). The Architecture of the Bilingual Language Faculty: Evidence from Intrasentential Code Switching. *Bilingualism: Language and Cognition* 3(1), 37–54.
- MacSwan, J. (2005). Codeswitching and generative grammar: A critique of the MLF model and some remarks on “modified minimalism”. *Bilingualism: Language and Cognition* 8(1), 1–22.
- Milroy, L., & Muysken, P. (Eds.). (1995). *One Speaker, Two Languages: Cross-disciplinary Perspectives on Code-switching*. Cambridge University Press.
- Moreno, Eva & Federmeier, Kara & Kutas, Marta. (2002). Switching Languages, Switching Palabras (Words): An Electrophysiological Study of Code Switching. *Brain and Language*. 80. 188–207.
- Moro, M. (2001). The semantic interpretation and syntactic distribution of determiner phrases in Spanish/English code-switching. Paper presented at the 3rd *International Symposium on Bilingualism* (ISB3), 17–24 April, Bristol, UK.
- Muysken, P. (2000). *Bilingual Speech: A Typology of Code-mixing*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Myers-Scotton, C. (1993a). *Dueling Languages: Grammatical Structure in Code Mixing*. Oxford: Clarendon Press.
- Myers-Scotton, C. (1993b). *Social Motivations for Codeswitching: Evidence from Africa*. Oxford: Clarendon Press.
- Myers-Scotton, C. & Bolonyai, A. (2001). Calculating speakers: Codeswitching in a rational choice model. *Language in Society*, 30, 1–28.
- Poplack, S. (1980). Sometimes I’ll start a sentence in Spanish y termino en español: Toward a typology of code-switching. *Linguistics*, 18, 581–618.
- Valdes, G. (1981). Codeswitching as deliberate verbal strategy: A microanalysis of direct and indirect requests among bilingual Chicano speakers. In R. Duran (ed.), *Latino Language and Communicative Behavior* (95–107). Norwood, NJ: Ablex.



- Valdés Kroff, J. (2016). Mixed NPs in Spanish-English bilingual speech: Using a corpus-based approach to inform models of sentence processing. In R. Guzzardo Tamargo, C. Mazak & M. Parafita Couto (Ed.), *Spanish-English Codeswitching in the Caribbean and the US* (pp. 281-300). John Benjamins Publishing Company.
- Weinreich, U. (1968). *Languages in Contact*. The Hague: Mouton.

AUTHOR BIODATA	بيانات الباحث
Saeed Ali Saeed Al-Aslaa, is an Associate Professor of Sociolinguistics at the Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts and Humanities, King Abdulaziz University (Saudi Arabia). He obtained his Ph.D. in Sociolinguistics from the University of Michigan - Ann Arbor in 2018. His research interests include applied linguistics, in general, and sociolinguistics, in particular, especially the topics of diglossia, code-switching, language attitudes, and language contact and its outcomes.	سعيد بن علي بن سعيد آل الصلح، أستاذ مشارك في (اللسانيات الاجتماعية) في قسم اللغة العربية وأدائها، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز بالملكة العربية السعودية. حاصل على درجة الدكتوراه في اللسانيات الاجتماعية من جامعة ميشيغان- آن آربر، عام ٢٠١٨م. تدور اهتماماته البحثية حول اللسانيات التطبيقية بشكل عام، واللسانيات الاجتماعية بشكل خاص، لا سيما في موضوعات الازدواجية اللغوية، والتناوب اللغوي، والمواقف اللغوية، والاحتكاك اللغوي ونواتجه.

معرف أوركيد: 

Email : salaslaa@kau.edu.sa

Blood Metaphors and Metonymies in Saudi Arabic: A Cognitive Linguistics Perspective

الاستعارات والكنائيات المتعلقة بالدم في اللهجة العربية السعودية من منظور اللسانيات المعرفية

Mohammed I. Alghbban 

المعرف الرقمي: <https://doi.org/10.60161/1482-000-022-007>

Department of European and Eastern Languages, College of Language Sciences, King Saud University, Riyadh, KSA

APA citation:

Alghbban, M. (2025). Blood Metaphors and Metonymies in Saudi Arabic: A Cognitive Linguistics Perspective. *The Arabic Linguistics Journal*, 22, 242-264.

استقبل في: ١٤٤٧/٠٤/١٢ - رُوجع في: ١٤٤٧/٠٥/٢٣ - قُبل في: ١٤٤٧/٠٥/٢٤ - نُشر في: ١٤٤٧/٠٧/١٢

Received on: 04-10-2025 / Revised on: 14-11-2025 / Accepted on: 15-11-2025 / Published on: 01-01-2026

Abstract

Blood is an essential fluid in the human body but is not regarded as a body part like the heart, hand, or eye. Consequently, it is not thoroughly studied as an embodying factor. As a source domain (SD), blood plays a vital role in conceptualizing emotions, character traits, and cultural values in many languages and cultures. This article explores the conceptualization of emotions, evaluation of others, and cultural practices in Saudi Arabic (SA). It shows that the SD of blood has extensive application in SA, generating conceptual cultural metonymies. This makes SA somewhat unique among Arabic dialects and perhaps other world languages in using blood to conceptualize emotions (anger, fear, love, sadness, shame), evaluation of others, and cultural values. The study uses qualitative methods within a cognitive linguistics framework.

Key words: blood, cultural practices, emotions, evaluation, metaphor, metonymy.

الملخص

الدم هو أحد السوائل الأساسية في جسم الإنسان، لكنه لا يُعد جزءاً من أجزاء الجسم، كالقلب، واليد، والعين. لذلك، فإنه غير مدروس دراسة كافية من حيث كونه عاملاً مجسّداً. وباعتباره حقلاً مرجعياً (SD)، فإن للدم في العديد من اللغات والثقافات دوراً حيوياً في تشكيل المفاهيم المتعلقة بالمشاعر، والسمات الشخصية، والقيم الثقافية. من هذا الجانب، ترمي هذه الدراسة إلى اكتشاف تشكيل المفاهيم الخاصة بالمشاعر، وتقييم الآخرين، والممارسات الثقافية في اللهجة السعودية (SA). وتُظهر الدراسة أن الحقل المرجعي للدم واسع الاستخدام في اللهجة السعودية لتوليد الاستعارات الثقافية المفاهيمية، مما يجعلها فريدة نوعاً ما بين لهجات اللغة العربية الأخرى، وربما بين لغات العالم في استخدام الدم كمفهوم لتشكيل المشاعر (الغضب، الخوف، الحب، الحزن، العيب، إلخ) وتقييم الآخرين، والتعبير عن القيم الثقافية. وتعتمد الدراسة المنهجية النوعية ضمن إطار اللغويات المعرفية.

كلمات مفتاحية: الدم، ممارسات ثقافية، مشاعر، تقييم، استعارة، كناية.



1. Introduction

Physiologically, the human body is imbued with and/or emits various fluids such as blood, sweat, saliva, tears, and urine. Notably, only blood permanently resides inside the body, and its leaving or overflowing the body is seen as unnatural and hazardous for human life, while keeping the other fluids inside the body might be fatal. This is physiology. In terms of the blood-culture link, the manipulation of blood occupies a preponderant place in many languages and cultures in the guise of "cultural conceptualizations" (Sharifian, 2003) of various emotions, cultural values, and personal attributes. In particular, as a source domain (SD), blood is exploited in conceptualizing many daily experiences owing to its value in sustaining human life.

Although "blood" is not treated as a body part in the literature on embodiment, all body parts are imbued with it. The use of the lexical item "blood" in metaphors and metonymies is under-researched as compared to the now massive literature on body parts in the guise of embodiment through two seminal book collections (Ziemke et al, 2007; Frank et al, 2008), and internal and external body parts through another two book collections (Sharifian et al, 2008; Maalej & Yu, 2011). For one, Maalej devoted three separate studies to the heart (2008), the eye (2011), and head and hand (2014) in Tunisian Arabic (TA).

This study brings evidence from blood metonymies and metaphors to bear on the conceptualization of various domains of knowledge in SA. In particular, the study shows that blood in SA functions vis-à-vis domains of knowledge what other body parts do in other dialects of Arabic such as TA and Jordanian Arabic (JA), for instance. Such prominence of blood in Saudi oral discourse owes much to relics of the Arab-Islamic culture and the tribal structure of Saudi society. It will also be pointed out that SA implements more metonymies than metaphors to conceptualize experience.

The study has the following structure. Section 2 offers a summary of blood in the Arab culture. Section 3 addresses an overview of blood metaphors and metonymies in the literature. Section 4 develops the methodology of data collection and analysis. Section 5, which is the main one, spells out the view of blood metonymies and metaphors prevailing in SA. Section 6 discusses the findings of blood metaphors and metonymies in SA. The last section is the conclusion to the study.

2. Blood in the Arab culture

For Arabs, keeping an unstained self-image based on honor and dignity is a cultural value and practice. A famous wonder among Arabs is "what would other people say about us?" Honor occupies a preponderant place in the Arab culture in general. Nydell (2012) notes that Arabs value 3irD/šaraf (honor), karaama (dignity), and sum3a (reputation) (p. 3). Among Arab tribes, honor could only be restored through blood (honor killings).

Pre-Islamic Arabs placed tremendous faith in the therapeutic value of blood. Many pre-Islamic traditions indicate that drinking blood, particularly that of kings, priests, and leaders, had a healing physical and psychological effect. This belief extended to practices like cupping, which initially involved the sacred act of drinking the blood extracted. Additionally, Arabs in the pre-Islamic era would drink the blood of their slain enemies, believing it contained their spirit and granted life and power. Sacred trees were also irrigated with blood as part of their worship rituals. However, the advent of Islam prohibited the consumption and use of blood.

Blood was considered a sacred value among Arabs. Alliances, which were a key factor in kinship and lineage, were often sealed with blood through specific rituals that imbued these bonds with a sacred dimension. One of the most notable rituals involved dipping the hands of allies in blood, symbolizing their unity and shared lineage. Blood alliances are among the most ancient and significant forms of partnerships among Semites and, specifically, Arab pagans, where rituals such as tasting blood or anointing sacred stones with it demonstrated the unity of blood and kinship among the participants (Hussam Al-Din, 1990, p. 204).

Among the manifestations of blood's sanctity in Arab paganism was the practice of "human blood vows," where spilling human blood was seen as a means of devotion to the deity. It was also believed that stepping on the blood of a slain individual conferred spiritual strength and fulfilled personal desires. Even menstrual blood had a peculiar role, as it was thought to cure madness and expel evil spirits. Pieces of cloth soaked in menstrual blood were hung on the sick, as it was believed to repel demons due to its impurity. Thus, menstruating women were forbidden from approaching sacred idols, as their blood was believed to offend the deity and bring misfortune (Al-Amari, 2004). Patton (1901) argued that "the shedding of blood rests upon the fundamental Semitic notion that the blood holds the life, and that the life is sacred to the god of the tribe or community" (p. 703).

From an anthropological perspective, kinship and lineage in Arab societies were largely dependent on tribal solidarity, which was fuelled by two key factors: the belief in the purity of blood ties and the shared interests among tribesmen through alliances with other tribes. Tribal solidarity in Bedouin societies was akin to nationalism in modern urban societies. The Bedouin society recognized the authority of tribal leadership to manage its affairs and protect its interests. This tribal solidarity extended to alliances, which included tribes connected by lineage, proximity, or mutual pacts. Kinship among Arabs was often validated through the shared blood that flowed in the veins of all tribe members. The belief in descent from a common ancestor implied belonging to a pure and untainted bloodline, a concept referred to as "the bond of blood," which Ibn Khaldun identified as a key pillar of tribal solidarity based on blood unity and kinship ties (Ibn Khaldun, 1905, p. 104). This connection led kin to loyalty to one another in all matters, as seen in the strong emphasis on vengeance. In tribal law, an attack on one member was considered an attack on the entire tribe, necessitating retribution, which was seen as a tribal duty comparable to modern national obligations (Okasha, 2002, p. 45).

In sum, blood in the Arab culture, both ancient and modern, is a central symbol of social cohesion and spiritual beliefs. Whether in lineage and tribal solidarity or in pagan rituals, blood carried profound meanings that underscore its pivotal role in structuring Arab life and beliefs. The pertinence of some of this valuation of blood can still be seen in the blood metaphors and metonymies surviving in SA.

3. Overview of blood-related studies

Apart from Charteris-Black (2001), Simo (2011), Zibin (2021), and perhaps a few others, blood metaphors are relatively understudied compared to body parts in various languages and cultures. In Table (1) below, each separated by a decade from the other, three important studies of blood metaphors and their target domains (TD) will be displayed and discussed:

Tabel 1

Classification of blood metaphors in the literature by target domain

Charteris-Black (2001)	Simo (2011)		Zibin (2021)	
Ancestry	Emotion		Emotion	
Life	Essence		Essence	
Temperament		Origin		Origin
		Significance		Significance
		Quality		Quality
		Life		Life/death
			Character trait	

One shared feature in the three publications is the existence of the TD of LIFE in three pairs of languages, namely, English-Malay (Charteris-Black, 2001), Hungarian-English (Simó, 2011), and Arabic-English (Zibin, 2021). However, Simó and Zibin seem to depart from Charteris-Black's



categories of ANCESTRY and TEMPERAMENT, which have been called different names using ESSENCE by both authors.

Charteris-Black (2001) was among the first few to devote a corpus-based study to blood metaphors, isolating three major "conceptual keys" (p. 274) as shown in Table (1) above. Charteris-Black's conceptual keys are not only transparent but could also help to construct conceptual metonymies such as BLOOD FOR ANCESTRY, BLOOD FOR LIFE, and BLOOD FOR TEMPERAMENT. Charteris-Black (2001) explained that those conceptual keys carry out a figurative meaning rather than a literal one. However, he does not distinguish between metaphor and metonymy or other figures because the rules of phrasing may differ from one language to another.

Through a corpus-based study, Simó (2011), unlike Charteris-Black, isolated two major conceptual keys, namely, EMOTION and ESSENCE, with the latter divided into four subcategories such as origin, significance, quality, and life (p. 289). The sub-categories under ESSENCE do not, however, seem to be as predictable as the ones offered by Charteris-Black in terms of what examples could serve to illustrate them. Adopting Simó's categories of EMOTIONS and ESSENCE and their correlates, Zibin added another major category represented by CHARACTER TRAITS.

There are quite a few studies of blood metaphors and metonymies in the African context. Working on Afrikaans and Northern Sotho, Bosman & Taljard (2021) lined up more with Charteris-Black than with Simó, classifying target themes as LIFE, EMOTIONS, and INHERITANCE (p. 16), which is a rephrasing of Charteris-Black's ANCESTRY. Working on Hausa, a Chadic language spoken in West African countries, Shehu (2022) found blood to be prevalent in emotions and character traits, and isolated cultural metaphors such as BLOOD IS LIFE/DEATH, BLOOD IS KINSHIP RELATIONS, and BLOOD IS SACRIFICE.

In the Arabic tradition published in English, apart from Maalej (2004) and Zibin (2021), blood metaphors in Arabic dialects are understudied. In Tunisian Arabic (TA), for instance, blood is used to conceptualize the emotion of anger, personal attributes, and cultural values, with blood occasionally undergoing various cultural transformations (Maalej, 2004, pp. 57-8). For Jordanian Arabic, Zibin (2021) found blood to be used as a source domain in the conceptualization of emotions, character traits, and essence (i.e. origin, significance, quality, and life/death). The current paper means to bridge this gap by contributing data from the SA dialect and culture.

4. Methodology

Methodologically, studies in cognitive linguistics have migrated in data collection methods from almost exclusive reliance on introspection and qualitative research to more data-driven or data-based quantitative empirical research (Geeraerts, 2006). Such an enterprise gave this research paradigm more reliability and credibility regarding its conclusions and findings. For instance, Shutova et al (2013) showed through an annotated corpus that, among other things, "a large proportion of linguistic metaphors (68 %) are represented by verbs" (p. 1281). Without a corpus-based methodology, such a finding would only be arrived at with a tedious and time-consuming manual data collection technique and strenuous data analysis.

Modern spoken Arabic dialects are known for their diglossic dimension. Arabic includes a high variety called Fusha, often equated with Modern Standard Arabic (MSA), for which written corpora exist, and 22 low varieties called vernaculars (corresponding to the number of Arab countries). Data for such dialects is complex to transcribe because the diacritics for lexical items cannot emulate and capture the phonological features of the dialect. I refrained from using existing blood datasets in MSA since such data are not naturally-occurring speech but concocted by literary persons, journalists as TV presenters, or religious authorities. This situation leads researchers of such language varieties to rely almost exclusively on introspection as a data collection technique and, if the size of the corpus allows it, proceed with a qualitative analysis.

Unlike Simó (2011), whose data on blood metaphorical expressions was taken from all periods of written fiction and non-fiction of English and Hungarian literature (some of those expressions are dead or forgotten in the spoken language and culture of today), the author in the

present paper chose to work on figurative language in the Saudi society, including metaphor, metonymy, as expressions used in the daily life of native speakers of five major spoken SA varieties (Central, Hijazi, Gulf, Northern, and Southern).

The primary sources for the dataset are the social media (twitter, websites, talkbacks) and native speakers of various Saudi dialects. A total of 157 expressions were collected for SA, with only 59 retained for study. The discrepancy between collected and retained expressions owes much to the fact that the discarded ones were found to be used literally, describing blood scenes such as in killings or accidents. To ensure the reliability of data collection, the present author listed all the expressions without mentioning their sources and sent the list to 42 native speakers of all SA sub-dialects (10 male colleagues, 10 male students, and 17 males and 5 female native speakers currently living where those dialects are spoken). Those 42 informants checked the data collected from social media.

5. Blood metaphors and metonymies in SA

In the SA dialects, the sub-body part of blood is used metaphorically as a psychological embodiment to create major conceptual keys, as in "BLOOD FOR EMOTION," from which various expressions of metonyms are developed and employed in the daily spoken SA dialects and culture. Those metonyms could be subsumed under "PHYSIOLOGICAL EFFECTS OF AN EMOTION STAND FOR THE EMOTION" (Kövecses, 1995).

5.1. Blood in emotions

This section will discuss the conceptualization of the emotions of anger, fear, love, sadness, and shame, using blood as a source domain (SD).

5.1.1. Blood in the emotion of anger

SA conceptualizes the emotion of anger in accordance with the conceptual key "THE BODY IS A CONTAINER FOR THE EMOTIONS," "ANGER IS HEAT", and "EMOTIONS ARE FLUIDS" (Kövecses, 1995: pp. 181-196). Accordingly, the expressions below were built on the idea that the human body is a container, with the level of blood in the body measuring the degree of anger as a thermometer does to temperature. That is, when the anger intensifies within a person, the blood heats up and rises to various stages of anger, as in the following expressions:

(1)

دمي يغلي

dam.mi jey.li

blood-my boil-IMPERF¹

'My blood is boiling.'

I'm furious.

(2)

على الدم في راسو

ka.la edam fi ra:su

boiled the blood in head-his

'The blood has been boiled in his head.'

He is extremely angry.

Examples (1-2) capitalize on blood boiling in the body to conceptualize anger, with the difference that in (1) blood is in the process of boiling while in (2) blood has already reached the boiling point.



This is why, as an expression of anger, (2) is more intense than (1). Both conceptualizations may be controlled by the conceptual metonymy, BOILING BLOOD STANDS FOR ANGER.

When blood comes under intense heat, it may let out steam and overflow as in (3-4) below:

(3)

دمي ثاير

dam.mi θa:.jer

blood-my- IMPERF erupting

'My blood is erupting.'

I am boiling mad.

(4)

فؤر دمي

faw.war da.mi

boil up-PERF [he] blood-my

'He bubbled up my blood.'

He made me fume.

In (3), the reaction of blood to angering event is conceptualized in the conceptual metaphor, BLOOD IS A VOLCANO. Examples (3) and (4) are governed by the conceptual metonymy, STEAMING BLOOD STANDS FOR INTENSE ANGER.

However, the boiling process of blood may not always be as explicit as in (1-2) above as in what follows:

(5)

دمي يطبخ

da.mi jat.bu.x

blood-[mine] cook-IMPERF

'My blood is cooking.'

I'm incensed.

(6) دمي محروق

d.mi mahru:q

blood my burned-PERF

'My blood is burnt.'

I am livid.

(7)

أحرق دمك

?ah.rig dam.mak

[I] burn-IMPERF blood-your

'I will burn your blood.'

I'll make you regret your deed.

In (5), yetbux (cooking) is driven by the conceptual metaphor, BLOOD IS COOKED FOOD, whereby food is not for consumption. It is a signal for imminent outburst of anger. As with food, too much heat in cooking blood causes it to burn as in (6). In (7), "burning someone's blood, unlike (6) which states that the speaker is already angry, conveys to the listener that the speaker means to threaten him, and make him regret his deed.

While in (1-7), anger depends on three heat-related processes such as boiling, cooking, and burning, that depict different intensities, the heat of blood could go down when angered individuals are pacified with the expression in (8), which means that it is not worth getting angry:

(8)

رَوَّقَ دَمِي

ro:.waq dam.mi

[it] calm-PERF blood-mine

'It calmed my blood.'

It cooled me down.

It should be mentioned that SA is not much different than other dialects of Arabic (Maalej, 2004, for TA, and Zibin, 2021 for JA), in showing that BLOOD and HEAT interact with each other to conceptualize anger, using metaphor and metonymy.

5.1.2. Blood in the emotion of fear

Apart from anger, SA builds on the conceptual key "EMOTIONS ARE FLUIDS" in conceptualizing the emotion of fear as in the following examples:

(9)

جَمَدَ الدَّمُ فِي عُرُوقِي

dʒam.mad ed'dm fi ʕuru:.qi

freeze-PERF the blood in veins-my

'Blood froze in my veins.'

My blood run cold.

(10)

نَشَفَ دَمُو

naʃ.ʃaf dam.mo

he dried blood his

'He dried out his blood.'

He scared him.

It is interesting to note that, though the Saudi culture makes use of the EMOTIONS ARE FLUIDS, it actually makes changes to blood. The first construal of fear in (9) freezes blood in the veins, disabling the circulatory system in the body as an effect of fear. If blood is frozen, the brain will experience a lack of oxygen and nutrients to keep it operating, suggesting the conceptual metaphor FEAR IS INSTANT DEATH. The other construal of fear occurring in (10) pumps out or dries the body of its blood, suggesting the conceptual metaphor, THE BODY IS A CONTAINER FOR EMOTION. Thus, in both construals fear is a direct cause of death.

5.1.3. Blood in the emotion of love

The conceptual key, BLOOD FOR EMOTIONS, also shows that blood in SA is employed figuratively to express the emotion of love, as in the following expressions:

(11)

حَبَّتْ يَجْرِي بَدَمِي

hub.bak jeg.ri bi dam.mi



love-your run-IMPERF in-blood-my
'Your love is running in my blood.'
I am crazy about you.

(12)

دمو يعرفني
da.mo bʕuru:.qi
blood-his in veins-my
'His blood is in my veins.'
I love him so much.

(13)

دمنا واحد
dam.na wa:.hed
blood [our] one
'Our blood is one.'
Together forever.

(14)

دمو غالي
dam.mo ʕa:.li
blood-his precious
'His blood is precious.'
He is a real gentleman.

In (11-14), the speaker depicts himself as the recipient of his beloved's blood. In (11), BLOOD IS A CONTAINER FOR LOVE, with this love running in the container. Once it is established that blood and love concurrently run, the beloved's blood becomes, through a cultural leap, the speaker's blood as in (12) through the metonym, CONCRETE FOR ABSTRACT, where blood is concrete and love is abstract. In (13), the category of blood as love runs in the blood of each beloved as per the logic of symmetry in (11). Since BLOOD IS LOVE, the beloved's blood or love is dear to the speaker.

SA also conceptualizes love from the perspective of the beloved as a recipient as in (15) and (16) below:

(15)

أسفك من دمي
ʔasqi:k men dam.mi
[I] make you drink-FUT from blood-my
'I will make you drink from my blood.'
I would give up my life for your love.

(16)

صبّوا دمي جوف قلبك
sʕab.bu: dam.mi dʒawf ʔal.bak
[they] pour-PREF blood-me inside heart-your
'Let them pour my blood inside your heart.'
I would die for you.

In (15), blood was offered to the beloved as a beverage, defying the depletability of blood in the body. In (16), the speaker offers to forsake his blood by pouring it in the beloved's heart. Both expressions suggest the conceptual metaphor, LOVE IS A FLUID.

The conceptual key BLOOD FOR LOVE, which may be unique to SA, exists neither in TA (Maalej, 2004), nor in JA (Zibin, 2021). From a cultural point of view, this somewhat unique conceptualization of love in Saudi society, owes much to tribal blood ties. The blood metaphors and metonymies of love highlight the fact that lovers in SA trade a precious possession - blood - for love.

5.1.4. Blood in the emotion of sadness

Apart from anger, fear, and love, discussed previously, blood is also used as a SD to conceptualize sadness in SA as in the following examples.

(17)

بكيت دم
bakajt dam
[I] cry-PERF blood.
'I cried blood.'
I cried out of sorrow.

(18)

يدمي القلب
jud.mi: alqalb
[it] make bleed-IMPERF the heart.
'The heart bleeds.'
It makes your heart break.

These expressions show some difference at the level of SD. In (17), crying is assimilated with blood instead of tears, which suggests the conceptual metonymy, CRYING BLOOD STANDS FOR SADNESS. However, in (18) the linguistic category of blood functions as a verb (yedmi: make bleed), with the heart as a target. As a result, the mapping in (18) occurs from a concrete experienced body-part of heart to the abstract emotion of sadness, suggesting the metonymy of A BLEEDING HEART STANDS FOR SADNESS. It is worth noting that sadness in JA is not conceptualized through blood. It is construed as sadness is in the face or his face is black (Abu Rumman et al, 2024: p. 15), where, respectively, THE FACE IS A CONTAINER FOR EMOTION or A CHANGE OF FACE COLOR TO BLACK STANDS FOR SADNESS. Moreover, Maalej (personal communication) confided that sadness in TA is talked about literally, saying, for instance, حالو يحزن القلب (literally, his situation makes your heart sad).

5.1.5. Blood in shame

In SA, blood is also associated with the expression of shame as in the following examples:

(19)

إخس على دمك
ʔex.s: ʕa.le dam.mak
Shame on blood-your
'Shame on your blood.'
Shame on you.



(20)

يا دمك!

ja dam.mak

Oh, blood-your!

‘What blood is yours?’

Seriously!

The expression in (19) in SA combines “ixs” with “blood.” On its own, “ixs” originates in Classical Arabic “ixs aa,” which is a command meaning “stay away” and “disdain.” In SA, (19) is used to rebuke and scorn those who shamelessly commit wrongdoing, expressing disgust or disdain for them. In (20), “ya dam-mak!” uses the vocative “ya” with the word “dam” to indicate a negative quality or behavior, often expressing a person’s triviality and negativity. This expression is frequently used in the context of resentment or mockery, expressing astonishment at a strange or unobjectionable behavior or action. The metonymy in these expressions is USING BLOOD DISDAINFULLY/RESENTFULLY STANDS FOR LACK OF SHAME.

5.2. Blood in evaluation

Among humans, evaluating the other is a social practice, usually done through positive or negative adjectives in various cultures. Such evaluations may include the adjectives (un)kind, good-bad, etc. In SA, evaluating the other is expressed through the SD of blood as part-whole metonymies, with blood considered as part of the individual’s body.

To evaluate others, the Saudi culture draws on many evaluative adjectives that post-modify blood. Positive evaluation conveys a favorable opinion while negative evaluation is stamped by an unfavorable opinion. SA, both positively and negatively, capitalizes on weight, cleanliness/filthiness, cheapness, and corruption/pollution to conceptualize the other’s behavior or personality. It is interesting to note here how the Saudi culture seems to put an individual’s blood to weigh it on a scale to convey a favorable opinion of them. This practice has been pointed out by Maalej (2014) for TA in connection with the body part of hand, whereby a light hand stands for industriousness (and theft) and a heavy hand for weak productivity.

In SA, a nice person accepted by the speaker for his amusing character is said to have “light” blood, while an individual whose blood is said to be “heavy” is one who is not accepted by the speaker as a viable interlocutor except in official situations as in (21) and (22):

(21)

دمو خفيف

da.mo xefi:f

blood-his light

‘His blood is light.’

He is funny.

(22)

دمو ثقيل

dam.mo tʔi:l

blood-his ʔaʔi:l

‘His blood is heavy.’

A dull person.

(23)

دمو يتقطع بسكين

dam.mo jɪtqatʰ. tʰaʃ bɪsakkin
blood [his] cut by knife
'His blood could be cut by a knife.'
He sucks balls.

In (23), the Saudi culture transforms blood from its fluid or liquid state into a thick substance that a knife can cut. All examples abide by the primary metaphors, LIGHT IS GOOD and HEAVY IS BAD, and are associated with the conceptual metonymy, HAVING LIGHT/HEAVY/THICK BLOOD STANDS FOR FUN AND LACK OF IT.

Beside lightness and heaviness, SA evaluates others favorably by associating blood with cleanliness and sweetness and unfavorably by associating blood with filth as in the following:

(24)

دمو نظيف

dam.mo nadʰi:f
blood [his] clean
'His blood is clean.'
A straightforward person.

(25)

دمو عسل

dam.mo ʕa.sal
blood [his] honey
'His blood is honey.'
He is lovely.

While English and other languages talk about a sweet person, SA restricts sweetness to blood, which conveys the conceptual metonymy, HAVING CLEAN/SWEET BLOOD STANDS FOR A STRAIGHTFORWARD AND LOVELY INDIVIDUAL.

On the negative side, the Saudi culture categorizes people's blood as dirty, wicked, corrupt, polluted. While (24) and (25) evaluate the other's verbal behavior, the following metonymies address the others' moral behavior:

(26)

دمو وسخ

dam.mo wɪ.sɪx
blood-his dirty
'His blood is dirty.'
He is an immoral person.

(27)

دمو زنخ

da.mo zɪ.nɪx
blood-his rancid
'His blood is rancid.'
He is lazy and inert (a sack of potato).

(28)

دمو زفر

dam.mo zɪ.fɪr



blood his stinking
'His blood is stinking.'
He is so rude.

(29)

دمو نجس
dam.mo nr.dʒis
blood-his impure
'His blood is impure.'
He is an objectionable individual.

Although the adjectives used with blood in (26-29) above are all related to filth, each one of them conveys a different meaning as can be described, respectively, in the following conceptual metonymies: HAVING DIRTY BLOOD STANDS FOR AN IMMORAL INDIVIDUAL, HAVING RANCID BLOOD STANDS FOR A LAZY INDIVIDUAL, HAVING STINKING BLOOD STANDS FOR RUDENESS, and HAVING IMPURE BLOOD STANDS FOR AN OBJECTIONABLE INDIVIDUAL.

The list of blood expressions extends to other adjectives that denote corruption and pollution as in (30) and (31) below:

(30)

دمو فاسد
dam.mo fa:.sid²
blood-his corrupt
'His blood is corrupt.'
He is a wicked person.

(31)

دمو ملوث
dam.mo malaw.waθ
blood-his blotted
'His blood is blotted.'
His blood is not noble but mixed.

Examples (30) and (31) are derived from the conceptual metonymies, HAVING CORRUPT BLOOD STANDS FOR A WICKED INDIVIDUAL and HAVING A POLLUTED BLOOD STANDS FOR AN ANTI-GENTLEMAN.

SA taints blood black to conceptualize selfishness and blue to conceptualize immorality as in (32) and (33) below:

(32)

دمو أسود
dam.mo ʔas.wad
blood-his black
'His blood is black.'
He is selfish.

(33)

دمو أزرق
dam.mo ʔaz.raʔ

blood-his blue
'His blood is blue.'
He is a dirty man.

These blood expressions are culture-specific, associating blood with black and blue colors, thus describing the conceptual metonymies, HAVING BLACK BLOOD STANDS FOR A SELFISH INDIVIDUAL and HAVING BLUE BLOOD STANDS FOR AN IMMORAL INDIVIDUAL.

Apart from drawing on weight, dirt, pollution, corruption, and color to conceptualize various target domains, SA capitalizes on denying or eliminating the existence in an individual's body as in (34) below:

(34)

ما فيه دم
ma fi: dam
No in-it blood
'He has no blood.'
He is shameless.

Since it is impossible biologically to empty an individual's body from its blood contents, culture has a lot to do with associating this with shamelessness. The cultural metonymy governing shamelessness is HAVING NO BLOOD STANDS FOR SHAMELESSNESS.

5.3. Blood in cultural practices

Blood has a wide application in SA. As seen above, blood conceptualizes emotions and people's behaviors and attributes. In this sub-section, blood is used to conceptualize retribution, face recognition, threats and intolerance, over-exploitation, and economic transactions.

5.3.1. Blood revenge

As pointed out in Section 1, blood is culturally connected with retribution, i.e. taking one's revenge over an offender from another kinship. While nowadays such justice making is taken care mostly by legal courts established by the state of Saudi Arabia to control civil war, retribution is still partly observed especially in rural areas in Saudi Arabia. Patton (1901) argues that "in blood-revenge more than in many other features of Arab life we find expressed the aristocratic feeling of family honor common to tribal peoples generally, but in Arabia prevailing to a degree rarely met with elsewhere" (p. 704). This may perhaps explain why SA contains a great deal of blood metaphors and metonymies. The following examples illustrate genuine retribution:

(35)

الدم بالدم
ald:am bald:am
the blood by the blood
'Blood begets blood.'
An eye for an eye.

(36)

الدم يغسل بالدم
ald:am ju:ysal bald:am
the blood washed by blood
'Blood cannot be washed without blood'.



As they sow, so let them reap.

(37)

بينهم دم

bej.nhum dam

between them blood

‘There is blood between them’.

There is blood revenge between them.

(38)

ناخذ بدقو

na:.xod bɪdam.mo

We take by blood-his

‘We will revenge his blood’.

We will revenge him.

Thus, the metonymy that unites the foregoing expressions in (35-38) is BLOOD COUNTERING BLOOD STANDS FOR REVENGE.

There are expressions in SA that exhort the listener to shed blood, which is actually not revenge but an exhortation to pluck up courage and undertake something important regardless of consequences as in the following:

(39)

اقطع العرق وسجّ دمو

ʔiq.tʰaʕ ɪʕerr w ssaj.jih dam.mo

cut the vein and spill blood-its

‘Cut the vein and spill its blood’.

Just do it, no matter what it takes.

(40)

سيل الدم ولا تندم

se:l ʔadam wa la tɪndam

spill-IMP the blood and no [you] regret-IMPERF

‘Spill the blood and don’t regret.’

Don’t care about the consequences.

The metonymy underlying this is SHEDDING BLOOD IS UNDERTAKING AN IMPORTANT DEED.

5.3.2. Blood in face recognition

A special use of blood in SA is for an individual to guess which physical and behavioral resemblance observed interlocutors may have with others simply by looking at their face. This can be called folk face recognition as in (41) and (42).

(41)

يرمي الدم

jer.mi eldam

[he] throw-IMPERF the blood

‘He throws the blood.’

He tries to recognize kinship.

(42)

فيه من دَمُو

fī: min 'dam.mo

In him some blood-his

'He has some of his blood.'

He looks like him.

In actual fact, when individuals make guesses as to the approximate family belonging of the observed individual, they are actually not looking at the blood but at the face, which describes the conceptual metaphor BLOOD IS FACE. Yet, Saudis call this throwing the blood at the face of an individual to guess his origin through resemblance with other individuals. However, such guessing of kinship through the face is not actually specific to SA.³

5.3.3. Blood in threats and (in)tolerance

Beside conceptualizing revenge and face recognition in blood terms, SA also conceptualizes threatening someone through the SD of blood as in the following expressions:

(43)

أَسْجِجْ دَمَكَ

?asajjiħ dam.mak

spill-IMPERF [I] blood [your]

'I will spill your blood.'

I will make you bleed to death.

(44)

أَشْرِبْ دَمَكَ

?aħ.rab dam.mak

I drink-FUT blood-your.

I will drink your blood.

I am going to kill you.

(45)

أَطْرَشْكَ الدَّم

?atrʔaħ idam

I vomit you the blood

'I'll make you vomit your blood.'

I'll make you suffer.

Like English, which does not have “to threaten” as a speech act, SA threatens people via alternative blood expressions. In cognitive linguistics, this is called construal, which is the capacity “to construe the same content in alternate ways, resulting in substantially different meanings” (Langacker, 2000, p. 5). This construal is reflected in the conceptual metonymy, SHEDDING/DRINKING/AND MAKING SOMEONE VOMIT THEIR BLOOD IS THREATENING THEM.

The foregoing expressions are used to conceptualize dislike for other people in blood terms:



(46)

دَمِي وَدَمُو مَا اتَّفَقُوا

dam.mi w dam.mo ma ʔita.faqu/

blood [my] and blood [his] no agree-PERF

My blood and his never matched.

We do not tolerate each other.

The use of blood in (46) above builds on the part-whole metonymy, BLOOD FOR PERSON, generating the conceptual metonymy, DISAGREEMENT BETWEEN BLOODS STANDS FOR DISLIKE. While English says we do not agree with each other, in SA my blood and his blood do not agree or match.

Dislike in SA is also construed in terms of blood but this time by putting someone underneath one's tooth as in (47) below:

(47)

حَاطَهُ دَمَ ضَرْسُو

ħa.tʰ.tʰo dam dʰir.su/

Put-IMPERF him blood molar-his

He puts him underneath his molar.

He reluctantly accepts him.

In (47), to put someone under one's molar means that you cannot stand them, suppress your anger and rage towards them, and force yourself to reluctantly deal with them. The conceptual metonymy governing this is HAVING SOMEONE UNDERNEATH ONE'S MOLAR STANDS FOR DISLIKING THEM.

5.3.4. Blood in (over)exploitation

As a TD, overexploitation is another indication of the wide-ranging use of blood metonymies in SA as in what follows:

(48)

شَفَطَ دَمُو

ʃa.fat dam.mo

[he] suck-PERF blood his

'He sucked his blood.'

He overexploited him.

(49)

مَصَّ دَمِي

mas: dam.mi

suck-PERF [he] blood-my

He sucked my blood.

He took advantage of me.

The overexploitation of an individual by another, which is stripping this individual from all his belongings, is conceptualized through sucking his blood, thus making him empty-handed. Examples (48) and (49) are governed by the conceptual metonymy, SUCKING SOMEONE'S BLOOD STANDS FOR OVEREXPLOITING THEM. It should be noted that JA also includes

such expressions, which denote taking advantage of someone both financially and emotionally (Zibin, 2021: p. 40).⁴

However, the individual mentioned in (51) is not already overexploited but the speaker issued an evil prayer for the addressee to be exploited by the others as a way of revenging themselves on him.

(50)

امتصّوا دمّك

ʔimtʕas:u dam.mak

suck-IMPERF [they] blood you

I wish they suck your blood.

Let the devil get hands on you.

The conceptual metonymy for (50) is WISHING FOR THE DEVIL TO SUCK SOMEONE'S BLOOD IS TO SEE THEM OVEREXPLOITED.

5.3.5. Blood in economic transactions

Saudis are traditionally known for being prosperous tradesmen and successful entrepreneurs. The adoption of blood as a SD for economic transactions is testimony for the valuation of trade via the valuation of blood in one's life and for one's survival as in the following expressions.

(51)

حطّيت دم قلبي

hattʕe:t dam qal.bi

Put-PERF [I] blood heart-my

'I put the blood of my heart.'

I paid a big price for it.

(52)

لقمة بدمها

loq.ma bɪdam.ha

bite by blood-its

'A bite by its blood.'

He accomplished an extremely hard task.

(53)

دم نابو

dam na:.bo

blood fang-his

'The blood of his fang.'

He suffered to achieve what he did.

(54)

شم ريحة الدم

ʃam ri:hit idam

[he] smell-PERF smell of the blood



'He sensed the smell of blood'

Where there is blood, there is plenty of food.

In (51)⁵, the high value of blood in the Saudi culture is projected onto an economic enterprise, whereby blood becomes an investment into such an enterprise. This expression entails that the speaker's resources, both pecuniary and physical, have been exhausted into the enterprise. In (52), the speaker signals that his enterprise would not have been successful without sweating so much in undertaking it. In (53), the person in question has exerted considerable effort or suffered significantly in order to achieve something. In this sense, it is a well-deserved achievement as it is gained through the blood of one's fang. The conceptual metonymy for the expressions above is VALUING BLOOD HIGHLY STANDS FOR ECONOMIC TRANSACTION. In (54), however, the smell of the blood of slaughtered animals, such as camels, sheep, or goats – a common practice in the Arabian Gulf – provokes wild animals like wolves to prey, which suggests the metonymy blood-for-food. It also suggests the conceptual metaphor, MAN IS A PREDATOR, from which can be inferred the quality of being carnivorous or aroused by the smell of blood.

5.3.6. Other blood metonymies

This sub-section includes multifarious uses of blood metaphors and metonymies in the conceptualization of some TDs, which testifies to wide-ranging application of blood in SA. Grouping them here is for convenience and because each one expresses a different meaning that cannot be linked to another one.

(55)

دمو رخيص

dam.mo raxi:s⁶

blood-his cheap

'His blood is cheap.'

He is worthless.

(56)

يا دمي يا دمك

ja dam.mi ja dam.mak

Either blood-my either blood-your

'It is either my blood or yours.'

One of us will kill the other.

(57)

يلعب بدمو

jel.ʕab bɪdam.mo

[he] play-IMPERF with blood-his

'He is playing with his blood.'

He is endangering his life.

(58)

تغسل بالدم

tysal bīd.dam

[you] wash-IMPERF with blood

‘Wash yourself with blood.’

To sacrifice an animal for the sake of Allah as a sign of thanks for your safety.

(59)

دم؟ دم

dam? dæm

blood? blood.

‘Agreed?’

Agreed forever.

In (55), the value of blood is depreciated to conceptualize a worthless person, which is a BLOOD-FOR-PERSON metonymy. Deriving logically from (55), SA holds a respectable individual to have invaluable blood. Expression (56) is uttered as part of a preparation for a fight and a bloody one, which builds on BLOOD-FOR-LIFE metonymy. In (57), the same BLOOD-FOR-LIFE metonymy prevails, but this time in conceptualizing playing with one’s blood as endangering one’s life. In (58), the superstition that if something evil happens to someone, they should shed an animal’s blood is deeply rooted in the Arab culture. The animal could even be a rooster up to a sheep or a cow.

The metonymy here is WASHING AN EVENT WITH BLOOD STANDS FOR SACRIFICING AN ANIMAL TO THIS EFFECT. In (59), a vow for agreement is made between two individuals via using the lexical item of blood, which stands for mutual sacrificing of one’s life. A tentative metonymy for (60) may be TAKING A BLOOD OATH STANDS FOR MUTUAL SACRIFICING OF ONE’S LIFE.

6. Discussion

The dataset of this research shows that SA relies heavily on blood metonymies. This is due to the continued use of the Saudi dialect as a daily language of communication among tribesmen throughout the ages without interruption or influence from any external linguistic sources since there wasn’t any other spoken language in Arabia. The importance allotted to blood ties in Arab tribes in Saudi Arabia has lent hand to and strengthened the marked use of blood metaphors and metonymies in SA vernaculars. For instance, when an individual trades his blood for someone’s love and appreciation, it means that love is as precious as blood, which has been shown to stand for life as in examples (15) and (16) above.

The wider application of blood metaphors and metonymies in SA can be shown through a simple comparison with two other dialects of Arabic. The current study amply documented the use of blood in emotions in SA, which conceptualizes anger, fear, love, sadness, and shame in blood metaphors and metonymies. For TA, it has been attested by Maalej (2004, 2007) that the SD of blood is prevalent in anger and fear but not in love, sadness, and shame. Similarly, for JA Zibin (2021) only mentioned the TDs of anger and fear (p. 42). If blood in anger and fear can be found not only in the Arab context but also in other languages and cultures as part of a physiological embodiment, the conceptualization of the TDs of love, sadness, and shame in blood terms can be argued to be somewhat specific to SA. If face recognition in terms of blood may be found in many dialects of Arabic, SA can be singled out as unique in conceptualizing economic transactions and



overexploitation in blood terms. Clearly, as a SD blood is more productive in conceptualizing TDs in SA.

Another area worth considering in SA is the TDs conceptualized via blood metaphors and metonymies. Since there is no study so far on blood per se in TA, I will compare SA with JA. In (10) above, drying out someone's blood in the veins in SA stands for scaring them. However, in JA drying out someone's blood stands for anger as described in the conceptual metaphor, METAPHORICAL DRYNESS OF BLOOD STANDS FOR ANGER (Alazazmeh & Zibin, 2022: p. 434). As analyzed in this study, the TDs of the SD of blood in SA include revenge, face recognition, threats and intolerance, overexploitation, economic transactions, and other domains such as sacrifice and agreement. However, in JA the focus is different, selecting for the SD of blood TDs such as some character traits, life/death (also found in SA), origin, and quality (Zibin, 2021) as spelt out in Table 1 (section 2) above.

It is interesting to discuss the dominance of metonymies over metaphors in conceptualizing TDs in SA. Lakoff (1987) holds metonymy to be a "stand-for relation" (p. 78). At the risk of repetition, the conceptual metonymy of (17) above is CRYING BLOOD STANDS FOR SADNESS, where the leftmost items to "stands for" are the SD and the rightmost one is the TD. Working on head metaphors and metonymies, Maalej (2014) found that, compared to metaphor, metonymy is far more productive in the conceptualization of character traits and cultural values (Maalej, 2014, p. 224). Kraska-Szlenk (2019) argued that "extensions driven by metonymy tend to be more common cross-linguistically than those triggered by metaphor," calling them "soft cognitive universals" (Kraska-Szlenk, 2019, p. 150). The possible justification for such a dominance may be sought in cultural embodiment as in the conceptual metonymy, CRYING BLOOD STANDS FOR SADNESS as against universal, biological embodiment attested in many languages and cultures in the conceptual metaphor, EMOTION IS A HOT FLUID IN A CONTAINER.

7. Conclusion

The present article aimed at studying blood-related metaphors and metonymies in SA. The findings showed that SA, compared, for instance, to JA and TA, employs more blood-related metonymies with emotions. SA also differs from JA and TA in terms of the way it evaluates other peoples' personality traits by employing a range of semantic categories such as weight (light/heavy), cleanliness and filth (clean, dirty, rancid, stinking, impure, corrupt, polluted, etc.), and colors (black and blue). Moreover, SA offers somewhat unique cultural practices such as blood revenge, face recognition, threats/intolerance, overexploitation, economic transactions, etc., which are crystallized in blood metonymies.

This article has explained the complex ways in which blood metaphors and metonymies serve as fundamental vehicles for expressing emotions and other TDs in SA. In examining the metaphors and metonymies associated with blood, this study highlighted a blending of universal embodiment with anger and fear and a cultural embodiment with love, sadness, and shame, which is profoundly influenced by the Saudi culture that highlights the significance of blood as a symbol of identity and connection. Furthermore, the metonymies used in evaluating the others and the cultural practices deeply reflect the influence of culture on Saudi thought and language.

If the influence of the tribal culture is clear in SA via blood-related metonymies, it is not so clear why Jordan, which partly includes tribes, did not produce the same effect in JA (see, Zibin, 2021). Indeed, Zibin & Hamdan (2019) addressed, for instance, JA fear metaphors, metonymies, and 'metaphonymies', in which blood is almost nonexistent. To ascertain the status of blood metonymies in Arabic and the influence of tribal culture, there is need to investigate a substantial quantity of dialects of Arabic, especially in other Gulf states to see how they compare to SA.

Endnotes

¹ The following abbreviations are used throughout the article: PERF (Perfect), IMPERF (Imperfect), PASS (Passive), FUT (Future), MASC (masculine), FEM (feminine), IMP (imperative)

² Maalej (personal communication) assured me that *dam fasid* (corrupt blood) does exist in TA in conceptualizing extreme anger but not in evaluating other peoples' behavior or personality.

³ Maalej (personal communication) confirmed the existence of such a practice in TA.

⁴ One of the reviewers drew my attention to the fact that the very same expression also exists in TA to conceptualize exploitation.

⁵ One of the reviewers drew my attention to the fact that the very same expression also exists in TA to conceptualize economic transactions.

References

- Abu Rumman, R., M. M. Obeidat, A. S. Haider, & Y. Sahari (2024). A cognitive linguistic analysis of HAND and FACE metaphors and metonymies in Jordanian Arabic. *Public Journal of Semiotics*, 11(1), 1-22.
- Al-Amari, F. A. (2004). *The sacred blood among Arabs*. Riyadh: Tobah Library.
- Alazazmeh, H. M., & A. Zibin (2022). The conceptualization of anger through metaphors, metonymies and metaphonymies in Jordanian Arabic and English: A contrastive study. *Cognitive Semantics*, 8, 409-446.
- Bosman, N., & E. Taljard (2021). A cross-linguistic study of BLOOD metaphors in Afrikaans and Northern Sotho. *Language Matters*, 52(1), 3-29.
- Charteris-Black, J. (2001). Blood sweat and tears: A corpus based cognitive analysis of 'blood' in English phraseology. *Studi Italiani di Linguistica Teorica e Applicata* 30(2), 273-287.
- Frank, R., R. Dirven, T. Ziemke, & E. Bernárdez (Eds.) (2008). *Body, language, and mind, (vol. 1): Sociocultural situatedness*. Berlin: Mouton de Gruyter.
- Geeraerts, D. (2006). Methodology in cognitive linguistics. In: G. Kristiansen, M. Achard, R. Dirven, & F. J. R. de Mendoza Ibáñez (Eds.), *Cognitive linguistics: Current applications and future perspectives* (pp. 21-49). Berlin/New York: Mouton de Gruyter.
- Hussam Al-Din, K. Z. (1990). *Kinship*. Cairo: Anglo-Egyptian Library
- Ibn Khaldun, A. M. (1905). *Al-Muqaddimah* (1st ed.). Cairo: Dar Al-Shaab.
- Kövecses, Z. (1995). Anger: Its language, conceptualization, and physiology in the light of cross-cultural evidence. In J. R. Taylor & R. E. MacLaury (Eds.), *Language and the cognitive construal of the world* (pp. 181-196). Berlin: Mouton de Gruyter
- Kövecses, Z. (2005). *Metaphor in culture: Universality and variation*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Kraska-Szlenk, I. (2019). Metonymic extensions of the body part 'head' in mental and social domains. In: I. Kraska-Szlenk (Ed.), *Embodiment in cross-linguistic studies: The 'head'* (pp. 136-154). Leiden- Boston: Brill.
- Lakoff, G. (1987). *Women, fire, and dangerous things: What categories reveal about The mind*. Chicago and London: The University of Chicago Press.
- Lakoff, G., & Johnson, M. (2003). *Metaphors we live by*. 2nd ed. Chicago: University of Chicago Press.
- Langacker, R. W. (2000). *Grammar and conceptualization*. Berlin/New York: Mouton de Gruyter.
- Maalej, Z. (2004). Figurative language in anger expressions in Tunisian Arabic: An extended view of embodiment. *Metaphor and Symbol*, 19(1), 51-75.
- Maalej, Z. (2007). The embodiment of fear expressions in Tunisian Arabic: Theoretical and practical implications. In F. Sharifian & G. B. Palmer (Eds.), *Applied cultural linguistics: Implications for second language learning and intercultural communication* (pp. 87-104). Amsterdam/Philadelphia: John Benjamins Publishing Company.



- Maalej, Z. (2008). The heart and cultural embodiment in Tunisian Arabic. In F. Sharifian, R. Dirven, N. Yu, & S. Niemeier (Eds.), *Culture, body, and language: Conceptualizations of internal body organs across cultures and languages* (pp. 395-428). Berlin: Mouton de Gruyter.
- Maalej, Z. (2011). Figurative dimensions of 3ayn 'eye' in Tunisian Arabic. In Z. Maalej & N. Yu (Eds.), *Embodiment via body parts: Studies from various languages and cultures* (pp. 213-240). Amsterdam/Philadelphia: John Benjamins Publishing Company.
- Maalej, Z. (2014). Body parts we live by in language and culture: The ras 'head' and yidd 'hand' in Tunisian Arabic. In Iwona Kraska-Szlenk and Mathias Brenzinger (Eds.), *The body in language: Comparative studies of linguistic embodiment* (pp. 224-259). Leiden – Boston: BRILL.
- Maalej, Z. & N. Yu. (Eds.) (2011). *Embodiment via body parts: Studies from various languages and cultures*. Amsterdam: John Benjamins Publishing Company.
- Maalej, Z. & N. Yu. (2011). Introduction: Embodiment via body parts. In Maalej, Z. & N. Yu (Eds.), *Embodiment via body parts: Studies from various languages and cultures* (pp. 1-20). Amsterdam: John Benjamins Publishing Company.
- Majid, A., & Levinson, S. C. (2010). WEIRD languages have misled us, too [Comment on Henrich et al.]. *Behavioral and Brain Sciences*, 33(2-3), 103.
- Musolff, A. (2007). What role do metaphors play in racial prejudice? The function of antisemitic imagery in Hitler's Mein Kampf. *Patterns of Prejudice*, 41(1), 21-43.
- Nydell, M. K. (2012). *Understanding Arabs: A contemporary guide to Arab society* (5th ed.). Boston/London: Intercultural Press.
- Okasha, M. (2002). *Tribal governance in the pre-Islamic era*. Cairo: Anglo-Egyptian Library.
- Patton, W. M. (1901). Blood-revenge in Arabia and Israel. *The American Journal of Theology*, 5(4), 703-731.
- Sharifian, F. (2003). On cultural conceptualisations. *Journal of Cognition and Culture*, 3(3), 187-207.
- Sharifian, F., R. Dirven, N. Yu & S. Niemeier (Eds.) (2008). *Culture, body, and language: Conceptualizations of internal body organs across cultures and languages*. Berlin: Mouton de Gruyter.
- Shehu, A. (2022). The cultural conceptualization of jini 'blood' in Hausa. *Journal of the Nigerian Languages Project*, 4(3), 3-19.
- Shutova, E., B. J. Devereux, & A. Kohonen (2013). Conceptual metaphor theory meets the data: A corpus-based human annotation study. *Language Resources & Evaluation*, 47, 1261-1284.
- Simó, J. (2011). Metaphors of blood in American English and Hungarian: A cross-linguistic corpus investigation. *Journal of Pragmatics*, 43(12), 2897-2910.
- Turner, B. S. (2003). Social fluids: Metaphors and meanings of society. *Body & Society*, 9(1), 1-10.
- Zibin, A., & J. M. Hamdan (2019). The conceptualisation of FEAR through conceptual metonymy and metaphor in Jordanian Arabic. *International Journal of Arabic-English Studies (IJAES)*, 19(2), 239-262.
- Zibin, A. (2021). Blood metaphors and metonymies in Jordanian Arabic and English. *Review of Cognitive Linguistics*, 19(1), 26-50.
- Ziemke, T., J. Zlatev, & R. Frank (Eds.) (2007). *Body, language, and mind, (vol. 1): Embodiment*. Berlin: Mouton de Gruyter.

Author Biodata

Mohammed Alghbban is an Associate Professor of Hebrew Language and Translation at the Department of European & Eastern Languages, College of Language Sciences, King Saud University. Dr. Alghbban received his PhD degree in 2011 from Indiana University at Bloomington. His research interests, in addition to Hebrew, include metaphor translation and cognitive linguistics.

بيانات الباحث:

د. الغبان أستاذ اللغة العربية والترجمة المشارك في قسم اللغات الأوربية والشرقية بكلية اللغات وعلومها، جامعة الملك سعود. الغبان حصل على درجة الدكتوراه عام 2011 من جامعة إنديانا بلومغتون بأمريكا، ونشر عدة أبحاث، من بين اهتماماته البحثية إضافة إلى العربية، ترجمة الاستعارة وعلم اللغة المعرفي.

ORCID ID 

Email : malghbban@ksu.edu.sa

مراجعة كتاب "نحو العلامة الوجودي"

A book Review of "Existential grammar of the sign"

المعرف الرقمي: 008-022-000-1482/10.60161/doi.org/https://

خالد حسين طالب دلّكي

مركز أبوظبي للغة العربية - الإمارات العربية المتحدة

توثيق البحث APA Citation:

دلّكي، خالد حسين. (٢٠٢٥). مراجعة كتاب "نحو العلامة الوجودي". *مجلة اللسانيّات العربيّة*، ٢٢، ٢٦٥-٢٧٢.

استقبل في: ٢٩/٠٣/١٤٤٧ - رُوجع في: ١٢/٠٥/١٤٤٧ - قُبل في: ١١/٠٦/١٤٤٧ - نُشر في: ١٢/٠٧/١٤٤٧

Received on: 21-09-2025 / Revised on: 03-11-2025 / Accepted on: 02-12-2025 / Published on: 01-01-2026

1- مدخل

نشرت مطابع أفريقيا الشرق (في الدار البيضاء) عام ٢٠٢٣ كتابا يحمل عنوانا لافتا: "نحو العلامة الوجودي، تصوّر معرفي جديد في تحليل الخطاب القرآني" للدكتور محمد إسماعيلي علوي، أستاذ النحو واللسانيّات، شعبة اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، في جامعة السلطان مولاي سليمان، بني ملال - المملكة المغربية. يُبرز العنوان، بهذه الصيغة، عددا من المعارف: النحو، والعلامة، والوجود، وتحليل الخطاب، والخطاب القرآني؛ وتنظم هذه المعارف وتلتئم، وفق ما توحى به هذه الصيغة، وبحسب زعم الباحث، لتشكل أفقا معرفيا جديدا يرفد دراسات تحليل الخطاب عموما، وتحليل الخطاب القرآني خصوصا. والكتاب - كما يبدو - نال إعجاب بعض الباحثين، فجعلوه انطلاقة لبحوث ودراسات نسجوها على منواله، مستفيدين مما يحمله من أفكار^(١). دفعني هذا لأن أعود إلى الكتاب محاولا استكشاف هذا العمل، والتعرّف إلى منهجه النظري، والوقوف على تطبيقاته.

جاء هذا الكتاب في ٢١٦ صفحة من القطع المتوسط، ورقمه الدولي المعياري (ردمك): ٨٤ - ٥٩١ - ٩٩٢٠ - ٩٧٨. أهداه صاحبه إلى مَنْ أوحى له بهذا التصوّر (علوي، ٢٠٢٣، ص ١١)، وهو أستاذه د. عبد الله الدّكير (أستاذ علم اللغة بجامعة مولاي إسماعيل، مكناس، المملكة المغربية)^(٢).

وقدّم للكتاب أستاذ اللغويات في قسم اللغة العربية بجامعة حلب، د. محمود حسن الجاسم، ومما قاله فيه: "بعد النظر في هذا الجهد المثمر تبين لي أنه عمل ليس بكبيرة الأعمال ... ولا أظنني مبعداً إذا قلت: إنه تصوّر جديد يُقرأ بمتعة ودهشة ومعارضة وفائدة مهمّة" (علوي، ٢٠٢٣، ص ٧).

2- عرض محتوى الكتاب ونقده

يفتح د. علوي كتابه بمقدمة يؤطر فيها لموضوع الكتاب وخطته على طريقة رسائل الماجستير والدكتوراه، ثم يشفعه بفصل تمهيدّي طرح فيه مشروعه طرحاً جريئاً. يذكر علوي أن اللسانيات النصية (والخطابية) قد تنجح في دراسة النصوص والخطابات البشريّة لكنها تفشل في التعامل مع النصّ القرآني. والباحث في هذا النوع من الدراسات يدور حول نفسه عندما يشتغل في النصّ القرآني، فلا يُثبت في النهاية إلا ما هو ثابت، ويقصد اتساق النصّ القرآني وانسجام خطابه. وبالتالي فهو يستفيد من هذه اللسانيّات (ولا يكتفي بها) في كونها خادماً لتصوره الذي هو البديل الحقيقي والناجح في تحليل الخطاب القرآني (علوي، ٢٠٢٣، ص ٣٠ - ٣١، ص ٧٤). ويخطر في بالي هنا سؤال منهجي: هل مهمّة اللسانيات النصية، في حقيقتها، الكشف عن اتساق النصّ وانسجامه فحسب؟ الحقيقة أن اللسانيّات النصيّة هي لسانيات بنيوية وصفية تسعى في المقام الأوّل إلى وصف النصّ وتحليله وإعادة تركيبه من خلال تأويله وفق معايير نصيّة وخطابية واضحة. ولعل نتيجة مثل "النصّ متّسق أو منسجم" ليست غاية في ذاتها لأية دراسة لسانية، بل العكس هو الصحيح؛ فإنّ اتساق النصّ وانسجامه يكشفان عن ثرائه وإمكاناته وأبعاده الجمالية، مما يمكن عدّه معلومات نصيّة تمثّل هوية النصّ. وعلى أية حال، فإن تاريخ البحث اللسانيّ يسجّل لنا أنّ اللسانيات النصية/الخطابية رفدتها مفاهيم وأدوات جعلت منها مبحثاً مغايراً لا يقف عند حدود الاتساق والانسجام بالمعنى الضيق (خطابي، ١٩٩١، ص ٨٨-٩٠). إذن، فلا صحة للدعاء بأنّ اللسانيات النصيّة تدور حول نفسها إذا كان الهدف قراءة النصّ القرآني؛ فكل النصوص المدروسة قائمة في أساسها على الاتساق والانسجام، وإلا فإنها لا تحقق التواصل، فهل هذا يعني أن الدراسات النصيّة التي حققها الغرب في السرد لم تكن ذات فائدة؟!

لقد درس عبد الله صولة الحجاج في القرآن الكريم^(٣)، وهي دراسة نصيّة تنطلق من فكرة اتساق النصّ وانسجامه، لتبحث في النصّ عن أدوات أخرى تحقق له وظائف تواصلية تأثيرية (حجاجية). ليست الغاية من دراسة صولة إثبات أنّ النصّ القرآني نصّ حجاجيّ، بل الكشف عن هذه البنية الحجاجية وطرق اشتغالها ووظيفتها. يقول صولة في خاتمة دراسته: "إننا لم نعرّف النفس بالبحث في جمال كلام القرآن وحسنه ومزّيته إلا بالقدر الذي يسمح لنا بتبيين فاعليّة ذلك الكلام الحجاجية" (صولة، ٢٠٠١، ص ٦٠٩). وقد كان صولة واعياً بالألّا ينزلق إلى القول بالانسجام فحسب، فبين أنّ بحثه لا يدور على انسجام الخطاب الذي برعت فيه دراسات المناسبات القرآنية،

بل في قدرته على التأثير والإقناع. والدراسات التي لم تقدّم إضافة في هذا الحقل ليست حجة ننطلق منها إلى إثبات فشل النظرية الأساس في التطبيق، أو عدم كفايتها.

ويضعنا الباحث في الفصل الأول بمواجهة نحو العلامة الوجودية، ويبيّن أنّ مفهومه "ينطلق من مفهوم العلامة، سواء كانت علامة لغوية (صوتية أو صرفية أو نحوية أو معجمية أو سياقية) أو علامة سيميائية (إشارات ورموز وصور)، أو فقهية شرعية مقاصدية (وجوب، حرمة...). كما أنه نحو يدرس تلك العلامات في تعالقيها وتكاملها وانسجامها مع بعضها البعض ليخلص إلى مقصدية النص ومعناه، ثم إلى الحكم الشرعي الذي يحمله" (علوي، ٢٠٢٣، ص ٣٨). هذا التعريف الذي أفادنا به العلوي له جانبان: أولهما بيان ما العلامة، وثانيهما بيان ما النحو؛ وإذا كان كلامه عن العلامة ذا طابع مفهومي، فالظاهر من كلامه في النحو أنه ذو طابع إجرائي، يقوم على تضافر العلامات للوصول إلى الحكم الشرعي. والصفة "وجودي" تلحق النحو - كما يظهر من تركيب المصطلح - وتميّزه من غيره من الأنحاء، لكن المتتبع لمسار البحث في الكتاب يجد أن مفهوم الوجود متعلق بالعلامة لا بالنحو، ويبدو أنّ تذكير كلمة "الوجودي" لعباً اصطلاحية، يقف إلى جانب هذا الاستنتاج قوله: "إنّ العلامة قاعدة وجودية قبل أن تكون قاعدة لغوية" (علوي، ٢٠٢٣، ص ٥٨). ويظل مصطلح النحو في الكتاب عائماً لا يمكن الإمساك به. فأقصى ما حكاه في تعريفه أنّ للعلامة "نحو (نظاماً) تنتظم فيه وتتأطر داخله" (علوي، ٢٠٢٣، ص ٥٦)، لكنه لم يذكر كيف يكون هذا الانتظام، بل لم يحدد مفهوم النحو تحديداً دقيقاً واضحاً بوصفه إطاراً ناظماً، رغم كونه أساساً في عنوان الكتاب.

ويقدّم علوي مصطلح العلامة ومفهومها في هذا الفصل (علوي، ٢٠٢٣، ص ٥٦ - ٨٠)، فيجعل كلّ ما يحمل معنى ويوجّه إليه علامة، فيسعي النحو علامة، والصرف علامة، والمعجم علامة، والتركيب علامة، والسيميائية علامة، والسياق علامة، والوجود علامة. يقول: "سنعامل مع العلامة وتفسيرها ليس بحصرها في إطارها اللغوي اللساني الصرف (العلامة اللغوية)، وإنما ننظر إليها في كونيتها ووجوديتها (العلامة الوجودية)؛ لأنه ما من شيء في هذا الوجود إلا وله علامة تدل عليه، وما من معنى (لغوي أو غير لغوي) إلا والعلامة وسيلتنا الأساس للوصول إليه وفهمه وضبطه" (علوي، ٢٠٢٣، ص ٥٧). ولا يعرف القارئ كيف تكون كل هذه البنيات علامات، ولا يعرف حدوداً لهذه العلامات؛ حتى إن القارئ يتفاجأ بعلامتين أخريين لم يذكرهما علوي بين العلامات، وهي "العلامة المنطقية" (علوي، ٢٠٢٣، ص ٥٩)، والعلامة الإحصائية (علوي، ٢٠٢٣، ص ١٦٤). إن إطلاق مصطلح العلامة. وقد بات مصطلحاً قاراً في الدرس اللغوي، على كلّ شيء، وبكيفية غير محددة، من شأنه أن يُربك القارئ فيضيع أمام زحمة المفاهيم التي ستصبح عالقة، خاصة مع غياب مسرد للمصطلحات والمفاهيم في الكتاب.

قبل الفراغ من تقديم الفصل الأول، لا بدّ من الإشارة إلى ما أثاره علوي في بداية هذا الفصل. فقد ذكر أنّ العلامة ترتبط بالوجود، وتتفاضل اللغات في هذه القيمة، "فاللغة التي تستطيع أن تمكّن المتكلم اللغوي من أدوات التعبير، ومن خلق علامات مترابطة ومنسجمة بين الألفاظ والموضوعات في العالم الخارجي هي اللغة التي تستطيع أن تدوم أكثر، لأنها تنسجم مع السنن الكونية ومع منطق الأشياء" (ص ٥٤). ووفق هذه القيمة التفاضلية، تكون اللغة العربية - كما يصرّح علوي في أكثر من موضع (مثلاً: علوي، ٢٠٢٣، ص ٨٠-٨١، ص ١٠٢) - أفضل اللغات؛ فالعربية ميّزت بين الضمائر في الجنس، في حين لم تفعل ذلك الإنجليزية والفرنسية إلا في الضمير الغائب، والعربية سارت باللفظة من حيث العدّ المسارّ الوجودي الذي يفترض مفرداً فمثنى فجمعاً، في حين غابت عن اللغات هذه الميزة الوجودية بالاعتراف بتثنية الأشياء (رجل/ أنثى، شمس/ قمر، جسد/ روح، سماء/ أرض...). والحق أنّ صاحبنا يسوقه حبه للعربية إلى تصريحات تباعد عن المنهجية العلمية، بل تصادر على اللغات عفوتها وطبيعتها وسياقات وجودها وإمكاناتها في التواصل. ألا يوجد المثنى في لغات أخرى سامية غير العربية؟ ألم تميّز لغات أخرى الجنس في الضمائر؟ هل كانت هذه الأسباب - غيابها وحضورها - وراء موت اللغات وحياتها؟ وهل غياب بعضها حقاً سيكون السبب في موت الإنجليزية والفرنسية في الأجل القريب؟!

أما الفصلان الثاني والثالث، فاحتلت مساحتهما ١٠٠ صفحة تقريباً، يمثل الثاني مدخلا إجرائياً يحمل عنوان "مستويات العلامة وجماليّات الدلالة والسياق في القرآن الكريم"، ويمثّل الثالث تطبيقاً لنحو العلامة الوجودي في سورة القصص. وينتظر القارئ أن يقدّم الباحث تناولاً ينتظم في منهج واضح يستجيب للنظر المطروح، ويفوق اللسانيّات النصيّة/ الخطابية، ويتفوّق عليها دون أن يلغها، في الإجراء والنتائج.

يقسم علوي مبحث الفصل الثاني إلى علامة لغوية، وعلامة غير لغوية. وبطالعنا في القسم الأول بجملة من العلامات في مواضع مختلفة من القرآن الكريم يبحثها في إطار جماليّات المفردة والأساليب البيانية ونكات الإعجاز. فينظر مثلاً في دلالة تسمية سورة العنكبوت، ويفترض أنّ التسمية لا تكون اعتباطية، فلا بدّ من أنها علامة لغوية سيميائية تحمل معنى توجّهنا إليه لفظة العنكبوت، ولا يتأتّى ذلك إلا من خلال البحث في سياق السورة ومقاصدها، وينتهي إلى القول: "لا يمكن أن تفسّر كلمة البيوت في الآية على أنها تلك الشبكة الرقيقة التي تصنعها العنكبوت، وإنما يقصد بها العلاقة بين مكوّنات الأسرة أو العائلة"، ملتمحاً إلى "ما يكون بين أهل الباطل والكفر من علاقات متفككة قائمة على المصلحة فقط" (علوي، 2023، ص ١٠٦-١٠٧).

ومن المهم حقاً أن نبسط رأيه في واحدة من مسائل النحو (علامة نحوية) التي طرحها في هذا القسم، لنرى كيف تناولها في إطار "نحو العلامة الوجودي". يرى علوي الاستثناء علامة ذات وجهين



متلازمين، فهو علامة لغوية بالنظر إلى بنيته النحوية، وهو علامة وجودية بالنظر إلى قيامه في الوجود قياماً وجوبياً، فـ "لولا الاستثناء في الوجود لاستحال استمرار الكون، ولاستحالت الحياة مطلقاً" (علوي، ٢٠٢٣، ص ١١٢)؛ فلكل قاعدة استثناء. ثم يسرد صاحبنا بعض الأمثلة الوجودية القائمة على التفاضل والاستثناء، ولا يقدّم علوي بعد ذلك شيئاً ذا بال في التحليل، سوى أنّه يتناول نوعين من الاستثناء: المثبت التام، والمنفي الناقص، لينتهي بالتحليل إلى معنى الحصر والقصر في البنية الثانية بوصفها علامة من علامات التأكيد، ولا شيء آخر! وأعتقد أنّه بهذا التحليل لم يتجاوز ما هو ثابت في المظان، بل لو رجعنا إلى كلام علمائنا السابقين لوجدنا ما هو أجدر بالعرض وأجمل في التحليل.

يضمّ علوي في قائمة العلامة غير اللغوية كلاً من الإشارات الجسدية، والحيوانات والإشارات (مكرراً هنا ما ذكره في كلام سابق، تحت عنوان العلامة اللغوية! في الصفحتين ١٠٦ و ١٠٧)، والأشياء من الموجودات والكائنات (كالشمس، والقمر، والأرض إلخ). ومما تناوله في العلامة غير اللغوية الآية (١٨، سورة الكهف) مثالا على مراعاة الخطاب القرآني للإشارات الجسدية بوصفها علامة غير لغوية، قائلا: "جمال المعنى ودقته في هذه الآية قائم على الوضعية الجسدية لفتية الكهف، ولذلك أبدع القرآن الكريم في دقة التصوير لهذه الوضعية المتغيرة ... تنسجم ... لتخلق رعباً في نفس من يطلع على حالهم" (علوي، ٢٠٢٣، ص ١٤٧ - ١٤٨). ومن حق القارئ أن يسأل بعد كل هذا التحليل عن إضافة حقها نحو العلامة الوجودية لرصيده؟!

وفي الإطار نفسه، يقول علوي في الفقرة الأخيرة من الفصل نفسه: "إن وجه الإعجاز في الألوان في القرآن الكريم، لغويا وسيميائيا ووجوديا وشرعيا، عجيب ومتعدد ومتشعب، ولعلنا بهذا نفهم جيدا قول الله سبحانه وتعالى: "وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ" إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ" (الروم: ٢٢). فنفهم، بناء على ما تقدّم كلّ، لِمَ جعل اللون آية من آيات الله، وجاء ذكره ضمن آيات/ علامات أخرى تدلّ كلها على عظمة الخالق لعظمة الخلق فيها (السموات والأرض واختلاف الألسن والألوان)؟ فتبارك الله أحسن الخالقين" (علوي، ص ١٦٢). فهل البحث في نحو العلامة الوجودية بحث في الإعجاز، أم هو وجه من وجوهه؟

ويتخذ صاحبنا من سورة القصص في الفصل الثالث (الأخير) فضاءاً للتحليل، يُجبل فيه أدواته النظرية كلها التي قدّمها سابقاً، كما يفصح عن ذلك بالقول: "اخرتنا تركيز تحليلنا التطبيقي الشامل على سورة واحدة، هي سورة القصص" (ص ١٦٣). ويُفترض أننا إذا جئنا إلى هذا الفصل الأخير نقرؤه بمعزل عن الفصلين الأول والثاني، كُنّا أمام بحث قائم بذاته يدّعي فيه صاحبه تجاوزه منبرج اللسانيات النصية وتحليل الخطاب، ويضعنا بالتالي أمام منهج جديد في النظر والتحليل يستجيب لخصوصية النص القرآني. إذن، فالسؤال المهم هنا: كيف يحلل علوي سورة القصص في

إطار "نحو العلامة الوجودي"؟ سنحاول أن نضع الإجابة في نقاط لنساعد أنفسنا على استيعاب المادة:

- يعتمد علوي الأسلوب الإحصائي في التحليل، ثم يصف ذلك بـ "العلامة الإحصائية" (علوي، ٢٠٢٣، ص ١٦٤، ص ١٧٢)؛ والمعروف أن الإحصاء والتكرار وما يتعلّق بهما تندرج كلها في صلب الدراسات الأسلوبية النصّية.
- يناقش صاحبنا في ١٣ صفحة مسألة العلاقة بين سورة القصص والسور التي قبلها والتي بعدها (علوي، ٢٠٢٣، ص ١٦٨ - ١٨٠)، والتناسب بين الآيات في السورة نفسها؛ وهذا جزء مهمّ في دراسة الاتساق والانسجام، ويعتمد على السياق والمقام، ثم يصفهما بـ "العلامة السياقية".
- يتناول مسائل نحوية وتركيبية وصرفية ومعجمية متفرقة ليصل إلى أحكام دلالية وجمالية قدّمها المفسّرون وناقشها علماء التنزيل، ثم يجمع كل ذلك تحت اسم "العلامة اللغوية".
- يطرح جملة من القضايا ذات البعد النفسي المتصلة بأحوال المشاركين في أحداث السورة ليربطها بالسياق والمقام، ثم يسمّيها "علامة وجودية".
- ويختتم فصله بالقول: "نكتفي بما ذكرناه، وفصلنا فيه القول في سورة القصص لأنها سورة طويلة، غنية بالمعاني والدلالات الجميلة، وحسبنا أن نكون قد دللنا على ما نؤمن به من أفكار ورؤى في إطار هذا التصور المعرفي الجديد (نحو العلامة الوجودي)" (ص ٢٠٢).

3- الخاتمة

وبعدُ، فهذا كتاب قدّم فيه صاحبه طرحاً جديداً - كما يزعم ويرى - في تحليل النصّ القرآنيّ، عنوّته بـ "نحو العلامة الوجودي"، منطلقاً من فكرة أنّ اللغة، أصواتها وصرفها وتراكيبها ومعجمها، علامات لغوية ينتظمها النحو بوصفه جماع ذلك كله، وينبغي لهذه العلامة أن تطابق الوجود/ العلامة الوجودية. واللغة العربية - بزعمه - تطابق علامتها اللغوية العلامات الوجودية بوصف هذه الأخيرة قوانين كونية قارّة، وهذا يجعلها أفضل اللغات؛ فمثلاً، يتمتع المثنى في العربيّة ببنية واضحة عدداً وقاعدة نحويّة، وبنية المذكر/ المؤنث تتميّز فيها بعلامات واضحة في المعجم والأدوات، على خلاف اللغات الأخرى الأدنى. وفي هذا كله تناقض لا لبس فيه لفلسفة اللغة، أي لغة؛ فاللغات تعيش عفويّتها محاولَةً تصوّر الوجود وفهمه بما يتلاءم مع حاجات ناطقها وثقافتهم، وهم يتواصلون بها بنجاح بالطريقة المثلّي بالنسبة إليهم، ولا صحّة لاتهم أية لغة بالقصور أو الانحراف عن سنن الكون أو غير ذلك، ولا يصحّ أن تُطالب اللغات أن تكون موافقة في بنائها ونظامها للوجود تمام الموافقة، بل ليس من وظيفة اللسانيّ أن يتدخّل في ذلك أو يقيّمه بناءً على ما تتمتع بها لغته

من سمات. ولعلّ صاحبنا انزلق إلى مزلق خطير سبقه إليه علماء اللغة العرب الذين أقدموا على اللسانيات الغربية نقلاً دون توظيف فاتّمهموا اللغة والتراث اللغوي اتهامات خطيرة شغلت أجيالاً بعدهم (الجهاد، ٢٠١٦، ص ٢٦٦ - ٢٦٧).

ثم إنّ الكتاب يمتلئ بكلمتي "علامة" و "علامات"، دون ضابط واضح للاستخدام، ودون تحديد دقيق لمفهوم العلامة من أول الكتاب إلى آخره. ومثل هذا الفوضى نجدتها في مصطلح النحو الذي ظلمه صاحب الكتاب حين تجاهل تحديده ليترك للقارئ مهمّة تصوّره ومقارنته، وهذا ما لا يصح في المنهج القويم.

أما اللسانيات النصيّة التي رأى أنها لا تقدّم شيئاً في دراسة النص القرآني، فإنّه لم يتجاوزها، بل ابتعد عن مصطلحاتها فحسب، ولم يأت بجديد، بل أخذ من الدراسات القديمة وكتب جماليات القرآن الكريم وإعجازه وتفسيره ما أمكن أن يجمعه في كتاب واحد وسَمّه بعنوان جديد. يمكن القول، في نهاية الأمر، إنّ البحث اللغويّ يجب أن يقوم على منهج علميّ محكم في بنائه، دقيق في مصطلحاته، يبيّن في خط اشتغاله، لا يناقض تطبيقه تنظيره، ولا آخره أوله.

الهوامش

١. فخري، خديجة، النحو وأثره في تحليل الخطاب القرآني في ضوء نحو العلامة الوجودي، سورة القصص أنموذجاً، دار كنوز المعرفة العلمية، عمّان - الأردن، ط ١، ٢٠٢٥.
٢. يُنظر: نحو العلامة وتجديد التفسير النحوي للقرآن الكريم، الدكتور عبد الله الديكر (اليوتيوب) <https://www.youtube.com/watch?v=OPSj6DgbCuE>
٣. يُنظر: صولة، عبد الله، الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، دار الفارابي، بيروت - لبنان، ط ١، ٢٠٠١.

المراجع العربية

- الجهاد، عبد الله، النحو العربي واللسانيات: تقاطع أم تواز؟، تكوين للدراسات والأبحاث، لندن، ط ١، ٢٠١٦.
- خطابي، محمد، لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩١.
- الديكر، عبد الله، نحو العلامة وتجديد التفسير النحوي للقرآن الكريم (اليوتيوب) <https://www.youtube.com/watch?v=OPSj6DgbCuE>
- صولة، عبد الله، الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، دار الفارابي، بيروت - لبنان، ط ١، ٢٠٠١.

علوي، محمد اسماعيلي، نحو العلامة الوجودي - تصور معرفي جديد في تحليل الخطاب القرآني، أفريقيا الشرق، المغرب، ٢٠٢٣.

فخري، خديجة، النحو وأثره في تحليل الخطاب القرآني في ضوء نحو العلامة الوجودي، سورة القصص أنموذجاً، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان – الأردن، ط ١، ٢٠٢٥.

المراجع العربية المرونة

- al-Jihād, 'Abd Allāh. al-Naḥw al-'Arabī wa-al-Lisānīyāt: Taqāṭu' am Tawāzī? Takwīn li-al-Dirāsāt wa-al-Abḥāth, London, 2016.
- Khiṭābī, Muḥammad. Lisānīyāt al-Naṣṣ: Madkhal ilā Insijām al-Khiṭāb. al-Markaz al-Thaqāfī al-'Arabī, Beirut, 1991.
- al-Dikr, 'Abd Allāh. Naḥw al-'Alāmah wa-Tajdīd al-Tafsīr al-Naḥwī lil-Qur'ān al-Karīm. (YouTube video). <https://www.youtube.com/watch?v=OPSj6DgbCuE>
- Şulah, 'Abd Allāh. al-Ḥijāj fī al-Qur'ān min Khilāl Aḥam Khaṣā' ishi al-Aslūbiyah. Dār al-Fārābī, Beirut–Lebanon, 2001.
- 'Alawī, Muḥammad Ismā'īl. Naḥw al-'Alāmah al-Wujūdī: Taṣawwur Ma' rifī Jadīd fī Tahlīl al-Khiṭāb al-Qur'ānī. Afrīqiyyā al-Sharq, Morocco, 2023.
- Fakhri, Khadijah. al-Naḥw wa-Atharuhu fī Tahlīl al-Khiṭāb al-Qur'ānī fī Ḍaw' Naḥw al-'Alāmah al-Wujūdī: Sūrat al-Qaṣaṣ Namūdhajan. Dār Kunūz al-Ma'rifah al-'Ilmīyah, 'Ammān–Jordan, 2025.

Author Biodata

Dr. Khalid Hussein Taleb Dalki is the Head of the Arabic Language Examination Unit, at the Abu Dhabi Arabic Language Centre (UAE). He obtained his PhD in Arabic Language from the United Arab Emirates University in 2023. His research interests include discourse analysis, teaching Arabic as a second language, syntactic issues in Arabic, and language development in modern Standard Arabic.

بيانات الباحث:

خالد حسين طالب دلكي، رئيس وحدة اختبارات إتقان اللغة العربية في مركز أبوظبي للغة العربية، بدولة الإمارات العربية المتحدة. حاصل على درجة الدكتوراه في اللغة العربية من جامعة الإمارات العربية المتحدة عام ٢٠٢٣م. تدور اهتماماته البحثية في تحليل الخطاب وتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها والقضايا التركيبية في اللغة العربية وتدريسها، بالإضافة إلى قضايا التطور اللغوي في العربية المعاصرة.

معرف أوركيد (ORCID) ID

Email : aldilki@gmail.com



هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً